الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

البطالة وعلاقتها بالجريمة في الجزائر

دراسة اقتصادية قياسية للفترة (2000-2015)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص: إحصاء واقتصاد تطبيقي

إعداد الطالب
فوزي شوق

إشـــراف الأستاذ
أ.د السعدي رجال

لجنة المناقشة

د. محي الدين شبيرة	أستاذ محاضر " أ "	جامعة أم البواقي	رئيساً
أ.د السعدي رجال	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	مشرفاً ومقرراً
د. السعيد بريكة	أستاذ محاضر " أ "	جامعة أم البواقي	مناقشاً
د. طارق جدي	أستاذ محاضر " أ "	المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي	مناقشاً
د. زهير عماري	أستاذ محاضر " أ "	جامعة المسيلة	مناقشاً
د. عبد الواحد غردة	أستاذ محاضر " أ "	جامعة قالمة	مناقشاً

السنة الجامعية: 2016/ 2017

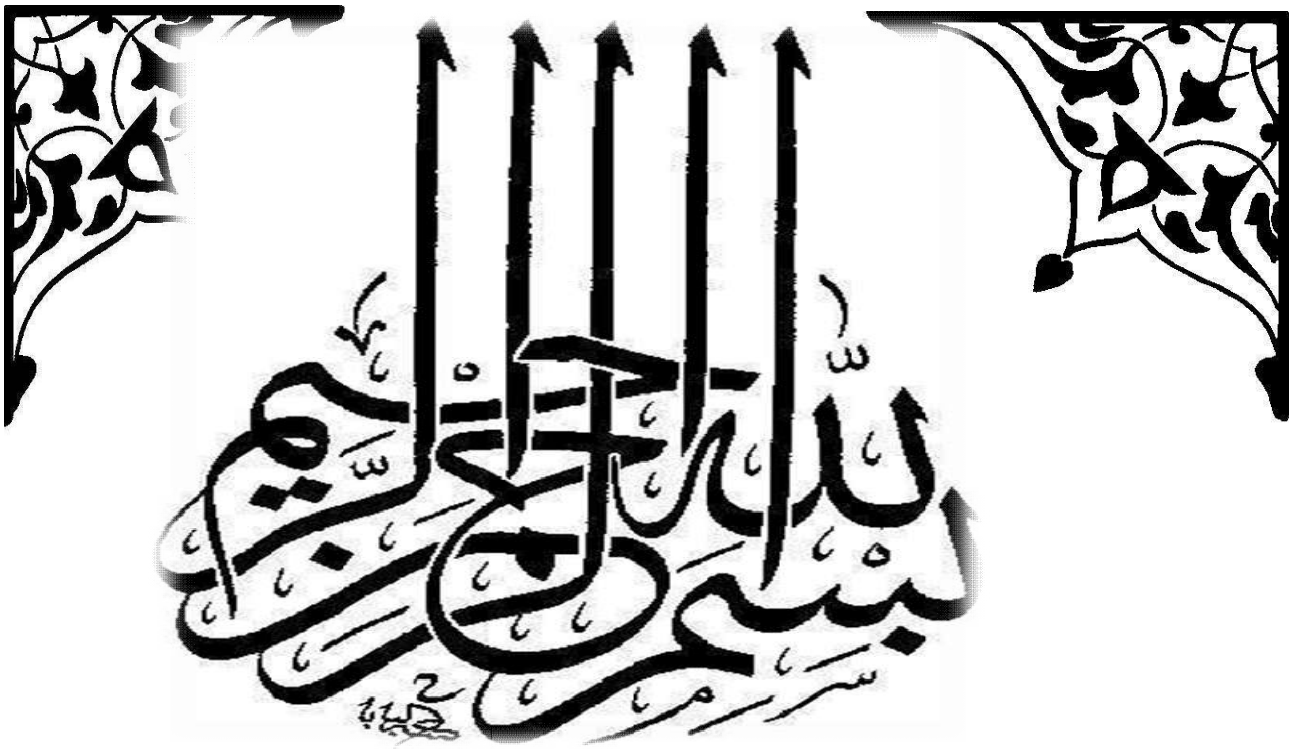

" وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ"

سورة التوبة الآية: 105

" تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ ، فَإِنَّ تَعَلُّمَهُ لِلَّهِ خَشْيَةٌ ، وَطَلَبَهُ عِبَادَةٌ ، وَمُذَاكَرَتَهُ تَسْبِيحٌ ، وَالْبَحْثَ عَنْهُ جِهَادٌ ، وَتَعْلِيمَهُ لِمَنْ لا يَعْلَمُهُ صَدَقَةٌ ، وَبَذْلَهُ لأَهْلِهِ قُرْبَةٌ ، لأَنَّهُ مَعَالِمُ الْحَلالِ وَالْحَرَامِ "

عن الصحابي الجليل معاذ بن جبل ﷺ

شكر و عرفان

(...رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ) الآية 19 من سورة النمل

أشكر الله الذي وفقني لإتمام هذه الأطروحة

بصدق الوفاء والإخلاص أتقدم إلى مشرفي الأستاذ الدكتور السعدي رجال

على نصائحه القيمة التي مكنتني من إخراج الأطروحة في شكلها النهائي

وأتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني إلى: د. بريكة السعيد ود. شرقي خليل

ود. رياض عيشوش ود. هشام ريغي على ما قدموه لي من مساعدة

إلى كل أعضاء اللجنة المناقشة للأطروحة على قبولهم الدعوة فجزاهم الله عني خير الجزاء

إلى كل من وقف معنا ودعمنا من بعيد أو قريب على إنجاز هذه الأطروحة بجهده ووقته

ودعائه، ودام ودمنا معه أوفياء

الإهداء

إلى أبي و أمي العزيزين اللذين شجعاني

إلى زوجتي التي وقفت معي لإتمام هذه الأطروحة

إلى أخي وأخواتي

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة أم البواقي

إلى كل باحث عن عمل، وراغب فيه ولم يجده ولم يسلك طريق الجريمة

إلى كل مسؤول متفاني في عمله

إلى كل من يساهم في خلق مناصب الشغل

فهـــــــــــرس المحتـــــويـــــات

فهرس المحتويات

العنــوان	الصفحة
شكر وعرفان.....	/
الإهداء.....	/
فهرس المحتويات.....	VII - I
فهرس الجداول والاشكال البيانية والملاحق.....	XI -IX
المقدمة	**أ- ط**
الفصل الأول: الأسس النظرية لسوق العمل والبطالة وتفسيرهما من منظور الفكر الإقتصادي	**58-2**
تمهيد.....	**02**
المبحث الأول: الإطار النظري لسوق العمل والبطالة	**03**
المطلب الأول: بنية السكان ومفهوم سوق العمل.....	**03**
الفرع الأول: بنية السكان.....	**03**
الفرع الثاني: مفهوم سوق العمل وخصائصه.....	**05**
المطلب الثاني: تعريف البطالة.....	**08**
الفرع الأول: التعريف الرسمي للبطالة.....	**08**
الفرع الثاني:المفهوم العلمي للبطالة.....	**09**
الفرع الثالث: تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل **(BIT)**.....	**10**
المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول التشغيل والبطالة في نظام المعلومات الجزائري.....	**11**
الفرع الأول:السكان النشطون.....	**11**
الفرع الثاني:السكان المشتغلون.....	**12**
الفرع الثالث:السكان البطالون	**12**
الفرع الرابع: المعدلات الشائعة الاستعمال في سوق العمل الجزائري.....	**12**
المطلب الرابع: أنواع البطالة.....	**15**
الفرع الأول: البطالة الإحتكاكية والهيكلية والدورية.....	**15**
الفرع الثاني: البطالة الإختيارية والإجبارية.....	**19**
الفرع الثالث: البطالة المقنعة والسافرة والجزئية.....	**20**
الفرع الرابع: البطالة الموسمية والطبيعية وبطالة الفقر.....	**22**

فهرس المحتويات

المطلب الخامس:الآثار والإنعكاسات السلبية للبطالة.....	**23**
الفرع الأول: الآثار والإنعكاسات السلبية على الفرد.....	**23**
الفرع الثاني: الآثار والإنعكاسات السلبية للبطالة على الأسرة والمجتمع.....	**24**
المطلب السادس: سياسات علاج البطالة.....	**25**
الفرع الأول: السياسة المالية والنقدية.....	**26**
الفرع الثاني: سياسات علاج أخرى للبطالة.....	**27**
المبحث الثاني : النظريات التقليدية المفسرة لسوق العمل والبطالة	**28**
المطلب الأول: سوق العمل والبطالة من المنظور الكلاسيكي.....	**28**
الفرع الأول: سوق العمل عند الكلاسيك.....	**28**
الفرع الثاني: البطالة عند الكلاسيك.....	**35**
المطلب الثاني: سوق العمل والبطالة من المنظور النيوكلاسيكي.....	**36**
الفرع الأول: سوق العمل عند النيوكلاسيك.....	**36**
الفرع الثاني: البطالة عند النيوكلاسيك.....	**40**
المطلب الرابع: سوق العمل والبطالة من المنظور الكينزي.....	**42**
الفرع الأول: منطلقات الفكر الكينزي.....	**42**
الفرع الثاني: سوق العمل في التحليل الكينزي.....	**42**
الفرع الثالث: البطالة عند كينز.....	**46**
المبحث الثالث: النظريات التقليدية المفسرة لسوق العمل والبطالة	**47**
المطلب الأول: تفسير البطالة وفقاً للنظرية النقدية ومنحنى فيليبس.....	**47**
الفرع الأول: تفسير البطالة وفقاً للنظرية النقدية.....	**47**
الفرع الثاني: تفسير البطالة وفقاً لمنحنى فيليبس.....	**48**
المطلب الثاني: نظرية رأس المال البشري.....	**50**
المطلب الثالث: نظرية البحث عن العمل.....	**52**
المطلب الرابع: نظرية تجزئة سوق العمل.....	**54**
المطلب الخامس: نظرية اختلال التوازن.....	**55**
خلاصة.....	**58**
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للجريمة والنظريات العلمية المفسرة لها	**115-60**
تمهيد.....	**60**

فهرس المحتويات

المبحث الأول: ماهية الجريمة وتصنيفاتها	**61**
المطلب الأول: تعريف الجريمة.....	**61**
الفرع الأول:التعريف اللغوي.....	**61**
الفرع الثاني:التعريف الإصطلاحي.....	**61**
الفرع الثالث: الفرق بين الجريمة والإنحراف.....	**64**
المطلب الثاني: أركان الجريمة ومراحلها.....	**65**
الفرع الأول: أركان الجريمة.....	**65**
الفرع الثاني: مراحل السلوك الإجرامي.....	**66**
المطلب الثالث: تصنيفات وأشكال الجريمة.....	**66**
الفرع الأول: التصنيفات القانونية.....	**66**
الفرع الثاني: التصنيفات الاجتماعية.....	**68**
الفرع الثالث: التصنيفات الصادرة عن المكتب العربي لمكافحة الجريمة.....	**68**
الفرع الرابع: تصنيفات الجريمة من منظور الشريعة الإسلامية.....	**70**
المبحث الثاني: النظريات العلمية المفسرة للجريمة	**72**
المطلب الأول: النظرية التقليدية في تفسير الجريمة	**72**
الفرع الأول: نظرية سيزار بيكاريا.....	**72**
الفرع الثاني: نظرية جيريمي بنثام.....	**73**
المطلب الثاني: النظرية التقليدية الجديدة في تفسير السلوك الإجرامي.....	**74**
المطلب الثالث: النظريات البيولوجية والنفسية المفسرة للسلوك الإجرامي.....	**75**
الفرع الأول: نظرية سيزار لومبروزو.....	**75**
الفرع الثاني: النظرية التكوينية لأرنست هوتون.....	**76**
الفرع الثالث: نظرية بنينو دي توليو.....	**78**
الفرع الرابع: : نظرية سيجموند فرويد.....	**79**
المطلب الرابع:النظريات الإجتماعية في تفسير السلوك الإجرامي.....	**80**
الفرع الأول:النظرية الجغرافية(الخرائط).....	**80**
الفرع الثاني: نظرية الآنومي اللامعيارية.....	**81**
الفرع الثالث:نظرية المخالطة الفارقة.....	**83**
الفرع الرابع: نظرية التفكك الإجتماعي.....	**84**

فهرس المحتويات

الفرع الخامس: نظرية الوصم.....	**86**
الفرع السادس: نظرية تصارع الثقافات.....	**87**
الفرع السابع: النظرية الإقتصادية.....	**87**
الفرع الثامن: النظرية التكاملية.....	**88**
المبحث الثالث: التحليل الإقتصادي للجريمة	**92**
المطلب الأول: تحليل إتجاهات العلاقة بين العوامل الإقتصادية والجريمة.....	**92**
الفرع الأول: الإتجاه المبالغ في تقدير أهمية العوامل الإقتصادية.....	**92**
الفرع الثاني: الإتجاه المقلل من أهمية دور العوامل الإقتصادية.....	**93**
الفرع الثالث:الإتجاه المعتدل في تقدير دور العوامل الاقتصادية.....	**93**
المطلب الثاني: المحددات الإقتصادية للجريمة.....	**94**
الفرع الأول: المحددات الاقتصادية العامة بالسلوك الإجرامي.....	**94**
الفرع الثاني: صلة العوامل الإقتصادية الخاصة بالسلوك الإجرامي.....	**100**
المطلب الثالث: تحليل نشاط الجريمة على مستوى الإقتصاد الكلي والجزئي.....	**102**
الفرع الأول: التحليل الإقتصادي الجزئي لنشاط الجريمة.....	**102**
الفرع الثاني: التحليل الإقتصادي الكلي لنشاط الجريمة.....	**107**
خلاصة.....	**115**
الفصل الثالث: تحليل واقع البطالة والجريمة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	**178-117**
تمهيد.....	**117**
المبحث الأول: تحليل الوضعية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)	**118**
المطلب الأول: البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).....	**118**
الفرع الأول: برنامج الإنعاش الإقتصادي.....	**118**
الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.....	**121**
الفرع الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.....	**125**
المطلب الثاني: تحليل تطور بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).....	**127**
الفرع الأول: تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	**127**

الفرع الثاني: تحليل تطور مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).....	**129**
الفرع الثالث: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).....	**132**
المطلب الثالث: تحليل الوضعية الإجتماعية في الجزائر خلال فترة الدراسة.....	**134**
الفرع الأول: تحليل تطور السكان والزواج والطلاق في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.....	**134**
الفرع الثاني: تطور التعليم في الجزائر خلال الفترة (2000- 2015)	**137**
الفرع الثالث: خصائص الأسرة الجزائرية.....	**140**
المبحث الثاني: وصف وتحليل وضعية سوق العمل والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015	**142**
المطلب الأول: المصادر الإستقصائية عن البطالة في الجزائر.....	**142**
الفرع الأول: المسوح الأسرية.....	**142**
الفرع الثاني: المسوح الخاصة بالمؤسسات.....	**149**
الفرع الثالث: المصادر الإدارية.....	**149**
المطلب الثاني: توزيع البطالين في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	**150**
الفرع الأول: توزيع البطالين حسب فئات العمر.....	**150**
الفرع الثاني: توزيع البطالين حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس.....	**151**
الفرع الثالث: توزيع البطالين حسب المدة الزمنية.....	**152**
المطلب الثالث: توزيع العاملين في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).....	**153**
الفرع الأول: توزيع العاملين حسب القطاعات الإقتصادية.....	**153**
الفرع الثاني: توزيع العاملين حسب نوع المهنة.....	**155**
الفرع الثالث: توزيع العاملين حسب فئات العمر.....	**156**
الفرع الرابع: توزيع العاملين حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس.....	**156**
المطلب الرابع: تطور معدلات البطالة والنشاط والتشغيل في الجزائرخلال الفترة(2000-2015).....	**157**
المطلب الخامس: وضعية سوق العمل والأجور في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)...	**160**
الفرع الأول: العرض والطلب في سوق العمل.....	**160**
الفرع الثاني: تطور الأجر الادنى المضمون في الجزائر خلال الفترة (2000-	**162**

2015.....	
المبحث الثالث: وصف وتحليل واقع الجريمة في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)....	**165**
المطلب الأول: تحليل تطور الجريمة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.....	**165**
الفرع الأول: تحليل تطور حجم الجريمة الإجمالي.....	**165**
الفرع الثاني: تحليل تطور الجريمة في الجزائر حسب النوع.....	**167**
المطلب الثاني: تحليل تطور جرائم المخدرات في الجزائر خلال الفترة 2010-2015.....	**168**
المطلب الثالث: الجريمة النسوية في الجزائر.....	**173**
المطلب الرابع: أنواع وخصائص الجرائم المعاصرة بالمجتمع الجزائري.....	**174**
الفرع الأول: أنواع الجرائم المعاصرة بالمجتمع الجزائري.....	**174**
الفرع الثاني: خصائص الجرائم المعاصرة بالمجتمع الجزائري.....	**175**
المطلب الخامس: أهم عوامل الظاهرة الإجرامية في المجتمع الجزائري.....	**176**
خلاصة.....	**178**
الفصل الرابع: قياس وتحليل العلاقة الديناميكية والسببية بين البطالة والجريمة في الجزائر للفترة (2000-2015)	**228-180**
تمهيد.....	**180**
المبحث الأول: الإطار النظري للأساليب والإختبارات القياسية المستخدمة	**181**
المطلب الأول: السببية وأنواعها.....	**181**
الفرع الأول: تعريف السببية حسب غرانجر.....	**181**
الفرع الثاني: أنواع السببية.....	**182**
المطلب الثاني: استقرارية السلاسل الزمنية.....	**182**
الفرع الأول: اختبار جذر الوحدة ديكي فولر البسيط.....	**183**
الفرع الثاني:اختبار ديكي فولر المطور.....	**183**
الفرع الثالث: اختبار فيليبس وبيرون.....	**184**
الفرع الرابع: اختبار **KPSS**.....	**185**
المطلب الثالث: التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ ECM.....	**185**
الفرع الأول: التكامل المشترك.....	**185**
الفرع الثاني: نموذج تصحيح الخطأ.....	**188**
المطلب الرابع: أهم الاختبارات الإحصائية والقياسية لصلاحية النموذج	**188**
الفرع الأول: الاختبارات الإحصائية.....	**188**

فهرس المحتويات

الفرع الثاني: الاختبارات القياسية.....	**192**
المبحث الثاني: تحليل وعرض نتائج الدراسة القياسية	**195**
المطلب الأول: بيانات متغيرات الدراسة واختبار السببية.....	**195**
الفرع الأول: بيانات متغيرات الدراسة.....	**195**
الفرع الثاني: اختبار السببية لجرانجر.....	**197**
الفرع الثالث: التوقعات القبلية عن العلاقة بين متغيرات الدراسة.....	**199**
المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك.....	**199**
الفرع الأول:اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.....	**208**
الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك.....	**201**
المطلب الثالث: الاختبارات الإحصائية والاقتصادية والقياسية لنموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل.....	**203**
الفرع الأول: الاختبارات الإحصائية.....	**203**
الفرع الثاني: الاختبارات القياسية.....	**205**
الفرع الثالث: الاختبارات الاقتصادية.....	**212**
المطلب الرابع: تقدير واختبار نموذج تصحيح الخطأ(*ECM*)	**213**
الفرع الأول: تقدير نموذج تصحيح الخطأ.....	**213**
الفرع الثاني: اختبار نموذج تصحيح الخطأ(ECM).....	**214**
المطلب الخامس: تحليل ومناقشة النتائج واختبار الفرضيات.....	**223**
الفرع الأول: تحليل ومناقشة النتائج.....	**223**
الفرع الثاني: اختبار الفرضيات.....	**225**
الفرع الثالث: مقارنة نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة.....	**226**
خلاصة.....	**228**
الخاتمة	**230**
قائمة المراجع.....	**236**
الملاحق.....	**248**
ملخص باللغة العربية.....	/
ملخص باللغة الفرنسية	/
ملخص باللغة الانجليزية.....	/

فهرس الجداول والأشكال البيانية والملاحق

فهرس الجداول والأشكال البيانية والملاحق

أولاً: الجداول

رقم الجدول	العنــوان	الصفحة
(1-3)	الترخيصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي.....	120
(2-3)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو.....	122
(3-3)	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).....	128
(4-3)	تطور مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	130
(5-3)	تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).....	132
(6-3)	تطور عدد الزيجات في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).....	135
(7-3)	تطور عدد حالات الطلاق في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).....	136
(8-3)	الهياكل البيداغوجية المنجزة في الجزائر خلال الفترة 1999-2011.....	139
(9-3)	استقصاءات التعداد العام للسكن والسكان.....	144
(10-3)	توزيع البطالين حسب المدة الزمنية.....	152
(11-3)	تطور حجم ومعدلات النشاط والتشغيل والبطالة في الجزائر للفترة (2000-2015)	158
(12-3)	تطور سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (2000- 2015).....	161
(13-3)	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون خلال الفترة (2000-2015).....	163
(14-3)	الإحصائيات الإجمالية للجريمة في الجزائر سنوياً.....	166
(15-3)	حجم الجريمة حسب النوع لسنة 2014.....	167
(16-3)	حجم الجريمة حسب النوع لسنة 2015.....	167
(17-3)	كميات المخدرات والمؤثرات العقلية المحجوزة على الصعيد الوطني لسنوات 2010،2011،2012.....	170
(18-3)	كميات المخدرات والمؤثرات العقلية المحجوزة على الصعيد الوطني لسنوات 2013،2014، 2015.....	171
(19-3)	عدد الأشخاص المحكوم عليهم في قضايا المخدرات المعالجة على مستوى المحاكمى خلال الفترة(2012-2015).....	172
(1-4)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفترة 2000-2015.....	196
(2-4)	نتائج اختبار التأخر الزمني الأمثل لمتغيرات الدراسة.....	197
(3-4)	نتائج اختبار سببية جرانجر لمتغيرات الدراسة.....	198
(4-4)	نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF ودرجة التكامل للسلاسل محل الدراسة.	200

(4-5)	نتائج تقدير نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل.....	202
(4-6)	اختبار استقرارية سلسلة بواقي العلاقة التوازنية طويلة الأجل.....	202
(4 -7)	نتائج اختبار ستودينت لنموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل.....	204
(4-8)	نتائج اختبار توصيف نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل.....	206
(4-9)	نتائج اختبار بريش قودفري للارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى لنموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل.....	207
(4-10)	مصفوفة الارتباطات للمتغيرات التفسيرية لنموذج العلاقة طويلة الأجل.....	208
(4-11)	مصفوفة مربع الارتباطات للمتغيرات التفسيرية لنموذج العلاقة طويلة الأجل.....	209
(4-12)	نتائج اختبار (ARCH) لنموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل.....	210
(4-13)	نتائج تقدير نموذج العلاقة قصيرة الأجل.....	214
(4-14)	نتائج اختبار ستودينت لنموذج العلاقة قصير الأجل.....	215
(4-15)	نتائج اختبار توصيف نموذج العلاقة قصيرة الأجل.....	217
(4-16)	نتائج اختبار بريش قودفري للإرتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى لنموذج العلاقة قصيرة الأجل.....	218
(4-17)	مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات التفسيرية لنموذج العلاقة قصيرة الأجل.....	219
(4-18)	مصفوفة مربع الارتباطات بين المتغيرات التفسيرية لنموذج العلاقة قصيرة الأجل	219
(4-19)	نتائج اختبار (ARCH) لنموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل.....	220

ثانياَ: الأشكال البيانية

رقم الشكل	العنــوان	الصفحة
(1-1)	هيكل وبنية السكان.....	5
(1-2)	المفهوم الرسمي للبطالة.....	8
(1-3)	البطالة الإحتكاكية.....	16
(1-4)	البطالة الهيكلية.....	18
(1-5)	البطالة الإختيارية والإجبارية.....	20
(1-6)	البطالة المقنعة.....	21
(1-7)	دالة الإنتاج عند الكلاسيك.....	30
(1-8)	منحنى الطلب على العمل لدى الكلاسيك.....	31
(1-9)	منحنى عرض العمل لدى الكلاسيك.....	33
(1-10)	التوازن في سوق العمل لدى الكلاسيك.....	34

(1-11)	نشوء البطالة بسبب جمود الأجور عند الكلاسيك.....	35
(1-12)	منحنى الطلب على العمل عند النيوكلاسيك.....	38
(1-13)	منحنى عرض العمل عند النيوكلاسيك.....	39
(1-14)	التوازن في سوق العمل عند النيوكلاسيك.....	40
(1-15)	البطالة عند النيوكلاسيك.....	41
(1-16)	منحنى عرض العمل عند كينز.....	44
(1-17)	توازن سوق العمل عند كينز.....	45
(1-18)	منحنى فيليبس.....	49
(1-19)	البطالة الكينزية وفقاً لنظرية الإختلال.....	56
(1-20)	البطالة الكلاسيكية وفقاً لنظرية الإختلال.....	57
(3-1)	هيكل تحديد السكان النشطين في الجزائر.....	148
(4-1)	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل.....	211
(4-2)	اختبار استقرارية المعلمات المقدرة لنموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل.....	212
(4-3)	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج العلاقة قصيرة الأجل.....	221
(4-4)	اختبار استقرارية معلمات نموذج العلاقة قصيرة الأجل.....	222

ثالثاً: الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	تطور اجمالي السكان المقيمين حسب فئات العمر والجنس في الجزائر خلال الفترة(2000-2015).....	248
02	تطور التعليم حسب القطاعات والاطوار في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	249
03	توزيع حجم ونسب البطالة حسب فئات العمر للفترة (2000-2015).....	250
04	توزيع حجم ونسب البطالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس للفترة (2000-2015)	251
05	توزيع حجم و نسب العمالة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة(2000-2015)	252
06	توزيع حجم ونسب العمالة حسب نوع المهنة للفترة (2000-2015).....	253
07	توزيع حجم ونسب العمالة حسب فئات العمر للفترة (2000-2015).....	254
08	توزيع حجم ونسب العمالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس للفترة (2000-2015)	255

المقـــــــــــــــدمة

المقـــــدمـــــة

تعتبر ظاهرة البطالة من بين المشكلات الرئيسية التي تعرقل مسيرة التقدم والتنمية في معظم دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، وتنتج هذه الأخيرة عن الإختلال الذي يحدث في سوق العمل حيث يكون عرض قوة العمل يفوق الطلب عليها، وما ينجر عن ذلك من آثار بليغة على المجالات الاجتماعية والاقتصادية. ومن أهم الآثار المترتبة عن البطالة هي حالة الفرد الذي يعاني منها عند عجزه عن تلبية متطلبات الحياة المتنوعة والمتزايدة، حيث يعتبر السلوك الإجرامي مخرج لبعض البطالين لتعويض ذلك العجز، وهنا تظهر مشكلة الجريمة التي تعد من أخطر وأعقد المشاكل الإجتماعية التي تعاني منها الكثير من الدول في عالمنا المعاصر، وقد تزايد الإهتمام بها على نطاق محلي واقليمي وعالمي بسبب آثارها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع، وتتمثل الجريمة في الخروج على الدين والقانون والأخلاق والعقل، وأدى الوعي بخطورة هذه المشكلة الى انعقاد مؤتمرات علمية محلية ودولية تهدف الى مكافحتها لغرض اتخاذ الخطوات الإيجابية التي تهدف الى التخفيف من اتساع هذه المشكلة وتقليل آثارها قدر المستطاع.

لقد كان وما يزال الهدف الرئيسي للباحثين في موضوع الجريمة هو تحديد الدوافع المؤدية إليها،بهدف التوصل إلى تدابير أو آليات للتخفيف من حدتها، حيث توالت النظريات التي حاولت تفسير السلوك الاجرامي. فلقد ذهب البعض الى التركيز على النواحي البيولوجية والبعض الآخر الى التركيز على العوامل الوراثية والبيئية والظروف الاجتماعية والاقتصادية، ولقد أثبتت الدراسات التي أجريت في مجال علم الجريمة أن الارتفاع المتزايد في حجمها ومعدلاتها يعزى الى التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السريعة التي تحل فيها، إذ أن هذه التغيرات السريعة والمتلاحقة والمعقدة تؤدي الى خلق حاجات وتحديات وطموحات جديدة لدى الكثير من الأفراد، وعندما لا يتمكن بعضهم من اشباع أو تحقيق تلك الحاجات أو الأهداف، فقد يؤدي ببعضهم الى إشباعها بالطرق غير المشروعة، أي الإنحراف واتباع السلوك الإجرامي.

لكن من جهة أخرى نجد أن البحث في مجال الجريمة من وجهة نظر اقتصادية تأخر كثيراً حتى سنة 1968، حيث يعتبر بيكر (becker , 1968) أول من قدم النموذج الاقتصادي للجريمة الذي وضح من خلاله أن الأفراد يلجئون إلى السلوك الإجرامي من خلال المفاضلة بين العائد والتكلفة فيما يخص النشاط الإجرامي مع النشاط القانوني. كما قام أورليش (Ehrlich, 1973) بتوسيع دراسات بيكر بإدماج مستويات الدخول وآثار توزيعها حيث انتهى إلى إضافة معدل البطالة كأحد المحددات الهامة للجريمة.

إن المتتبع لتطور الاقتصاد الجزائري يلاحظ أن الفترة (2000-2015) تعتبر فترة هامة في مسيرة الاقتصاد الجزائري حيث عرفت أسعار البترول ارتفاعاً مما جعل الخزينة العمومية تسجل فائض، مما ساهم في وجود حركة تنموية في جميع القطاعات، ومنذ سنة 2001 اعتمدت الحكومة الجزائرية برنامجاً تنموياً

تجسد في برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي امتد إلى غاية نهاية سنة 2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج التنمية الخماسي(2010-2014)، وكان الهدف الأساسي من هذه البرامج التنموية النهوض بالإقتصاد الجزائري. وبالرغم من أن مناصب الشغل التي تم خلقها خلال فترة الدراسة الا أن الجزائر مازلت تعاني من ظاهرة البطالة، وحسب ما تتداوله مختلف وكالات الأنباء الجزائرية بمختلف أشكالها أنه يومياً يتم تسجيل حالات للجريمة بمختلف أنواعها وتعدد أسبابها.

يصادف الدارس لموضوع العلاقة بين البطالة والجريمة تعدداً في المناهج والمقاربات المعالجة للعلاقة، إذ نجد فريق من الباحثين يعالجها عن طريق أسلوب الإستبيان من خلال اختيار عينات من الذين قاموا بارتكاب الجرائم وتعميم النتائج وهو ما يعرف في علم الإحصاء بأسلوب المعاينة، وفريق آخر يدرس العلاقة على مستوى كلي بأخذ بيانات سنوية للظاهرتين ومعالجتها بأساليب وأدوات منهجية القياس الإقتصادي، ودراستنا جاءات وفق نهج الفريق الثاني وذلك من خلال قياس وتحليل العلاقة الديناميكية والسببية بين حجم البطالة وحجم الجريمة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

أولاً: إشكالية الدراسة

شهد المجتمع الجزائري خلال الفترة (2000-2015) تغيرات سريعة ومهمة أثرت في بنائه الإقتصادي، الإجتماعي والسياسي، ومن أجل القيام بالتنمية الاقتصادية لتحسين الأوضاع في مختلف المجالات سعت الحكومة إلى تنفيذ البرامج التنموية الثلاثة التي تمت الإشارة إليها آنفاً التي خصصت لها الدولة ميزانيات مالية ضخمة، إلا أن التنمية غير المخطط لها بشكل دقيق ينتج عنها آثار سلبية على نوعية الحياة هذا من جهة ،ومن جهة أخرى نجد تبعية الاقتصاد الجزائري لمداخيل الجباية البترولية يجعل من المخططات التنموية تتسم بدرجة خطر كبيرة فيما يخص تنفيذها، ومن أهم الظواهر التي تتأثر بالتغيرات السالفة الذكر نجد البطالة والجريمة ، حيث أنه ومن خلال الجهود المبذولة في التخفيف من حدة البطالة إلا أن الجريمة مازلت ترتكب بأشكال مختلفة وبوسائل متعددة.

إن الأخذ بهذه الظروف يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية: **هل يمكن بناء نموذج يعكس العلاقة التوازنية طويلة الأجل ونموذج للعلاقة قصيرة الأجل بين حجم البطالة وحجم الجريمة في ظل وجود متغيرين ضابطين (حجم السكان، الناتج المحلي الإجمالي) في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)؟**

إن هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية، يمكن صياغتها على النحو التالي:

1. هل توجد سببية في اتجاه واحد وأثر موجب ذو دلالة إحصائية في الأجل الطويل والقصير بين حجم البطالة وحجم الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)؟
2. هل توجد سببية في اتجاه واحد وأثر موجب ذو دلالة إحصائية في الأجل الطويل والقصير بين حجم السكان وحجم الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)؟
3. هل توجد سببية في اتجاهين وأثر سلبي ذو دلالة إحصائية في الأجل الطويل والقصير بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)؟

ثانيًا: فرضيات الدراسة

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع الدراسة وسعياً إلى تحقيق أهدافها يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي نسعى لإختبارها وهي على النحو التالي:

1. توجد سببية في اتجاه واحد وأثر موجب ذو دلالة احصائية في الأجل الطويل والقصير بين حجم البطالة وحجم الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)؛
2. توجد سببية في اتجاه واحد وأثر موجب ذو دلالة إحصائية في الأجل الطويل والقصير بين حجم السكان وحجم الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)؛
3. توجد سببية في اتجاهين وأثر سلبي ذو دلالة إحصائية في الأجل الطويل والقصير بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

ثالثاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. معرفة وضعية سوق العمل ومن ثم تشخيص واقع ظاهرة البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
2. معرفة الحجم الحقيقي للجريمة في الجزائر ومعرفة الدوافع الأساسية المؤدية لها وأهم خصائصها؛
3. الوقوف على أهمية استخدام منهجية **أنجل – غرنجر** ذات المرحلتين للتكامل المشترك في معرفة نوع العلاقة في الأجل الطويل والقصير بين حجم البطالة والجريمة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

رابعاً: أهداف الدراسة

يمكن حصر أغلب أهداف هذه الدراسة في العناصر التالية:

1. محاولة تحليل ما تميزت به فترة الدراسة، حيث تعتبر فترة حاسمة حيث عرف خلالها الإقتصاد الجزائري عدة تغيرات في السياسات الإقتصادية والحياة الإجتماعية، وإنتهاج برامج تنموية مختلفة الأهداف؛
2. محاولة إفادة أصحاب القرار فيما يتعلق بالسياسة الكفيلة للتخفيف من حدة البطالة ومن ثم التقليل من حجم الجريمة؛
3. نريد من خلال هذه الدراسة تبيان مدى أهمية إستخدام أسلوب القياس الإقتصادي في قياس وتحليل العلاقة الديناميكية والسببية بين البطالة والجريمة في الجزائر.

خامساً: أسباب إختيار الدراسة

هناك عدة أسباب ودوافع أدت بنا إلى إختيار هذه الدراسة من أبرزها:

1. لقد كان إختيارنا لهذا الموضوع نابع من إنشغالنا الكبير به كون علاقة البطالة بالجريمة في الجزائر لم تحظ بمساهمات علمية من طرف باحثين اقتصاديين؛
2. أغلب الدراسات في مجال الجريمة بالجزائر كانت من وجهة نظر باحثين إجتماعيين واهمال التحليل الإقتصادي لها؛
3. تعتبر البطالة والجريمة من الظواهر التي تهدد الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي لأي دولة لذا وجب على كل باحث متخصص تشخيصهما كمياً وكيفياً ومحاولة ايجاد حلول لهما، أو التخفيف من حدتهما.

سادسًا: حدود الدراسة

بالتأمل في عنوان الدراسة نجد أنه يتكون من ثلاثة أبعاد:

- **البعد الأول يتعلق بالموضوع** : وهذا الأخير ينقسم إلى قسمين: الأول نظري نحاول من خلاله سرد الإطار المفاهيمي للبطالة والجريمة، أما الثاني فهو تحليلي قياسي من خلال قياس وتحليل الأثر بينهما في الأجل الطويل والقصير؛
- **البعد الثاني يتعلق بالمجال:** نسعى الى تشخيص واقع ظاهرة البطالة والجريمة في الجزائر ،وذلك بالإستعانة بتطور حجم كل ظاهرة على حدى؛

- **البعد الثالث يتعلق بالزمن:** الذي تغطيه هذه الدراسة القياسية من خلال تحليل نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل ونموذج للعلاقة قصيرة الأجل بين حجم البطالة وحجم الجريمة في ظل وجود متغيرين ضابطين (حجم السكان، الناتج المحلي الإجمالي) في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

سابعاً: الدراسات السابقة

يمكن تقسيم الدراسات السابقة لموضوع هذه الدراسة إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية، ومن بين هاته الدراسات نجد:

أ. **الدراسات العربية**

- دراسة (أكرم عبد الرزاق المشهداني، 2005) بعنوان " **واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي دراسة تحليلية لجرائم السرقات والقتل العمد والمخدرات**"، تناول عرض وصفي تحليلي لواقع جريمة السرقة وجرائم القتل العمد وجرائم المخدرات في الوطن العربي وتحليل العوامل المؤثرة في تباين الجريمة وتفسيرها، وذلك من خلال تحليل الإحصائيات الخاصة بالأقطار العربية محل الدراسة ، وقد خلص إلى عدد من النتائج أبرزها وجود تباين واضح بين الدول العربية محل الدراسة في معدل عدد الجرائم المسجلة بها، وكذا أن الجرائم ضد الأموال تفوق أنواع الجرائم الأخرى في الوطن العربي، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين التوزيع المكاني لجرائم السرقة ودرجة الكثافة السكانية.
- وأجرى (رضا عبد السلام، 2004) دراسة بعنوان: " **اقتصاديات الجريمة – المحددات الاقتصادية للجريمة دراسة مقارنة مع التطبيق على عينه من سجناء أحد السجون المصرية**"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المحددات الاقتصادية للجريمة (مثل البطالة، مستويات الأجور، مستوى الفقر، التعليم والعدالة التوزيعية) ، ومدى ارتباطها مع جرائم السرقة، السطو، الرشوة والقتل)، وتم اعتماد أسلوب الاستبيان من خلال توزيع استبانه على عينة شملت 322 سجين بسجن القاهرة المركزي، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن(62 %) من المبحوثين كان أحد دوافع ارتكابهم للسلوك الإجرامي كان الحاجة إلى المال، وأن الجرائم المتصلة بالسرقة وتعاطي المخدرات والقتل تعتبر أكثر أنماط الجرائم انتشاراً.
- دراسة (عمر عبد الله المبارك الزواهرة، 2009) بعنوان: "**أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام**"، ولمعالجة

الإشكالية التي تمحورت حول أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام تم تصميم استبانه وتم توزيعها على عينة شملت (462 مبحوثاً) وتم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية البسيطة والعينة العنقودية المنتظمة، ومن أهم النتائج المتوصل لها من خلال هذه الدراسة أنه يوجد أثر لمتغيرات تدني الأجور، الدخل، الفقر،التضخم،الخصخصة،الشركات الوهمية، الكساد والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

- أما (مجدي الشوربجي أستاذ بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا) فقد قام بدراسة تناولت: "**أثر البطالة على جرائم الإعتداء على الممتلكات لعدد من الدول النامية خلال الفترة 1986-2000**"، استهدفت هذه الدراسة قياس أثر البطالة على جرائم الاعتداء على الممتلكات لعدد 13 دولة نامية خلال الفترة من عام 1986 حتى عام 2000. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام نماذج ديناميكية تمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية Dynamic Panel Data Models. ومن أهم النتائج المتوصل لها من خلال هذه الدراسة نتائج وجود أثر موجب ومعنوي للبطالة على إجمالي جرائم الاعتداء على الممتلكات في الدول المكونة للعينة محل الدراسة خلال الفترة المذكورة. وتم تدعيم من خلال هذه الدراسة فرضية نظرية اقتصاد الجريمة القائلة بأن زيادة معدلات البطالة سوف تؤدي إلي تحقيق معدلات مرتفعة لجرائم الاعتداء على الممتلكات.

ب. الدراسات الأجنبية

- دراسة (***khan Nabeela,2015***) التي كانت بعنوان "**المحددات السوسيو اقتصادية للجريمة في باكستان**" وكان الهدف الرئيسي من الدراسة هو معرفة العوامل أو المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية المسؤولة عن زيادة وتخفيض نسبة الجرائم في باكستان. حيث تشير النتائج إلى علاقة إيجابية بين معدل البطالة والجرائم وذلك في المديين القصير والطويل. وعليه تعتبر البطالة أحد أهم المسببات للجريمة في باكستان، من جهة أخرى تشير النتائج إلى وجود علاقة قوية وسلبية في المديين القصير والطويل بين الجريمة والتعليم العالي. أما الجانب الأهم من النتائج هو أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد يؤثر على تزايد معدل الجريمة في المدى الطويل ولكن يؤدي الى تناقصها في المدى القصير، حيث أن المناطق الأكثر ثراء تجذب المجرمين اليها أكثر بسبب تزايد الفرص المتاحة للجريمة.

- وقام (***Tang Chor Foon*,2009**) بدراسة بعنوان"**الروابط فيما بين التضخم والبطالة ومعدلات الجريمة في ماليزيا** "حاول من خلالها معرفة العلاقة بين البطالة، التضخم، ومعدلات الجريمة في ماليزيا من خلال التكامل المشترك وتحليل السببية، حيث أظهر اختبار جوهانسون أن متغيرات الإقتصاد الكلي والمتمثلة في التضخم والبطالة كانت تتكامل مع معدل الجريمة لتحقيق التوازن في حالة مستقرة في النموذج طويل الأمد، على الرغم من أن هناك بعض الانحرافات التي تحدث في المدى القصير. في هذه الدراسة، فإن معدلات التضخم ومعدلات البطالة ترتبط ارتباطا إيجابيا بمعدل الجريمة في ماليزيا للفترة من 1970 إلى 2006. بالتالي فالمتغيرين دافعين للسلوك الإجرامي في ماليزيا.
- دراسة (***Osvaldo Melon& Cerro Ana Maria, 2000***): بعنوان "**محددات الجريمة في المجتمع الأرجنتيني خلال الفترة 1990- 1999**" ، وذلك باستخدام أسلوب بيانات بانيل " ***Panel Analysis*** " ، وذلك بالإعتماد على النموذج الإقتصادي للجريمة لبيكر " ***Becker"*** حيث أظهرت النتائج وجود تأثيرات إيجابية ومعنوية للبطالة والتوزيع غير العادل للمداخيل على معدلات الجريمة، حيث أن المناطق الأكثر ثراءاً تكون جاذبة كونها توفر فرصاً أكثر من غيرها للسلوك الإجرامي، وأوصت الدراسة بتعزيز الممارسات التي من شأنها تحقيق العدالة والتنمية الشاملة وخاصة فيما يتعلق بالتعليم والعمالة.

ولقد ساعد استعراض الدراسات السابقة في إلقاء نظرة على المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية وعلاقتها بالسلوك الجرمي، حيث تناولت العديد من الدراسات العربية والأجنبية صور وأشكال المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في ارتفاع نسب الجريمة، وركزت هذه الدراسات على متغيري الفقر والبطالة، كما أن معظم الدراسات العربية اعتمدت في تطبيقاتها على أسلوب الإستبيان ، ولكن ما يميز هذه الدراسة، حسب المسح المكتبي والإلكتروني الذي قمنا به، أنها أول دراسة في الجزائر ذات طابع تحليل اقتصادي قياسي لأن جل الأبحاث التي تمت في الجزائر كانت من قبل باحثين في علم الإجتماع.

ثامناً: منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

وفقاً للإشكالية المطروحة سلفاً والفرضيات المعتمدة، فإن توجهنا هو توجه اقتصادي اجتماعي تطبيقي، بمعنى أنه سيجمع بين ما هو نظري وما هو تطبيقي في إطار المنهج الإستقرائي، من خلال إستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي وذلك من أجل الإلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع، أي من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليل تطور هذه الأخيرة خلال فترة الدراسة.

كمـا تـم الإسـتعانة بالتحليـل البيـاني والرياضـي فيمـا يخـص التحليـل الكمـي لظـاهرتي البطالـة والجريمة،سواء عندما يتعلق الأمر بتحليل الأرقام والإحصائيات المتحصل عليها، أو فيما يخص الدراسة القياسية وذلك بتحليل العلاقة الديناميكية والسببية التي تربط متغيرة البطالة بالجريمة في الجزائر، وذلك بالإعتماد على برمجية (*EVIEWS*$_8$).

فيما يخص مصادر الإحصاءات والتقارير والدوريات والمنشورات المتعلقة بموضوع الدراسة، لقد تم الحصول عليها من مختلف المصالح والهيئات الرسمية الجزائرية وهي: المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي،الديوان الوطني للإحصاء، البنك الدولي، تحليل المعطيات والبيانات التي تم الحصول عليها من طرف القيادة العامة للدرك الوطني، والمديرية العامة للأمن الوطني. الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها.

تاسعاً: خطة الدراسة

طبقا لإشكالية الدراسة والتساؤلات المختلفة المترتبة عليها، ومع الأخذ بالفرضيات التي اعتمدناها وتطبيقاً للمنهج الذي حددناه، ومنه كان لزاماً علينا أن نتناول هذه الدراسة من خلال الخطة التالية:

أ. **القسم النظري**

- خصص **الفصل الأول:** لدراسة الأسس النظرية لسوق العمل والبطالة وتفسيرهما من منظور الفكر الإقتصادي من خلال التطرق إلى الإطار النظري لسوق العمل والبطالة في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى سوق العمل والبطالة في الفكر التقليدي، سوق العمل والبطالة في الفكر الحديث وهو ماجاء في المبحث الثالث من هذا الفصل.
- بينما تناول **الفصل الثاني:** دراسة الإطار المفاهيمي للجريمة والنظريات العلمية المفسرة لها من خلال التطرق في المبحث الأول إلى ماهية الجريمة وتصنيفاتها وتناولنا في المبحث الثاني النظريات العلمية المفسرة لها، وأخيراً تم عرض أهم ما جاء يه التحليل الإقتصادي للجريمة من خلال المبحث الثالث من هذا الفصل.

ب.القسم التطبيقي

- تضمن **الفصل الثالث** (الأول في هذا القسم) : تحليل واقع البطالة والجريمة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) وذلك من خلال تناول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) في المبحث الأول، كما تم وصف وتحليل وضعية سوق العمل والبطالة في

الجزائر خلال الفترة (2000-2015) وذلك من خلال المبحث الثاني، أما المبحث الثالث تناولنا من خلاله وصف وتحليل واقع الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

- أما **الفصل الرابع** تم تخصيصه الى قياس وتحليل العلاقة االعلاقة الديناميكية والسببية بين البطالة والجريمة في الجزائر للفترة 2000-2015. وتناولنا من خلاله الإطار النظري للأساليب والاختبارات القياسية المستخدمة في المبحث الأول عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية في المبحث الثاني.

وفي الأخير ختمنا هذه الدراسة ككل الدراسات بخاتمة وتضمنت أهم النتائج المتوصل إليها، وعلى إثرها تم وضع مجموعة من الإقتراحات نراها مناسبة، وبغية فتح باب البحث من جديد قمنا بطرح آفاق الدراسة.

عاشراً: صعوبات الدراسة

إن من بين أهم الصعوبات التي اعترضتنا في إنجاز هذه الدراسة نوجزها فيما يلي:

- نقص المعطيات الرقمية حول متغيرات الدراسة وعدم تجانسها في بعض الأحيان خاصة عندما يتعلق الأمر بنظام المعلومات الجزائري؛
- عدم الحصول على معلومات فيما يخص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لمرتكبي الجرائم خاصة الأشخاص الذين كانوا في وضعية بطالة قبل ارتكابهم للجرائم.

الفصل الأول:الأسس النظرية لسوق العمل والبطالة وتفسيرهما من منظور الفكر الاقتصادي

تمهيد

- **المبحث الأول:** الإطار النظري لسوق العمل والبطالة؛
- **المبحث الثاني:** النظريات التقليدية المفسرة لسوق العمل والبطالة؛
- **المبحث الثالث:** النظريات الحديثة المفسرة لسوق العمل والبطالة.

خلاصة

تمهيد

يعتبر سوق العمل نقطة تلاقي العارضين للعمل والطالبين له، وفي حالة عندما يكون عدد العارضين للعمل أكبر من الطالبين له تظهر مشكلة البطالة. هذه الأخيرة تتأثر بالتغيرات والعوامل المؤثرة في سوق العمل، وقياس معدل البطالة مهم لكل دولة بالرغم من صعوبات تصنيفها وقياسها، كما أن المفكرين الاقتصاديين اهتموا بالظاهرة لخطورتها والآثار المترتبة عنها، وهو ما تجسد في تنوع النظريات المفسرة لسوق العمل والبطالة سواء التقليدية أو الحديثة ، واختلفت آرائهم حول مفهومها وأسبابها وسياسات علاجها حسب المنطلقات الفكرية لكل نظرية.

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الأسس النظرية لسوق العمل والبطالة وتفسيرهما من منظور الفكر الإقتصادي وذلك من خلال ثلاثة مباحث وهي:

- **المبحث الأول:** الإطار النظري لسوق العمل والبطالة؛
- **المبحث الثاني:** النظريات التقليدية المفسرة لسوق العمل والبطالة؛
- **المبحث الثالث:** النظريات الحديثة المفسرة لسوق العمل والبطالة.

المبحث الأول: الإطار النظري لسوق العمل والبطالة

يتشكل مجموع السكان لأي دولة من السكان النشطون وغير النشطون، والفئة النشطة تتكون من مجموع المشتغلون والبطالون، ومجموع البطالون إلى مجموع الفئة النشطة يشكل معدل البطالة الذي يسمح لنا بقياس حجم ظاهرة البطالة في أي دولة، حيث أن ظاهرة البطالة عرفت منذ القدم، ويترتب عليها إهدار للموارد البشرية وإصابة الفرد بالخلل النفسي والاجتماعي وهي الوجه الاخر لإهدار حق الانسان في العمل، وتعد كذلك من أشد معوقات التقدم والتنمية في أي مجتمع والتي تهدد أمنه واستقراره وسلامته وتماسكه وتؤدي الى خفض مستوى المعيشة وزيادة معدل الفقر، وهي ظاهرة طبيعية في أي إقتصاد، حيث أنه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوة العاملة.

وللإحاطة بهذه الظاهرة تم التطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

- بنية السكان ومفهوم سوق العمل؛
- تعريف البطالة؛
- مفاهيم عامة حول التشغيل والبطالة في نظام المعلومات الجزائري؛
- أنواع البطالة؛
- الآثار والإنعكاسات السلبية للبطالة على الفرد والأسرة والمجتمع؛
- سياسات علاج البطالة.

المطلب الأول: بنية السكان ومفهوم سوق العمل

الفرع الأول: بنية السكان: إن مجموع السكان (PT) يتكون من السكان النشطين (PA) حيث هذه الأخيرة تمثل الفئة النشطة والذين يمثلون القوة العاملة، والسكان الغير النشطين (PNA) حيث يمثلون الفئة غير النشطة، ويمثلون بذلك السكان خارج القوة العاملة، وفي هذا السياق نتعرف على ما تعنيه كل من الفئة النشطة وغير النشطة.

أولاً: الفئة النشطة: هي تلك الفئة من الأفراد البالغين والقادرين على العمل فعلياً أو الباحثين عنه وفق شروط عملية تندرج ضمن ما يسمى بالمهارات والخبرات الضرورية لكل عمل، والواجب توفرها في تلك القوى العاملة.

وبعبارة أخرى هي مجموع السكان القادرين على العمل فعلاً، والمؤهلين له من الناحية العضلية أو العلمية أو التدريبية سواء كانوا عاملين أو لا يعملون أو يبحثون عن عمل في الوقت الذي يجري فيه إحصاء

العمل[1]، الفئة النشطة تتمثل في الفئة السكانية بين (16 و59 سنة) والتي تملك القدرة والرغبة والإستعداد للعمل والذين يقدرون على أداء هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه، وتنقسم الفئة النشطة إلى قسمين بارزين هما:

أ. المشتغلون فعلاً:وتتمثل هذه الفئة في الأشخاص الذين يمارسون عملاً سواء كانوا يعملون بأجر معين أو يعملون لحسابهم أو أصحاب أعمال يديرونها أو يعملون لدى الأسرة بدون أجر أو يعملون لدى الغير بدون أجر.

ب.غير المشتغلين: وهم الأفراد القادرون على دخول سوق العمل ولكنهم لا يجدون العمل على الرغم من رغبتهم فيه وبحثهم عنه، إذ يعتبر الفرد متعطلاً خلال فترة البحث حتى ولو كان تعاقد على عمل، مادام قد تحدد لتسلمه هذا العمل تاريخ لاحق لإنهاء فترة البحث المقررة.

وحسب المكتب الدولي للعمل (BIT) فهذه الفئة تمثل الأشخاص الذين تجاوزوا سناً معيناً، ووجدوا أنفسهم في يوم معين في إحدى الفئات التالية:

- **بدون عمل:** أي الذين لا يعملون مقابل أجر؛
- **متاح للعمل:** أي الأشخاص الذين بإستطاعتهم القيام بعمل فوراً؛
- **يبحث عن العمل:** أي الذين اتخذوا خطوة محددة في فترة قريبة للبحث عن العمل بأجر.

ثانياً: الفئة غير النشطة:[2]وهم الأفراد القادرون على العمل، ولكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن العمل، سواء بسبب عدم رغبتهم فيه أو لإستغنائهم عن التكسب عن طريق العمل أو بسبب عدم إمكانهم الدخول في سوق العمل،وتظم هذه الفئة ما يلي:

- ربات البيوت وغيرهن من النساء المتفرغات للأعمال المنزلية؛
- الطلبة المتفرغون للتعليم من الجنسين؛
- أرباب المعاشات وهم الأفراد (أكبر من 65 سنة) الذين تركوا أعمالهم، وأصبحوا يعتمدون بصفة أساسية على معاشات أو تعويضات عن المدة التي قضوها في عملهم السابق؛
- الأفراد الذين لا يزاولون عملاً ولا يبحثون عنه رغم قدرتهم عليه، وذلك بسبب اكتفائهم بما يحصلون عليه من دخول خاصة أو إعانات دورية؛
- نزلاء السجون.

[1] - مهدي كلو، **الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة (دراسة حالة عينة لحملة الشهادات العليا)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003 ، ص:2.

[2] - نفسه، ص: 2 .

من خلال التطرق لتعريف الفئة النشيطة والفئة الغير النشيطة يمكن القول أن بنية السكان لأي مجتمع تتكون من الفئتين السابقتين، والشكل البياني رقم (1-1) يوضح ذلك.

الشكل رقم(1-1): بنية السكان.

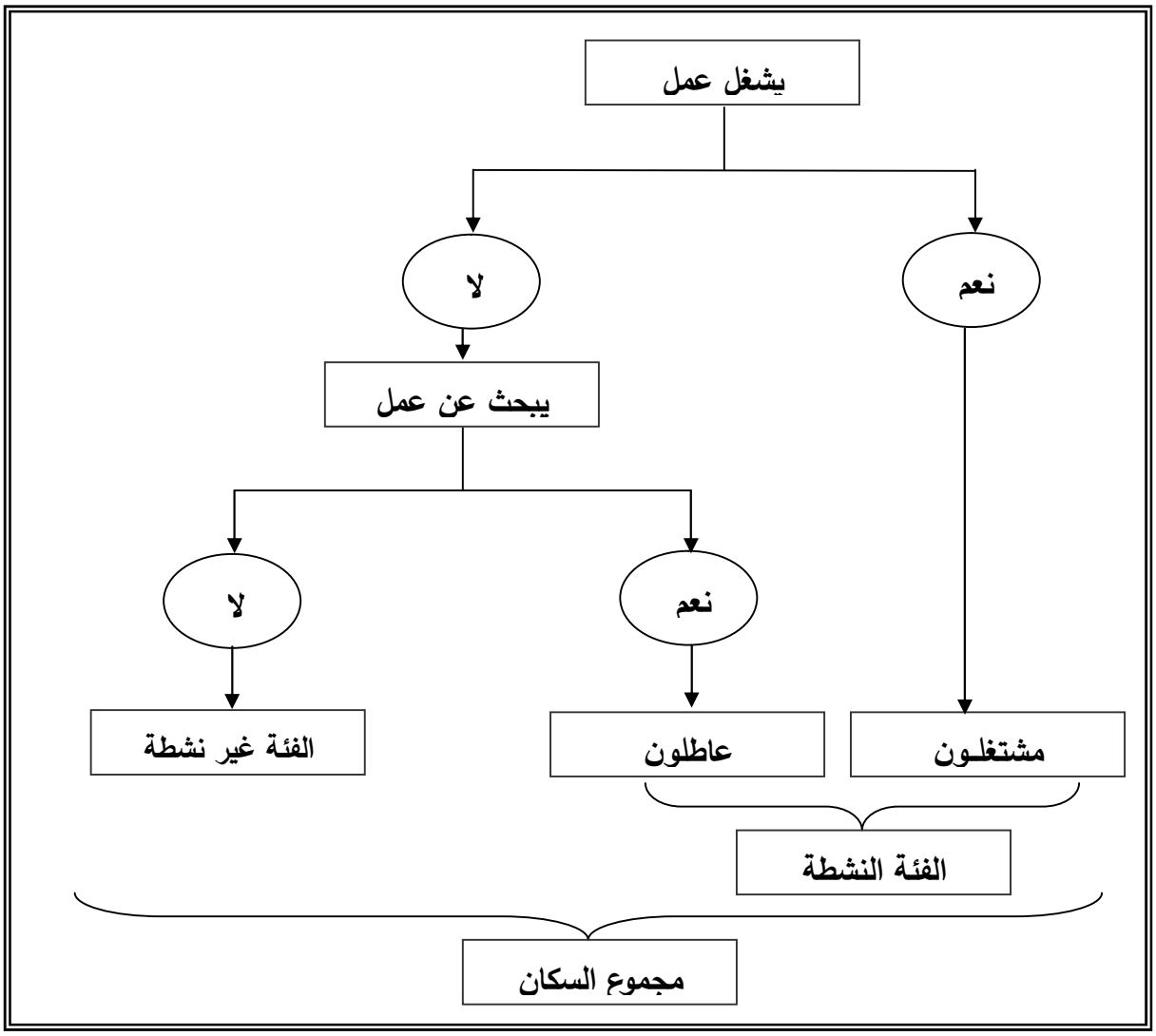

المصدر: ***Jacque Freyssinet, le chômage, Onzième édition, la découverte, Paris,2004, P: 63***.

الفرع الثاني: مفهوم سوق العمل وخصائصه

أولاً:تعريف سوق العمل: يمكن تعريف سوق العمل إقتصادياً بأنه الآلية (أي تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل) التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف"[1]، كما يمكن تعريفه على أنه ذلك: المكان الذي يلتقي فيه عرض العمل والطلب على العمل حيث يتحدد نظرياً حجم العمل والأجر التوازني.[2]

[1] - نجيب إبراهيم نعمة الله ، **نظرية إقتصاد العمل**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1997 ، ص: 11.

[2] - *Gilbert Abraham et all , **Dictionnaire Encyclopédique Economie**, Dalloz, France, 1998, P:19.*

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن سوق العمل هو نقطة تلاقي بين العارضين للعمل والطالبين له في ظل توفر المعلومات الكافية للطرفين.

ثانياً:خصائص ومميزات سوق العمل: يتميز سوق العمل بمجموعة من الخصائص والمواصفات المعينة التي تميزه عن غيره من الأسواق، وتعكس في نفس الوقت الطبيعة الخاصة به، فخدمة العمل وهي السلعة محل التبادل في هذا السوق لا يمكن فصلها عمن يقوم بتأديتها، وهذا الترابط الغير قابل للإنفصال بين خدمة العمل التي تباع وتشترى في السوق والإنسان يعطي أهمية لعوامل كثيرة غير نقدية لا وجود لها أصلاً في الأسواق العادية الأخرى، كظروف العمل مثلاً ومكانة وطبيعة العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة، ومن أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق:[1]

أ.غياب المنافسة الكاملة: وهذا يعني عدم وجود أجر واحد يسود أنحاء السوق مقابل الأعمال المتشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة عن سوق العمل: نقص المعلومات لدى العامل عن فرص التوظف المتاحة ذات الأجور العالية هذا بالإضافة لعدم وجود الرغبة القوية لدى العمال لحركة الإنتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:

- شعور العامل بأن فرص العمل تقل أمامه كلما تقدم في السن؛
- عدم شعوره بالرضى لكثرة تغيير المؤسسات التي يلتحق بها؛
- تزايد المسؤوليات العائلية للعامل يدعوه للإستقرار وهذا لا يحفزه على كثرة التنقل؛
- وجود عوامل إجتماعية كالإرتباط العائلي أو العلاقات المهنية مما لا يحفزه على تغيير موقعه الجغرافي؛
- مستوى قدراته وخبراته تؤثر في قدرته على الحركة خاصة الإنتقال المهني فكلما زادت خبرة العامل في مهنة معينة أو كلما زادت المتطلبات لمهنة معينة، كلما زادت أمام العامل فرصة تغيير مهنته.

ب.سهولة التمييز بين خدمات العمل: حتى ولو تشابهت هذه الخدمات سواء لأسباب عنصرية مثل الجنس، اللون والدين أو لأسباب اختلاف السن أو الثقافة.

ج.ارتباط عرض العمل بسلوك العمال: وذلك راجع لسلوك العمال وتفضليهم لكميات مختلفة من وقت الفراغ، ولمستويات مختلفة من الدخل، أو لتأثرهم بظروف العمل نفسها ونوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة، وكذلك تأثر سوق العمل بعدة عوامل مثل نظام التأمينات الإجتماعية والتأمينات ضد البطالة والمعاشات

[1] - نجيب إبراهيم نعمة الله، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 15،16.

والإجازات ... الخ، وهذا يختلف بطبيعة الحال عن حالة عرض السلع والخدمات الأخرى والذي يخضع فقط لظروف البيئة الإقتصادية للإنتاج.

د. تأثر سوق العمل بالتقدم التكنولوجي:حيث ينعكس أثر هذا التقدم على البطالة في سوق العمل في أحد المظهرين:

- عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة، يتم إلغاء بعض الوظائف وبالتالي تظهر البطالة؛
- تغيير متطلبات بعض الوظائف بظهور خبرات لم تكن موجودة، ومستوى تعليمي أعلى بما يضمن سلامة التعامل مع الآلة والبطالة الناتجة في هذه الحالة يمكن التقليل منها من خلال مسايرة المتطلبات الجديدة.

هـ. سوق العمل كأي سوق أخرى يتطلب توافر عنصري العرض والطلب حتى يصبح سوقاً بالمعنى الاقتصادي، ولكن يتميز عن باقي الأسواق بالاختلافات التالية فيما يخص جانبي العرض والطلب:

- **بالنسبة لجانب الطلب:** بينما يعكس الطلب على المنتج النهائي المنفعة المباشرة التي يحصل عليها المستهلك من السلعة المنتجة مهما كان نوعها، في حين نجد أن طلب المنتج على خدمات العمل لا يعكس منفعة مباشرة تعود عليه من تأجير خدمات عامل معين (ماعدا بعض الخدمات المباشرة كالطب والتعليم؛ ... الخ) ولكن طلبه هذا يعتمد على الطلب السوقي على السلعة التي يساهم العامل في إنتاجها لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل بأنه طلب مشتق؛
- **بالنسبة لجانب العرض:** فإننا نواجه عدة حقائق لا يمكن إهمالها، تتمثل في أن العامل يبيع خدمات عمله محتفظاً برأس ماله في نفسه، وتظهر هذه الحقيقة بوضوح في حالة تقديم خدمات مباشرة كالطبيب والمعلم فهو يقدم خدمة ولكن لا تنتقل خبراته إلى مشتري هذه الخدمة، هذا إلى جانب إستحالة الفصل بين خدمات العمل وهي السلعة محل التبادل في سوق العمل، والعامل الذي يقدمها،فبائع خدمة العمل عليه أن يقوم بتسليم الخدمة المباعة بنفسه، أي عليه أن يكون موجوداً بنفسه طوال الفترة التي يقوم فيها ببيع خدمته.

كما يتطلب عرض العمل تقديم قدرات متخصصة لنوعيات معينة من خدمات العمل فترة طويلة لإعدادها (التعليم، التدريب،...الخ).

إضافة إلى ما سبق يمكن القول أن هناك عوامل أخرى تؤثر في سوق العمل تتمثل في ظروف العمل وطبيعته وعدد الساعات الأسبوعية وطلب العامل نفسه لوقت الفراغ.

المطلب الثاني: تعريف البطالة

تعددت التعاريف التي تناولت موضوع البطالة، فيرى بعض الإقتصاديين أن البطالة هي الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين والراغبين بصورة جدية عن فرصة عمل ويبحثون عنه ولم يجدونه، ويرى بعضهم الآخر أن البطالة تنتج عن الاختلال في سوق العمل في حالة عرض العمل أكبر من الطلب عليه،وللإلمام بمفهوم البطالة تم التمييز بين المفهوم الرسمي والمفهوم العلمي، ولتوضيح أكثر تم التطرق لتعريف للبطالة من منظور المكتب الدولي للعمل.

الفرع الأول: التعريف الرسمي للبطالة:[1] تتمثل البطالة وفق المفهوم الرسمي في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستوى الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه في سوق العمل عند مستوى معين من الأجور، ويمكن توضيح المفهوم الرسمي للبطالة من خلال الشكل رقم (1-2).

شكل رقم (1-2) : المفهوم الرسمي للبطالة.

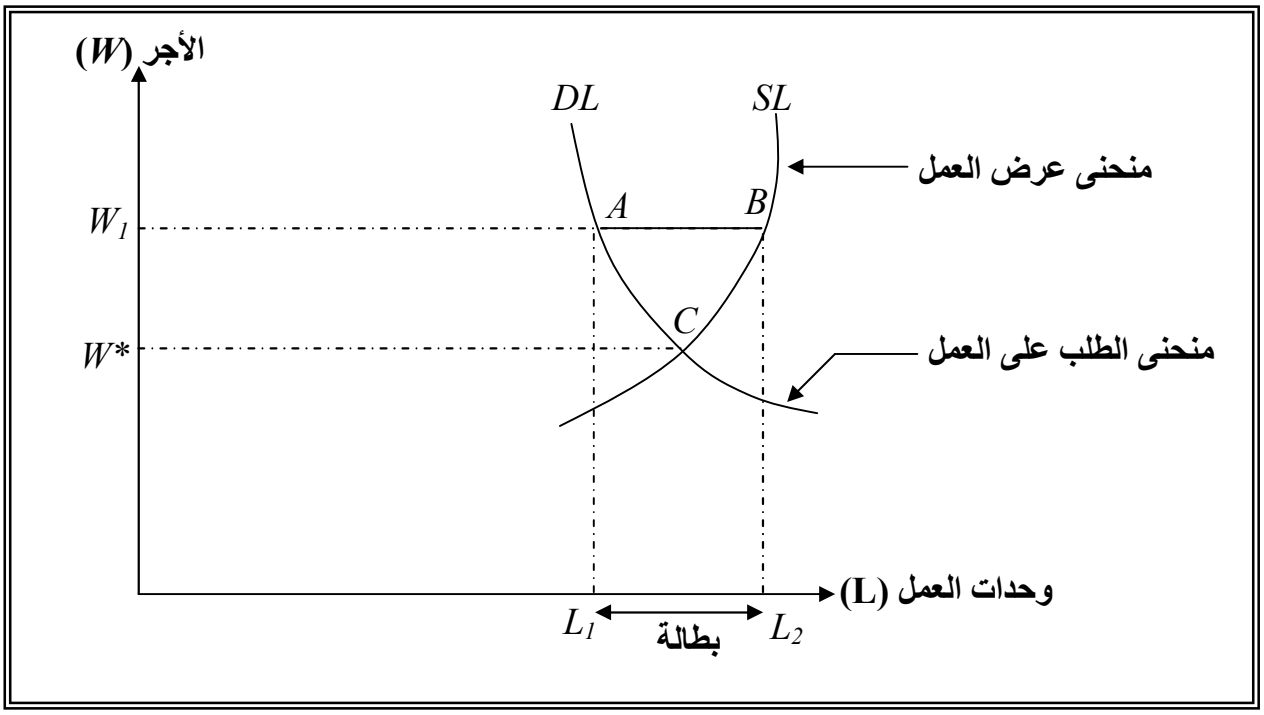

المصدر: نجا علي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص:3.

[1] - نجا علي عبد الوهاب، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها (دراسة تحليلية- تطبيقية)**، الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر، 2005،ص: 03.

من هذا الشكل يتضح أن منحنى عرض العمل يكون أكثر مرونة عند المستويات المنخفضة من الأجور، وتقل هذه المرونة تدريجياً إلى أن يصير عديم المرونة عند مستوى التوظف الكامل، أما منحنى الطلب على العمل فيكون سالب الميل، وعند مستوى الأجر السائد في سوق العمل وليكن (w_1) يكون مستوى التوظف الفعلي والمحدد بالطلب على العمل هو (L_1)، بينما مستوى التوظف الكامل فيتمثل بالمستوى (L_2)،وبالتالي تتمثل البطالة في الفرق بين مستوى التوظيف الفعلي ومستوى التوظف الكامل، وتقاس بالمسافة (L_1L_2)، ومن ثم فإن البطالة يمكن تعريفها بأنها الزيادة في الكمية المعروضة من العمل عن تلك الكمية المطلوبة منه عند مستوى أجر معين، وبالتأكيد فإن تضييق الفجوة بين (L_1L_2) يؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاج، ورفع معدل النمو الإقتصادي ومن ثم الإرتفاع بمستوى المعيشة في المجتمع.

وبالرغم من عدم وجود تعريف رسمي للبطالة متفق عليه، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة، أن البطالة تتمثل في مجموع الأشخاص القادرين عن العمل(توفر المؤهلات بمختلف أنواعها) والراغبين فيه،والباحثين عنه، في ظل الأجور السائدة في سوق العمل ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.

ويلاحظ أن التعريف السابق للبطالة هو المتفق عليه دولياً، ويقتضي أن تتوافر معاً المعايير الثلاثة الآتية كي يعد الفرد عاطلاً، خلال فترة البحث:

- أن يكون الفرد بدون عمل؛
- أن يكون الفرد متاحاً للعمل؛
- أن يكون الفرد باحثاً عن العمل.

الفرع الثاني: المفهوم العلمي للبطالة[1]: تعرف البطالة وفقاً لهذا المفهوم بأنها "الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل إستخداماً كاملاً و/أو أمثلاً، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل*، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه".

ومن هذا التعريف يمكن التمييز بين بعدين للبطالة:

أ. البعد الأول: يتمثل هذا البعد في عدم الإستخدام الكامل للقوة العاملة المتاحة، وذلك في حالتي البطالة السافرة والبطالة الجزئية، وتتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه، ولا يجدون فرصاً للعمل، وبالتالي لا يشاركون في عملية الإنتاج، وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة كما يوضحه المفهوم الرسمي، بينما البطالة الجزئية فتتمثل في الأفراد الذين يعملون دون المعدل المتوسط أو الطبيعي المتعارف

[1]- نجا علي عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص: 09.
* الناتج المحتمل: وهو يمثل ناتج التوظف الكامل غير التضخمي.

عليه في العمل، مثل العمل لساعات محدودة في اليوم أو لأيام محدودة في الأسبوع أو لأشهر محدودة في السنة، مثل: العمالة الموسمية، وبالتالي يكون وقت العمل في حالة البطالة الجزئية أقل من متوسط الوقت المتعارف عليه في المجتمع.

ب. البعد الثاني: ويتمثل هذا البعد في الإستخدام غير الأمثل للقوة العاملة، مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل من حد أدنى معين، ومن ثم فإن هذا النوع من البطالة يتحقق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها، وتعد ظاهرة البطالة المقنعة المثال الواضح على ذلك.

الفرع الثالث: تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل (*BIT*):حسب المكتب الدولي للعمل: "البطالة تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل وراغبين في العمل، وباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه، وذلك خلال فترة الإسناد".[1]

ويمكن إعتبار شخص ما عاطل عن العمل إذا توفرت فيه الشروط الآتية حسب المكتب الدولي للعمل:

- ✓ أن يكون في سن العمل وهو يتحدد بين 16-60 سنة، ويمثل السن 16 الحد الأدنى للدخول إلى سوق العمل وذلك بعد مرحلة التعليم والتأهيل والتدريب؛
- ✓ أنه بدون عمل أي أنه لم يزاول أي نشاط إقتصادي خلال فترة الإسناد (الفترة المرجعية)؛
- ✓ أن يقوم المتعطل بالبحث الجدي عن العمل، وهذا يوضح الرغبة الحقيقية في العمل من عدمها،ويمكن إعتبار الشخص باحث عن العمل إذا ما قام بالبحث عن العمل بأي وسيلة من وسائل البحث المختلفة مثل التسجيل أو تقديم طلب لدى ديوان الخدمة المدنية أو لدى مكاتب الإستخدام أو الإعلان في الصحف،أوتقديم طلبات عمل مباشرة إلى الشركات وأصحاب العمل ... الخ؛
- ✓ أنه بدون عمل ومستعد له، وقد وجد عملاً سيشغله لاحقاً؛
- ✓ أنه مستعد للعمل خلال فترة لا تتجاوز 15 يوماً.

من خلال المفاهيم السابقة والتعريف السابق يمكن استنتاج التعريف التالي: "البطالة هي عدم حصول الأفراد على عمل وهم قادرون عليه (القوة العاملة) ويبحثون عنه إلا أنهم لا يجدونه عند مستوى الأجر السائد في سوق العمل، وهي ظاهرة تعاني منها كل المجتمعات المعاصرة ، وخاصة الدول النامية".

[1]- صالح خصاونة ، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن،1995، ص: 106.

المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول التشغيل والبطالة في نظام المعلومات الجزائري

إن التعاريف المتعلقة بالمجتمع النشيط والتشغيل والبطالة المعتمدة من طرف نظام المعلومات الجزائري مستمدة من التعاريف المقترحة من المكتب الدولي للعمل، ومنه تم التطرق إلى مفهوم المجتمع النشيط والبطالة من منظور الديوان الوطني للإحصاء على النحو التالي.

الفرع الأول: السكان النشطون *La population active*: يتكون السكان النشطون حسب مفهوم مكتب العمل الدولي من مجموع السكان المشتغلين ومجموع السكان البطالين، فالسكان المشتغلون هم مجموع الأشخاص الذين صرحوا بأنهم يمارسون نشاطاً مكسب خلال الأسبوع المرجعي (بما في ذلك الأشخاص الذين صرحوا في البداية أنهم بطالين، نساء ماكثات بالبيت، أو آخرين غير نشطين).[1]

ويمكن تعريف المجتمع النشيط من خلال جمع النقاط التالية:

- الأفراد الذين صرحوا أثناء التحقيق أو التعداد أنهم يعملون، أي لهم نشاط مأجور عن طريق سيولة أو رأسمال عيني، الأشخاص الذين يؤدون الخدمة الوطنية هم جزء من هذا القسم؛
- الذين هم في سن العمل أي يتراوح سنهم بين (16–59 سنة) وصرحوا أثناء التحقيق أو التعداد أنهم مارسوا نشاط مأجور ويبحثون عن عمل (STR_1)؛
- الذين هم في سن العمل ولم يسبق لهم الدخول لسوق العمل ويبحثون عن أول عمل (STR_2).

أي المجتمع النشيط يتكون من مجموع المشتغلين ومجموع البطالين.

الفرع الثاني: السكان المشتغلون (*La population occupée*)[2]:إن المشتغل (الذي يملك منصب شغل) هو ذلك الشخص الذي يمارس عملاً أو يقوم بأي نشاط له عائد نقدي أو طبيعي وهذا خلال فترة زمنية معينة وهي فترة الإستقصاء.

فالمشتغلون هم أولئك الذين:

- يمارسون عملاً خلال فترة زمنية معينة؛
- غائبون عن عملهم خلال فترة الإستقصاء؛
- يتابعون دراستهم مع القيام بنشاط ذو عائد مادي؛
- هم في عطلة مرضية لمدة قصيرة الأجل (أقل من ثلاث أشهر)؛
- الشباب الذين يقومون بأداء واجب الخدمة الوطنية؛

[1] - *ONS, **Données statistiques**, (Activité et emploi et chômage) au 4ème trimestre 2006, N° 463, P: 02.*

[2]- مهدي كلو، **مرجع سابق**، ص: 12.

- الدائمون في سلك جيش التحرير الوطني (les actifs).

الفرع الثالث: السكان البطالون (*La population chômage*):حسب الديوان الوطني للإحصاء "بدون عمل" يقصد به "بطال" وهو ذلك الشخص الذي يستوفي في آن واحد على النقاط التالية:

- أن يكون في سن العمل أي بين 16–59 سنة؛
- بدون عمل أثناء فترة التحقيق (أي لم يتمكن من عمل بأجرة أو بدونها)؛
- أن يكون قام بالبحث الجاد عن عمل؛
- أن يكون متاح ومستعد لأي عمل مأجور أو غير مأجور أثناء فترة الإسناد.

ويمكن أن نفرق بين نوعين مع العاطلين حسب ما ورد في مطبوعات الديوان الوطني للإحصاء،حيث نجد الفئة STR_1 والفئة STR_2 حيث تمثل كل فئة ما يلي:

- ***STR1***: الذين هم بدون عمل ويبحثون عن عمل، لكنهم كانوا يشتغلون من قبل؛
- ***STR2***: الذين هم بدون عمل ويبحثون عن عمل، لكنهم لم يشتغلوا أبداً من قبل.

الفرع الرابع: المعدلات الشائعة الاستعمال في سوق العمل الجزائري:انطلاقاً من التعاريف والمفاهيم السابقة فالديوان الوطني للإحصاء يقوم بحساب مجموعة من المعدلات، الهدف من حسابها معرفة الوضعية الحالية لسوق العمل والمقارنة مع السنوات الأخرى، ومن أهم هذه المعدلات نجد معدل النشاط ومعدل التشغيل ومعدل البطالة.

أولاً: معدل التشغيل *(Taux d'occupation)*:[1]هذا المعدل حسب الديوان الوطني للإحصاء يتم حسابه من خلال إيجاد النسبة بين السكان المشتغلين من جهة والسكان النشطين من جهة أخرى أي:

$$T.O = \frac{Population\ Occupées}{Population\ Actives} \quad , \quad \text{معدل التشغيل} = \frac{\text{السكان المشتغلون}}{\text{السكان النشطون}}$$

والهدف من حساب هذا المعدل هو معرفة عدد المناصب التي تم خلقها ومن ثم الوقوف على تطور وضعية التشغيل.

ثانياً:معدل النشاط *(Taux d'activité)*: حسب الديوان الوطني للإحصاء يوجد نوعين من معدل النشاط حيث نجد:

[1] -ONS, ***Données statistiques*** ,*(Activité et emploi et chômage) au 3ème trimestre 2004, N° 411, P :02.*

– معدل النشاط الأول ويمثل النسبة بين السكان النشيطين كلياً (المشتغلين والبطالين) والسكان الكليون المقيمون أي:

$$T.A_{(1)} = \frac{Population\ occupée + Population\ en\ chômage}{Population\ total}$$ ، **معدل النشاط $_1$ = المشتغلون + البطالون / مجموع السكان المقيمون**

– معدل النشاط الثاني ويمثل النسبة بين السكان النشيطين (المشتغلون والبطالون) والسكان البالغين سن العمل (حسب مفهوم المكتب الدولي للعمل)[1]، أي:

$$T.A_{(2)} = \frac{Population\ occupée + Population\ en\ chômage}{Population\ en\ age\ de\ travail}$$ ، **معدل النشاط $_2$ = المشتغلون + البطالون / مجموع السكان البالغين سن العمل**

حيث يسمح المعدل الأول بمعرفة تركيبة المجتمع الكلي أي معرفة حجم القوة العاملة المؤهلة للعمل مقارنة مع حجم السكان الكلي أما المعدل الثاني فيمكن من خلاله معرفة الفئات التي لا تدخل ضمن فئة البطالين ولا المشتغلين كالطلبة وغيرهم، كما أن المعدل الأول يكون أقل من المعدل الثاني.

ثالثاً: معدل البطالة: معدل البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء هو العلاقة النسبية بين السكان البطالين من جهة والسكان النشيطين من جهة أخرى أي:[2]

$$T.C = \frac{Population\ en\ chômage}{Population\ Actives}$$ ، **معدل البطالة = السكان البطالون / مجموع السكان النشطون**

حيث يسمح لنا هذا المعدل بمعرفة القوة العاملة المؤهلة للعمل لكنها لا تشتغل. كما يمكن الإشارة إلى أن طريقة قياس البطالة تختلف من دولة لأخرى بسبب إختلاف الفئة العمرية المستخدمة في التعريف،الفترة الزمنية للبحث عن عمل، تباين الدول في مصادر الحصول على البيانات المستخدمة في قياس البطالة، فالبعض يعتمد على الإحصاء العام للسكن، بينما دول أخرى تعتمد على إعانات البطالة كمؤشر لحجم البطالة وإحصائيات مكتب العمل، ورغم بساطة حساب معدل البطالة فإن حسابه يواجه صعوبات ومن أهمها:[3]

---

[1] - *ONS, **Données statistiques**, N° 463, op .cit, P: 02.*

[2] - ***ONS, Données statistiques, (Activité et emploi et chômage) au 2ème trimestre 2000, N° 330, P: 04.***

[3] - رمزي زكي، **الإقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)**، سلسلة عالم المعرفة، عدد226، الكويت، 1997،ص ص : 16،17.

- ✓ صعوبة تحديد من هو العاطل، لإن هذا المصطلح يشير إلى مجموعة مركبة من إختيارات الأفراد والظروف الخاصة بكل إقتصاد، من حيث الأطر والمؤسسات التنظيمية والقانونية وحالة عرض العمل والطلب عليه، في أسواق العمل المختلفة؛
- ✓ هناك صعوبات إحصائية لا يستهان بها تتعلق بالحصر الدقيق للعاطلين عن العمل، بعد تعريفهم وأيضاً بشأن حصر قوة العمل؛
- ✓ هناك مشكلة تتعلق بدورية إعلان معدل البطالة، والمقصود بذلك هل يعلن معدل البطالة كل شهر، أم كل ثلاثة أشهر، أم كل نصف سنة، أم كل سنة، ففي بعض الدول التي تقل فيها الإمكانيات المادية والإحصائية كما هو الحال في البلاد النامية، يكتفي بتقدير وإعلان هذا المعدل كل سنة وأحياناً حسب الظروف، أما في البلدان الصناعية المتقدمة فإن هذا المعدل يعلن شهرياً (كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- ✓ كما توجد صعوبات أخرى تتجلى بوضوح في حجم الإمكانيات، ففي كثير من البلاد ذات الإمكانات المحدودة غالباً ما يعتمد على التعدادات السكانية في حساب هذا المعدل، وفي البلدان الصناعية المتقدمة يحسب هذا المعدل من خلال المسوحات الإحصائية التي تقوم بها مكاتب إحصاءات العمل، ونظراً لأنه من الصعوبة بمكان سؤال جميع الأفراد لمعرفة من يعمل ومن لا يعمل،فإنه عادة ما يكتفي سؤال عينة من العائلات، وتحليل نتائج هذه العينة وحساب معدل البطالة منها؛
- ✓ قد لا يشمل إحصاءات البطالة جانباً مهماً من المتعطلين فعلاً، ولكن مجرد أنهم قد كفوا عن البحث عن فرصة للعمل بسبب إحباطهم وتشاؤمهم وهو ما يطلق عليه مصطلح العمالة المحبطة.
- ✓ في حالة فترات الكساد فمن المعلوم أنه حينما يعم الكساد لفترة ويطغى التشاؤم على حالة السوق، يكف عدد كبير من العاطلين، نظراً لحالة اليأس التي تسيطر عليهم، عن البحث عن فرص العمل، وفي هذه الحالة تكون الإحصاءات الرسمية وكذلك أيضاً معدلات البطالة أقل من المعدلات الحقيقة، كما أنه في حالة الكساد لا يجد عدد كبير من الأفراد وظائف لكل الوقت بل لبعض الوقت فقط، وهؤلاء كما رأينا فيما تقدم، تدرجهم الإحصاءات الرسمية ضمن العاملين لا العاطلين، حتى لو كان الفرد يعمل لمدة ساعة واحدة في الأسبوع، وبغير إرادته، وكان جاد في البحث عن فرصة عمل توفر له عملاً كل وقت.

كل هذه الصعوبات تجعل معدل البطالة المعلن عنه غير حقيقي خاصة في البلدان النامية التي تعاني كثيراً فيما يخص الإمكانيات المتاحة للقيام بعملية الإحصاء.

المطلب الرابع: أنواع البطالة

للبطالة أنواع وأشكال مختلفة، كل منها يرجع لأسباب معينة، وعلاج كل شكل يتطلب إجراءات خاصة،فمعرفة نوع البطالة مهم جداً، إذ لأنه تبعاً لذلك تعرف الأسباب ونتمكن من تشخيص العلاج المناسب لهذه المشكلة، وسوف يتم عرض هذه الأنواع في شكل مجموعات على النحو التالي:

الفرع الأول: البطالة الإحتكاكية والهيكلية والدورية: سوف يتم التطرق إلى كل نوع على حدا من خلال:

أولاً:البطالة الإحتكاكية: وهي بطالة طوعية لأشخاص يمتلكون مؤهلات أو خبرات مهنية معينة ولكن لا يجدون العرض المناسب للعمل، وقد تحدث هذه البطالة بسبب حاجة صاحب العمل وطالب الوظيفة لفترة من الزمن قبل كشف السوق للطرفين، ولا تستمر هذه البطالة لفترة طويلة وخاصة في ظروفنا الراهنة حيث تطورت وسائل الاتصالات المختلفة وانخفضت تكاليفها، كما أن للسياسة الحكومية في تعزيز فرص العمل وزيادة التشغيل دور بارز في هذا المجال مثل تأسيس وكالات حكومية للتشغيل واعداد برامج للتدريب والتأهيل وتسهيل الاجراءات الخاصة بنقل العمال من نشاطات راكدة الى نشاطات متنامية.[1]

وللتوضيح أكثر، سنفترض الآن أن سوق العمل في حالة توازن، أي أن العرض يساوي الطلب على خدمة العمال وهذا حاصل عند النقطة (A) كما هو موضح في الشكل رقم (1-3) . ويلاحظ التوازن حصل عند الأجر (W^*).

وكان عدد العمال (L^*) ، ودعنا نفترض أن (L^*) هي مستوى التوظيف الكامل في السوق، أي أنه لا توجد بطالة في السوق عند هذا الأجر، إلا أن هذا الإفتراض في الواقع يعتبر خاطئاً، ذلك لأنه مع مستوى التوظيف الكامل توجد بطالة في العمل، فلو أن منحنى الطلب زحف إلى اليسار (أي الطلب على العمال انخفض) فإنه عند الأجر التوازني (W^*) تكون هناك بطالة، وهي الفرق بين (L_1L) وهو ما يطلق عليه البطالة الاحتكاكية.

[1]- معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص: 212.

شكل رقم (1-3) : البطالة الإحتكاكية.

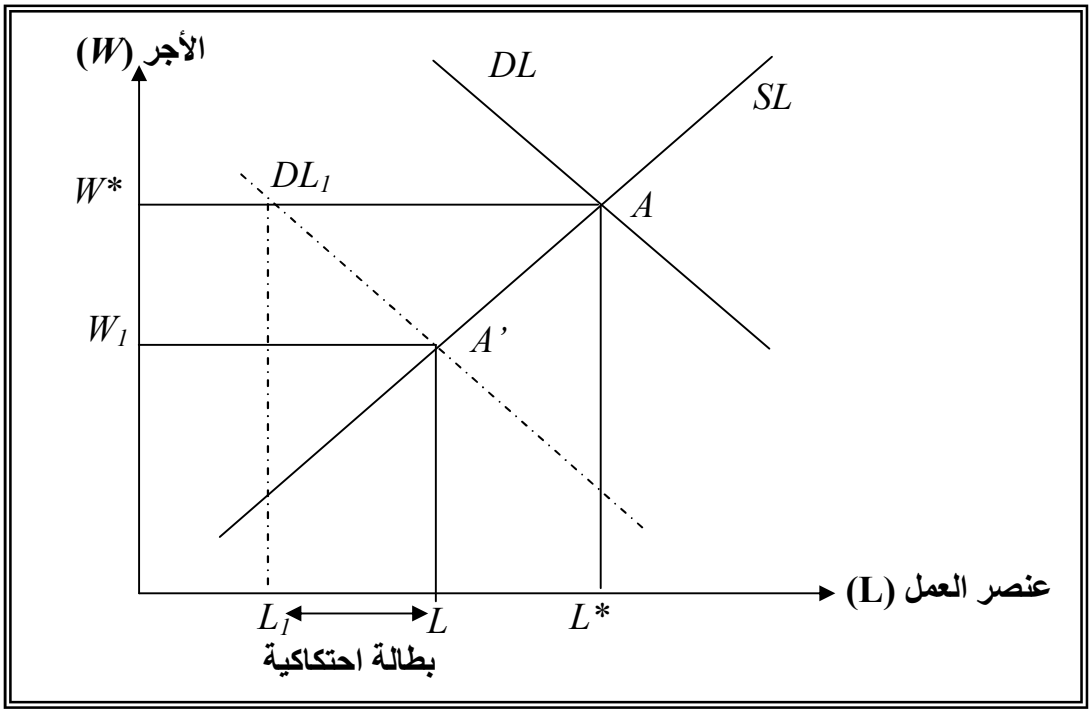

المصدر: عاصم بن طاهر عرب، اقتصاديات العمل (نظرية عامة)، الطبعة الأولى، السعودية، 1994، ص: 88.

ثانياً: البطالة الهيكلية (البنيانية): يظهر هذا النوع من البطالة بسبب عدم وجود توافق بين كفاءة ومؤهلات الشخص المتقدم للوظيفة مع متطلبات هذه الوظيفة، وهذا النوع من البطالة عادة يدوم لفترات أطول من البطالة الإحتكاكية، ويظهر هذا النوع من البطالة بين العمال غير الماهرين وذلك بسبب عدم قدرتهم على مواكبة التطورات التكنولوجية التي قد تحدث في الإقتصاد.[1] كما يمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى عاملين:[2]

- **العامل الأول:** يفسر وجود هذا النوع من البطالة في حالة عدم التوافق بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة وبين المهارات التي يملكها الأفراد الباحثين عن العمل، كذلك عدم التوافق بين المناطق الجغرافية التي توجد بها فرص العمل وبين المناطق الجغرافية التي يوجد بها الأفراد الباحثون.
- **العامل الثاني:** يرجع سبب وجود البطالة الهيكلية إلى ضعف القدرة الإستيعابية للإقتصاد الوطني، والتي تنشأ أساساً بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الإقتصاد الوطني وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنوياً.

[1]- عبد الرحيم فؤاد الفارس ووليد إسماعيل السيفو، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص:262.
[2] - محمد علي الليثي وآخرون ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص ص: 258، 259.

وبصفة عامة نستطيع القول أن هذه البطالة تحدث عند تعرض بعض الصناعات وبعض أصناف العمال المهرة وبعض المناطق في الدولة إلى الإنهيار في الوقت الذي تتعرض فيه مناطق وعمال صناعات أخرى إلى التوسع، وتؤدي هذه النتيجة إلى إختلال التوازن، عندما يزيد عرض العمل في القطاعات التي أصابها انكماش في الوقت الذي يزيد طلب العمل في القطاعات التي توسعت، وسيتحول العمال إذن من القطاعات التي تعرضت للإنكماش إلى القطاعات التي توسعت، إلا أن هذه الإجراءات والتنقلات تحتاج إلى وقت لا تكتمل لأسباب تنظيمية بحتة فالتنقل وإعادة التدريب وإعادة تكوين المهارات تحتاج لإجراءات قد يطول بها الوقت.[1]

ويقدم الشكل رقم (1-4) المتكون من المنحنيين (A) و(B): السوق (A) يمثل عمالاً شبه مهرة في الصناعة (A) والسوق (B) لعمال مهرة في صناعة (B) ولنفترض أنهما في حالة توازن في البداية، حيث الأجر وحجم التوظيف التوازنين.

لنفترض أن الطلب على العمال في الصناعة (A) قد تراجع نتيجة منافسة الصناعات المستوردة،بينما زاد الطلب على العمال في الصناعة (B)، واذا كان الأجر في الصناعة (A) غير قابل للإنخفاض فسوف تظهر البطالة قدرها (L^*-L_1) في السوق (A).

إذا كان عمال الصناعة A قادرين على التحول للعمل في الصناعة (B) دون أي تكاليف فسينتقل المتعطلون إلى السوق B وستختفي البطالة نهائياً لكن الأمر قد يحتاج لفترة معينة وتكاليف معينة قد تطيل فترة البطالة.

[1] - ضياء مجيد الموسوي ، **النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 87.

الشكل رقم (1-4) : البطالة الهيكلية.

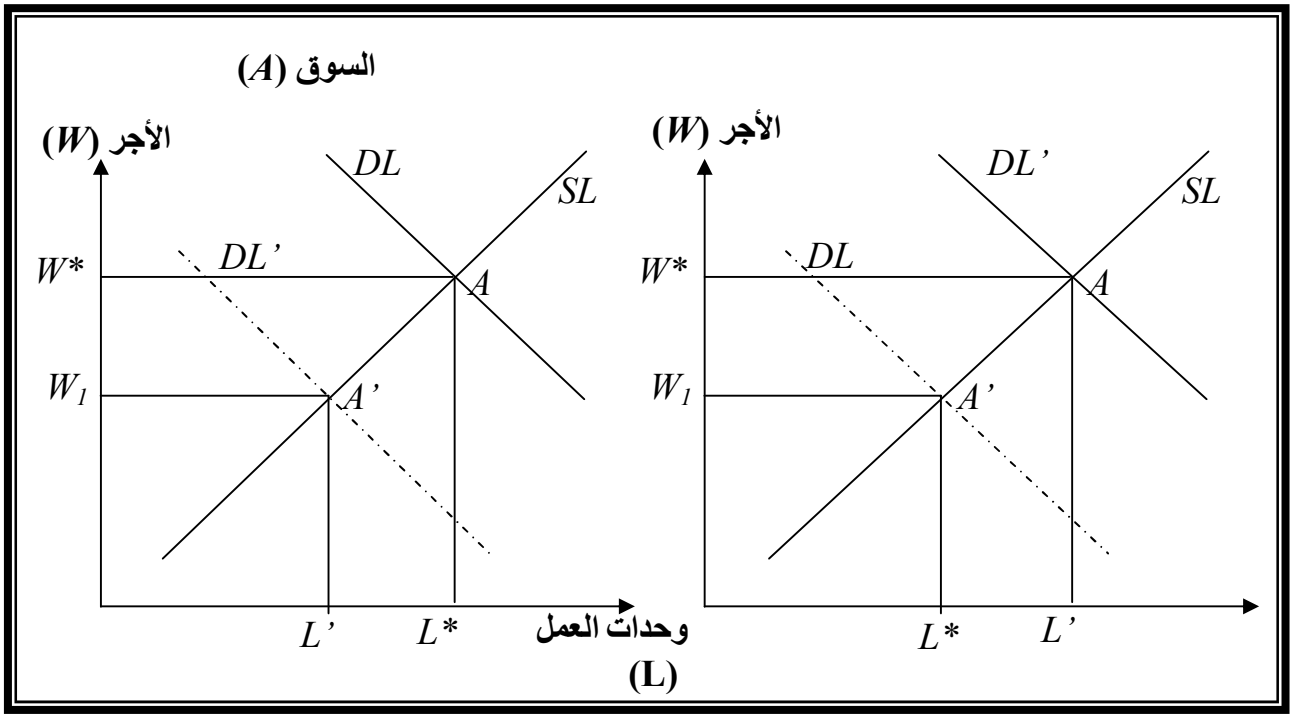

المصدر: عاصم بن طاهر عرب، مرجع سابق، ص: 88.

ومما سبق نجد أنه هناك عدة أسباب لحدوث هذا النوع نلخصها في النقاط التالية:

- التغيرات في التركيب العمري لقوة العمل؛
- صعوبات التنقل الجغرافي الداخلي؛
- التطورات التكنولوجية التي تحدث في العالم بسرعة تساعد أيضاً على نمو هاته البطالة، ففي الدول المتقدمة تجد سهولة في معالجة هذا النوع من البطالة، نتيجة لتوفر الإمكانيات المادية والفنية لإعادة التأهيل وتدريب العمال المستغنى عنهم، للإلتحاق مرة أخرى بالعمل، أما الدول النامية فتجد صعوبة كبيرة في معالجة هذا النوع من البطالة لإنخفاض الإمكانيات لهذا ينادي بعض الإقتصاديين إلى إدراج هذه البطالة في الدول النامية تحت البطالة الإجبارية وليست الإختيارية.

ثالثاً:البطالة الدورية: وهي البطالة التي تنتج عندما يكون مستوى العرض من الانتاج يفوق الطلب عليه وما يصاحب ذلك من ركود في تصريف المنتجات عند الاسعار والاجور السائدة وهنا يتم الاستغناء عن عدد كبير من العمال في الصناعات التي لا يوجد طلب على منتجاتها مما يضطر العمال أن يبحثوا عن عمل

آخر جديد، ففي أزمة الكساد الاقتصادي عام 1929 تعطل في الولايات المتحدة الامريكية وحدها حوالي 13 مليون عامل أي حوالي 25 % من اجمالي القوة العاملة الأمريكية.[1]

ويحدث هذا النوع من البطالة عادة في الإقتصاديات الصناعية فمثلاً عندما تم حظر النفط في سنة 1973 من قبل الدول العربية على أمريكا حدث ركود إقتصادي في صناعة السيارات الأمريكية التي تستهلك كمية كبيرة من الوقود مما أدى إلى الإستغناء عن كثير من العاملين في هذه الصناعة والصناعات الأخرى المرتبطة بها.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن البطالة الدورية تكون ذات معدل مرتفع في مرحلة الكساد،ومعدل منخفض في مرحلة الرواج.

الفرع الثاني: البطالة الإختيارية والإجبارية: لقد فرق إقتصاديو المدرسة الكلاسيكية (ما قبل كينز) بين نوعين من البطالة هما: [2]

أولاً:البطالة الإختيارية: وهي التي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم، ومن أمثلة هؤلاء: الأغنياء العاطلون، وبعض الفقراء المتسولين والأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون على أجور عالية فيها ولا يرغبون في الإلتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل لتعودهم على الأجور المرتفعة.

ثانياً:البطالة الإجبارية: وهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه، عند الأجور السائدة ولكن لا يجدونه ويرى إقتصاديو المدرسة الكلاسيكية أنه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن تحقيق العمالة الكاملة عند وضع التوازن بحيث أن كل فرد يقدر على العمل ويرغب فيه عند أجر التوازن يجد وظيفة، وبالتالي فإنه في حالة سوق العمل الحرة لا توجد بطالة إجبارية، وإذا وجدت بطالة فلا بد أن تكون إختيارية، ويمكن توضيح الفكرة بالإستعانة بالشكل رقم (1-5).

[1]- عربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الإقتصاد (التحليل الكلي)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص:146.

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الإقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتب، مصر، 1997، ص:301.

الشكل رقم (1-5):البطالة الإختيارية والإجبارية.

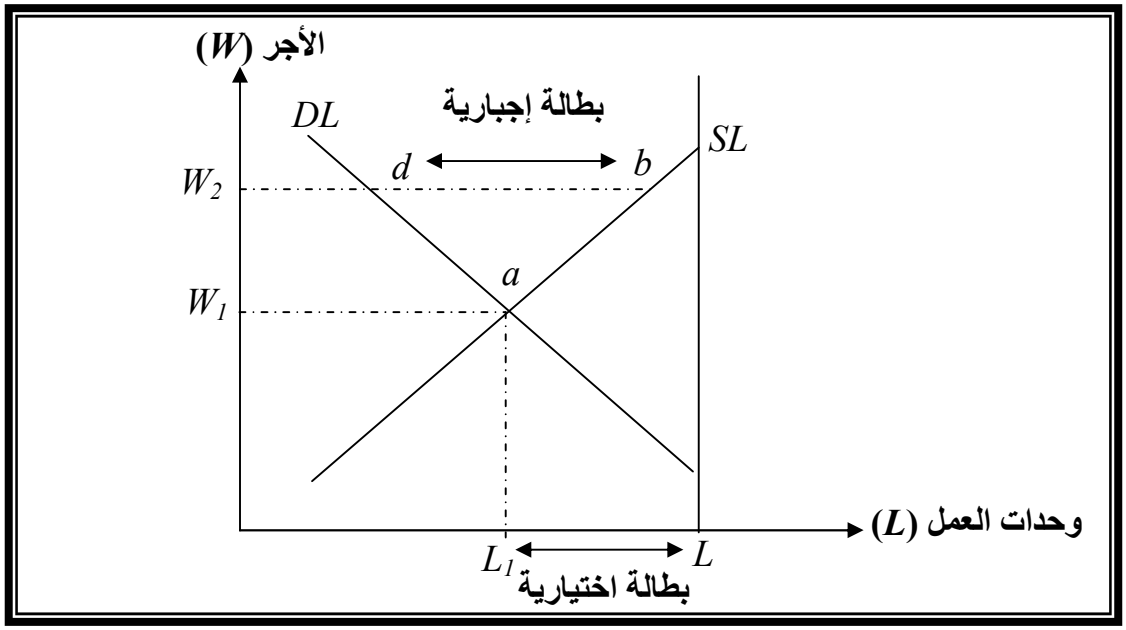

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سبق ذكره، ص: 302.

فإذا كانت قوة العمل في المجتمع تساوي (L) بالشكل رقم (1-5) فإن توازن سوق العمل يحدث عند النقطة (a) حيث عرض العمل يساوي الطلب على العمل، وبالتالي فإن العمالة الكاملة تتحقق بتشغيل (L_1) حيث يمثل هذا العدد كل القادرين على العمل والراغبين فيه عند أجر التوازن (W_1). أما المسافة (L_1L) فهي تمثل القادرين على العمل وغير الراغبين فيه عند أجر التوازن (W_1) وهي تعبر عن البطالة الإختيارية أو البطالة الكلاسيكية، وتقابل معدل البطالة الطبيعي.

وإذا حدث وانخفضت الأسعار فإن الأجر الحقيقي (الأجر النقدي / مستوى الأسعار) يرتفع من (W_1) إلى (W_2) مؤدي بذلك إلى ظهور بطالة تساوي (L_1L).

ووجود هذا النوع من البطالة يضغط على الأجر الحقيقي لينخفض إلى أسفل من (W_2) إلى (W_1) بفعل المنافسة بين العاطلين مما يؤدي إلى إختفاء هذه البطالة.

الفرع الثالث: البطالة المقنعة والسافرة والجزئية: يمكن تقسيم البطالة كذلك إلى بطالة مقنعة وبطالة سافرة وجزئية.

أولاً: البطالة المقنعة: يعرف هذا النوع من البطالة، بأنها التحاق عدد من القوى العاملة بوظائف معينة ويتقاضون عليها أجوراً، على الرغم ان مساهمتهم في العملية الانتاجية تقترب من الصفر، وهذا ما يظهر واضحاً من خلال قيام بعض المؤسسات بتشغيل عدد من العاملين أكثر من حاجتها الفعلية، حيث أن سحب تلك القوى العاملة الفائضة قد لا يؤثر اطلاقا على حجم الانتاج المخطط له، وقد تلجأ بعض الدول وخاصة

ذات الكثافة السكانية العالية الى اعتماد هذا الاسلوب من التشغيل كوسيلة لمعالجة ظاهرة البطالة، من أجل تجاوز بعض المشاكل السياسية والاجتماعية التي قد ترافق تلك الظاهرة.[1] ويمكن توضيح البطالة المقنعة من خلال الشكل رقم (1-6).

الشكل رقم (1-6) : البطالة المقنعة.

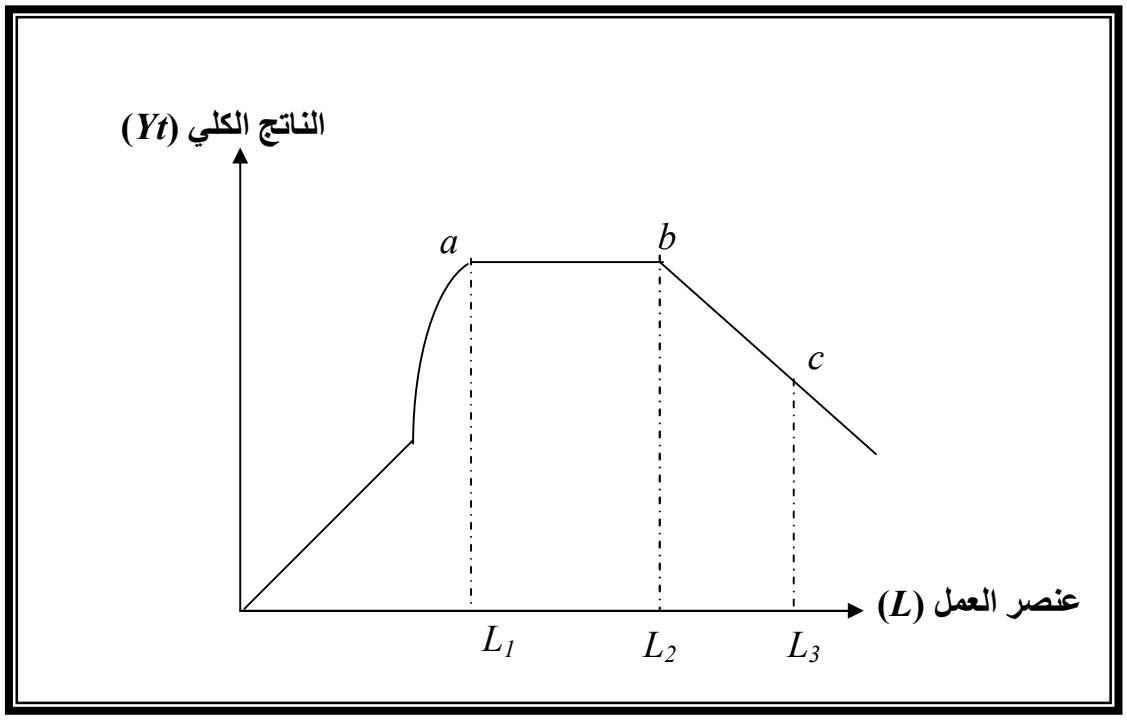

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص: 300.

فإذا كان حجم العمالة بنشاط معين هو (L_3) فإن هذا يعني أن سحب كمية العمل (L_2L_3) من العملية الإنتاجية يؤدي إلى زيادة الناتج الكلي من (CL_3) إلى (bL_2) حيث الناتج الحدي سالب، وسحب كمية العمل (L_1L_2) لا يؤثر على الناتج الكلي، حيث الناتج الحدي يساوي صفر، ومن ثم فإن المسافة (L_1L_3) تمثل بطالة مقنعة، حيث تمثل كمية العمل التي يمكن سحبها من العملية الإنتاجية دون أن يتأثر الناتج الكلي.

ثانياً:البطالة السافرة: يقصد بالبطالة السافرة حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد، دون جدوى، ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل، كما أن البطالة السافرة يمكن أن تكون إحتكاكية أو هيكلية أو دورية، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الإقتصاد القومي، وفي البلدان النامية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري، وعادة ما

[1] - محمود الوادي وأحمد العساف، **الإقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009، ص:192.

يحصل العاطل على إعانة بطالة وأشكال أخرى من المساعدات الحكومية، أما في البلدان النامية فإن البطالة السافرة أكثر قسوة وإيلاماً بسبب عدم وجود نظام لإعانة البطالة، وبسبب غياب أو ضآلة برامج المساعدات الحكومية والضمانات الإجتماعية.[1]

ثالثاً:البطالة الجزئية: إنها شكل من أشكال البطالة المقنعة وتتمثل في الأفراد الذين يعملون لبعض الوقت،لكنها تختلف عن البطالة المقنعة نظراً للإنتاجية الحدية الموجبة للعاملين لبعض الوقت، ويلجأ أصحاب الأعمال إلى هذا الشكل من أشكال التشغيل عند إنخفاض الطلب على منتجاتهم، كما يلجأ الأفراد إلى هذا العمل الجزئي عند إنعدام توفر فرص عمل بالوقت الكامل، وهذا النوع من البطالة يساعد على تكييف العمالة والأجور حسب الظروف الإقتصادية السائدة وأخذت تعمل به كثير من الدول خاصة الدول المتقدمة.[2]

رغم اعتبار العمل لبعض الوقت بطالة جزئية بالنسبة لبعض الأفراد، فإن له مزايا بالنسبة لأفراد آخرين، فهو يسهل إندماج الشباب في الحياة المهنية، كما يسهل للفرد التوفيق للقيام بعدة أعمال وخاصة النساء، بحيث يجمعن بين عمل البيت والعمل في الخارج، ويكفي أنه وسيلة لتمكين الشباب من العمل أي أنه حل جزئي لمشكلة البطالة.

الفرع الرابع: البطالة الموسمية والطبيعية وبطالة الفقر:حيث توجد تصنيفات أخرى للبطالة منها:

أولاً:البطالة الموسمية: يسود هذا النوع من البطالة غالباً في الانشطة الاقتصادية التي تتصف بالموسمية، كالزراعة وبعض الصناعات كصناعة أجهزة التبريد والتدفئة، فقد يزدهر نشاط هذه الانشطة في بعض المواسم ويتأثر في مواسم أخرى، وتبعاً لذلك يتأثر الطلب على القوى العاملة في تلك الانشطة، وهذا يعني أنه قد تواجه القوى العاملة في هذه الانشطة ذات النشاط الموسمي زيادة في الطلب عليها في موسم بينما يقل الطلب في موسم أخر[3]. أو هي زيادة عرض العمل خلال مواسم معينة من السنة كفترات تخرج الطلبة من الجامعات وغيرها من مراكز التعليم والتدريب أو فترات إنتهاء العمل في جني المحاصيل الزراعية.[4]

عموماً أن هذا النوع من البطالة يمكن أن يمس قطاعات أخرى مثل: السياحة حيث يشتغل العمال في الأوقات التي يتوفر فيها العمل ويتعطلون في الأوقات الأخرى، ففي الجنوب الجزائري مثلاً الذي يشهد إقبالاً

---

[1]- السيد عطية عبد الواحد، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص: 235.

[2]- عبد الكريم البشير، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 00، الجزائر، 2004، ص: 166.

[3]- محمود الوادي وأحمد العساف، **مرجع سبق ذكره**، ص : 191.

[4]- مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2004، ص: 331.

للسواح الأجانب في فصل الصيف، إذ يوظف العمال من طرف الوكالات السياحية ويتعطلون في الفصول الأخرى.

ثانياً:البطالة الطبيعية: يمكن شرح هذا النوع من البطالة أنه حينما يصل اقتصاد قومي ما إلى مستوى التوظف الكامل فإن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن معدل تشغيل قوة العمل يساوي 100%، أو أن معدل البطالة يساوي الصفر، فهناك قدر من البطالة يوجد في أي لحظة ولا يمكن اختفاؤه، وأنه عند مستوى التوظف الكامل، وهذا ما يعني اختفاء البطالة الدورية، يسود ما يسمى معدل البطالة الطبيعي الذي يشتمل على البطالة الإحتكاكية والبطالة الهيكلية.[1] وهذا يعني وجود بطالة طبيعية.

ثالثاً: بطالة الفقر: وهي الناشئة بسبب النقص في التنمية كما نعلم أن الإستخدام له علاقة مباشرة بمعدل النمو فإذا تراخى هذا الأخير تقلص الطلب عن العمل وظهرت البطالة، والغالب في هذه البطالة أن أفرادها لا يجدون في البلدان القليلة النمو التي يسودها الركود وضعف التنمية، كما ينشأ لدى أفرادها ميل إلى الهجرة الخارجية ولهذا تسمى هذه الدول بدول الإرسال والبلدان الموظفة لهذه العمالة بدول الإستقبال.[2]

بعد التطرق إلى كل هذه الأنواع لا بد من معرفة الآثار المترتبة عن البطالة وأهم السياسات المعالجة لظاهرة البطالة.

المطلب الخامس: الآثار والإنعكاسات السلبية للبطالة

البطالة مشكلة لها جوانبها السلبية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ونفسيا وهي تؤثر على الفرد والاسرة والمجتمع ومن أهم الاثار السلبية وانعكاستها ما يلي:

الفرع الأول:الآثار والإنعكاسات السلبية على الفرد:[3] إن الشخص البطال يعاني الكثير من مشاعر اليأس والضيق والسخط والملل والتمرد والاحباط والضغوط والاضطربات النفسية حيث تضطرب لديه مواقيت النوم واليقضة والاكل، ويشعر دائما بالقلق واللوم والاكتئاب والاغتراب وقد يصل الامر الى حد الحقد والكراهية والخوف من المستقبل، حيث أن من أهم الاثار السلبية التي تنجم عن البطالة لدى الفرد هي شعوره بالظلم الذي قد يدفعه الى أن يصبح ناقما على المجتمع فاقد الانتماء له وما يتبع ذلك من كونه عرضة للإستدراج لان يصبح عنصر هدم في المجتمع الى جانب عدم الشعور بالامان واللامبلاة مما قد يدفعه الى القيام

[1]- رمزي زكي ، مرجع سابق، ص: 31 .
[2]- عبد الكريم البشير، **مرجع سبق ذكره**، ص: 168.
[3]- طارق عبد الرؤوف عامر، **أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والاسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها**، الطبعة الثانية، دار اليازوري، الأردن، 2015، ص ص: 29-32.

بأعمال غير متوقعة كما يقبل الفرد عمل لا يتناسب مع خصائصه ومهارته مما يؤثر على حالته النفسية وانتاجه وبالتالي يزيد من البطالة المقنعة.

حيث بينت الدراسة التي قام بها كل من واترز وموري عام 2002 على وجود علاقة بين البطالة وحالة التوتر النفسي عند الفرد وذلك من خلال مقارنة الحالة النفسية بين الافراد العاطلين والعاملين، حيث توصلت الدراسة الى أن حالة التوتر النفسي ترتفع بشكل ملحوظ لدى العاطلين عن العمل مقارنة بالعاملين.

وفي دراسة قام بها أوسويلد عام 1997 بينت أن هناك العديد من الشواهد والدلائل المختلفة اعتبرت البطالة المصدر الرئيسي لإنعدام السعادة والرضا عند العاطلين عن العمل، لأن الفترة التي يقضيها الفرد دون الارتباط أو الالتزام بعمل ثابت ومحدد تؤدي في الغالب الى حالة من اللامبالاة وفتور الشعور.

كما ينعكس التأثير السلبي للبطالة على الصحة الجسمانية للفرد البطال، حيث أن الحالة النفسية والعزلة التي يعانيها أو يعيش فيها كثير من العاطلين عن العمل تكون سببا للإصابة بكثير من الأمراض وحالة الإعياء البدني.

الفرع الثاني: الآثار والإنعكاسات السلبية للبطالة على الأسرة والمجتمع: يمكن إبراز الآثار والإنعكاسات السلبية للبطالة من خلال الإنعكاسات على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني والأخلاقي وهو ما سوف نبرزه فيما يلي:

أولاً:الإنعكاسات السياسية: تعتبر البطالة أحد أهم الأسباب المؤدية الى حالة التوتر والخلاف القائم بين الشباب والنظام السياسي والاداري مما يدفع البطالين لرفض المجتمع والإنسحاب منه والقيام بأعمال مضادة للمجتمع نتيجة السخط على قيادته، فللبطالة بعض الإنعكاسات والنتائج السياسية حيث ان هناك علاقة بين نسبة البطالة والاضطربات السياسية في كثير من البلدان حيث أن العاطلين هم أكثر الناس إثارة للشغب والفوضى والإضطربات والإحتجاجات مما يؤثر بدوره على الاستقرار السياسي والسلام الإجتماعي.

ثانياً: الإنعكاسات الإقتصادية: تكمن أهم الانعكاسات للبطالة من الناحية الإقتصادية فيما يلي:

- أن البطالة، وبالذات الظاهرية منها يتحقق معها عدم الإنتفاع الإقتصادي من عنصر العمل الذي يتعرض للبطالة، والذي يعتبر من بين أكثر عناصر الانتاج وموارده أهمية في الانتاج، وضياع الفرصة على المجتمع في حصوله على السلع والخدمات التي كان بالامكان انتاجها في حالة تحقق الاستخدام بدلاً من البطالة هذه ؛[1]

[1] - فليح حسن خلف، **الإقتصاد الكلي**، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، 2008، ص:344.

- تعتبر البطالة هدراً وتبذيراً وتضييعاً للطاقات الإقتصادية والتفريط في مورد نادر هو عنصر العمل،خاصة بطالة الإطارات الجامعية والإطارات التي تجاوزت سناً معيناً؛
- إن تعطيل جزء من قوة العمل من شأنه أن يكلف الدولة أعباء إضافية تتمثل في زيادة الإستهلاك من القوة المعطلة وانخفاض في الناتج الوطني جراء تعطيل تلك القوة التي يمكن إدماجها لخدمة الإستثمار؛[1]
- اختلال مستوى الأسعار في المجتمع، حيث أن وجود البطالة في مجتمع ما يؤدي إلى اختلال جهاز الأسعار بها فتصبح غير مستقرة وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم وهذا يهدد بدوره الإستقرار الإقتصادي في المجتمع؛
- انخفاض مستوى الرفاهية الإقتصادية للمجتمع، وهذا يترتب عليه انخفاض مستوى الدخل القومي؛
- تتسبب البطالة في خسارة الحكومة لجزء من إيراداتها المتوقعة، حيث يتعذر على من لا يعمل، ومن ليس له وظيفة، أن يقوم بدفع ضرائب عن دخله، كما أنه يستحق من لا يعمل ومن ليس له وظيفة محددة،الحصول على الضمان الإجتماعي وغيرها من التحويلات الحكومية، وبالتالي فإن هذا من شأنه أن يستنزف الموارد الحكومية والتي كان من الممكن إستعمالها في تمويل نفقات أخرى.[2]

ثالثاً: الإنعكاسات الأمنية: تعتبر البطالة بيئة خصبة لنمو العنف والجريمة والتطرف وخاصة أن الشباب العاطل عن العمل يمثل طاقة متوهجة ومتأججة لا تجد لها تنفيساً، فيلجأ الى أعمال الإرهاب والترويج والاتجار في المخدرات وترويجها، ويمارس أعمال الاجرام، كالاعتداءات على السائحين أو الاجانب أو رجال الشرطة والشخصيات العامة والقيادات.[3]

المطلب السادس: سياسات علاج البطالة

تتدخل الدولة للتقليل من حدة ظاهرة البطالة، حيث أن كل دولة تتبع سياسة خاصة تتماشى مع طبيعة نوع البطالة والنمط الاقتصادي المتبع، والظروف الاقتصادية التي تكون فيها الدولة، حيث سوف يتم التطرق إلى السياسة المالية والنقدية ، وسياسات علاج أخرى.

[1]- الأخضر عزي، **فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (إشارة للبطالة اليانسة)**، مجلة علوم إنسانية،العدد 26 ،الجزائر ، جانفي 2006 ، ص ص: 7،8 .

[2]- أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد، **المقدمة في الإقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص:378.

[3]- طارق عبد الرؤوف عامر، **مرجع سابق**، ص: 34.

الفرع الأول: السياسة المالية والنقدية: حيث يمكن علاج البطالة كما إقترح "كينز" بواسطة السياسة المالية والنقدية، سوف يتم التطرق إليها فيما يلي: [1]

أولاً:السياسة المالية: إن حالة الركود الإقتصادي يصحبها ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض حركة البيع والشراء والإستثمار والإنتاج، ولذا فإن السياسة الحالية التي تدرجها الدولة في هذه الحالة تعتمد على زيادة الإنفاق الحكومي سواء الإستهلاكي منها أو الإستثماري، وزيادة الإنفاق الحكومي تعني مزيداً من الطلب الكلي ويترتب على هذه مزيداً من الإنتاج الذي يتطلب زيادة التوظف، ومن ثم ينخفض معدل البطالة، كذلك استخدام الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية ففي حالة الركود الإقتصادي تخفض الدولة ضريبة الدخل والإنتاج، ويعني تخفيض ضريبة الدخل زيادة الدخل المتاح للأفراد ومن ثم زيادة الإنفاق على السلع والخدمات.

تخفيض ضرائب الإنتاج تعني تخفيض تكلفة الإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة معدل التوظف وانخفاض معدل البطالة.

وهنا يجب الإشارة إلى أن دفع إعانات للمتعطلين عن العمل مسألة في غاية الأهمية وهذه العملية المتبعة في كثير من الدول الصناعية، كون العاطل عن العمل هو فرد اجتماعي لا يستهلك بالمعنى العام للإستهلاك، فإذا ما حصل على إعانات حكومية فإنه كغيره من العاملين يستطيع إنفاق هذه الإعانات على الإستهلاك ومن ثم يزيد الطلب على المنتجات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإستثمارات التي بدورها تعمل على إستيعاب البطالة والوصول إلى مسألة التوظف الكامل، ويتم ذلك عن طريق مكاتب العمل.

ثانياً:السياسة النقدية:تمثل السياسة النقدية تلك الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بغرض تغيير عرض النقد، وفي حالة الركود الإقتصادي وارتفاع معدلات البطالة تلجأ السلطات النقدية إلى زيادة عرض النقود، حيث أن زيادة عرض أي سلعة مع إبقاء المتغيرات الأخرى على حالها يترتب عليه انخفاض في سعر السلعة،كذلك بالنسبة لنقود فإن زيادة عرض النقود يترتب عليه انخفاض في سعر الفائدة، حيث أن سعر الفائدة يشكل جزء كبيراً من تكاليف الإستثمار، فإن خفض سعر الفائدة يعني خفض تكلفة الإستثمار ومن ثم فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الإستثمار الذي يعني زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة معدل التشغيل وانخفاض معدل البطالة.

[1]- مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، **مرجع سابق**، ص: 335.

الفرع الثاني: سياسات علاج أخرى للبطالة:إضافة إلى السياسة المالية والنقدية هناك إجراءات أخرى يمكن اعتبارها أدوات معالجة للبطالة نوجزها فيما يلي:[1]

- تبني أسلوب التخطيط السليم للقوى العاملة في البلاد؛
- يجب أن تفوق الزيادة في معدل النمو الاقتصادي للقطاعات أو الانشطة الاقتصادية الزيادة في عدد السكان؛
- تنظيم سن التقاعد في القطاع العام والخاص؛
- إقامة مراكز للمعلومات في المناطق المختلفة يكون الهدف منها هو تسجيل أسماء الباحثين عن العمل وأماكن تواجدهم وتخصصاتهم بصفة دورية، كما تقوم بجمع بيانات عن الوظائف الشاغرة في المناطق التي توجد فيها، على أن تجعل هذه المعلومات متاحة أمام الباحثين عن العمل ورجال الأعمال (أصحاب الوظائف الشاغرة) في بعض الأقاليم، ويساعد هذا الأسلوب على تخفيف حدة البطالة الإحتكاكية؛[2]
- إقامة مراكز للتدريب القوى العاملة العاطلة لتكون ملائمة للوظائف الشاغرة المتاحة وهو ما يقلل من البطالة الهيكلية؛
- محاولة إحلال العناصر ذات الكفاءة العالية من بين العاطلين محل العناصر ذات الكفاءة المنخفضة من العاملين مما يقلل من درجة البطالة الرأسية في المجتمع.

[1]- عربي محمد موسى عريقات، **مرجع سابق**، ص ص: 147،148.
[2] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سابق**، ص:320.

المبحث الثاني: النظريات التقليدية المفسرة لسوق العمل والبطالة

التعرف على أهم العوامل والمسببات المؤدية لحدوث ظاهرة البطالة يكون من خلال التطرق إلى موقف الفكر الاقتصادي من سوق العمل والبطالة، وتعدد أنواع البطالة كما أشرنا إليه في المبحث الأول راجع لوجود اختلافات واضحة بين النظريات المفسرة لكل من سوق العمل والبطالة، حيث نجد في الفكر التقليدي أنه مبني على أساس فكرة وجود سوق منافسة للعمل حيث تتقاطع منحنيات عرض العمل مع منحنيات الطلب على العمل، على نحو يسمح بتحديد الأجر التوازني ومستوى العمل المقترن به، ويندرج تحت هذا المنظور التقليدي لسوق العمل والبطالة أربع نظريات وهي: النظرية الكلاسيكية والنظرية الماركسية والنيوكلاسكية والنظرية الكنزية.

من خلال هذا المبحث تم التطرق إلى النقاط التالية:

- سوق العمل والبطالة من المنظور الكلاسيكي؛
- سوق العمل والبطالة من المنظور النيوكلاسيكي؛
- سوق العمل والبطالة من المنظور الكينزي.

المطلب الأول: سوق العمل والبطالة من المنظور الكلاسيكي

يقوم التحليل الكلاسيكي في تحليله لتوازن سوق العمل والإنتاج على افتراضين أساسيين هما:[1]

- **الافتراض الأول:** ويتمثل في مرونة كل من الأجور النقدية والأسعار (فرضية المنافسة الكاملة)؛
- **الافتراض الثاني:** توفر المعلومات لكل الأطراف المتعاملة في سوق العمل، فعند حدوث تغيرات في الأجر النقدي للعمال يستطيع العامل أن يقدر قيمتها الحقيقية بناءا على معرفته التامة لمستويات الأسعار.

الفرع الأول: سوق العمل عند الكلاسيك: ينطلق التحليل الكلاسيكي لسوق العمل من النقاط الأربع التالية:

- حجم الإنتاج يتحدد عن طريق دالة الإنتاج التي توضح العلاقة بين مستوى التشغيل ومستوى الإنتاج؛
- تعتبر النقود مجرد وسيلة للتبادل ومقياس للقيمة.[2]

[1]- إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص:77.
[2] - ضياء مجيد الموسوي، **مرجع سابق** ، ص:58.

- ♦ لا يوجد فائض في العرض الكلي أو عجز في الطلب الكلي للسلع والخدمات، حيث كل وحدة طلب تشكل تلقائياً وحدة للعرض.
- ♦ تدخل الدولة غير ضروري.

إضافة إلى ذلك يمكن إبراز الفرضيات الضمنية التي يراها الكلاسيك في سوق العمل نوجزها فيما يلي:[1]

- ♦ تجانس وحدة العمل حيث يرى الكلاسيك أن كل منصب عمل يتوقف على متطلبات محددة وضرورية لإنجاز عمل معين فيه، ومستوى المهارة والكفاءة يسمح بالتفرقة بين الأجزاء؛
- ♦ حرية حركة عنصر العمل والحرية الكاملة في تحرير عقود العمل؛
- ♦ الشفافية الكاملة في سوق العمل. حيث يكون كل من طالب العمل وعارض العمل على علم تام بالأجر الحقيقي، حيث عند بيع أو شراء العمل عند أجر نقدي فإن رب العمل يعلن ما يعادل قيمة هذا الأجر النقدي مقوماً بالسلع والخدمات.

ولتوضيح تحليل الكلاسيك لسوق العمل لا بد من توضيح دالة الإنتاج عند الكلاسيك ومعرفة نظرتهم للطلب على العمل والعرض وكيف يحدث التوازن.

أولاً: دالة الإنتاج وحجم العمل: إن نقطة انطلاق النموذج الكلاسيكي في تحديد مستوى العمل ومعدل الأجر تتجسد في دالة الإنتاج[2]،التي تربط حجم الإنتاج الكلي بتغيرات عوامل الإنتاج المتاحة لإنتاج السلع والخدمات وهي مجتمعة في المعادلة التالية :

$$Y = f(L,k,t,.....).....(1)$$

حيث :

Y: حجم الإنتاج.

L : قوة العمل الكلية.

K : رأس المال أو وسائل الإنتاج المستخدمة.

T : المستوى التكنولوجي المستخدم في الإقتصاد.

قام الكلاسيك بتحليل هذه الدالة في المدى القصير، حيث يعتبرون كل العوامل كمخزون ثابت ما عد العمل، وعليه يمكن صياغة دالة الإنتاج كالتالي:

$$Y = f(L,\overline{K},\overline{T},.....).....(2)$$

[1] -*Joéll Jalla Jeua , **Introduction a la macroéconomique** , édition ouvertures économiques , Belgique,1993,p:25.*

[2]- محمد شريف إلمان ، **محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي** ، منشورات برتي، الجزائر ، 1994 ، ص :95 .

هذا يعني أن حجم الإنتاج الكلي يتحدد بحجم اليد العاملة المستخدمة (L) وتصاغ رياضياً بالشكل التالي:

$$Y = f(L)$$

ويفترض أن تستجيب الدالة للفرضيات المعمول بها وهي: تناقص الغلة، الإستمرارية، قابلية الاشتقاق،دالة الإنتاج هي دالة متزايدة بالنسبة لعنصر العمل أي كلما زادت اليد العاملة زاد حجم الإنتاج غير أن الزيادة في الناتج تكون بمعدل متناقص نظراً لقانون تناقص الغلة، فتكون بذلك الإنتاجية الحدية للعمل موجبة أي :

$$Y' = f'(L) = \frac{\partial Y}{\partial L} : (f'(L) > 0) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

ولكنها متناقصة :

$$Y'' = f''(L) = \frac{\partial^2 Y}{\partial L^2} : (f''(L) < 0) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

إذن فالإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص كما يوضحه الشكل رقم (1−7).

الشكل رقم (1−7): دالة الإنتاج عند الكلاسيك.

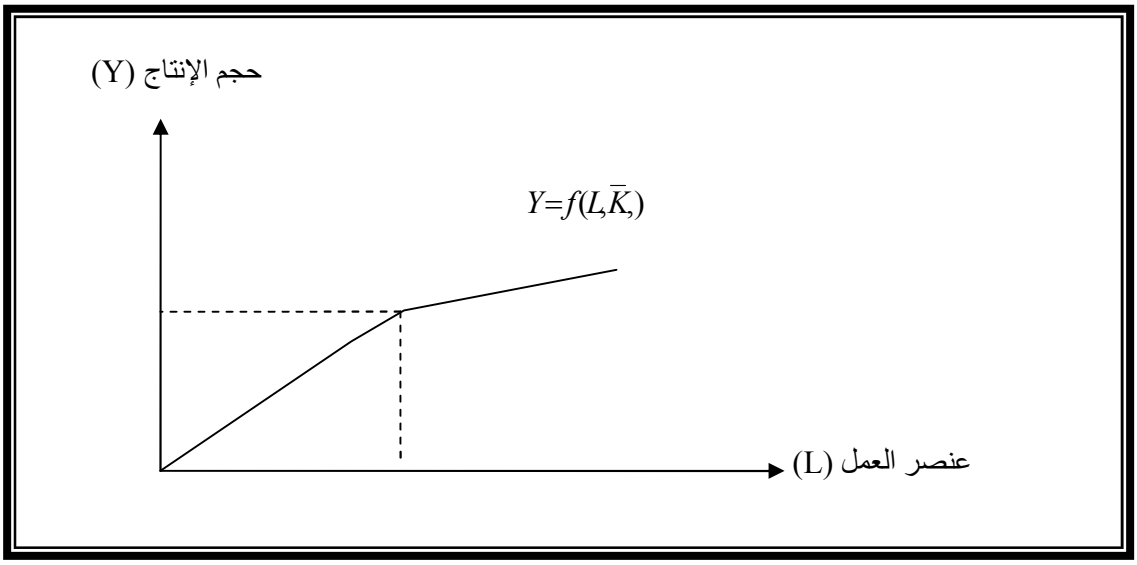

المصدر : محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص:96.

بما أن حجم العمل هو الذي يحدد حجم الإنتاج حسب الكلاسيك، فمن اللازم البحث عن توازن سوق العمل الذي يتحدد فيه حجم اليد العاملة المستخدمة في فترة زمنية ما.

ثانياً:الطلب على العمل:[1] يصدر الطلب عن العمل عن المنتجين، وهو يتمثل في كمية ساعات العمل أو عدد العمال الذي يحتاج إليه المنتج في العملية الإنتاجية، وهو يرتبط بمعدل الأجر الحقيقي مثل ما هو الشأن بالنسبة للعرض، يمكن التعبير عن دالة الطلب على العمل بالعلاقة التالية:

$$DL = DL(w) = DL\left(\frac{W}{P}\right) \text{..... .....} (5)$$

وإذا قبلنا فرضية استمرارية هذه الدالة و قابليتها للإشتقاق، يكون لدينا:

$$DL' = \frac{\partial DL}{\partial w} < 0 \text{..... .....} (6)$$

ويمكن رسم هذه الدالة في شكلها العام كما يلي :

الشكل رقم (1-8) :منحنى الطلب على العمل لدى الكلاسيك.

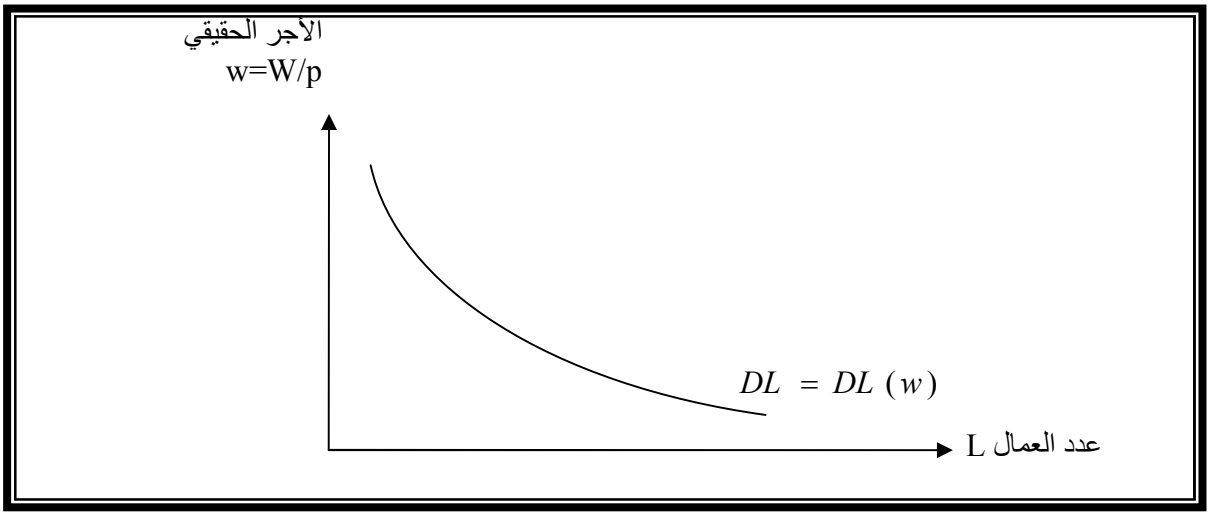

المصدر : محمد شريف إلمان، مرجع سابق، ص:101.

يعتمد التحليل الكلاسيكي في هذا المجال على السلوك العقلاني للمنتج في ضل المنافسة الحرة الكاملة، والمتركز على قاعدة تعظيم الربح، بعبارة أخرى تلجأ المؤسسات إلى اختيار حجم معين من الإنتاج والتشغيل الذي يسمح لها بتحقيق المساواة بين سعر المنتج (Pi) مع التكلفة الحدية لليد العاملة وهذا ما يعبر عنه بشرط تعظيم الربح في الأجل القصير، أي :

$$Pi = Wi.\left[\frac{1}{\frac{\partial Y}{\partial L}}\right] \text{..... .....} (7)$$

حيث :

[1] محمد شريف إلمان، مرجع سابق ، ص:100.

Pi : سعر المنتج؛

Wi : الأجر الإسمي؛

$\partial Y / \partial L$: الناتج الحدي للعمل.

علماً أن التكلفة الحدية للعمل يعبر عنها بحاصل قسمة الأجر الإسمي على الناتج الحدي للعمل وعلى المستوى الكلي فإن الأجر الحقيقي ما هو إلى حاصل قسمة متوسط الأجر الإسمي على المستوى العام للأسعار، أي : W/P حيث :

$$Pi = \frac{W}{P} = \frac{\partial Y}{\partial L} \text{..... .....} (8)$$

ونظراً لكون الإنتاجية الحدية للعمل (وهو العنصر المتغير الوحيد في ضل فرضية الفترة القصيرة الأجل) متناقصة:

$$Y'' = f''(L) = \frac{\partial^2 Y}{\partial L^2} : (f''(L) < 0 \text{..... .....} (9)$$

فإن الزيادة في الطلب على العمل تستلزم انخفاضاً في معدل الأجر الحقيقي، وهذا ما يفسر العلاقة العكسية بين الطلب على العمل ومعدل الأجر الحقيقي.

ثالثاً: عرض العمل[1]: يصدر عرض العمل عن العمال (أو العائلات)، وفي رأي الكلاسيك يرتبط عرض العمل إيجابياً بمعدل الأجر الحقيقي، إذا رمزنا إلى معدل الأجر الإسمي بالرمز W وللمستوى العام للأسعار بالرمز P وإلى معدل الأجر الحقيقي بالرمز w، فإن الأخير يتحدد كما يلي: $w = W / P$

أما دالة العرض فتكون على الشكل التالي :

$$SL = SL(w) = SL\left(\frac{W}{P}\right) \text{..... .....} (10)$$

كما ذكرنا سابقاً فإن العلاقة بين عرض العمل ومعدل الأجر الحقيقي طردية أي أن :

$$SL' = \frac{\partial SL}{\partial w} > 0 \text{..... .....} (11)$$

إذا افترضنا بأن الدالة المعنية مستمرة وقابلة للإشتقاق.

إذن التمثيل البياني للدالة SL يكون كما يلي :

[1] - محمد شريف إلمان ، **مرجع سابق** ، ص:98.

الشكل رقم (1-9) : منحنى عرض العمل لدى الكلاسيك.

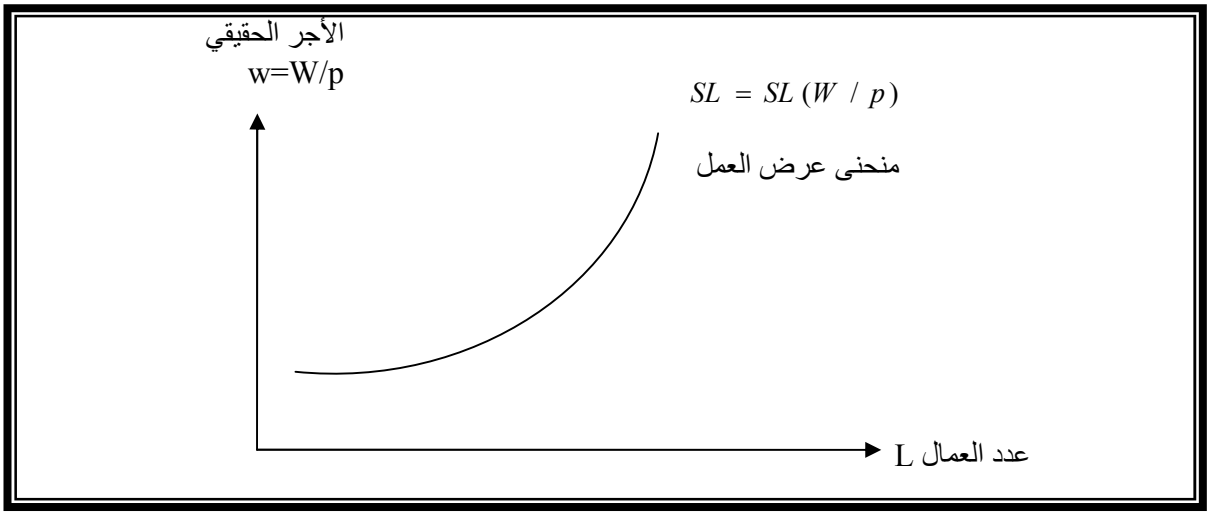

المصدر: محمد شريف إلمان، مرجع سابق، ص:98.

يظهر من الشكل أن عرض العمل من طرف العمال هو تابع للأجر الحقيقي، وهو يعبر عن العلاقة الطردية بين كمية العمل ومعدل الأجر الحقيقي، فكلما أريد الحصول على مقدار عرض أكبر للعمل كلما تطلب ذلك معدل أجر حقيقي أعلى.

رابعاً:التوازن بين عرض العمل والطلب عليه: يتحقق التوازن في سوق العمل بتساوي جانبي العرض والطلب، وكما في الشكل (1-10)، أي بتحقق الشرط التالي: الطلب على العمل = عرض العمل ويمكن التعبير عن ذلك من خلال المعادلة التالية: $DL = SL$ حيث تتحدد كمية العمل التوازنية L^* ومستوى الأجر الحقيقي التوازني W^* السائد في السوق، ويختل التوازن بتغير الطلب على العمل أو عرض العمل أو كلاهما معاً.[1]

[1] - رفاه شهاب الحمداني، **نظرية الإقتصاد الكلي (مقدمة رياضية)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، ص : 276.

الشكل رقم (1-10): التوازن في سوق العمل لدى الكلاسيك.

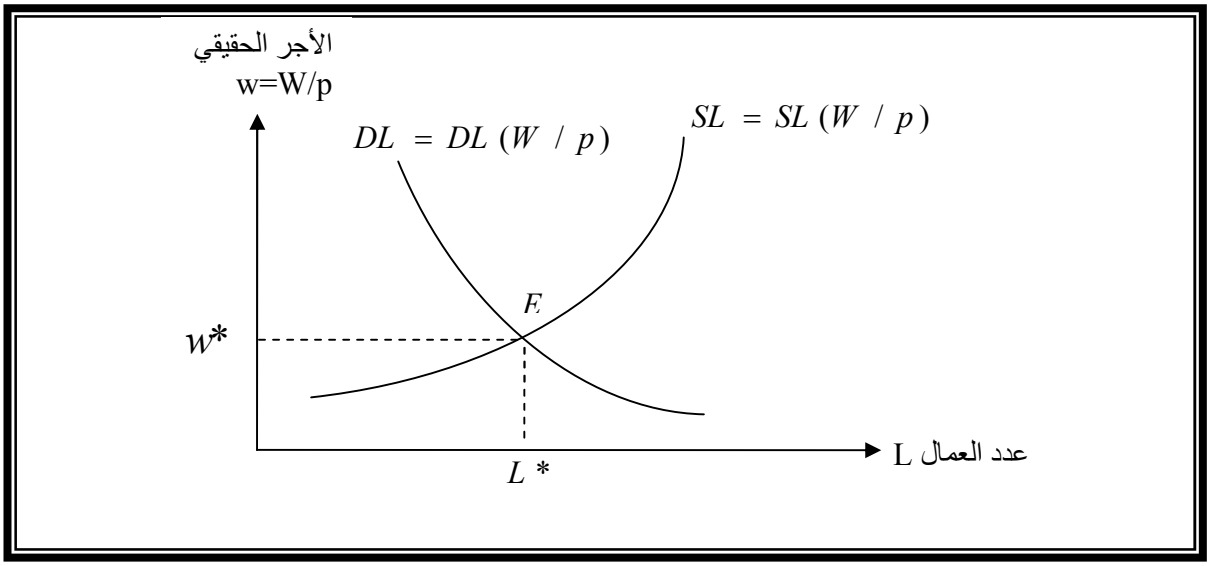

المصدر : محمد شريف إلمان، مرجع سابق، ص:105.

يتضح من الشكل أن التوازن في سوق العمل يتمثل في نقطة تقاطع المنحنيين الممثلين لدالتي العرض والطلب على العمل، فهو يمثل توازن الإستخدام التام، لكن ثمة تساؤل، كيف تتم عملية التوازن؟

تجيب النظرية الكلاسيكية على هذا السؤال من خلال ما يسمى " قانون المنافذ"[1] لجون باتيست ساي* الذي ينص على أن كل عرض من السلع والخدمات يخلق طلباً مقابلاً خاصاً به، يعتبر هذا القانون مرتكزاً للنظرية الكلاسيكية ويستند إلى أن عمليات الإنتاج على المستوى الكلي لا تصنع السلع والخدمات فحسب بل أنها تولد دخولاً أيضاً، فهي تصنع من المنتجات النهائية ما قيمته تساوي تماماً الدخل الذي يحصل عليه الأفراد المشاركون في تلك العمليات الإنتاجية.

وبما أن البطالة في المجتمع على رأي المدرسة الكلاسيكية هي بطالة إرادية (اختيارية) فقط، فإن الوحدات الإقتصادية تقوم بإنفاق الدخل بصورة تتم فيها المحافظة على مستوى الناتج والإستخدام ، فإذا كان الطلب على السلع والخدمات أقل من العرض على هذه السلع والخدمات ،أي إذا كانت هناك منتجات تزيد عن الحاجة، فلابد أن تكون هناك بطالة (لا إرادية)، وهذا مخالف لرأي الكلاسيك لهذا لا بد أن يخلق العرض طلبه الخاص بمعنى أن المنتجات التي صنعت وعرضت في السوق ستباع بكاملها إلى الأفراد الذين حصلوا على دخول تساوي قيمة تلك المنتجات، لكن لنفرض أن بعض الأفراد في المجتمع ادخروا جزءاً من دخولهم الجارية، أفلا يؤدي ذلك إلى نقص الطلب الكلي عن العرض؟

[1]- أحمد الأشقر، **الإقتصاد الكلي** ، الدار العلمية للنشر و التوزيع، الأردن ، 2002 ، ص:297.
* جون باتيست ساي (1767-1832) اقتصادي فرنسي ، من أشهر مؤلفاته " الاقتصاد السياسي " ، الذي نشره سنة 1815.

إن جواب الكلاسيكيين على هذا السؤال هو بالنفي لأن الإدخار يتحول بصورة آلية إلى استثمار،وبهذا يكون الإدخار إنفاقاً على المشتريات من السلع ولا يؤثر حجم الإدخار على حجم الطلب الكلي.

الفرع الثاني: البطالة عند الكلاسيك: يرى الكلاسيك أن الإقتصاد يتوازن دائماً عند مستوى التشغيل الكامل،أي لا مجال لوجود بطالة وفقاً للنموذج الكلاسيكي، معنى ذلك يرى الكلاسيك إذا وجدت بطالة فهي بطالة اختيارية، بمعنى أن العمال هم الذين يرفضون الأجر المنخفض السائد في السوق، والسبب الرئيسي في حدوث هذا النوع من البطالة حسب الكلاسيك هو عدم مرونة الأجور النقدية، بمعنى آخر جمود الأجور في الإتجاه التنازلي،يمكن تفسير ذلك بالإستعانة بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (1-11): نشوء البطالة بسبب جمود الأجور عند الكلاسيك.

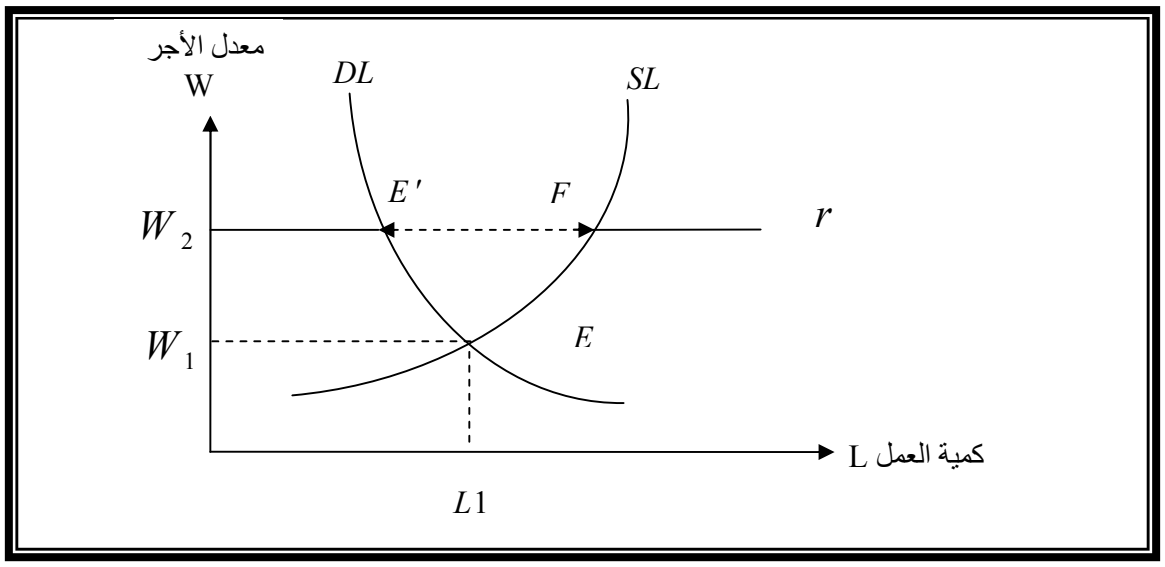

المصدر : رمزي زكي، مرجع سابق، ص:168.

من خلال هذا الشكل يتحدد الأجر التوازني عندما يلتقي منحنى الطلب مع منحنى العرض عند النقطة E، وعندئذ تكون الكمية التوازنية لعرض العمل والطلب عليه هي: OL_1 ومعدل الأجر OW_1 .

بإفتراض أنه بسبب قوة نقابات العمال أو بسبب تشريع سنته الحكومة قد ارتفع معدل الأجر إلى OW2، في هذه الحالة سنجد أن عرض العمل عند هذا المعدل الجديد للأجر، يساوي المسافة W2F في حين أن طلب رجال الأعمال على عنصر العمل يكون مساوياً للمسافة 'W2E، مما يعني أن هناك فائض عرض، أو بتعبير أدق، وجود بطالة تقدر بالمسافة E'F وبناءاً عليه لو أردنا أن نقضي على هذه البطالة (أو فائض عرض العمل) فلا بد من معرفة وجهة نظر الكلاسيك أن نخفض الأجور.[1]

[1] - رمزي زكي، **مرجع سابق**، ص:169.

و قد وجهت للنظرية الكلاسيكية عدة انتقادات من بينها:

- حتى لو كان جمود الأجور هو السبب في البطالة، فلا يمكن أن نلوم العمال على ذلك فالعمال يتفاوضون على الأجور الإسمية وليس على الأجور الحقيقية، حيث أن الأجور الحقيقية تحدد بواسطة منشآت الأعمال فهم الذين يدفعون الأجور وهم الذين يرفعون الأسعار؛
- لما كانت الأجور هي المصدر الأول للطلب فإن تخفيضها سوف يؤدي إلى انخفاض طلب العمال للعمل مما يؤدي إلى انخفاض مبيعات المؤسسة والنتيجة هي حدوث زيادة في البطالة والمترتبة عن تخفيض الأجور.

على أية حال هناك العديد من الحقائق أهملتها النظرية الكلاسيكية المفسرة لسوق العمل، فالناتج ليس دائماً عند مستوى التشغيل الكامل وأن معدل البطالة يختلف وفي بعض الأحيان يكون مرتفعاً للغاية،ويصبح هناك عدد كبير من العمال الذين يرغبون في العمل ولكنهم لا يجدون مناصب عمل وعليه فإن مقدار عرض العمل يزيد عن مقدار طلبه.

المطلب الثاني: سوق العمل والبطالة من المنظور النيوكلاسيكي

يعد النيوكلاسيك امتداداً للفكر الكلاسيكي، حيث يعتبرون العمل على أنه سلعة تتبادل في السوق كما تتبادل السلع الأخرى، وسنرى نظرة النيوكلاسيك لسوق العمل وتفسيرهم لظاهرة البطالة.

الفرع الأول: سوق العمل عند النيوكلاسيك:ينطلق تحليل النيوكلاسيك لسوق العمل من خمس فرضيات أساسية نلخصها فيما يلي:[1]

- **التجزئة:** العارضين للعمل والطالبين له هم المؤثرون في سوق العمل ولا يمكن لطرف أن يؤثر في ظل غياب الطرف الأخر، بمعنى أن الكل يساهم في تحديد مستوى التوازن؛
- **التجانس:** معناه أن خصائص العرض هي نفس خصائص الطلب، أي أن المنافسة تكمن في السعر؛
- **حرية الدخول إلى السوق:** لا يوجد ما يعرقل(عراقيل قانونية، مالية، نقدية،...الخ) دخول عارضين جدد أو طالبين جدد للعمل؛
- **الشفافية:** هناك كل من عارض العمل والطالب له يتمتع بالمعرفة الكاملة أي لا يحتاج أي طرف الى وقتاً معيناً أو تكلفة معينة حتى يتحصل على المعلومة، أي الأجر النقدي الذي يدفعه طالب العمل هو نفس الأجر الذي يرغب عارض العمل الحصول عليه؛

[1] *Artus Patrick & Muet Pierre Alain , **théories du chômage**, Economica, Paris , 1995,p:13.*

- **الحركة:** أي لا يقتصر التشغيل على نوع معين من العمل ونوع معين من النشاط ولا على منطقة معينة دون أخرى.

بعد التطرق لهذه الفرضيات يتم دراسة كل من العرض والطلب على العمل وكيف يحدث التوازن عند النيوكلاسيك.

أولاً: الطلب على العمل:الطلب على العمل عند النيوكلاسيك دالة متناقصة للأجر الحقيقي W/P لأن السلوك الرشيد للمنتجين (تعظيم الربح)، يجعلهم ينتجون إلى الحد الذي تتساوى فيه الإنتاجية الحدية للعمل: Pm(L) (من حيث الحجم) مع الأجر الحقيقي W/P، أي أن التوازن يتحقق عندما تكون: W/P=Pm(L).

وبما أن رأس المال في الأمد القصير ثابت فإن دالة الإنتاج $q=y=f(L)$ تصبح تتوقف على كمية العمل وعلى الإنتاجية الحدية للعمل أي تكون على الشكل:

$$f'(w) = Pm(L) \text{..... ..... } (12)$$

وبما أن الإنتاجية الحدية للعمل دالة متناقصة، هذا يعني أنه:

- إذا زادت المنشأة من حجم العمل تتناقص الإنتاجية الحدية للعمل؛
- إذا إنخفض حجم العمل تزيد الإنتاجية.

منحنى الإنتاجية الحدية للعمل Pm(L) بدلالة كمية العمل L يسمى منحنى الطلب على العمل للمنشآت، و بما أنه عند التوازن الإنتاجية الحدية تكون مساوية للأجر الحقيقي:

$$\frac{W}{P} = Pm(L) \text{..... ..... } (13)$$

هذا يعني أن هذا الأخير هو أيضا دالة متناقصة لكمية العمل كما هو مبين في الشكل (1-12)

الشكل رقم (1-12): منحنى الطلب على العمل عند النيوكلاسيك.

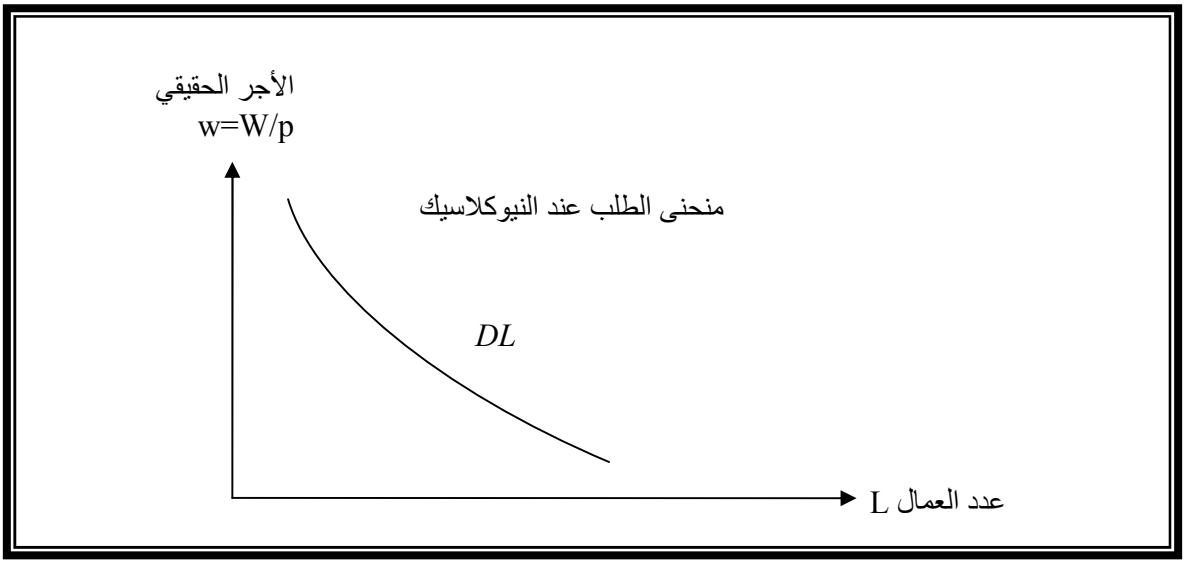

المصدر: ***Ménendian Claude, fiches de macroéconomies, Edition Ellipses, Paris ,p:81.***

ثانياً: عرض العمل: يرى النيوكلاسيك أن الشخص القادر على العمل له القدرة على أن يقسم وقته بين وقت يخصصه للعمل T0 ووقت يخصصه للراحة T1، يتيح الزمن المستغرق في العمل للعامل أجراً حقيقياً W/p، أما وقت الراحة فهو يكلفه هذا الأجر، وبما أن الزمن المستغرق في العمل وزمن الراحة هما زمنان متكاملان،باعتبار أن الزمن الأول هو زمن عرض للعمل والثاني هو زمن الطلب على الراحة:$T_1=T- T0$

كما يرى أصحاب النظرية الكلاسيكية الجديدة أنه كلما كان متوسط الأجر منخفضاً كلما كانت المدة المستغرقة في البحث عن عمل مناسب أطول أما إذا زاد متوسط الأجر قل الزمن المستغرق في البحث عن عمل وزاد عرض العمل (أثر الدخل و أثر الإحلال).[1]

ويمكن أن نلخص دالة عرض العمل في الشكل رقم (1-13):

[1]- *Gourlaouen .J.P,* ***Economie*** *, Edition Vuibert , Paris ,2004,P:134.*

الشكل رقم (1-13) : منحنى عرض العمل عند النيوكلاسيك.

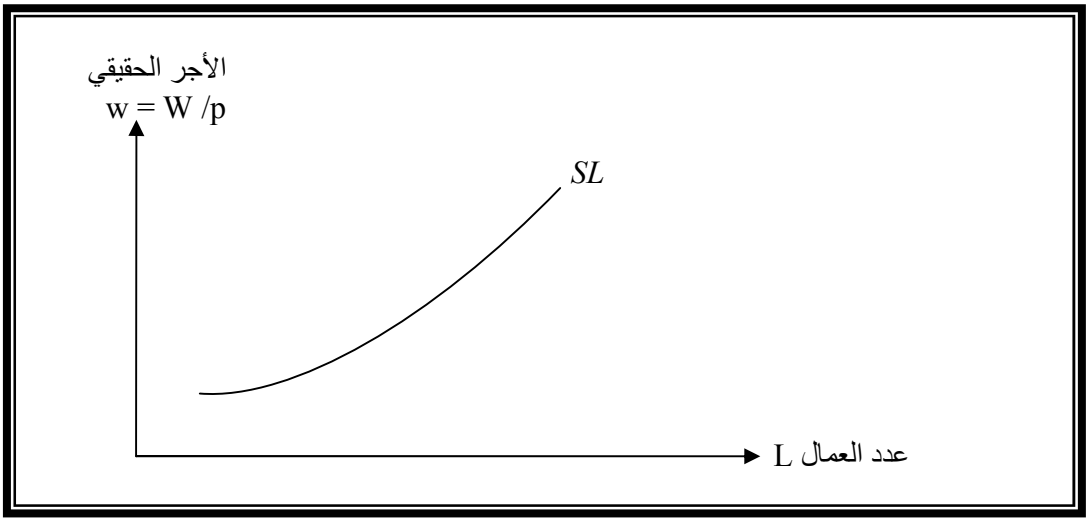

المصدر: ***Gourlaouen .J.P , op .cit, p:135.***

نلاحظ من الشكل أن عامل السعر عنصر حاسم في سلوك عارض العمل، وعليه فكل خطأ في تقديره سيكون له الأثر البالغ على سلوكه الرشيد.

ثالثاً:التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل:يتحقق التوازن في سوق العمل من منظور النيوكلاسيك عندما يتقاطع منحنى العرض بمنحنى الطلب، فهو يعبر عن التساوي الآني بين الأجر الحقيقي و الإنتاجية الحدية للعمل من جهة وبين الأجر الحقيقي ومعدل الإحلال بين الإستهلاك والرغبة في الراحة من جهة أخرى[2]، حيث لو أدمجنا الشكل رقم (1-12) مع الشكل رقم (1-13)، نحصل على شكل التوازن كما يلي:

[2]- *Artus Patrick &Muet Pierre Alain , op.cit ,p:17.*

الشكل رقم (1-14) : التوازن في سوق العمل عند النيوكلاسيك.

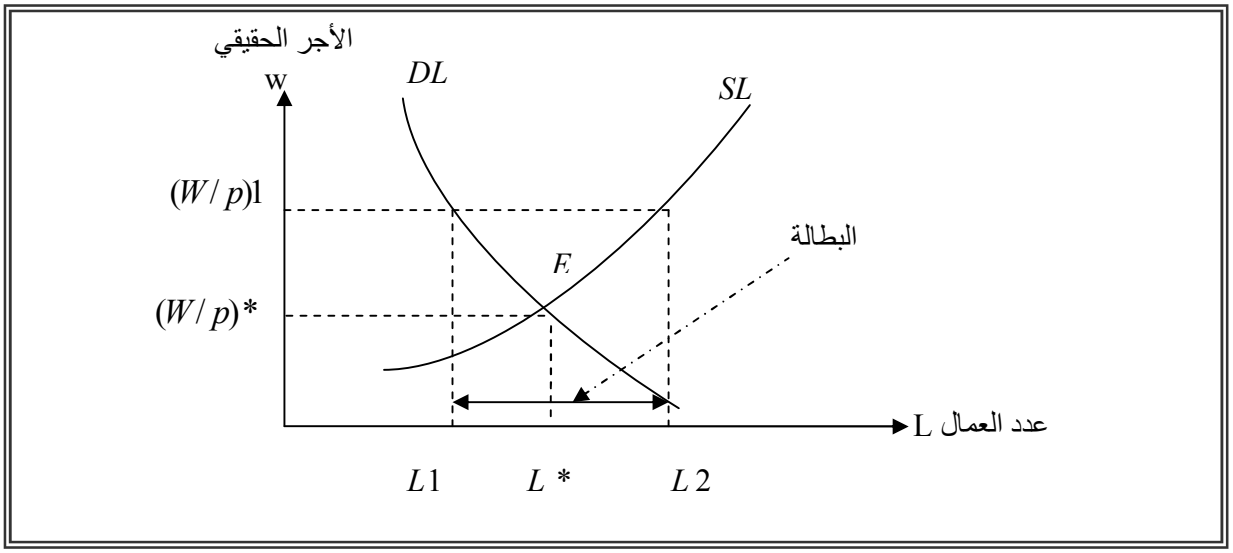

المصدر: ***Ménendian Claude,op cit , p:82***

ومنه يحدث التوازن بين العرض والطلب عند مستوى أمثل من كمية العمل L^* والأجر الحقيقي عند هذه الكمية هو الأجر الحقيقي التوازني $(W/p)^*$، ويكون عندها :

$$L = L^* = DL = SL$$

حيث تمثل L^* كمية العمل عند التشغيل الكامل: أي عدد العمال الذين يقبلون العمل عند الأجر الحقيقي التوازني : $(W/p)^*$.

الفرع الثاني: البطالة عند النيوكلاسيك: يتحقق التوازن في سوق العمل بواسطة الأجر الحقيقي التوازني $(W/p)^*$، وعليه إذا كان الأجر الحقيقي $(W/p)1$ أكبر من الأجر الحقيقي التوازني عندها يكون الطلب على العمل $L1$ أقل من عرض العمل $L2$ والبطالة تقدر في هذه الحالة بـ:($L1 - L2$) كما هو موضح في الشكل رقم (1-14)، حتى يتحقق التوازن وتختفي البطالة تنخفض الأجور الحقيقية إلى أن تصبح تساوي الأجر الحقيقي التوازني،حيث كل من يقبل العمل بهذا الأجر سيجد منصب عمل، عندها يكون الإقتصاد في حالة التوازن الذي يحقق التشغيل الكامل، مثلّ "باريتو" هذه الحالة بالحالة القصوى التي يمكن أن يكون عليها الإقتصاد، والبطالة في هذه الوضعية لا يمكن أن تكون إلا بطالة إرادية.[1] ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (1-15).

[1]- *Artus Patrick & Muet Pierre Alain , op.cit ,p18.*

الشكل رقم (1-15) : البطالة عند النيوكلاسيك.

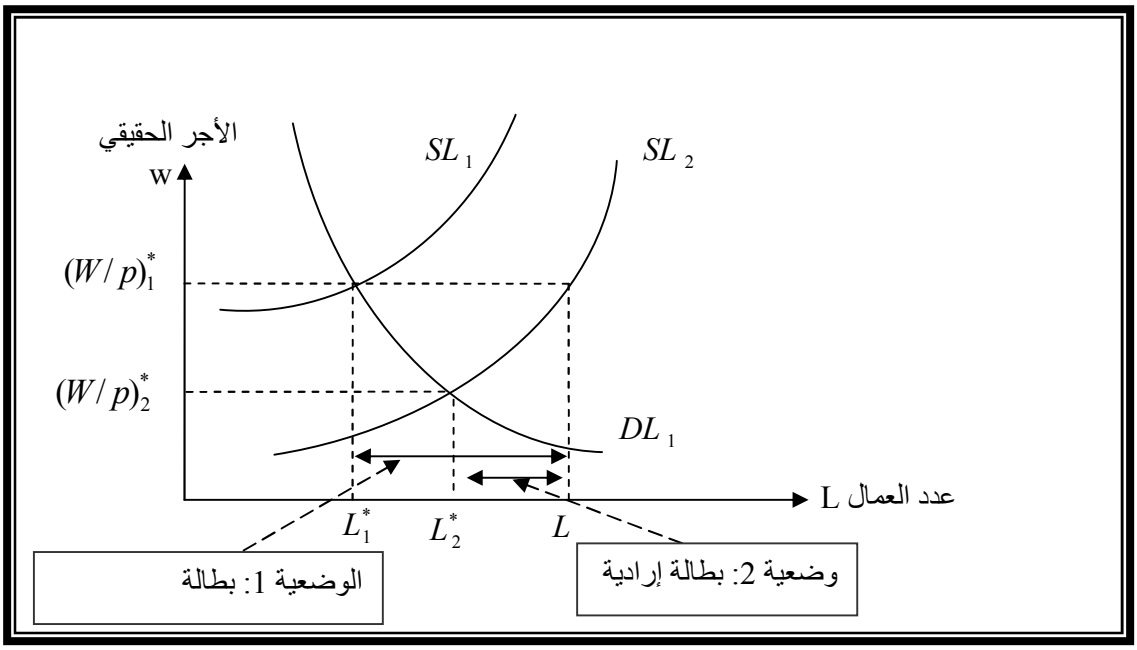

المصدر : ***Artus Patrick& Muet Pierre Alain,op cit,p:18.***

من خلال الشكل رقم (1-15) يمكن القول أنه عند تقاطع عرض العمل SL_1 مع الطلب DL_1 الوضعية (1) في الشكل رقم (1-15) حيث يتم تشغيل كمية من العمل L_1^* عند الأجر الحقيقي التوازني $(W/p)_1^*$، نفترض في الوضعية (2) أن عرض العمل يزيد و الطلب يبقى ثابت : المنحنى SL_1 ينتقل إلى اليمين ويصبح يساوي SL_2 في هذه الحالة يكون عدد البطالين عند الأجر $(W/p)_1^*$ يساوي ($L_1^* - L$) ، بإعتبار أن الأجر مرن (فرضية الكلاسيك) سينخفض إلى $(W/p)_2^*$فيتحقق توازن جديد بين العرض و الطلب مما يسمح بإمتصاص عدد إضافي من العمال أي تنتقل كمية العمل من L_1^* إلى L_2^* في الوضعية الثانية تختفي البطالة اللاإرادية وتبقى فقط البطالة الإرادية $L_2^* - L$.

ومهما يكن من أمر فإن النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام، ولم تعطي للبطالة اهتماماً كبيراً بسبب تبنيها لقانون "ساي" للأسواق، كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع،إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الإقتصادي، لكن الواقع يثبت عكس ذلك إذ أن إستخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف خاصة عامل الزمن والدقة وبالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة إذ تحل الآلة محل العامل في أحيان كثيرة.

المطلب الثالث: سوق العمل والبطالة من المنظور الكينزي

لقد إنطلق " كينز" في دفع نظريته العامة من ملاحظته لأحداث الأزمة الإقتصادية لعام 1929 ومن عجز النظرية الكلاسيكية من تفسير الأحداث وإيجاد الحلول المناسبة لها، وعليه انطلق كينز من منطلقات في تفسير البطالة.

الفرع الأول: منطلقات الفكر الكينزي:أهم الأفكار الأساسية التي تقوم عليها النظرية الكينزية عند تحليل كل من سوق العمل والبطالة هي:[1]

- من العبث الإعتقاد بأن النظام الإقتصادي الرأسمالي لا يعرف إلا حالة توازن الإستخدام الكامل، على العكس من ذلك بين "كينز" بأن الحالة العادية، أو على الأقل الأكثر وقوعاً، هي حالة التوازن غير الكامل وقد بنى "كينز" فكرته على أساس ما كان سائداً آنذاك، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، ويمكن أن يعرف الإقتصاد حالة الإستخدام الكامل، إلا أن هذه الأخيرة حالة عرضية وغير دائمة، وهكذا تكتسب نظرية "كينز" إحدى خصائص عموميتها بإعتبارها تلقي الضوء على كل الحالات، مع إعتبار حالة توازن الإستخدام غير الكامل هي الأكثر تكراراً؛
  - ♦ تركيز التحليل على الفترة قصيرة الأمد، عكس الكلاسيك يرى "كينز" ما يهم أكثر هو المدى القصير، لأن في الأجل الطويل سنكون كلنا أموات؛

  وفي هذا الإطار، لا يهمه لا مشكلة التراكم ولا التوزيع ولا تحرك الأسعار النسبية، كل ما شغل باله هو تشكل الدخل الكلي وتقلبات النشاط الإقتصادي والإستخدام أو تسيير البطالة؛
- يرفض "كينز"رفضاً باتاً فكرة حيادية النقد التي تتخلل التحليل الكلاسيكي، ويعتبر النقد نشيط ويؤثر على الحركة الإقتصادية، أي على المتغيرات الحقيقية، وبالتالي فالتحليل الإقتصادي لا يمكن أن يتم على أساس التفرقة بين القطاعين النقدي والحقيقي، كما يفعل الكلاسيك ، فالتحليل عند "كينز" دمج القطاعين؛
- الفكرة الهامة هي أنه، على عكس النظرية الكلاسيكية الجديدة تخلص نظرية "كينز"إلى ضرورة تدخل الدولة بشكل فعال وذلك بواسطة سياسة إقتصادية نشيطة لإرجاع الإقتصاد إلى حالة توازن الإستخدام الكامل.

الفرع الثاني: سوق العمل في التحليل الكينزي: لكي يحدث التوازن في سوق العمل لا بد من تساوي الطلب على العمل (DL) والعرض عليه (SL) أي (DL=SL)، ولهذا الغرض لابد من دراسة الطلب على العمل وعرض العمل وفي الأخير يتم دراسة التوازن.

[1] - محمد شريف إلمان، **مرجع سابق** ، ص ص :36- 40.

أولاً: الطلب على العمل:[1] فيما يخص الطلب على العمل فإن كينز تبنى وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية والتي تعتبر أن الطلب هو تابع متناقص لمعدل الأجر الحقيقي(W/P) أي :

$$DL = f(W/P) : f'(W/P) < 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (14)$$

وهذا ينجم عن طبيعة تابع الإنتاج في الفترة القصيرة حيث:

$$Y = f(L) : f'(L) > 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (15)$$
$$f''(L) < 0$$

حيث ترمز L لعنصر العمل.

ومن أجل أن يحقق المستخدم أقصى ربح ممكن فإنه يقوم بتحديد كمية الإنتاج على الحد الذي يكون فيه الناتج الحدي الطبيعي للعمل متعادلاً مع الأجر الحقيقي (w/p) فإن:

$$f'(L) = W/P \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (16)$$

أي أن الناتج الحدي للعمل $f'(w)$ يساوي التكلفة الحدية(W/P)، وبما أن الناتج الحدي للعمل يكون متناقصا أي $f''(L) < 0$ فإن العامل الوحيد الذي يسبب زيادة في الطلب على العمل هو تخفيض معدل الجر الحقيقي(W/P).

ثانياً: عرض العمل:بالنسبة لدالة عرض العمل اختلف كينز عن الكلاسيك في نقطتين هما:[2]

أ. رفض كينز إعتبار الكلاسيك بأن العمل دالة للأجر الحقيقي، فهو يعتبر أن ما يحدد هذا العرض هو معدل الأجر الإسمي، وهو يرى أن العمال معرضون للخداع النقدي، أي معرضون في اللاشعور إلى إنخفاض قدرتهم الشرائية نتيجة الزيادة الحاصلة في مستوى الأسعار، فالعامل لا يملك الوسائل التي تسمح له بمعرفة حركة الأجور والمستوى العام للأسعار الذي غالباً ما تكون معرفته لها ضعيفة وغير واضحة؛

ب. يتمثل الإختلاف الثاني في إمكانية جمود معدل الأجر الإسمي نحو الأسفل، أي عدم إنخفاض معدل الأجر دون مستوى معين، بعبارة أخرى يرى كينز أن معدل الأجر الإسمي غير مرن في إتجاه الهبوط،وهو يفرض أن هناك حداً أدنى لمعدل الأجر الإسمي لا يمكن أن ينخفض إلى مستوى أقل منه والسبب يعود في وجود منظمات نقابية وتنظيمات قانونية وإدارية مختلفة تعمل على حماية العامل.

إذن دالة عرض العمل عند كينز تتحدد بمعدل الأجر الأسمي وأن لهذا الأجر حداً أدنى لا يمكن إختراقه، والشكل رقم (1-16) يوضح ذلك.

[1] - السعيد بريبش ، **الاقتصاد الكلي (نظريات ، نماذج وتمارين محلولة)** ، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر ،2007، ص:220.
[2] - محمد شريف إلمان ، **مرجع سابق**، ص ص: 280-282.

الشكل رقم (1-16) :منحنى عرض العمل عند كينز.

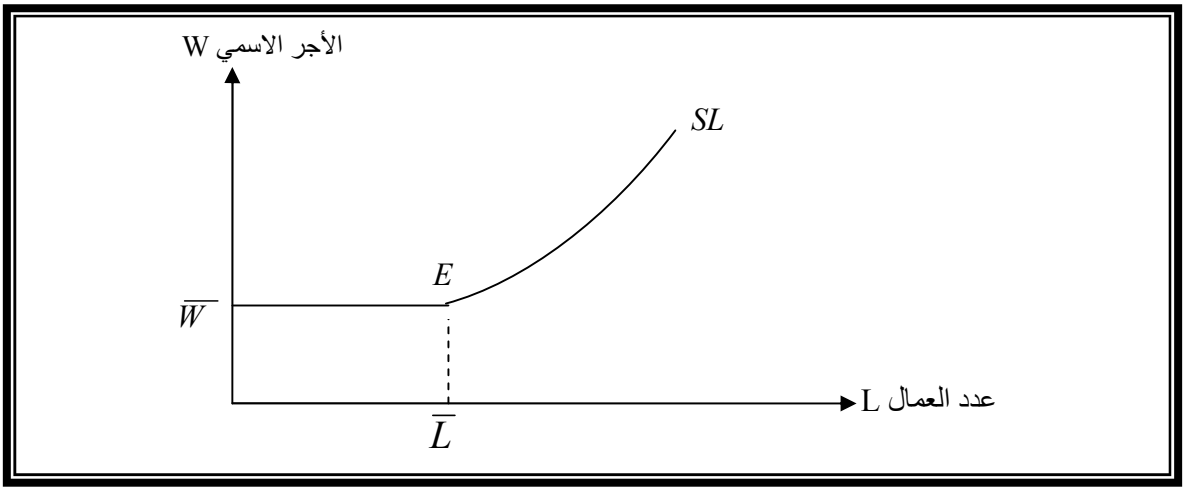

المصدر : محمد شريف إلمان، مرجع سابق ، ص:383.

لا ينتج عن عرض العمل عند كينز دالة متزايدة للأجر الحقيقي، وإنما هي دالة في الأجر الأسمي الذي لا ينخفض عن السقف $\overline{W}$ والذي يمثل الحد الأدنى للأجر، مهما كانت الكمية المعروضة من عنصر العمال L والتي تقدر بالمسافة $O\overline{L}$، كما هو مبين في الشكل رقم (1-16)، ويفيد الجزء المتصاعد من المنحنى أنه إذا تم توظيف حجم إضافي من اليد العاملة ينتج عنه إرتفاع في الأجور الإسمية وهذا ما يفسر ميل منحنى عرض العمل ابتداءاً من النقطة E.

ج- التوازن في سوق العمل عند كينز:يتحدد توازن سوق العمل عند كينز بالمساواة بين عرض العمل وطلب العمل أي: *(DL=SL)*،ولتوضيح أكثر كيف يحدث التوازن في سوق العمل عند كينز نستعين بالشكل رقم (1-17)

الشكل رقم (1-17): توازن سوق العمل عند كينز.

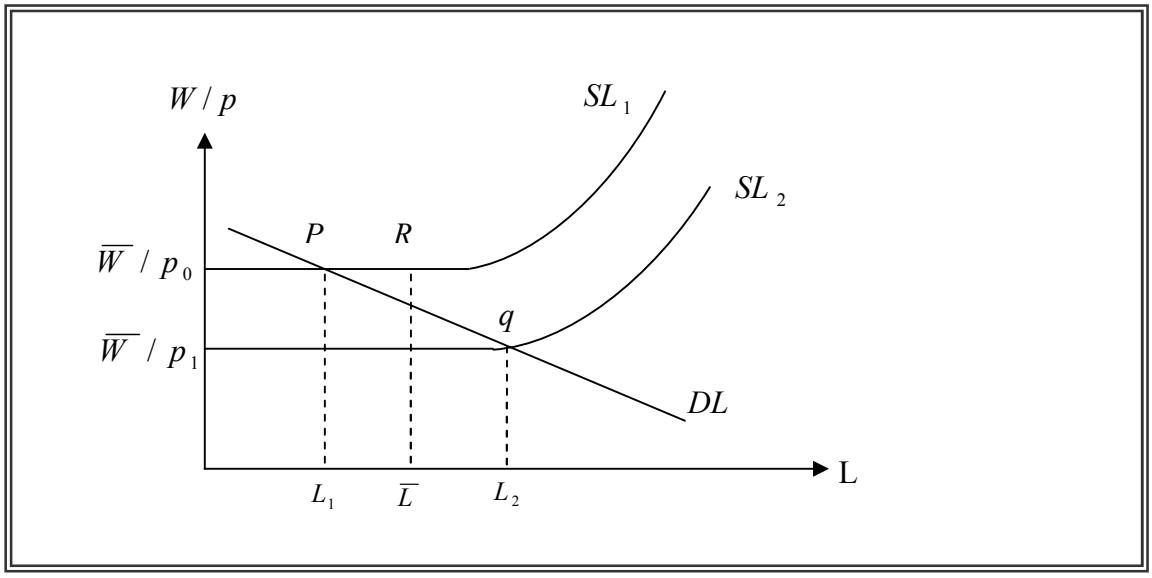

المصدر: بريبش السعيد، مرجع سابق، ص:222.

من خلال الشكل رقم (1-17) يتحدد توازن سوق العمل بالمساواة بين عرض العمل والطلب العمل، ويلاحظ على الشكل رقم (1-17) أن التقاطع بين منحنى عرض العمل وطلبه يكون في النقطة P التي تقابل حجم الإستخدام L_1 ولكن بما أن عدد العمال الذين يرغبون في العمل بمعدل $\overline{W}/p_0$ يساوي $\overline{L}$ فإن المسافة بين L_1 و $\overline{L}$ تقيس مستوى البطالة الإجبارية، أي أن هذه البطالة في رأي كينز ليست ناشئة عن تحديد مستوى أجر معين وإنما لعدم وجود فرص عمل.

إن عدد العمال L_1 يحقق توازن سوق العمل *(DL=SL)*، ولكن هذا التوازن هو توازن الإستخدام الناقص أو التشغيل الناقص إذ أن هناك عدد من العمال يرغبون في العمل بالحد الأدنى للأجر $\overline{W}$ ولكنهم لم يجدوا فرصة عمل.[1]

ويرى كينز أنه من أجل تحقيق الإستخدام الكامل يجب على أصحاب المنشآت أن يزيدوا من الطلب الكلي على اليد العاملة وفي نفس الوقت يرفعوا نسبياً في الأسعار لتعويض ذلك.

إن الزيادة في الأسعار تؤدي إلى انخفاض معدل الأجر الحقيقي من المستوى $(\overline{W}/p_0)$ إلى المستوى $(\overline{W}/p_1)$، وبالتالي انتقال منحنى عرض العمل نحو الأسفل من SL_1 إلى SL_2، الأمر الذي يعطينا نقطة تقاطع أخرى بين منحنى طلب العمل وعرضه وتتمثل في النقطة q.

في هذه الحالة فإن q تقابل المستوى L_2 وهو يمثل استخدام أكبر من $\overline{L}$، والنتيجة تخفيض مستوى البطالة الإجبارية.

[1] - السعيد بريبش، **مرجع سابق**، ص ص: 222،223.

الفرع الثالث: البطالة عند كينز:إضافة إلى التحليل السابق يمكن القول أن الحالة المسماة بـ:"البطالة الكينزية" تتميز بوجود عرض زائد في العمل *(SL>DL)* وأرجع كينز ذلك إلى نقص الطلب الفعال، هذا الأخير الذي يحدد مستوى التشغيل والسلع التي تنتج حيث يقوم المنتجون بالإنتاج وبناءاً على هذا الإنتاج يتم تحديد العدد اللازم من العمال لتشغيلهم، فإذا إنخفض الطلب عند مستوى التشغيل الكامل ينخفض مستوى الإنتاج،وتظهر البطالة بين العمال، للخروج من البطالة أكد كينز على ضرورة تدخل الدولة بإعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث التأثير وتحديد المعالم السياسة والإقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الإقتصاد إلى وضعية التوظيف الكامل.

كما إقترح كينز بعض السياسات المالية والنقدية حيث يمكن رفع الطلب بتحفيز الإستثمار الخاص عن طريق سياسة نقدية متمثلة في تخفيض معدل الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة التشغيل، كذلك يمكن دفع الطلب بالتخفيض من الضرائب والزيادة في النفقات العمومية والرفع من التعويضات الإجتماعية بتشجيع إستهلاك العائلات.

المبحث الثالث: النظريات الحديثة المفسرة لسوق العمل والبطالة

تناولت النظريات السابقة مشكلة البطالة من المنظور التقليدي لسوق العمل، حيث إما يوجد سوق تنافسي كامل للعمل، كما هو الحال عند الكلاسيك والنيوكلاسيك، أو سوق تنافسي غير كامل للعمل، كما هو الوضع عند "كينز" غير أن هذا الإطار التحليلي لم يستطع تفسير وصول البطالة إلى معدلات مرتفعة غير مسبوقة منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي، هذا في الوقت الذي إرتفعت فيه معدلات التضخم، حيث تعايشت الظاهرتان معاً وهو ما أطلق عليه ظاهرة الركود التضخمي.

نحاول من خلال هذا المبحث التطرق لبعض هذه النماذج والتعرف على أهم أفكارها الأساسية المتعلقة بالبطالة وسوق العمل، وذلك من خلال النظريات التالية:

- تفسير البطالة وفقاً للنظرية النقدية ومنحنى فيليبس؛
- نظرية رأس المال البشري؛
- نظرية البحث عن العمل؛
- نظرية تجزئة أسواق العمل؛
- نظرية اختلال التوازن.

المطلب الأول: تفسير البطالة وفقاً للنظرية النقدية ومنحنى فيليبس

يعتبر تفسير النظرية النقدية وتحليل منحنى فيلبس للبطالة من التفسيرات التي يصنفها الإقتصاديون ضمن التفسيرات الحديثة وذلك من خلال:

الفرع الأول: تفسير البطالة وفقاً للنظرية النقدية:[1] يعتبر ***Milton Friedman*** وأنصاره من مؤسسي المدرسة النقدية، وما يجمع أنصار هذه النظرية هو الأهمية البارزة للنقود ودورها في الإقتصاد القومي، حيث أن التقلبات التي تحدث في مستويات الدخل والناتج والتوظيف سواء بالزيادة أو النقصان يكون سببها هو تغيرات عرض النقود، حيث أرجعت هذه النظرية حدوث البطالة إلى عوامل نقدية وعلاجها يتم وفق السياسة النقدية، فمثلاً نفرض أن البنك المركزي قام بإتباع سياسة نقدية توسعية (زيادة عرض النقود) وذلك بشراء سندات، حيث يصبح الأفراد يملكون نقوداً أكثر لبيعهم للسندات، وبالتالي فإن إنفاقهم على الأوراق المالية أو الأصول العينية مثل: (العقارات، الأراضي والخدمات) يساعد على زيادة الإنفاق على الإستهلاك والإستثمار مما يؤدي

1- رمزي زكي ، **مرجع سابق**، ص:390 .

إلى زيادة الطلب الكلي، وإذا كان الإقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل فإن السياسة التوسعية سوف تزيد من مستوى الإنتاج الحقيقي، وتقل البطالة بفضل تشغيل الطاقات العاطلة.

أما في حالة حدوث إنكماش نقدي، حيث نفرض أن البنك قرر تخفيض عرض النقود وذلك من خلال بيعه السندات للأفراد، فإن الطلب الكلي سينخفض، إلا أن الأسعار ربما لا تنخفض مباشرة، حيث لابد أن تمضي فترة معينة لكي يقتنع رجال الأعمال بأن هذا الإنخفاض حقيقي وليس عابراً، كما أن العاطلين عن العمل لن يقتنعوا بهذا الإنخفاض، لذلك فربما يرفضون الأعمال التي تعرض عليهم مقابل أجر أقل اعتقاداً بأنهم سيجدون عملاً أفضل في الأجل القريب وهو الأمر الذي يمدد من فترة تعطيلهم.

يعتبر النقديون أن البطالة في الدول الصناعية هي بطالة إختيارية، ذلك بسبب رفض العمال للأجور الحقيقية المعروضة عليهم، وهناك من يترك عمله للإلتحاق ببرنامج تدريبي (تكويني) للحصول على مؤهل يمكنه من الإلتحاق بعمل أفضل، وبالتالي فإن الزيادة في البطالة حسب *M. Friedman* قد تكون شيئاً طبيعياً إذا كان يعني مزيداً من الثقة في العثور على عمل أحسن.

الفرع الثاني: تفسير البطالة وفقاً لمنحنى فيليبس:إن منحنى فيليبس ينسب إلى الإقتصادي البريطاني ***Philips A .W.*** الذي قدم دراسة عن العلاقة بين تغيرات الأجور والإستخدام والأسعار في سنة 1958 وكانت دراسة تطبيقية على الإقتصاد البريطاني للفترة (1861-1957)، وأظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة عكسية بين معدلات التغير السنوي في الأجور النقدية ونسبة البطالة السائدة، وتتمثل الأخيرة بعدد العمال العاطلين مقسوم على عدد الأفراد المؤهلين للعمل، ولوحظ بأن معدلات الأجور ترتفع بدرجة كبيرة في ظل إنخفاض نسبة البطالة، والعكس صحيح إذ تميل معدلات الأجور إلى الإنخفاض عندما تتجه نسبة البطالة إلى التزايد.[1]ويمكن توضيح منحنى فيليبس من خلال الشكل رقم (1-18).

[1]- ناظم محمد نوري الشمري ومحمد موسى الشر وف ، **مدخل في علم الاقتصاد**، جامعة الموصل، العراق ، 2006 ، ص ص: 378،379.

الشكل رقم (1-18): منحنى فيليبس .

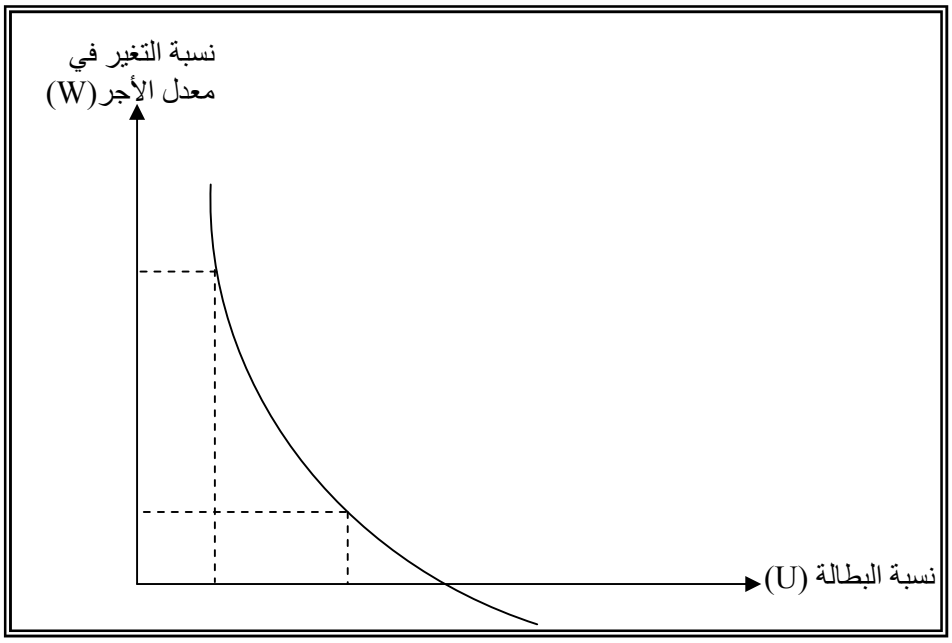

المصدر: ***Mohamed Haddar,Macro économie, Deuxième édition, Revue et augmentée, centre de Publication Universitaire, Tunis,2006, p:260.***

يشير شكل المنحنى إلى أن:

- المنحنى ذو ميل سالب غير خطي؛
- أن استقرار الأسعار (معدل تضخم معدوم) يفترض وجود معدل من البطالة وهذا ما يفسره إمكانية تقاطع المنحنى مع المحور الأفقي.

من خلال تحاليل فيليبس يمكن إستخلاص بأنه: من الممكن خفض معدل البطالة، على أن يكون ثمن ذلك قبول معدل أعلى للتضخم، وعلى هذا الأساس أصبحت معظم البرامج الإقتصادية للدول الصناعية تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فيليبس وما تشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل للتضخم، وتقوم بعد ذلك بإختيار السياسة النقدية والمالية التي تحدد الطلب الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما.[1]

لكن بدا واضحاً للعيان مع نهاية الستينات، وبداية السبعينات، من القرن الماضي، أن العلاقة العكسية،والمستقرة، التي ربطت فيما سبق بين التضخم، والبطالة، قد تعطلت نهائيا، ليحل محلها نوع من العلاقة الموجبة، التي يترافق فيها المزيد من التضخم، مع المزيد من البطالة(*stagflation*)[2]، أي ظاهرة

[1] - رمزي زكي ، مرجع سابق ، ص:404.
[2]- أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم (المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية)**، الطبعة العربية الأولى،الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص217.

الركود التضخمي، حيث لوحظ أن المستوى العام للأسعار ظل يتجه نحو الإرتفاع المستمر، في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات البطالة، الشيء الذي شكل انتقادات لاذعة لهذا المنحنى وقصوره على تفسير تزامن البطالة والتضخم معاً أو ما يسمى بالركود التضخمي (*Stagflation*).

المطلب الثاني: نظرية رأس المال البشري

طور *J.GARY BECER* سنة 1964 نظريته المتعلقة بقرار الإستثمار في الرأس المال البشري،وتشكل هذه النظرية بالنسبة للعديد من الإقتصاديين كفرع جديد للتحليل النيوكلاسيكي، إذ ترتكز على مجمل فرضياته وتركز هذه النظرية على مجموعة المؤهلات والمهارات التي يمكن للفرد الحصول عليها عند مزاولته لنشاط ما. فمثلما يسعى صاحب رأس المال إلى اكتساب الخبرات اللازمة للتسيير والرفع من الإنتاجية، فإن الأجير أيضاً يسعى إلى تراكم معارفه لغرض تحسين راتبه المستقبلي، وقد أثبتت بعض التجارب أن الإستثمار في رأس المال البشري يرفع من القدرات الإنتاجية للفرد على الأمدين المتوسط والطويل، وكل إستثمار في هذا المجال يتطلب نفقات يتحملها صاحب العمل[1]، حيث قارن *J.G.BECKER* بين العائد على الإستثمار في القوى العاملة (مثل المردود الداخلي للرأس المال البشري المستثمر) من خلال تحسين المعارف والمهارات وبين معدل الفائدة المحصل، أي المقارنة بين كلفة الإستثمار والمردودية المحصلة، على أن تكون الأولى أقل من الثانية، أي لصالح صاحب العمل لضمان استمرار المشروع ومن ثم مناصب العمل.

إن أسلوب العائد على الإستثمار في القوى العاملة يعتبر أحسن مؤشر على مدى جدوى عملية الإستثمار، كما يمثل سعر الخصم الذي تصبح بموجبه القيمة المتوقعة لصافي الدخل المتأتي للفرد خلال حياته تساوي صفرا، أي:[2]

$$\sum_{i=n_1}^{n_2} \frac{Ri - Ci}{(1+r)^n} = 0 \quad \text{.....(17)}$$

حيث أن:

Ri: الدخل المتأتي في الفترة i.

Ci: تكاليف التعليم وما صاحبها في الفترة i.

[1] - *Michel Burda & Charles Wyplosz , **Macro Economie (Une Perspective Europeenne)**, Ouvertures Economiques , De Boeck , Bruxelles , 1993,P: 123.*

[2] - بوبكر بن العائب، **دراسة تحليلية لتطور التشغيل في الجزائر (منهجية التنبؤ بإستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003،ص: 52.

n_1: السن القانونية المسموح بها للفرد أن يترك مقاعد الدراسة ويلتحق بمراكز التكوين أو اقتحام سوق العمل (السن الأدنى للعمل).

n_2: سن التقاعد القانوني والتي يغادر الفرد بعدها سوق العمل (السن الأقصى للعمل).

أي: (n_2-n_1): تمثل عدد السنوات التي يقضيها الفرد في العمل.

r: معدل العائد أو معدل المردود على الإستثمار.

فعند احتساب معدل العائد على الإستثمار في القوى العاملة لفئة معينة بموجب المعادلة (1-23) أعلاه، تجرى مقارنة ذلك العائد مع عائد فئة أخرى من القوى العاملة تسمى "فئة المقارنة"، فإذا كان عائد الفئة الأولى أكبر من عائد فئة المقارنة، معناه أن الإستثمار في تلك الفئة من القوى العاملة مربح ومرغوب فيه، والعكس صحيح، فعلى سبيل المثال: إذا كان العائد المتأتي من سلك الإداريين أو المحاسبين أكبر منه في سلك الأطباء، يجب التوسع في الإستثمار على مستوى كليات العلوم الإدارية بدلاً من الإستثمار في كليات الطب، وهكذا ....

ومع هذا، وعلى نحو مفاجئ يقرر بعض الأفراد مغادرة مناصب عملهم من أجل آفاق مهنية أخرى، غير أن هذه المغادرة الإرادية تشكل خسارة لصاحب العمل أو المشروع الذي إستثمر وساهم مادياً في تأهيلهم، مما يدفع بصاحب المشروع البحث عن طريقة ملائمة تمكنه من إسترداد المبالغ المنفقة على هذه الفئة من القوى العاملة، وهذا لن يتم إلا من خلال:[1]

- تخفيض أجور الفئة العمالية المتبقية الشابة؛
- عزوف المؤسسة عن الإستثمار في رأس المال البشري تحسباً لأي تسرب آخر؛

وبما أن كل فرد يعتبر مكوناً لرأس المال البشري في ميدان التكوين والتعليم، فإن النظرية تفترض وجود صنفين من الأشخاص: فئة قليلة ذات قدرات تدريبية عالية، والفئة الأخرى الغالبة لا تملك مؤهلات تعليمية، مما يؤدي إلى نقص في رأس مالها البشري، إذ تمارس أعمالاً مترددية وفي أغلب الحالات تكون في بطالة سافرة.

وقد انتقد هذا النموذج من طرف *J.C.EICHER*، إذ يرى أنها نظرية تمنح للأجر دوراً مميزاً لكونه يتحدد بنوع العمل، كما أن طلب المستخدمين لليد العاملة لا يتحدد بمستوى الأجر، ضف إلى ذلك مجموعة المآخذ التالية:[2]

[1] - *Michel Burda & Charles Waplosz , op.cit , pp: 124.*

[2] - مليكة يحيات، **إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970- 2005)**، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص ص: 37،38.

- التصرفات التمييزية الصادرة عن أصحاب العمل، حيث تبين الدراسات الأمريكية المتعلقة بتوزيع الأجور، أن هناك فروقات شاسعة بين مستويات أجور النساء والرجال حتى ولو حظي كل منهما بنفس المستوى التأهيلي والتكويني؛
- ظاهرة إنقسام العمل، إذ نجد أن هناك انقساماً مرتبطاً بفئة العمر على سبيل المثال، فنلاحظ أن فئة الشباب هي الأوفر حظاً للإستثمار في مجال التعليم والتكوين مقارنة بالفئة الأكبر سناً، بحيث لا يمكن للتكوين أن يحقق مردوداً لهم إلا في فترة قصيرة، على عكس الشباب؛
- الخصائص الفردية للأشخاص والتي تلعب دوراً هاماً في الحصول على العمل، مثلا تلاؤم العامل مع منصب العمل أو إندماجه في مجموعة من العمال، بحيث أنه كلما كان الإتصال سهلاً كانت العمليات الإنتاجية الجماعية جيدة.

يكفي أن نشير أن نظرية رأس المال البشري هي النظرية الجزئية الكلاسيكية الأولى التي حاولت إيجاد تفسيراً لظاهرة البطالة وإختلال سوق العمل خلال عشرية كاملة (1960-1970)، أما النظرية الثانية التي سعت إلى نفس الغرض وفي نفس الفترة ، فركزت على فكرة مدة البحث عن العمل.

المطلب الثالث: نظرية البحث عن العمل

ترجع صياغتها إلى مجموعة من الإقتصاديين من أمثال:*Pevry, Hall, Gordon ,Phelps*، وقد استطاعت هذه النظرية في السبعينات أن توفر إضاءة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل حيث تسعى إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل كالتخلي عن فرضية أساسية من فرضيات النموذج الكلاسيكي لسوق العمل وهي المعرفة التامة بأحوال السوق وتوفر المعلومات الكافية المتعلقة بمناصب العمل والأجور، فهي تبين صعوبة توفير المعلومات الكافية، مما يدفع بالأفراد للسعي من أجل الحصول عليها ولو نسبياً، كذلك محاولة إكتشافهم للمؤسسات التي تعرض مناصب عمل مع تحديد مستوى الأجر الملائم لنوعية العمل المقترح.

وعليه، فإن نظرية البحث عن العمل تنطلق من الوقائع التالية:[1]

- تباين كبير في توزيع الأجور مصحوباً بتنوع كبير في المناصب المعروضة؛
- تحصيل المعلومات خلال البحث عن العمل من طرف الأفراد أو بحث المؤسسة عن العامل الكفء هي عملية مكلفة مادياً لأنها تحتاج إلى نفقات بحث وانتقال من جانب العاملين وتكاليف الإختبارات

[1] - مليكة يحيات، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

من جانب رجال الأعمال، هذا من جهة، من جهة أخرى، هي عملية تحتاج لوقت طويل والى تفرغ كامل من الأفراد لجمع المعلومات اللازمة؛

- تزامن وجود كم هائل من العاطلين جنباً إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة، دون أن يعني هذا وجود أي نوع من الإختلال في آليات سوق العمل.

ومن منظور هذه النظرية، ترجع معدلات البطالة المشاهدة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم الحالية من أجل البحث والتقصي عن أفصل فرص العمل المناسبة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها.

ويمكن حصر فرضيات هذه النظرية في النقاط التالية:

- أن الباحث عن العمل على علم بالتوزيع الإحتمالي للأجور المختلفة؛
- كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة، كلما كان الأجر المتوقع الحصول عليه عالياً؛
- الأفراد العاطلين هم أوفر حظاً في الحصول على المعلومات من خلال حركتهم المستمرة واتصالاتهم الدائمة بأرباب العمل مقارنة بالأفراد العاملين، لتصبح البطالة من هذه النظرة استثماراً.[1]

وهكذا تخلص نظرية البحث عن العمل إلى أن البطالة السائدة في الإقتصاد هي بطالة إرادية أو مرغوبة تنتج عن سعي العمال للحصول على أجر أفضل وفرص عمل أكثر ملائمة، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الإستخدامات المختلفة، طالما أنها تؤدي في النهاية إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة عمل متاحة.

وقد ساعدت نماذج البحث عن العمل في تفسير المشكل المتعلق بمدة البطالة، وينطبق هذا بصفة خاصة على الشباب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، فنظراً لإنعدام خبرتهم بأحوال السوق تزداد حركتهم ودرجة دورانهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة، وهكذا يتسم هؤلاء بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يزيد من حدة البطالة في أوساطهم أثناء تنقلاتهم.

وعلى الرغم من العناصر الجديدة التي أدخلتها نظرية البحث عن العمل عند تحليلها للبطالة، إلا أنها محل انتقادات أيضاً، شأنها في ذلك شأن نظرية رأس المال البشري .نذكر أهمها :[2]

- عدم إتفاق هذه النظرية في تفسيرها للبطالة مع الواقع المشاهد ذلك أنها تعزو سبب البطالة إلى رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل، ومن ثم فإن هذه النظرية ترى أن البطالة اختيارية،ولكن الواقع

[1] - مهدي كلو ، **مرجع سابق** ، ص: 11.
[2] - نجا علي عبد الوهاب، **مرجع سابق** ، ص ص: 49 ،50.

العملي يبين أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع بالدرجة الأولى إلى الإستغناء عن العمال من قبل رجال الأعمال، ومن ثم فإن غالبية البطالة تكون إجبارية وليست إختيارية؛

- أوضحت عديد من الدراسات التطبيقية، خاصة في الدول المتقدمة أن الفرد يكون لديه قدرة أكبر في البحث عن فرصة العمل الأفضل حينما يكون موظفاً وليس متعطلاً، كما توجد حالات انتقالات بين الوظائف بدون مرور الفرد بحالة بطالة؛
- من الصعب إرجاع الإرتفاع المستمر للبطالة في أي مجتمع لمجرد رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن سوق العمل؛
- تعجز عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها في الأجل الطويل.

وقبل الإنتهاء من هذا العرض الموجز لنظرية البحث عن العمل يمكن الإشارة إلى استنتاج مؤداه أن مجال تطبيق هذه النظرية يقتصر على تفسير ظاهرة البطالة الإحتكاكية، حيث أن هذه الظاهرة تتعلق بنوع من أنواع البطالة الإختيارية.

المطلب الرابع: نظرية تجزئة سوق العمل[1]

كان الإقتصاديان *P.Doeringe* و*M.Piore* أول من تناولا فكرة إزدواجية سوق العمل من خلال أعمالهما الصادرة سنة 1971 والمرتبطة بأسواق العمل العالمية وتحليل القوى العاملة، حيث أوضحت دراستهما الميدانية أن قوة العمل تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق، النوع، السن والمستوى التعليمي.

وتهدف النظرية إلى البحث عن أسباب ارتفاع معدلات البطالة في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات ومن ثم تقديم العلل حول تزامن وجود معدلات بطالة مرتفعة في قطاعات معينة مع حدوث ندرة في القوى العاملة في قطاعات أخرى، وتفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق، يختلفان من حيث الخصائص والوظائف المرتبطة بكل منهما على النحو التالي:

أ.سوق أولي:يتميز هذا السوق بالإستقرار الوظيفي، إذ يشمل مناصب عمل ذات أجور مرتفعة في ظل ظروف جيدة وآفاق مستقبلية مهيأة لامعة. وتستخدم في هذه السوق الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال وفئة عمالية ماهرة التي تحرص المؤسسة الإحتفاظ بها، كما تتمتع مثل هذه الأسواق بدرجة عالية من إستقرار الطلب على منتجاتها، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الإستقرار على اليد العاملة المشغلة فيها.

[1] - مليكة يحيات ، **مرجع سابق** ،ص ص: 44 ،45.

ب.سوق ثانوي:يتميز بالخصائص العكسية للسوق الأولى: أجور منخفضة، حركة عالية لليد العاملة، علاقات العمل فيه فردية تسودها أحكام تعسفية، مناصب عمل محدودة الآفاق مع تعرض أغلب العمال إلى البطالة،إذ تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل والتي تتأثر بسهولة بالتقلبات في مستوى النشاط الإقتصادي،ونتيجة لذلك تحتاج هذه السوق إلى فئات من العمل لا تتمتع بنفس الحقوق والضمانات السائدة في السوق الرئيسي.

إن الفئة الأكثر عرضة للبطالة هي تلك التي تنتمي إلى السوق الثانوي أين تخضع تقلبات العمل فيه للظروف الإقتصادية حيث يسهل تشغيل العمال في أوقات الرواج، كما يسهل التخلص منهم في أوقات الكساد، وهو ما يعني أن المشتغلين يكونون أكثر عرضة للبطالة. هذا لا يعني أن البطالة لا تمس السوق الأولي، بل يمكن أن يحدث ذلك في فترة الركود الإقتصادي المستمر وبنسب ضعيفة، فإذا مست البطالة عامل ينتمي إلى السوق الأولي ويرفض البحث عن العمل في السوق الثانوي، فإن مثل هذه البطالة"إرادية" ولا تشكل خطراً عليه لأن احتمال بقاءه فيها ضعيف خصوصاً إذا دخل المنافسة عمالاً لديهم خصائص فردية غير مفضلة للإندماج السهل في سوق الشغل كتلك المتواجدة في السوق الثانوي.

وبشكل عام، فإن المرور من السوق الثانوي إلى الأولي عملية مستحيلة، لأن العامل المنتمي إلى السوق الثانوي يتطلب منه قضاء فترة البطالة ليست بالقصيرة حتى يتم إدماجه في سوق العمل الأولى وهنا تكمن الخطورة.

المطلب الخامس: نظرية اختلال التوازن

ظهرت هذه النظرية على يد الإقتصادي الفرنسي *E.Malinvaud*، وتقوم هذه النظرية على رفض فرض مرونة الأجور والأسعار، وهو أحد الفروض الأساسية للنموذج التقليدي لسوق العمل. ووفقاً لهذه النظرية، فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير غير أن هذا الجمود لا يرجع إلى عجز الأجور والأسعار في الأجل القصير عن التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل. ونتيجة لذلك قد يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض، ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية،بمعنى وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ولا يجدونه في ظل الأجور السائدة ومن خلال الشكل (1-19) يمكن توضيح كيف تحدث البطالة الكلاسيكية وفق نظرية الاختلال التي يرجع سببها هنا إلى ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع رجال الأعمال إلى عدم زيادة مستوى التشغيل، وبالتالي عدم زيادة مستوى التشغيل وبالتالي عدم زيادة عرض السلع.

أما البطالة الكينزية وحسب الشكل رقم(1-20) تتميز بوجود فائض عرض في كل من سوق العمل وسوق السلع، وفي هذه الحالة لا ترجع البطالة إلى ارتفاع الأجور، وإنما إلى قصور الطلب في سوق السلع، مما ينتج عنه زيادة العرض ووجود مخزون، وبالتالي يحجم رجال الأعمال عن تشغيل مزيد من العمال طالا أن الزيادة في الإنتاج المقترنة بذلك لن تجد من يشتريها.[1]

الشكل (1-19) : البطالة الكلاسيكية وفقا لنظرية الإختلال .

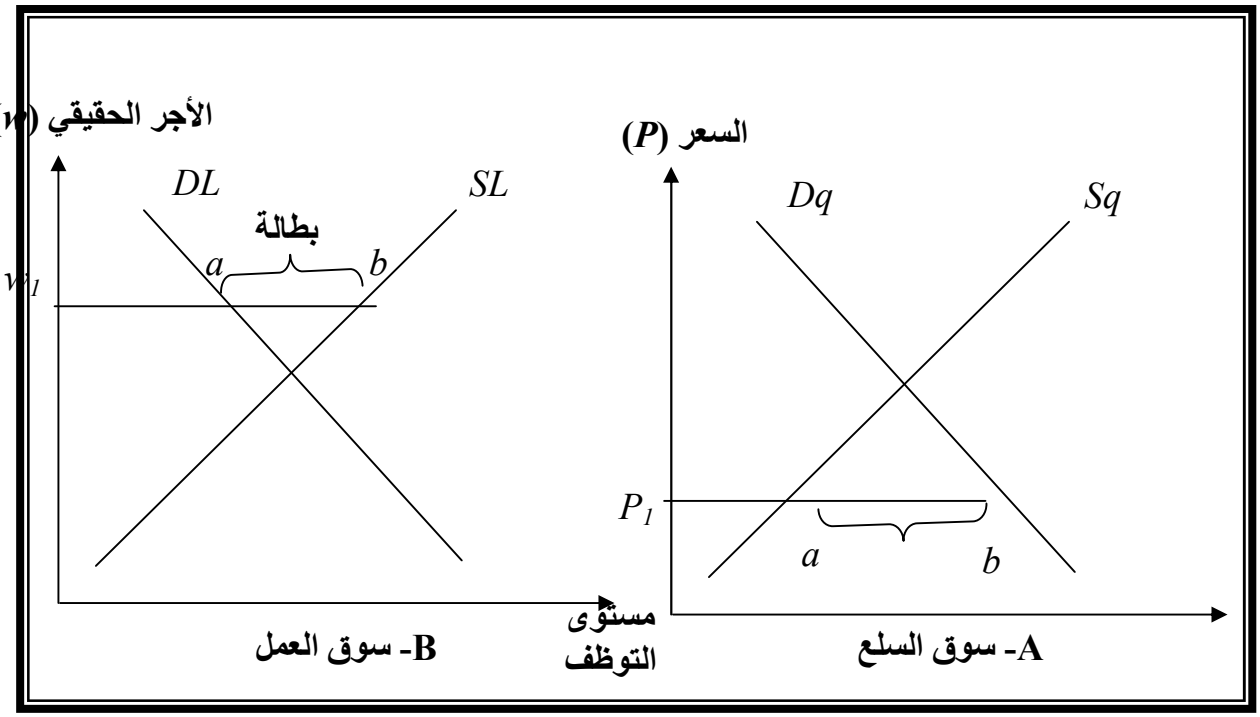

المصدر: نجا علي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص: 52.

[1] - نجا علي عبد الوهاب، **مرجع سابق** ، ص ص: 51 - 53.

الشكل (1-20) : البطالة الكينيزية وفقاً لنظرية الاختلال .

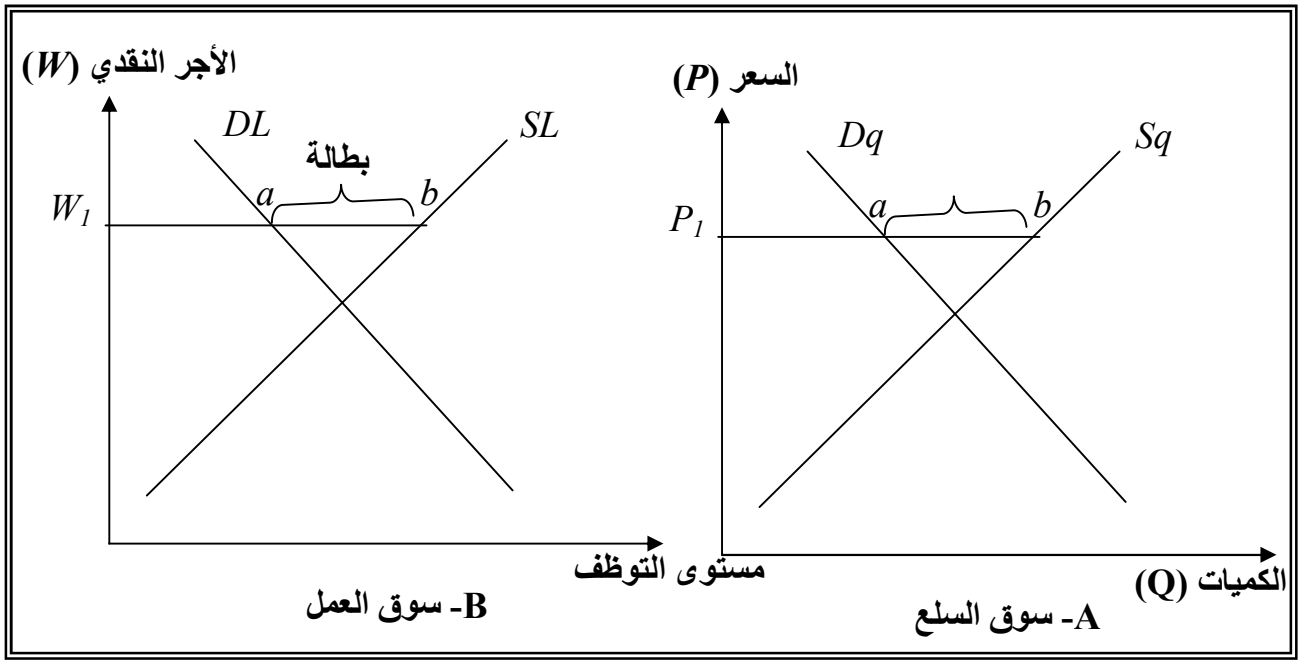

المصدر: نجا علي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص: 52.

وعلى الرغم من القبول المنطقي لهذه النظرية في تفسير البطالة، إلا أنه يوجه إليها العديد من الانتقادات أهمها:[1]

- أنها تقتصر على تحليل البطالة في الفترة القصيرة فقط، ولا توضح أسبابها واستمرارها في الأجل الطويل؛
- افتراض تجانس عنصر العمل الأمر الذي يعني إما أن تكون البطالة كينزية أو كلاسيكية، وهذا لا يعكس الواقع، حيث توجد أنواع مختلفة من عنصر العمل، ومن ثم يمكن أن يتزامن نوعي البطالة معاً، الأمر الذي يؤدي إلى تعارض الحل المقترح لعلاج البطالة الكينزية مع الحل المقترح لعلاج البطالة الكلاسيكية، حيث أن السياسة الملائمة لعلاج البطالة الكينزية هي سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي (من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و/ أو الأجور بهدف زيادة الإستهلاك) ولكن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة البطالة الكلاسيكية نظراً لتناقص معدل ربحية الإستثمارات بدلاً من زيادتها.

كما إن علاج البطالة الكلاسيكية يتم من خلال الأجور، الأمر الذي يترتب عليه إنخفاض الدخول،ومن ثم الإستهلاك، وبالتالي خفض الطلب الكلي، مما يزيد من حدة البطالة الكينزية، وبالتالي فإن هذه النظرية لا تقدم السياسات الإقتصادية الواجب إتباعها لعلاج مشكلة البطالة نظراً لوجود النوعين من البطالة آنياً.

[1] - نجا علي عبد الوهاب، **مرجع سابق** ، ص:54.

خلاصة

يعتبر الوقوف على آلية سير سوق العمل، من الأمور المهمة بالنسبة لكل مهتم بالتنمية الاقتصادية،حيث من خلال التعرض للعناصر السابقة تبين أن حدوث ظاهرة البطالة ما هو إلا ناتج عن إختلال في سوق العمل، حيث هذا الإختلال يحدث عندما يكون عرض العمل أكبر من الطلب على العمل.كما تم التوصل إلى أن التشخيص السليم للبطالة يكون انطلاقاً من معرفة الأسباب الحقيقية لحدوثها،ومن ثم وضع السياسات الملائمة لعلاجها.

من خلال معرفة موقف الفكر الإقتصادي من سوق العمل، وجدنا اختلاف وتعدد وجهات النظر المفسرة للبطالة، فبعد دراسة وتقييم هذه الإسهامات النظرية، تبين عجز هذه النظريات للتوصل إلى تفسير علمي مقبول للظاهرة خاصة في البلدان الرأسمالية، فهي لا تستطيع تفسير ظاهرة البطالة وآلية سير سوق العمل بسبب الحركية المتسارعة التي يتميز بها سوق العمل وكذلك التغيرات العشوائية التي تحدث فيه بإستمرار لكون تحاليلها محدودة، تتم في فترة معينة وفي ظروف معينة لا تطبعها الاستمرارية أو الشمولية،من جانب آخر يتضح لنا مما تقدم عدم إنطباق العديد من الفرضيات المستخدمة في هذه النظريات على أوضاع الدول النامية مثل دولة الجزائر.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للجريمة والنظريات العلمية المفسرة لها

تمهيد

- **المبحث الأول:** ماهية الجريمة وتصنيفاتها؛
- **المبحث الثاني:** النظريات العلمية المفسرة للجريمة ؛
- **المبحث الثالث:** التحليل الإقتصادي للجريمة.

خلاصة

تمهيد

يتناول موضوع الجريمة كسلوك اجتماعي يتكرر حدوثه ويرتبط بظروف معينة في المجتمع سواء كانت هذه الظروف تتمثل في سرعة التغير أو في حالات الاضطراب التي يتعرض لها المجتمع في فترة من تاريخه.

كما اهتم المفكرون بالرغم من اختلاف منطلقاتهم منذ القدم بظاهرة الجريمة وقدموا لها تفسيرات متعددة بهدف تشخيص العوامل والدوافع المؤدية للسلوك الإجرامي، والبحث في الحلول وسبل الوقاية التي تؤدي إلى التحكم فيها والتخفيف منها لأنها تهدد كيان المجتمع وأمنه واستقراره.وهو ما نلمسه من خلال الكم الهائل من المدراس العلمية التي بحثت في أهم العوامل المؤدية للسلوك الإجرامي ولكل مدرسة مبرراتها،فبعدما كان ينظر إلى أن مسببات الجريمة تعود إلى عوامل بيولوجية ثم إلى نفسية واجتماعية ليتأسس حديثاً علم اقتصاد الجريمة الذي يبحث في المحددات الإقتصادية التي تؤدي بالفرد إلى سلوك طريق الجريمة.

ونحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإطار المفاهيمي للجريمة والنظريات العلمية المفسرة لها وذلك من خلال ثلاثة مباحث وهي:

- **المبحث الأول:** ماهية الجريمة وتصنيفاتها؛
- **المبحث الثاني:** النظريات العلمية المفسرة للجريمة؛
- **المبحث الثالث:** التحليل الإقتصادي للجريمة.

المبحث الأول: ماهية الجريمة وتصنيفاتها

يعتبر موضوع الجريمة من المواضيع التي تناولها الباحثون في علم الإجتماع والنفس والقانون وعلم الإقتصاد الإجتماعي، مما جعل موضوعها خصب للبحث في مفهومها وتصنيفاتها وآثارها، حيث يشمل الإطار النظري إختيار التصور المعرفي الذي يمكن أن يساعد في دراسة الظاهرة وتفسيرها، وانطلاقاً من الخطورة التي تتسم بها ظاهرة الجريمة نجد الباجثين يولون هذه الظاهرة إهتماما منقطع النظير من حيث الدراسة حيث تمخضت عن دراساتهم النظرية والميدانية تعاريف وتصنيفات وأشكال متعددة ومختلفة، ومن أجل الإلمام بهذا المبحث تم التطرق إلى النقاط التالية:

- تعريف الجريمة؛
- مراحل وأركان الجريمة؛
- تصنيفات وأشكال الجريمة.

المطلب الأول: تعريف الجريمة

لقد تعدت التعاريف فيما يخص الجريمة وذلك حسب المنطلقات الفكرية والتكوينية للباحثين في مجال علم الإجرام، ومن أجل إعطاء تعريف شامل للجريمة كان لزاماً علينا التطرق الى التعريف اللغوي والإصطلاحي الذي نتناول من خلاله تعريف الشريعة الاسلامية والتعريف السوسيولوجي والقانوني.

الفرع الأول:التعريف اللغوي: من الناحية اللغوية أخذت كلمة جريمة من الجرم والجرم هو الذنب والجمع إجرام وجرم هو الجريمة، ويقال جرم فلان أي أذنب وأخطأ فهو مجرم وجريم، أما في اللغة الإنجليزية فتدل كلمة(***crime***) على الجريمة وأصلها(***crimen***) وهي كلمة لاتنية اشتقت من(***cernere***) التي أتت بدورها من أصل يوناني معناها التحيز والشذوذ عن السلوك العادي، أم المجرم فهو شخص شذا عن السلوك العادي.[1]

الفرع الثاني:التعريف الإصطلاحي: نلاحظ من خلال التعريف اللغوي سواء في اللغة العربية أو الإنجليزية هو توضيح للمعنى وأصل الكلمة فقط، ومن أجل التوضيح أكثر سوف نتطرق الى التعريف الاصطلاحي من خلال الشريعة الاسلامية والتعريف السوسيولوجي والقانوني للجريمة على النحو التالي:

أولاً: تعريف الجريمة في الشريعة الإسلامية: لقد جاءت الشريعة الإسلامية غنية بمفاهيم عن الجريمة وأسباب السلوك الإجرامي في القرآن والسنة، فظهرت تعاريف عدة للجريمة في الفقه الاسلامي، حيث نجد

[1]- أسماء بنت عبد الله بن عبد المحسن التويجري، **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة**، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011، ص ص: 28،29..

بعض الآيات التي ورد فيها لفظ الجريمة بصورة صريحة منها قوله تعالى" **إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ ءامَنُوا يَضْحَكُونَ**"[1] وفيما يخص الآيات الدالة عن العقاب قوله تعالى" **وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ**"[2].

وتعرف الجريمة عند الفقهاء المسلمين على أنها كل عمل أو قول خالف ما أمر الله به ورسوله الكريم أو نهى عنه، وأن الهدف من العقوبة هو تحكيم شرع الله تعالى، وحفظ المصالح وأمن المجتمع، وإقامة العدل، وزجر المجرم وتقويم إعوجاجه، وردع غيره، لقد ظهر هذا التعريف للجريمة والعقاب في الإسلام منذ القرن السابع للميلاد، ومن أشهر التعاريف للجريمة في الإسلام نجد تعريف الماوردي رحمه الله تعالى حيث عرفها بأنها "**محضورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزيز**"، حيث يفهم من تعريف الماوردي أربعة أمور هي:[3]

- إن التحريم منوط بالله تعالى وحده؛
- إن هذا التعريف يتسع للفعل والترك؛
- إن الفعل ليس جريمة الا إذا كان الله قد زجر عنه بعقوبة؛
- إن الجريمة في الاسلام، تنقسم الى: جرائم حدية وجرائم تعزيزية.

ثانياً:التعريف السوسيولوجي للجريمة: لقد صنفت تعاريف الجريمة من وجهة النظر السوسيولوجية إلى ثلاث فئات:[4]

- ✓ **الفئة الأولى:** تربط هذه الفئة بين الجريمة وانتهاك القوانين ويعد في نظرها السلوك الإنحرافي هو السلوك الذي ينحرف عن معايير المجتمع السياسي، ويقصد به في نظر هذه الفئة ذلك المجتمع الذي تحكمه قوانين تضعها وتصهر على تنفيذها سلطة مختصة معترف بها اجتماعيا ورسميا ومنه يعرفون الجريمة بأنها: " كل فعل ينتهك القانون"، إلا أن هناك من الباحثين من يرى أن هذه التعريفات تنطوي على بعض العيوب ويبررون ذلك بأن الجريمة لا توجد في مجتمعات متطورة فقط بل توجد كذلك في مجتمعات ليس لها نظام سياسي مكتوب كالمجتمعات البدائية والمجتمعات المتخلفة التي تحكمها العادات والتقاليد وتخلو من قوانين مكتوبة تشرف عليها هيئة رسمية محددة كما أن هناك أنماط سلوكية كثيرة ومتعددة يمكن أن توصف بأنها أفعال إجرامية، وفي بعض الأحيان

[1]- القرآن الكريم، الآية 29 من سورة المطففين.
[2]- القرآن الكريم، الآية 49 من سورة إبراهيم.
[3] - نسرين عبد الحميد نبيه، **سلوكيات إجرامية نراها في حياتنا اليومية**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر،2012، ص:13.
[4]- لخضر زرارة، **الجريمة والمجتمع (دراسة مقارنة)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2014، ص ص: 41-45.

لا يدرك المشرع أن أفعالا معينة قد تهدد البناء الإجتماعي، أو قد يكون هناك أفعال إجرامية لم ينتبه إليها المشرع عند وضعه للقانون.

- ✓ **الفئة الثانية:** وتعتمد في تعريفها للجريمة على الربط بين الجريمة وبين الأفعال التي تسبب أذى للمجتمع، وبشكل عام اتفق معظم علماء علم الاجتماع والأنثروبولجيا وعلى رأسهم سالن وديفيد هربرت سميث بأنها: " انتهاك للسنن والآداب والمعايير الاجتماعية"، غير أن ما يلاحظ أنها اعتمدت معايير متباينة من مجتمع لآخر، فما يعتبر انتهاك للآداب العامة في مجتمع ما قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر.
- ✓ **الفئة الثالثة:** فقد ارتكزت في تعريفها للجريمة على الانحرافات عن المعايير الاجتماعية وانتهاك القانون في آن واحد وفي هذا الإطار عرفت بأنها " كل سلوك مؤذ وضار اجتماعيا ويتعرض صاحبه للعقاب من قبل الدولة"، ويبدو أن هذا التعريف أقرب للواقع ذلك أنها جمعت بين مخالفة معايير وقيم المجتمع وانتهاك القانون.

من خلال تعريفات الفئات الثلاث نجدها تركز على أن الجريمة هي كل فعل يخالف الشعور العام للجماعة، وعلى أنها خروج عن القواعد والأنظمة السلوكية التي يرسمها المجتمع لأفراده، فهي سلوك تحرمه الدولة لضرره على المجتمع، ويمكن أن ترد عليه بعقوبة.

ثالثاً:التعريف القانوني للجريمة: على خلاف علماء الاجتماع الذين تباينت آراؤهم حول تعريف الجريمة بسبب الظروف والمعايير المؤدية للفعل الاجرامي، فإن فقهاء القانون تقاربت آرائهم حول تعريف الجريمة حيث يعرف الفعل الإجرامي في قانون العقوبات على أنه الفعل أو الترك الذي نص القانون على عقوبة مقررة له، فإنه بمقتضى ذلك القانون لا يعتبر الفعل جريمة إلا إذا كان ثمة نص على العقاب، ولا عقاب من غير نص .[1]

ويتضمن التعريف القانوني للجريمة عدة عناصر يمكن توضيحها كما يلي:[2]

- ✓ النص على تجريم الفعل بشكل دقيق لا لبس فيه، بمعنى أن هناك أفعالا محددة قانونا توصف على أنها جرائم إذا تم ارتكابها من قبل أي شخص، وفي جميع الظروف والأحوال، وعلى اختلاف الأزمنة والأمكنة؛

[1]- محمد أبو زهرة، **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي**، د.ط، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2008، ص: 21.
[2]- غني ناصر حسين القريشي، **علم الجريمة**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص: 21،22.

- ✓ حصول الفعل أو الترك من قبل شخص أو أشخاص بذاتهما واثبات الجريمة ضد الجاني أو الجناة أمام محكمة تشرف عليها هيئة قضائية شرعية مستقلة قبل إصدار أي حكم بالإدانة، ومن هنا فإن التفكير في الجريمة أو التخطيط لها لا يعد جريمة لأن الفعل لم يحصل بعد. أما الامتناع أو الترك فإنه يشكل جريمة، مثل التقصير في إنقاذ حياة شخص كان بالإمكان إنقاذه، أو التقصير في إسعاف شخص متضرر، أو الهروب من الخدمة العسكرية، أو عدم التبليغ عن الجرائم؛
- ✓ النص على العقوبة حيث يعتبر من الأمور المهمة أن ينص القانون على عقوبة طالما أنه نص على تجريم بعض الأفعال وفرض القيام بواجبات أو إلتزامات، ذلك أن عدم النص على عقوبة من شأنه أن يؤدي إلى صدور أحكام عشوائية بناءاً على الإختلاف في التفسيرات للنصوص القانونية، كذلك عدم النص على عقوبة محددة إزاء كل فعل إجرامي تجعل القانون نوعاً من وسائل التوجيه والنصح والإرشاد وهنا فإن الأفراد أحرار في الأخذ بهذه النصائح والتوجيهات أو تركها وفقاً لقناعتهم الشخصية.

من خلال التعريف القانوني نستنتج أنه لا يمكن اعتبار سلوك أو فعل على أنه جريمة دون الرجوع إلى القانون بمعنى أنه لا توجد هناك جريمة عندما يكون فعل الإعتداء قد برره قانون معين كما لا توجد جريمة بدون قصد أو عمد، كما أن القانون يشترط لمعاقبة الجاني أن يكون ذو أهلية.

والجريمة هو مفهوم لا يخضع لإجراء إحصائي واحد. وبدلاً من ذلك ركزت النهج المتبعة في قياس الجريمة على أحداث الجريمة المحددة الفردية ، مثل السرقة،الإغتصاب أو السطو. ويمكن أن تستمد هذه البيانات من الإحصاءات الرسمية للجريمة المسجلة من طرف الشرطة أو الدراسات الإستقصائية المتعلقة بضحايا الجرائم المستندة على السكان أو كليهما. ولكل من هذه النهج مزاياه وعيوبه.[1]

الفرع الثالث: الفرق بين الجريمة والإنحراف: إن أغلب الباحثين في علم الإجرام لا يرون أن هناك فرقاً بين الجريمة والإنحراف ويقرون بأنهما مصطلحين مترادفين يشيران إلى معنى واحد، غير أن هناك من يقر بوجود فروق بين الجريمة والإنحراف وتتمثل هذه الفروق في درجة الإساءة أو حجم الأضرار التي تلحق بالفرد والمجتمع من جراء الأفعال الصادرة عن شخص ما أو جماعة ما وكذلك في موقف المجتمع ومدى تسامحه عن بعض الأفعال الضارة اجتماعياً، فالفعل الذي يصدر عن شخص ما قد يوصف بأنه سلوك إنحرافي إذا كان أقل خطراً على الفرد أو المجتمع أو القانون ويمكن أن يدخل هذا الفعل الضار اجتماعياً في نطاق حدود

[1]- ***MONITORING THE IMPACT OF ECONOMIC CON CRIME****, UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME, P: 10. (http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/statistics/crime/GIVAS_Final_Report.pdf)*

التسامح وعندها يوصف بأنه سلوك إنحرافي، أما الفعل الإجرامي فهو ذلك الفعل الضار اجتماعياً والذي يتجاوز حدود التسامح وعندها يوصف بأنه جريمة.[1]

المطلب الثاني: أركان الجريمة ومراحلها

من الأمور الواجب توفرها حتى يعتبر سلوك ما بأنه جريمة إلا إذا توفرت مجموعة من الأركان،وذلك أن القانون لا يعاقب على النوايا والهواجس، كما يمر السلوك الإجرامي بمجموعة من المراحل وهو ما نتطرق له في الآتي.

الفرع الأول: أركان الجريمة: بما أن الجريمة هي كل فعل أو إمتناع عن فعل صادر عن إرادة خائبة ويعاقب عليه القانون فإنه يتضح من هذا التعريف بأن الجريمة تحتوي على عناصر أو أركان ثلاثة هي الركن الشرعي، الركن المادي والركن المعنوي وفيما يلي شرح لكل ركن.

أولاً: الركن الشرعي: هو الصفة غير المشروعة للفعل ويكتسبها إذا توفر له أمران:

- خضوعه لنص تجريم يقرر فيه القانون عقاباً لمن يرتكبه؛
- عدم خضوعه لسبب من أسباب الإباحة، إذ إنتقاء أسباب الإباحة شرط ليظل الفعل محتفظاً بالصفة غير المشروعة التي أكسبها له نص التجريم.

ثانياً:الركن المادي: ويعني تجسيد للجانب المادي الجريمة أي المظهر الذي تبرز به إلى العالم الخارجي،ويقوم الركن المادي على ثلاثة عناصر وهي: الفعل والنتيجة والعلاقة السببية، فالفعل هو النشاط الإيجابي أو الموقف السلبي الذي ينسب إلى الجاني، والنتيجة هي أثره الخارجي الذي يتمثل فيه الإعتداء على حق يحميه القانون، والعلاقة السببية هي الرابطة التي تصل ما بين الفعل والنتيجة، وثبت أن حدوث النتيجة يرجع الى إرتكاب الفعل.[2]

وهو يمثل أهم الأركان المكونة للجريمة فلا جريمة بدون ركن مادي بل إن توفره يعتبر شرط البدء في التحقيق في حيثيات الجريمة.

ثالثاً: الركن المعنوي: يعبر هذا الركن على الناحية المعنوية للجريمة، وبها تنسب الجريمة إلى فاعل ما ليتحمل مسؤولية تلك الجريمة أو لا تنسب إليه، حيث هناك فرق بين من إرتكب جريمة عن علم وقصد وإرادة، وبين من فعل ذلك خطأ، حيث لم يخرج قانون العقوبات الجزائري عن هذا حين نص على موانع المسؤولية، حيث أسقط المسؤولية على المجنون(المادة 47 من قانون العقوبات الجزائري) والمكره (المادة

[1] - لخضر زرارة، مرجع سابق، ص:50.
[2] - نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سابق، ص:21.

48 من قانون العقوبات الجزائري) والقاصر(المادة 49 من قانون العقوبات الجزائري) حيث الذي يجمع بينهم هو إنعدام أساس المسؤولية، ومن جهة أخرى فإن قانون العقوبات الجزائري استعمل كلمة العمد في عدة مواد مثل المواد: 155،160،158، مما يدل بوضوح على التفريق بين الجرائم العمدية، والجرائم التي تتم عن الخطأ.[1]

الفرع الثاني: مراحل السلوك الإجرامي: حسب قاموس علم النفس يمر السلوك الإجرامي بأربع مراحل نوجزها فيما يلي: [2]

- **مرحلة الموافقة المخففة:** حيث تولد الفكرة الإجرامية وتنمو بغموض أحيانا وبوضوح أحيانا أخرى؛
- **مرحلة الموافقة المبينة والموضحة:** حيث يتأرجح الفرد بين الرغبة بالفعل وبين الخوف من الفعل؛
- **مرحلة الأزمة:** حيث تتم الموافقة على التنفيذ؛
- **مرحلة التنفيذ:** حيث يقدم على فعلته مع كل ما تحمل شناعة وقبح.

ويتم التنفيذ بعد تحقيق المراحل النفسية على التوالي: مرحلة الأنانية، مرحلة السقوط، مرحلة العدوانية ومرحلة اللامبالاة العاطفية، وحينئذ وبعد أن تترسخ هذه الحالة يصبح تكرار الجريمة أمراً سهلاً.

المطلب الثالث: تصنيفات وأشكال الجريمة

من خلال تتبعنا في أبحاث علم الإجتماع الجنائي والقانون الجنائي والعقوبات نجد هناك عدة تصنيفات للجريمة وذلك وفقاً للهدف من التصنيف، وفي أغلب البحوث والدراسات نجدها تصنف من ناحية قانونية واجتماعية.

الفرع الأول:التصنيفات القانونية*: من الناحية القانونية نجد الجريمة تأخذ أشكال حسب وضعها ووفق إيجابياتها ودرجة إستمراها وتنظيمها.

أولاً: حسب وضعها: تقسم الجرائم من حيث جسامتها و/أو وضعها إلى ثلاثة أقسام وهي: جنايات، جنح ومخالفات، وذلك بحسب العقوبة المقررة لكل نوع منها، وهذا التقسيم ليس ثابتاً دائماً، ولكنه يختلف بإختلاف الزمان والمكان، فما يعد جناية في وقت من الأوقات قد يصبح جنحة أو مخالفة في وقت آخر، أو العكس،وذلك تبعاً للتغير الذي يطرأ على القيم الإجتماعية أو السلطة السياسية التي تملك التشريع، فإذا رأى المشرع أن العقاب على فعل يعد جريمة لا تتناسب مع خطورة أو ظروفه، فإنه قد يشدد العقاب عليه أو

[1]- منصور رحماني، **الوجيز في القانون الجنائي العام**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص:107.
[2]- جليل وديع شكور، **العنف والجريمة**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت،لبنان، 1997، ص ص: 22،23.
* تفيد التصنيفات القانونية في تحديد الإجراءات الجنائية كالإختصاص القضائي، أي تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى الناشئة عن الجريمة.

يخففه، وفي هذه الحالة قد يكون التخفيف مع إبقاء صفة الجريمة على حالها أي أنها لا تزال جناية مثلاً، أو قد يخفف العقوبة الى الدرجة التي تغير من نوع الجريمة كنقلها من مرتبة الجنايات إلى مرتبة الجنح، وهذا ما يعرف بتجنيح الجنايات لظروف مخففة.[1]

تعتمد جل القوانين على التقسيم الثلاثي المشار إليه أنفاً ومنها قانون العقوبات الجزائري من خلال المادة 27، حيث يحكم على المجرم في الجنايات بأكثر من 5 سنوات، وفي الجنح بأكثر من سنتين، وبأقل من ذلك في المخالفات.[2] حيث ورد في قانون العقوبات الجزائري الصادر في سنة 2015.

أ.الجنايات والجنح: تنقسم إلى:

- ✓ الجنايات والجنح ضد الشيء العمومي؛
- ✓ الجنايات والجنح ضد الأفراد؛
- ✓ الإعتداءات الأخرى على حسن سير الإقتصاد الوطني والمؤسسات العمومية؛
- ✓ الغش في بيع السلع والتدليس في المواد الغذائية والطبية.

ب.المخالفات: وتنقسم الى مايلي:

- ✓ المخالفات من الفئة الأولى؛
- ✓ المخالفات من الفئة الثانية.[3]

ثانياً:حسب إيجابياتها: تصنف الجرائم الى إيجابية، وجرائم سلبية وبما أن التعريف القانوني للجريمة هو أنها (الفعل أو الإمتناع) الذي ينص القانون على تجريمه ووضع عقوبة جزاء على ارتكابه، فالفعل الإيجابي المخالف للقانون كالقتل والسرقة والضرب والإغتصاب يعد جريمة إيجابية، أما الإمتناع عن القيام بعمل يفرضه القانون، كالإمتناع عن التبليغ عن بعض الجرائم، أو الإمتناع عن دفع نفقة حكم بها على الشخص،فإنه يعد جريمة سلبية.[4]

ثالثاً:حسب درجة إستمرارها:حسب هذا التصنيف تنقسم الجرائم الى جرائم وقتية وجرائم مستمرة، والجريمة الوقتية هي التي تتكون من فعل يحدث في وقت محدد وينتهي بمجرد إرتكابه كالقتل والتزوير أما الجريمة المستمرة فهي تتكون من فعل متجدد ومستمر مثل إخفاء الأشياء المسروقة أو خطف الأطفال.[5]

---

[1]- سامية حسن الساعاتي، **علم الاجتماع الجنائي(بحوث ودراسات)**، دار الفكر العربي للطبع والنشر،القاهرة، مصر، 2005، ص:44.
[2]- منصور رحماني، مرجع سبق ذكره، ص:83.
[3]- قانون العقوبات الجزائري لسنة 2015.
[4]- سامية حسن الساعاتي، **مرجع سبق ذكره**، ص:44.
[5]- عدلي السمري وآخرون، **علم اجتماع الجريمة والإنحراف**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص: 26.

رابعاً: حسب تعمدها:الجريمة العمدية هي التي يتعمد فيها الجاني إرتكابها وبعبارة أخرى هي الجريمة التي يتوفر فيها القصد الجنائي، أما الجرائم غير العمدية فهي التي لا يتوفر فيها القصد مثل القتل الخطأ،والإصابة الخطأ.[1]

الفرع الثاني: التصنيفات الإجتماعية*: تقسم الجرائم من الناحية الإجتماعية إلى الأنواع الآتية:[2]

- جرائم ضد الممتلكات كالسرقة والحريق العمد...الخ؛
- جرائم ضد الأفراد، كالقتل والضرب...الخ؛
- جرائم ضد النظام العام، كجرائم أمن الدولة واشاعة الفوضى والتخريب؛
- جرائم ضد الأسرة، كالخيانة الزوجية واهمال الأطفال؛
- جرائم ضد الدين كالإعتداء على أماكن العبادة التي تعتبر مقدسات لا تمس بسوء؛
- جرائم ضد الأخلاق، كالأفعال الفاضحة والجارحة للحياء في المناطق العامة؛
- جرائم ضد المصادر الحيوية للمجتمع، مثل الصيد في غير موسمه أو صيد طيور منع من صيدها،وتبديد ثروات المجتمع.

الفرع الثالث: التصنيفات الصادرة عن المكتب العربي لمكافحة الجريمة: من خلال التصنيف المعتمد لإحصاء الجرائم المسجلة في الأقطار العربية كما ورد في الإحصائية السنوية للجرائم المسجلة في الأقطار العربية الصادرة عن المكتب العربي لمكافحة الجريمة التابع للأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب،وردت التصنيفات التالية: [3]

- **التصنيف الأول: الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس:** وتتمثل في القتل العمدي أو مع سبق الإصرار والترصد، القتل بالترك في الحوادث المرورية، القتل الخطأ أو على وجه الخطأ(في غير حوادث المرور)، القتل شبه العمد أو الضرب المفضي إلى الموت، الإيذاء أو الاعتداء الشديد أو الجسيم أو المفضي إلى عاهة، الإيذاء الاعتيادي أو البسيط أو الخفيف أو الجروح أو الشجاج، الشروع بالقتل العمد الانتحار أو الشروع في الانتحار.
- **التصنيف الثاني: الجرائم المخلة بالأخلاق العامة أو الآداب العامة أو عرض:** وتتمثل في الزنا،الإغتصاب الجنسي، هتك العرض أو التحرش الجنسي أو الخلوة غير الشرعية، الشذوذ

[1]- سامية حسن الساعاتي، **مرجع سابق**، ص:45.

* تهتم التصنيفات الإجتماعية للجريمة بحياة الناس، ومصالحهم، ومؤسساتهم الإجتماعية التي يقع عليها الضرر، والهدف من التصنيفات الإجتماعية تيسير دراسة الجريمة والسلوك الإجرامي.

[2] - سامية حسن الساعاتي، **مرجع سابق**،ص ص:45،46.

[3]- أحمد رميتة، **الجريمة في المجتمع الجزائري من خلال الصحافة الجزائرية**، مذكرة ماجستر في علم الإجتماع، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2010-2011، ص ص: 40،41.

الجنسي(اللواط أو السحاق) تعاطي البغاء أو التوسط بالخناء أو الدعارة أو التحريض على الفسق والفجور والقذف وكل جرائم أخرى مخلة بالأخلاق والآداب العامة.

- **التصنيف الثالث: الجرائم المرتكبة ضد حرية الأشخاص أو سمعتهم:** وتتمثل في خطف الأشخاص أو استدراجهم، خطف الذكور البالغين، خطف الإناث البالغات، خطف الأطفال أو القاصرين أو غير البالغين، حجز حرية الأشخاص أو إعتقالهم أو القبض عليهم أو حرمانهم من الحرية أو حبسهم بصورة غير مشروعة، التهديد أو التوعد، العنف العائلي السب والشتم والذم والقدح والتحقير والتشهير والنيل من سمعة الأشخاص، خرق حرمة المنزل أو اقتحامها أو التعدي أو الدخول فيها بصورة غير مشروعة أو لإرتكاب جريمة.
- **التصنيف الرابع: الجرائم المرتكبة ضد الأموال (السرقات):** وتتمثل في السلب والنهب واغتصاب المال بالإكراه في الطريق العام أو قطع الطريق، سرقة المساكن أو السطو عليها، سرقة المتاجر أو المحلات التجارية أو السطو عليها، سرقة السيارات، سرقات أخرى مرتكبة بظروف متعددة، السرقات غير الموصوفة أو العادية أو البسيطة، الشروع بالسرقات أو السرقات غير التامة الشروع بالسلب أو النهب في الطريق العام، الشروع بالسطو على المساكن، الشروع بالسرقة من المتاجر، الشروع بسرقة سيارة، الشروع بسرقات أخرى، الامتلاك الجنائي أو حيازة الأموال المسروقة.
- **التصنيف الخامس: الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة:** وتتمثل في النصب والإحتيال، التزوير،التزييف، تزوير الأوراق والمستندات والوثائق الرسمية أو العرفية والسجلات والمحررات، تزوير أختام الدولة والطوابع والعلامات التجارية، تزوير أو تزييف الأوراق المالية أو البنكنوت أو المسكوكات النقدية أو ترويجها أو التعامل بها، خيانة الأمانة أو سوء أو إساءة الإئتمان أو التبديد، إختلاس أموال الدولة من قبل موظفي الدولة أو خيانتهم بالمال، الرشوة، إصدار أو تحرير شيك بدون رصيد ولعب القمار.
- **التصنيف السادس: التعدي على الأملاك العامة أو الخاصة:** وتتمثل في إتلاف المال، الحريق الجنائي العمد أو الإتلاف عمدا بواسطة إضرام الحريق، الحريق على وجه الخطأ أو الإهمال أو الإتلاف بواسطة النار بإهمال، جرائم أخرى ضد الأملاك العامة أو الخاصة أو إتلاف المال.
- **التصنيف السابع:** ويحوي على الإخلال بحقوق الأبوة والأمومة، الوصايا والتبني، حقوق الأسرة واهمال العائلة والأولاد.
- **التصنيف الثامن: الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والإخلال بسير العدالة:** وتتمثل في إهانة أو ذم أو قدح أو تحقير الموظفين العموميين أو التعدي عليهم البلاغ أو الإخبار الكاذب أو إختلاق وافتراء

الجرائم، شهادة الزور، اليمين الكاذب أو الإعراض عن تأدية الشهادة، انتحال الوظائف أو الصفات الرسمية أو صفة الآخرين، الإخلال بسير العدالة، جرائم أخرى ضد موظفي الدولة.

- **التصنيف التاسع: الجرائم المرتكبة ضد النظام العام:** وتتمثل في الجرائم المرتكبة ضد قانون المخدرات أو جرائم المخدرات أو استعمالها أو صناعتها أو جلبها أو حيازتها أو ترويجها، السكر والتشويش أو تعاطي المسكرات المقرون بالشغب، استعمال المسكرات أو صناعتها أو جلبها أو حيازتها أو ترويجها، القانون التشرد والتسول، مخالفة قانون أو نظام جوازات السفر والإقامة والأجانب، مخالفة قانون أو نظام الأسلحة النارية والمتفجرات وما إليها جرائم أخرى ضد النظام العام.
- **التصنيف العاشر: تهريب الأرصدة والأموال أو البضائع:**وتتمثل في الجرائم الأخرى ذات المساس بالاقتصاد الوطني والجرائم الأخرى عدا المذكورة أعلاه.

الفرع الرابع: تصنيفات الجريمة من منظور الشريعة الإسلامية: تنقسم الجرائم في الشريعة الإسلامية وفقاً لما يتقرر لها من عقوبات الى الأقسام التالية:[1]

أولاً:جرائم الحدود: وهي الجرائم المعاقب عليها بحد، والحد لغة: هو الحاجز بين شيئين، وحد الشيء منتهاه. أما اصطلاحاً فالحد: هو العقوبة المقدرة حقا لله تعالى، أي أنها محددة معينة، ليس لها حد أدنى ولا حد أعلى، كما أنها لا تقبل الإسقاط لا من الجماعة ولا من الأفراد، وجرائم الحدود وردت على النحو التالي:

- **الزنا:** ويتقرر لها في الشريعة الإسلامية ثلاث عقوبات: الجلد، والتغريب للزاني غير المحصن،والرجم للزاني المحصن؛
- **القذف:** وله عقوبتان الجلد، وعدم قبول شهادة القاذف؛
- **شرب الخمر:** وعقوبته ثمانين جلدة؛
- **السرقة:** وعقوبتها قطع اليد؛
- **الحرابة(قطع الطريق):** ولها أربع عقوبات في الشريعة الإسلامية:القتل، وتجب عقوبة القتل على قاطع الطريق إذا قتل، والقتل مع الصلب، حيث تنفذ بقاطع الطريق إذا قتل وسرق مال الغير،والقطع: وتجب هذه العقوبة على قاطع الطريق إذا سرق ولم يقتل، وأخيراً عقوبة النفي، التي تطبق على قاطع الطريق إذا أخاف الناس ولم يقتل أحداً ولم يأخذ مال الغير.
- **الردة:** ويراد بالردة ترك الدين الإسلامي، والخروج عليه بعد اعتناقه، ولها عقوبتان: القتل،ومصادرة مال المرتد.

[1] - محمد عبدالله الوريكات، **مبادئ علم الإجرام**، الطبعة الثالثة، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص: 33،34.

- **البغي:** أي الخروج على نظام الحكم والقائمين عليه، والتي يدفع إليها الطمع وحب الإستعلاء،وعقوبتها القتل، لأن التهاون فيها يؤدي إلى حدوث الفتن والإضطرابات وعدم إستقرار المجتمع، وكل الدول في الوقت الحاضر تعاقب على البغي بالإعدام لحماية أنظمة الحكم فيها.

ثانياً: جرائم القصاص* والدية: وهي الجرائم التي تقع على النفس كالقتل العمد، أو شبه العمد، أو القتل الخطأ، أو تقع على ما دون النفس، كالجرح العمد، أو الجرح الخطأ، والعقوبتان المقررتان لهذه الجرائم تتمثل في القصاص والدية.

ثالثاً: جرائم التعزيز: والتعزيز هو عقوبة على الذنوب التي لم تقرر لها الشريعة الإسلامية عقوبة مقدرة، تبدأ بالعقوبات البسيطة، كالنصح والإنذار، وتنتهي بأشد العقوبات كالحبس والجلد، بل والقتل في الجرائم الجسيمة و/أو الخطيرة حيث يتمتع القاضي بسلطة تقديرية في تحديد عقوبات هذه الجرائم بما يتناسب مع حال ونفسية المجرم وسوابقه.

* **معنى القصاص** أن يعاقب المجرم بمثل فعله، فيقتل كما قتل، ويجرح كما جرح، وعقوبة القصاص مقررة للقتل العمد، والجرح العمد، ومصدر عقوبة القصاص قول المولى عز وجل:" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى ۖ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ۗ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۗ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ " الآية: 178 من سورة البقرة.

المبحث الثاني: النظريات العلمية المفسرة للجريمة

مع بداية العصر الحديث بدأ التفكير العلمي في الجريمة لدراستها والبحث عن العوامل المسببة لها،حيث إتسمت الدراسات الحديثة التي تعنى بالظاهرة الإجرامية بالطابع العلمي، وتبعاً لذلك تعددت الآراء والنظريات التي تحاول تحديد أهم عوامل السلوك الإجرامي، فمنذ القرن التاسع عشر توالت النظريات التي تحاول تفسير السلوك الإجرامي تفسيراً علمياً، حيث تشعبت الإتجاهات والأفكار والإنتقادات لإتجاه فكري على حساب الآخر، مما جعل موضوع الجريمة يتسم بالثراء الفكري وهو ما نلمسه من وجود مدارس علمية تتبنى آراء مختلفة، حيث ساهم وجودها في تطور علم الإجرام، ونقوم من خلال هذا المبحث إلى عرض أهم النظريات العلمية المفسرة للسلوك الإجرامي وذلك من خلال النقاط التالية:

- النظرية التقليدية في تفسير السلوك الإجرامي؛
- النظرية التقليدية الجديدة في تفسير السلوك الإجرامي؛
- النظريات البيولوجية والنفسية المفسرة للسلوك الإجرامي؛
- النظريات الإجتماعية في تفسير السلوك الإجرامي؛
- الإتجاه التكاملي في تفسير السلوك الإجرامي.

المطلب الأول:النظرية التقليدية في تفسير الجريمة

ظهرت هذه النظرية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حيث أهتم الباحثون بالأخلاق واعتبروها المحور الأساسي لتفسير السلوك الإجرامي، حيث ينصب إهتمام أصحاب هذه النظرية الى دراسة الوضع القانوني والمؤسسات القانونية وحقوق الإنسان في تعاملها مع ظاهرة الجريمة، وقد تزعم هذه المدرسة كل من العالم الإيطالي سيزار بيكاريا والفيلسوف البريطاني جيرمي بنثام.

الفرع الأول: نظرية سيزار بيكاريا*CESAR BECCARIA:** طبق بيكاريا عند تفسيره لظاهرة الجريمة مبدأ الإتجاه النفعي ومفاده أن المجرم لا يقدم على جريمته إلا بعد أن يوازن بين اللذة التي يحصل عليها من إرتكابه للجريمة، ومقدار الألم الذي يتعرض له عند توقيع العقوبة، وتكون نتيجة هذه الموازنة إما الدفع نحو إرتكاب الجريمة أو الإمتناع عن ذلك.ويمكن تلخيص أهم ما جاءت به هذه النظرية في النقاط التالية:[1]

* ولد سيزار بيكاريا عام 1738 وهو مؤسس المدرسة التقليدية في القانون الجزائي، ويعد أحد كبار فقهاء القانون الجزائي في ايطاليا والعالم، نشر في عام 1764 كتاب بعنوان" الجرائم والعقاب" ، ويعتبر من الباحثين الذين رفضوا التعذيب وعقوبة الإعدام للمجرم، وتوفي عام 1794.

[1]- لخضر زرارة، **مرجع سابق**، ص ص:99،100.

- ♦ يرى بيكاريا أنه في حالة إختيار طريق إرتكاب الجريمة يجب أن تكون العقوبة شديدة بحيث يفوق الألم المترتب عن العقوبة مقدار اللذة التي قد يحصل عليها المجرم من إرتكابه للسلوك الإجرامي.
- ♦ تحديد العقوبة مسبقاً وبشكل محدد حتى يمكن أخذها بالإعتبار عند حساب مقدار اللذة والألم الذي يترتب على مخالفة القانون.
- ♦ كما يرى أن قسوة العقوبة لا تكفي للردع إن لم تكن مصحوبة باليقين في توقيعها، وأن السيطرة على الجاني بتهديده بعقوبة معتدلة ولكن مخففة أفضل من ارهابه بوسائل تعذيب بشعة، وأن العقوبات الوحشية الشديدة القسوة في رأيه تقتل الاحساس لدى النفس البشرية إذا نفذت فعلاً.
- ♦ التأكيد على أن فائدة العقاب تتجلى في منع وقوع الجريمة مستقبلاً،أما بالنسبة للماضي فالجريمة قد وقعت فعلاً، وكون فائدة العقوبة هي منع تكرار وقوع جرائم مماثلة في المستقبل، سواء من نفس المجرم أو من الناس كافة لان في ذلك تحقيق مصلحة الجماعة.

الفرع الثاني: نظرية جيريمي بنثام* ***jeremy Bentham:*** يعد بنثام الأنجليزي المفكر والإصلاحي الرائد الثاني للمدرسة التقليدية والذي تبنى مذهب المنفعة مثل زميله الإيطالي بيكاريا، ويتفق معه على أن الإنسان كائن عقلاني يسعى وراء اللذة وتجنب الألم.[1]

كما يرى بنثام أنه لا محل للعقاب إلا إذا كان التحقيق هدف محدد، فكل عقوبة في رأيه هي في حقيقتها شر شخصي لأنها تفرض ألماً محتوماً بمن تلحق بهم، كما أنها شر عام لأنها تكلف المجتمع نفقات كبيرة أثناء تنفيذها ولذلك فلا مجال لتطبيقها إلا إذا نجمت عنها منفعة مقابلة ألا وهي منع الجريمة.

كما حث على وجوب التعقل في معاملة المتهمين بمساواة مطلقة وذهب الى أنه لا يجب تطبيق العقوبات إذا لم تكن هناك فائدة منها، أو لم يكن لها مبرر، كما وضع جدولاً للعقوبات يأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين اللذة والالم وكذا الظروف المخففة.[2]

ومن أهم الانتقادات الموجهة للنظرية التقليدية نجد فيما خلص له ستيفن فول حيث وجه مجموعة من الانتقادات للنظرية التقليدية

- ♦ تجاهلت الفروق الفردية بين الناس وكذلك الظروف الموقفية؛
- ♦ لم تميز بين من يرتكب الجريمة لأول مرة، والمكررين للجرائم وذلك بناء على الفعل أو الجريمة المرتكبة وليس على الفاعلين؛

* ولد جيرمي بنثام عام 1748 بإنجلترا، وهوصاحب كتاب مبادئ الأخلاق والتشريع ومن أبرز أفكاره مبدأ السعادة العظمى، وتوفي عام 1832م.

[1]- عايد عواد الوريكات، **نظريات علم الجريمة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص:47.

[2]- لخضر زرارة، **مرجع سابق**، ص:101.

- عاملت الناس بالتساوي أمام القانون أي أنها لم تراع العمر والحالة العقلية أو الصحية وذلك أيضا بناء على الأفعال وليس على الأشخاص؛
- لهذه الأسباب السابقة حدثت الكثير من التعديلات على القانون سنة 1791 وكذلك سنة 1819 من أجل إعتبار الظروف والإرادة الحرة والعمر والحالة العقلية عوامل ذات علاقة بالعقوبة وبالتالي ظهرت ما تسمى النظرية التقليدية الحديثة.[1]

المطلب الثاني:النظرية التقليدية الجديدة في تفسير السلوك الإجرامي

إنتشرت أفكارها في علم الإجرام خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وقد ساهم في هذه الحركة التجديدية العديد من العلماء وفي مقدمتهم "كانت" و"هيجل"، ويمكن تلخيص أهم مبادئ هذه النظرية فيما يلي: [2]

- الإعتراف بعدم التساوي بين المجرمين في حرية الإختيار وبالتالي وجوب التمييز بينهم في المسؤولية، وامتناع المسؤولية على هذه الصورة لا يرتهن بالإصابة بمرض عقلي فحسب، ولكن يرتهن أيضا بذهاب حرية الإختيار؛
- تخفيف العقوبة عند نقصان حرية الإختيار، أي الإعتراف بالمسؤولية المخففة بالنسبة لأشباه المجانين، والمعيار الذي تم إعتماده في تقدير هذه الحرية، سن الجاني وماضيه وذكائه وميوله ودرجته العلمية؛
- إعتمدت في تحديد العقوبة وشرعيتها على فكرتي العدالة والمنفعة؛
- نادت بضرورة تصنيف المجرمين وفق ظروفهم، حتى ينال كل منهم المعاملة التي تتفق مع حالته.

ومن أهم الإنتقادات الموجهة للنظرية التقليدية الجديدة نوجزها في التالي:[3]

- لم تتوصل إلى الهدف الإصلاحي للعقوبة، وقد يعد ذلك تناقضا مع التفريد العقابي وتقدير المسؤولية الجنائية وتفريد معاملة السجناء؛
- النظر إلى الجريمة كمسألة قانونية وإدارية وليست كظاهرة اجتماعية متعددة الأسباب والعوامل، أي أنها لم تبحث في سببية الجريمة واكتفت بالتركيز على دافع الاختيار، وربطت بين تخفيف العقوبة بقدر ضعف الجاني في حرية الاختيار؛

[1]- عايد عواد الوريكات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:50-52.
[2]- غني ناصر حسين القريشي، **مرجع سابق**، ص: 127.
[3]- عايد عواد الوريكات، **مرجع سابق**، ص ص: 54،55.

- أما فيما يتعلق بحرية الاختيار، فإنه من الصعب قياسها وتعريفها إجرائيا، فكيف يتسنى للقاضي أن يقيس هذا المفهوم، فلا سبيل للتحقق من ذلك بشكل دقيق أو موضوعي؛
- أما فيما يتعلق بالمسؤولية المخففة، فهنالك من يرى أنه قد يستفيد منها المجرم الخطير وليس المجرم المبتدئ، وهذا غير منطقي وعادل ويتعارض مع السياسة العقابية بشكل عام؛
- يزيد نطاق المسؤولية المخففة إلى اتساع نطاق العقوبات المانعة للحرية قصيرة المدى، وهذه العقوبات غير كافية لتحقيق غرضها، فلا تكفي للردع العام ولا تكفي لردع المجرم بوجه خاص؛
- أخيرا تحدثت النظرية التقليدية الجديدة عن الردع العام وأهملت الردع الخاص، أي التوصل بالعقوبة إلى استئصال خطورة المجرم بتأهيله وإعداده لحياة شريفة ونزيهة بعد قضائه للعقوبة.

المطلب الثالث: النظريات البيولوجية والنفسية المفسرة للسلوك الإجرامي

جاءت مجموع النظريات البيولوجية والنفسية لتفسير السلوك الإجرامي نوجزها على النحو التالي:

الفرع الأول: نظرية سيزار لومبروزو* ***Cesare Lombroso*****:** يعد سيزار لومبروزو مؤسس علم الإجرام بمعناه الحديث، حيث كان أستاذا للطب الشرعي والعقلي بجامعة بافيا الإيطالية ثم تورينو كما كان طبيبا بالجيش الإيطالي، وقد أتاح له ذلك فحص العديد من المجرمين والخطرين من الجنود والضباط الأشرار والأخيار معا،والأحياء منهم والأموات، حيث أكد على الحتمية البيولوجية إذ إكتشف من دراسة قام بها على 104 من المجرمين أن 71 منهم انحدروا من أسر لها تاريخ إجرامي، كما قام بدراسة سلسلة من 383 جمجمة لمجرمين بعد موتهم، بالإضافة إلى 5907 من المجرمين الأحياء، ولاحظ إحتواء الجيش على نماذج متباينة من البشر بعضهم يتسم بالشر والتمرد على النظام والبعض الآخر يتسم بالانضباط والطاعة، ويتميز الجنود الأشرار بمميزات جسدية وبيولوجية تميز الشخص المجرم عن غيره، مما أدى به إلى دراسة الخصائص البدنية والفيزيقية للمجرمين. حيث استنتج أنه المجرمين يعرفون بسيماهم. ويرى لمبروزو أن ملامح وهيئات المجرم تختلف من مجرم لآخر تختلف على حسب ميولهم الإجرامية، وقد أكد أن خصائص المجرم تقترب من خصائص الرجل البدائي ومن هنا استنتج من ذلك وجود علاقة بين التخلف البيولوجي والوراثي والسلوك الإجرامي.[1]

من أهم خصائص المجرم عند لمبروزو من الناحية العضوية: كبر حجم الرأس إذا ما قورنت بالمستوى العادي للنوع البشري المنتمي اليه وضخامة عظام الخدين والفك، وعدم الانتظام في تكوين المخ

* ولد سيزار لومبروزو في مدينة فيرونا الواقعة شمال إيطاليا عام 1835، وهو طبيب وعالم جريمة ومؤسس نظرية الرجل المجرم وتوفي عام 1909.

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الجريمة (دراسة في علم الإجتماع الجنائي)**، الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2010، ص ص: 91-93.

والجمجمة والالتواء في الانف، ووجود شذوذ في تركيب الاسنان، وكثافة شعر الحاجبين وشعر الرأس، وطول الاذنين أو صغرهما بدرجة ملحوظة، كما بين ايضاً مجموعة من السمات النفسية المتصلة بالحواس مثل: ميل الشخص الى أن يغطي جسمه بالوشم وضعف الحاسة السمعية وعنف المزاج وحب الشر لذاته والميل إلى القسوة المفرطة وقلة الحساسية للألم، كما قسم المجرمين في أول الأمر إلى ثلاثة أقسام وهي الرجل المجرم، والمجرم المجنون، والمجرم المريض بالصرع ثم أضاف بعد ذلك نوع رابع هو المجرم بالصدفة.[1]

ومن أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية لومبروزو ما يلي :[2]

- أنها أسرفت في وصف المجرمين بصفات جسدية ونفسية معينة نتيجة لاقتصار صاحبها على دراسة وتشريح جثث المجرمين دون سواهم، كما اقتصر هذا التشريع على فئة قليلة من المجرمين الأمر الذي لا يمكن تعميمه على كافة طوائف المجرمين؛
- إن نظرية لمبروزو اعتمدت في تحديدها لأسباب الجريمة على العوامل العضوية والجسدية للمجرم متجاهلة تماما دور العوامل الاجتماعية التي تساهم بقسط كبير في ارتكاب الجريمة؛
- إن تشبيه لمبروزو للمجرم بالإنسان البدائي هو تشبيه في غير محله، ذلك أنه لم يثبت علميا دراسته لتاريخ البشرية حيث اقتصرت دراسته في مجال الطب والتشريح الأمر الذي لا يمكن معه تكوين فكرة صحيحة عن الإنسان البدائي ومن ثم تشبيه المجرم به، كما أن التاريخ لم يثبت أبدا بأن جميع أعضاء المجتمع البدائي كانوا مجرمين؛
- إن فكرة المجرم بالميلاد أيضا فكرة غير صحيحة، وذلك لأن الإنسان لا يعد مجرما بمجرد ولادته مشوها أو مختل النفس وإنما يوصف بالمجرم عندما يرتكب الفعل المجرم.

هذا واذا كانت هذه الإنتقادات الموجهة لنظرية لومبروزو بها جانب كبير من الصحة إلا أنه لا يمكن استبعادها تماما حيث غالبا ما تصدق أوصاف هذه النظرية على فئات معينة من المجرمين بالصدفة.

الفرع الثاني: النظرية التكوينية لأرنست هوتون *Earnest Hooton*:[3] أراد العالم الأمريكي أن يؤكد صحة نظرية لومبروزو، ولكي يتلافى النقد الموجه إلى منهج لومبروزو في نظريته والخاص بعدم استخدامه المجموعة الضابطة، فقد أجرى هوتون دراسة على عينة شملت ما يقارب 14000 من المجرمين الذين كانوا نزلاء السجون والإصلاحيات، وقام باختيار مجموعة ضابطة من غير المجرمين اشتملت على طلبة

[1]- سامح السيد أحمد جاد، **الوجيز في علم الإجرام**، مصر،2005، ص ص:37،38.
[2] - لخضر زرارة، **مرجع سابق**، ص ص: 107،108.
[3]- محمد عبد الله الوريكات، **مرجع سابق**، ص ص: 134،135.

الجامعات ورجال الشرطة ونزلاء المستشفيات يقارب عددهم ربع المجموعة الأولى، وراع تمثيل البيض والزنوج معاً في تلك المجموعة.

خلص هوتون من دراسته إلى أن المجرمين يتميزون بملامح خارجية موروثة تبدو واضحة بشكل العيون والأنف والأذن والجبهة والشفاه على وجه الخصوص، وأطلق على هذا الخلل تعبير "الانحطاط الجسماني"، وحدده في ما يقارب مائة وسبع صفات ترجع أساسا إلى عامل الوراثة.

على غرار ما انتهى إليه لومبروزو في محاولته الربط بين وجود بعض الملامح العضوية في المجرم وبين ارتكابه نوعية معينة من الجرائم، وأثبت هوتون أن الانحطاط الجسماني له أنواع مختلفة تبعا لاختلاف المجرمين، فلكل طائفة من طوائف المجرمين صفات يشتركون بها وتميزهم عن غيرهم، فمثلا القاتل يتميز بصفات تختلف عن صفات اللص، وصفات هذا الأخير تختلف عن صفات مرتكب الجرائم الجنسية وهكذا.

على الرغم من أن هوتون حاول تلافي النقد الذي وجه إلى لومبروزو والخاص بمنهجه في البحث لعدم اعتماده على مجموعة ضابطة في دراساته التي قام بها لضمان صحة النتائج التي توصل إليها، إلا أن هذه النظرية لاقت مجموعة من الانتقادات من قبل العلماء، نوجزها فيما يلي:

قصرت تفسير السلوك الإجرامي على التكوين العضوي للفرد، وإرجاع الصفات الخلقية الخاصة بالمجرمين والتي أطلق عليها الانحطاط الجسماني إلى عامل الوراثة واستبعاد العوامل البيئية والاجتماعية الأخرى كالظروف الطبيعية والاقتصادية والثقافية والتي لا شك لها صلة بالظاهرة الإجرامية، دون أن تقدم هذه النظرية تفسيرا لاعتبار عامل الوراثة العامل الوحيد في تفسير السلوك الإجرامي.

يؤخذ على هذه النظرية أيضا أنها اعتمدت في أبحاثها على مجموعة من نزلاء السجون والإصلاحيات على اعتبار أن هذه الفئة تمثل طائفة المجرمين تمثيلا صحيحا، وهذا لا يمكن التسليم بصحته، فهذه الطائفة لا تعبر عن كافة الجناة، فهؤلاء فقط هم الذين ثبتت إدانتهم أمام القضاء وحكم عليهم بعقوبات سالبة للحرية، ولهذا يستبعد من هذه الطائفة أولئك الذين إرتكبوا جرائم ولم يكشف أمرهم أو قضي ببراءتهم لعدم كفاية الأدلة، أو الذين حكم عليهم بالحبس مع وقف تنفيذ عقوبتهم، أو أولئك الذين حكم عليهم بالغرامة فقط، ولهذا لم تشكل دراسة هوتون خصائص وسمات هؤلاء المجرمين الذين يتواجدون خارج أسوار المؤسسات العقابية.

كما أن القول باختلاف صفات وملامح المجرمين تبعا لأنواع الجرائم التي يرتكبونها موضع نقد أيضا،فمن بين نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية نسبة كبيرة من العائدين، أي سبق لهم ارتكاب جرائم أخرى وقد تكون هذه الجرائم مختلفة النوع، فمن حكم عليه بجريمة سرقة أدرجه هوتون ضمن طائفة مرتكبي

جرائم الأشخاص، وقد يكون قد حكم عليه فيما سبق بجريمة ضرب أو جرح، ولذلك تكون النتائج التي توصل إليها هوتون موضع شك ولا يمكن التسليم بصحتها.

الفرع الثالث: نظرية بنينو دي توليو: وضع دي توليو نظرية التكوين الإجرامي أو الاستعداد السابق للإجرام عام 1945 التي تنص على وجود أفراد لديهم استعداد أو ميل إلى الجريمة لا يتوفر لدى الآخرين،[1] وذلك إثر تكوين خاص للشخصية الفردية، واتسامها بصفات عضوية ووظيفية وراثية أو طبيعية أو مكتسبة من البيئة لقد فرق دي توليو بين صورتين رئيسيتين للإستعداد الإجرامي : الأولى عرضية والثانية ثابتة.

- ✓ **الأولى:**هي عوامل فردية واجتماعية أقوى من قدرة الجاني على ضبط مشاعره فتحرك عوامل الجريمة لديه ومن أنواعه الحقد والغيرة.
- ✓ **الثانية:** متجسدة في تكوين الإنسان وتتركز في ناحيتي التكوين العضوي والنفسي للشخصية الفردية وهذا ما يسميه أيضا دي توليو الاستعداد الأصيل للإجرام المنبعث عن شخصية الجاني والذي يمثل مصدرا للجرائم الخطيرة ولقد اعتبر دي توليو بأن لإفرازات الغدد أثرا كبيرا على سير أجهزة الجسم،والتي لها انعكاساتها في الوقت ذاته على مظاهر الحياة النفسية للإنسان، وبالتالي على معالم شخصيته، وقد خلص في النهاية إلى وجود نموذج بشري غددي إجرامي.[2]

بالرغم ما تتميز به هذه النظرية واعتبارها خلاصة عوامل فردية واجتماعية معا، فمع ذلك فإن هذه النظرية تنتابها عيوب من نواحي متعددة وخاصة فيما يتصل بمفهومها عن دور العوامل الاجتماعية في ظاهرة الجريمة، فهي تقول إنها لا تصلح بمفردها لإحداثها إلا إذا تمكنت من إيقاظ الاستعداد الإجرامي الكامن في داخل الجاني، وهو أمر ليس بمؤكد، فقد نجد بعض الجرائم تتحقق نتيجة لتغلب أو إنفراد العوامل الخارجية على العوامل الداخلية كما هو الحال بالنسبة لجريمة قتل الزوج لزوجته عند مشاهدته إياها متلبسة بالزنا هي ومن يزنى بها، إذ يقدم الزوج على اتهامها بفعل عوامل خارجية بحتة دون سبق إستعداد إجرامي لديه وهو أمر يكفي لدحض هذه النظرية بغير نقاش، اللهم إلا إذا تصور أن مفاجأة الزوج زوجته متلبسة بالزنا قد أثار الإستعداد الإجرامي العارض –ليس الأصيل– لديه، وتفاعل الإثنان: الإستعداد العارض والمؤثر الخارجي المتمثل في مشاهدة الزوجة الزانية فأقدم الزوج على جريمته. ولا يصح القول بأن تلك الجريمة نتاج

[1]- أكرم عبد الرزاق المشهداني، **واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص: 133.
[2]- حاج حمدوش مقدم، **الواقع السياسي وأثره في تنامي ظاهرة الجريمة**، مذكرة ماجستيرفي العلوم الإجتماعية، تخصص علم الإجتماع السياسي، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2011-2012، ص: 77.

عوامل خارجية بحتة لأننا نرفض هذا الإتجاه المتطرف، فمن الأزواج من لا يقدم على ارتكابها على الرغم من مشاهدته إياها أي على الرغم من تحقق عاملها الخارجي.[1]

الفرع الرابع: نظرية سيجموند فرويد* *Sigmund Freud*: حيث أرجع فرويد سلوك الفرد طريق الجريمة الى عوامل نفسية حيث قسم النفس إلى ثلاث أقسام وهي على النحو التالي: [2]

أ. **قسم الذات:** هو ذلك القسم من النفس الذي يحوي الميول الفطرية والاستعدادات الموروثة والنزعات الغريزية، وتقف هذه الرغبات والميول فيما وراء الشعور أو اللاشعور.

ب. **قسم الأنا:** هو الجانب العاقل من النفس، وهو الجانب الشعوري الذي يلمس الواقع، فهو يحاول أن يقيم نوعا من الانسجام وتآلف وتكيف بين النزعات الفطرية الغريزية من جهة، وبين العادات والتقاليد والمبادئ الاجتماعية من جهة أخرى، فإن جانب التوفيق عمدا إما إلى التسامي بالنشاط الغريزي، أو إلى رده وكبته في منطقة اللاشعور.

ج. **قسم الأنا العليا:** يمثل الجانب المثالي من النفس البشرية، حيث توجد فيه المبادئ السامية وتكمن الروادع التي تولدها القيم الدنية والخلقية والاجتماعية، وهو ما يعرف بالضمير، ومهمته مراقبة الأنا ومساءلتها عن أي تقصير في أداء وضيفتها التوجيهية للنزعات الفطرية.

ويرجع فرويد السلوك الإجرامي إما إلى عجز الأنا عن تكييف الميول الفطرية والنزعات الغريزية لدى الشخص مع متطلبات وتقاليد الحياة الاجتماعية، أو التسامي بها أو عن كبتها وإخمادها في اللاشعور، وإما إلى انعدام وجود الأنا العليا أو عجزها عن أداء وظيفتها في الرقابة والردع، حيث أورد فرويد عدة أمثلة لما يحدث في جوانب النفس البشرية من خلل واضطراب نذكر منها عقدة أوديب وعقدة الذنب وهما كالآتي:[3]

♦ **عقدة أوديب:** وهي تتعلق باتجاه الغريزة الجنسية تبعاً لمراحل عمر الانسان، فعندما تبدأ الغريزة الجنسية في النضوج يميل الشخص نحو الجنس الآخر، ويجد الطفل هذا الجنس الآخر في أحد والديه، فتميل الفتاة الى أبيها وتكره أمها التي تنافسها في حبه، ويميل الفتى الى امه ويكره أباه لشعوره بأنه منافس له في حبها، وينشأ الصراع بين نوعين متناقضين من المشاعر، وهو صراع قد يؤدي بالإبن الى سلوك طريق الجريمة، إذا لم تنجح الأنا " العقل" في تكييف تلك المشاعر بما يتفق مع القيم الدينية والقواعد الاخلاقية والتقاليد الاجتماعية.

---

[1]- جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان، **الجريمة والإنحراف من منظور الخدمة الاجتماعية**،المكتبة الجامعية الأزاربطة، الإسكندرية، مصر 2001، ص: 218.

* ولد سيجموند فرويد عام 1856 بالنمسا، وهو محلل نفساني وطبيب أعصاب من أهم مؤلفاته:دراسات في الهستيريا، السيكولوجية النفسية، الإدراك، ما فوق مبدأ اللذة...الخ، ويرجع له الفضل في تطور علم النفس، توفي عام1939.

[1]- عبد مجيد الربيعي مكي ، **أسباب العودة للجريمة**، مجلة أهل البيت، العدد الثاني، جامعة أهل البيت عليهم السلام،بغداد، العراق، ص: 109.

[3]- أحمد حسنى أحمد طه وبسيوني إبراهيم أبو عطا، **مذكرات في علم الاجرام**، مصر، 2003، ص ص:86،87.

- **عقدة الذنب:** تنشأ هذه العقدة عندما يقدم الفرد على سلوك غير اجتماعي بسبب ضعف الأنا العليا أو انعدامها، فبعد ارتكاب هذا السلوك قد يحدث أن تنشط الأنا العليا في توجيه اللوم الى الأنا التي كان ضعف رقابتها على الذات سبباً في تحقيق ميولها الفطرية واشباع غرائزها بطريقة غير اجتماعية. وفي هذه الحالة تشعر الأنا بالذنب والجدارة بالعقاب، ويظل هذا الشعور يطارد الأنا ويلح عليها الى درجة تدفعها الى ارتكاب الجريمة، لكي تتحرر من هذا الشعور بالذنب، وقد يتعمد ترك أثر لجريمته حتى لا تخفق السلطات في العثور عليه وانزال العقاب به.

ومن أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية نوجزها فيما يلي:[1]

- ✓ لا يوجد دليل على وجود ربط سببي بين الحالة الداخلية الذاتية للعقل والسلوك المنحرف؛
- ✓ لا يوجد ما يثبت العلاقة السببية بين خبرات الطفولة المبكر والسلوك المنحرف والجريمة؛
- ✓ صعوبة وغموض مفاهيم النظرية وبالتالي صعوبة القياس اسمياً واجرائياً؛
- ✓ لا يمكن الاعتماد على المقولة التي ترى أن الجنس عامل كلي قادر على تفسير الصراعات الذهنية؛
- ✓ لم تراع النظرية التأثيرات الثقافية وافترضت عالمية السلوك الإنساني.

من خلال عرض النظريات الأربع تمثل في مجملها المذهب الفردي في تفسير الجريمة، وذلك بأن الفرد يسلك طريق الجريمة إذا ما توفرت عوامل بيولوجية (نظرية سيزار لومبروزو، أرنست هوتون، بنينو دي توليو) والى عوامل نفسية (نظرية سيجموند فرويد).

المطلب الرابع: النظريات الإجتماعية في تفسير السلوك الإجرامي

في الوقت الذي إنصب فيه إهتمام المدرسة التقليدية في علم الجريمة على السلوك الإجرامي دون الإهتمام بشخصية المجرم، وتركز إهتمام نظريات المذهب الفردي على الإهتمام بالسمات الشخصية العامة،دون الإهتمام بالمجرم ذاته من حيث تكوينه واستعدادته الشخصية و/أو الإجتماعية، كل هذا أدى إلى بروز مجموعة من النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي على أساس العوامل الإجتماعية نعرضها فيما يلي:

الفرع الأول:النظرية الجغرافية(الخرائط): ظهرت هذه النظرية في أوائل القرن التاسع عشر، ومن أبرز رواد هذه المدرسة العالم الفرنسي أندري ميشال جيري "***Andre Michel Guerry***" والعالم البلجيكي أدولف كيتيليه"***Adolphe Quetelete***"، والعالم الفرنسي أنريكو فيري*" ***Enrico Ferri***" فقد حاول جيري الربط بين

[1] - عايد عواد الوريكات، **مرجع سابق**،ص: 120.

* انريكو فيري هو من مواليد 1856 بإيطاليا ، شغل منصب استاذ القانون الجنائي بجامعتي روما وتورينو، من أهم مؤلفاته علم الإجتماع الجنائي الذي أصدره عام 1884م، وتوفي عام 1928م.

فصول السنة والإجرام،وبين التوزيع الجغرافي للجريمة، والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأثبتت أن جرائم الاعتداء على الأشخاص أكثر انتشارا في جنوب فرنسا، في حين تكون جرائم الإعتداء على الأموال هي الأكثر انتشاراً في شمال فرنسا، وقد توصل كيتيليه إلى صياغة قانونين الأول يتعلق بثبات الإجرام عن علم للآخر في نفس الظروف وأطلق عليه " قانون ميزانية الجريمة" والثاني هو قانون الحرارة الإجرامي والذي أكد فيه أن جرائم الأشخاص تغلب في الأقاليم الجنوبية لأوروبا حينما يكون الطقس حاراً بينما تغلب جرائم الأموال في أقاليم شمال أوروبا حينما يكون الطقس بارداً. حيث نجد في الدراسة التي أجراها كيتيليه بين من خلالها أثر الفصول الأربعة في الخروج على القانون واستطاع بالطريقة الإحصائية أن يثبت أن جرائم العنف كالقتل والإغتصاب تكثر في فصل الصيف بينما تكثر جرائم المال مثل السرقة والنصب في فصل الشتاء.[1]

من أهم الإنتقادات التي وجهت لهذه النظرية أن العامل الجغرافي وحده لا يكفي لتفسير السلوك الإجرامي، إذ لا يكون الفرد أسيراً للبيئة الطبيعية الى الحد الذي تصبح هي المسؤولة وحدها عن تفسير أعقد مظاهر السلوك الإجرامي، فمهما كان أثر المناخ على الفرد ومهما كانت أهمية البيئة الطبيعية في صقل نفسيات الجماعات والشعوب فإنه من المؤكد أن العامل الجغرافي لا تظهر آثاره إلا من خلال عوامل أخرى نفسية وجسمية واجتماعية، وهذا ما يدفع الباحثين في علم الإجرام الى عدم تقبل تلك الفكرة التي تفسر السلوك الإجرامي المعقد بإرجاعه الى العامل الجغرافي وحده متغافلين عوامل أخرى لا تقل عنه في الأهمية.

الفرع الثاني: نظرية الآنومي اللامعيارية: يقصد بأنومي الإفتقار إلى القواعد والقوانين وهي كلمة فرنسية من أصل ياباني، ولقد استخدمت في الدراسات اللاهوتية التي أجريت في القرن السابع عشر لتدل على عدم إحترام القانون، ثم استعملها علماء الإجتماع لتشير إلى حالة المجتمع الذي يخلو من المعايير.[2]

مرت نظرية الأنومي من حيث التطور بمرحلتين أساسيتين: المرحلة الأولى ومن أبرز روادها إميل دوركايم* ***Emile Durkheim*** ، حيث كان أول من استخدم مفهوم الأنومي للدلالة على السلوك المنحرف،فلقد ذهب دوركايم إلى أن ظروفاً معينة ما تؤدي إلى وجود نمط من الطموح والآمال كبير وزائد عن الحد، يؤدي الفشل في تحقيقه إلى انهيار القيم والمعايير داخل المجتمع.

حيث ذهب دوركايم إلى القول إن النظام الإجتماعي يجب أن يقوم على نواة من القيم المشتركة التي تشكل الأساس الأخلاقي لما أسماه التضامن الإجتماعي. وأعتقد دوركايم أنه بدون تنظيم (***regulation***)

---

[1]- زين الدين ضياف وسعاد مخلوف، **رؤية نقدية للنظريات المفسرة للسلوك الإجرامي**، ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول: **الإجرام والجريمة في المجتمع الجزائري**، جامعة المسيلة ، يومي 20 و21 جوان 2007.

[2]- صلاح العزي، **دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الاجرامي**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 ، ص: 178

*[3] ولد عام 1858م بفرنسا، شغل منصب أستاذ جامعي في علم الإجتماع وهو كذلك فيلسوف، من أهم مؤلفاته: قواعد المنهج في علم الإجتماع، الإنتحار، الأشكال الأولية للحياة الدينية، توفي في باريس عام 1917م

المجتمع، فإن الأفراد يطمحون ببساطة لتلبية إحتياجاتهم وأمنياتهم الخاصة دون إعتبار للآخرين. وكما ذكر فإن هذا التنظيم يجب أن يستند إلى قيم مشتركة كانت عموماً تحظى بقبول من جانب أفراد المجتمع. ووصف هذه القيم المشتركة، الشائعة بالضمير الجماعي للمجتمع، الذي عرفه بأنه "مجموع المعتقدات والمشاعر المشتركة بين المواطنين العاديين في نفس المجتمع".[1]

وتتضح نظرية دوركايم في الجريمة والتفكك الاجتماعي وعلاقتها بالتغير الاجتماعي من خلال نظريته في التغير الاجتماعي واسبابه واتجاهاته، فقد رأى أن المجتمع التقليدي الذي يستند إلى التشابه في الوعي الجمعي (التضامن الآلي) ينتقل إلى التضامن العضوي مستنداً إلى التكامل الذي يتطلبه تقسيم العمل، وتقسيم العمل بدوره حالة متوقعة للمجتمع ترجع إلى زيادة الكثافة الخلقية لدى السكان، وهذه الكثافة تنشأ نتيجة زيادة عدد السكان وتحسن وسائل الاتصالات والمواصلات. وخلال عملية التغير هذه تهتز الطبيعة الخلقية للمجتمع، حيث أن النظم الاجتماعية الأساسية لا تجاري هذا التغير وتنتج حالة اللامعيارية حيث تكون طموحات الناس أكبر من قدرة الاقتصاد على إشباع رغباتهم، وهنا يمكن توقع أن يكون التفكك الاجتماعي مرتفعاً خلال هذه المرحلة الانتقالية.[2]

وكمرحلة ثانية فقد طور ميرتون هذه النظرية، حيث يرى أن الأبنية الاجتماعية تمارس ضغوطا على الأشخاص تدفعهم لإرتكاب الجريمة والسلوكيات المنحرفة ويعد الفقر من الأبنية الاجتماعية التي تدفع للسرقة، ويظهر الإنحراف وفق رؤية ميرتون عندما لا يكون هناك توازن اجتماعي بين الأهداف المقبولة اجتماعيا والطرق المقبولة اجتماعيا في تحقيق هذه الأهداف، ويرى ميرتون الأنومي كحالة اجتماعية من التناقض والصراع بين الأهداف التي يحددها المجتمع والطرائق التي يقررها المجتمع في تحقيق الأهداف،والأنومي حالة تفكك البناء الثقافي للمجتمع وتظهر حالة الانحراف بسبب ضعف المعايير الاجتماعية أو غيابها أو عدم وضوحها والتي تضبط السلوك الاجتماعي.

يمكن تطبيق نظرية الأنومي (اللامعيارية) في العلاقة بين التحضر والإنحراف حيث أن المهاجرين من الريف إلى المدينة غالباً ما يكونون من ذوي التعليم المنخفض والمهن الدنيا، مما يؤدي إلى عدم حصولهم على مهن تؤمن لهم حياة آمنة وتمكنهم من إشباع حاجاتهم وتحقيق أهدافهم الإجتماعية والشخصية، ونظراً لإرتفاع كلفة الحياة في المدينة وزيادة معدلات البطالة فإن هؤلاء الأفراد لا يستطيعون تحقيق الأهداف المقبولة اجتماعياً (العمل والكسب المشروع) بطرق مقبولة اجتماعياً، فغياب الوسائل المقبولة

[1] - *Ian Marsh & al , **Theories of Crime**, British Library Cataloguing in Publication Data A catalogue record for this book is available from the British Library, British, 2006,P:96.*

[2] – الصالح مصلح، **الضبط الإجتماعي**، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص: 160.

اجتماعياً بفعل انخفاض التعليم والتدريب ونوعية المهن، تؤدي إلى عدم قدرة الأفراد على تحقيق أهدافهم الإجتماعية، مما يجعلهم يختارون حالة الأنومي والإنخراط في السرقة لتحقيق أهدافهم الإجتماعية التي أهمها تحسين الوضع المادي لهم.[1]

الفرع الثالث:نظرية المخالطة الفارقة: وضع عالم الاجتماع الأمريكي سذرلاند، نظريته بمسميات عديدة كالإختلاط التفاضلي، المخالطة الفارقة أو الفاصلة، وتشمل مجموعة من الفروض نوجزها في التالي: [2]

- ترى أن السلوك الاجرامي هو سلوك متعلم بنفس الطريقة التي يتم من خلالها أي سلوك آخر؛
- يكتسب السلوك الإجرامي عن طريق التفاعل والمخالطة مع أشخاص آخرين؛
- العلاقات المؤثرة في السلوك تكون عن طريق الاتصال المباشر، وهذا من شأنه أن يضعف الاتصالات الأخرى (غير المباشرة) وتأثيرها في السلوك؛
- يشتمل التعلم الإجرامي والتدريب على الفعل الإجرامي، على توابع التعلم وميكانيزماته بما في ذلك التبريرات الملائمة لنمط السلوك المختار؛
- يتعلم الفرد اتجاه ونمط السلوك المعني حسب اتجاه رأي الزمرة المخالطة، فإذا كانت كانت اتجاهات الزمرة المخالطة إيجابية نحو السلوك المعين أو النظم والقوانين والضوابط السائدة في المجتمع، تكون اتجاهات الفرد المخالط هي الأخرى إيجابية؛
- عندما يغلب الفرد المخالط الرأي أو الإتجاه أو الجانب الذي يذهب إلى مخالفة الأنظمة والقوانين والضوابط، يقتنع بجدوى وأهلية الفعل الإجرامي على الرأي الذي يغلب احترام الأنظمة والقوانين والضوابط حينها وحينها فقط ينحرف أو يسلك مسالك الإجرام، وهذا هو جوهر نظرية المخالطة الفارقة؛
- الاختلاط التفاضلي يختلف بحسب التكرار والاستمرارية والأسبقية، فكلما كرر الفرد الاتصال بالمجتمع الضيق وكال الاتصال مبكرا وأطول أمدا كلما ازداد التأثر بثقافة وسلوك المجتمع الضيق المخالط، وازداد احتمال الاستجابة لثقافة وسلوكيات المختلط بهم من طرف المختلط؛

[1]- ذياب موسى البداينة، **واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي**، الطبعة الثانية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003، ص ص: 98،99.

[2]- محمد سيد أحمد وآخرون، **أسطورة الألتراس (قراءة من الداخل، اتهامات وشبهات، حقائق وأسرار)**، الطبعة الأولى، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، مصر، 2016، ص: 16.

- إن تعلم سلوكيات وثقافة الأشخاص المختلط بهم (الزمرة) إنما يتم بأشكال عدة من وسائل وميكانيزمات التعلم، وليس عن طريق وسيلة واحدة أو ميكانيزم واحد محدد، وليس عن طريق المحاكاة أو التقليد فقط؛

ومن أهم الإنتقادات التي وجهت لنظرية المخالطة الفارقة نلخصها في مايلي: [1]

- ♦ عجزها عن تفسير الجريمة بكل أنواعها، فهي مثلا لم تفسر الجرائم المرضية مثل السرقة؛
- ♦ أشار جلووك إلى أن العلاقة السببية التي فرضتها هذه النظرية بين الاختلاط بمنحرفين ومجرمين وبين ارتكاب الفرد للسلوك الإجرامي غير كافية لتفسير ظاهرة الجريمة، فمن الطبيعي أن يختلط المنحرف بأفراد آخرين يتوافق معهم في القيم والاتجاهات السلوكية، كما أن هذه النظرية لم توضح السبب في عدم ارتكاب رجال الشرطة والقضاء الجريمة بنسبة كبيرة مع أنهم أكثر الناس اختلاطا بالمجرمين؛
- ♦ لا يمكن التسليم بإنكار "سذرلاند" لأثر العوامل الداخلية كلية، وقوله أن الأفراد إذا تواجدوا أمام مؤثر خارجي معين فإن سلوكهم يكون موحدا متماثلا يمثل إطلاقا لا يتفق والواقع؛
- ♦ إدا كانت الجريمة سلوك متعلم عند " سذرلاند" فإن هذا السلوك موجود أصلا وهو بحاجة الى تفسير وهذا ما لم تفعله هذه النظرية؛
- ♦ أهملت النظرية العوامل النفسية، الاقتصادية وغيرها؛
- ♦ لا أحد ينكر أهمية متغير الاختلاط الاجتماعي وأثره على السلوك الإنساني، إلا أن هناك من يحصره بشكل أساسي على المخدرات والكحول والتدخين وبعض السلوكيات المنحرفة؛
- ♦ اتسمت هذه النظرية بالحتمية، أي أن الفرد إدا اختلط سيلقن السلوك الإجرامي ولا دخل لإرادته في إختياره؛
- ♦ إن هذه النظرية لم تقدم حلا للسؤال حول ممن تعلم المجرم أو المنحرف الأول الإنحراف؟

الفرع الرابع: نظرية التفكك الإجتماعي: نادى بهذه النظرية عالم الإجتماع الأمريكي سيلين الذي يرجع الظاهرة الإجرامية إلى التفكك الإجتماعي الذي أصاب المجتمعات المعاصرة، ويقيم سيلين نظريته على أساس مقارنة المجتمعات المتحضرة بالمجتمعات البدائية والريفية من حيث وضع الفرد داخل هذه المجتمعات.[2]

ويمكن تلخيص نظرية التفكك الإجتماعي في النقاط التالية:

[1]- غني ناصر حسين القريشي، **مرجع سابق**، ص ص: 202،203.
[2]- أحمد حسنى أحمد طه وبسيوني ابراهيم أبو عطا، **مرجع سابق**، ص:92.

- ✓ يرتقي سيلين في معالجة الإنحراف إلى مستوى السياق الكلي لحركية أنظمة المجتمع، ويجعل تزايد وتيرة تغير المجتمع السبب في ارتفاع حجم الجرائم فيه، و يفسر ذلك باعتبار أن التغير السريع يؤدي إلى ضآلة تمسك أفراد المجتمع بالقيم والتقاليد نتيجة لظهور مواقف وظروف جديدة تتطلب التوافق معها بصورة مختلفة ...هذا من شأنه أن يحدث تفككا في بناء المجتمع وفي نماذج العلاقات السائدة بين أجزاء جماعاته الاجتماعية وبين هذه الجماعات وبعضها البعض.[1]
- ✓ إن التفكك الإجتماعي يؤدي دوراً قوياً في نمو ظاهرة السلوك المنحرف، بإعتبار أن الفرد يرتبط بمجموعة من الوحدات الإجتماعية والنظم، وكل وحدة منها تشبع له بعض الحاجات، ولكل وحدة منها مجموعة من المعايير التي تنظم السلوك، فإذا كانت تلك المعايير واحدة بالنسبة لكل الوحدات الممثلة للثقافة في المجتمع حينئذ لا توجد مشكلة، ولكن تظهر المشكلة حينما تختلف هذه الوحدات في المعايير التي تنظم السلوك، كما ركزت على فرصة التماثل بين المعايير حيث تزداد كلما كانت الجماعات التي يتفاعل معها الفرد محدودة، أما إذا اتسعت دائرة تفاعله فذلك يؤدي إلى حالة من الإضطراب في المخزون المعرفي للمعايير في حالة وجود أنماط ثقافية ومعايير مختلفة بين الجماعات، تؤدي إلى صراعات داخلية، وتفضي بالنهاية إلى أنماط انحرافية.[2]

على الرغم من المزايا التي تميزت بها هذه النظرية حيث كانت تحمل بين طياتها دعوة إلى التحلي بالقيم والمثل العليا لمكان أثرها الإيجابي في التخفيف من ظاهرة الجريمة، إلا أنها لم تسلم من الإنتقادات، فمن هذه الإنتقادات مايلي:[3]

- ♦ على الرغم من إتسام الغالبية العظمى من أفراد المجتمع إن لم نقل الكل بسمات التفكك وضعف الروابط الاجتماعية فإن من يقترف الجريمة من هؤلاء هو مجموعة منهم وليس كلهم ممن يتسم بالتفكك، ولو صح إرجاع السلوك الإجرامي إلى التفكك الاجتماعي للزم أن يكون كل من يتسم بالتفكك من المجرمين وليس بعضهم فقط؛
- ♦ استوحى ثورستن سيلين نظريته من واقع المجتمع الأمريكي، وما يتميز به من ظروف خاصة به،فعلى تقدير التسليم بصحة ودقة نتائج هذه النظرية فإن مجال تطبيقها هو المجتمع الذي نشأت

[1]- سمير يونس، **الإسهامات السوسيو نظرية في ميدان دراسة الإنحراف والعود إلى الإنحراف**، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية ، العدد 23، جامعة ورقلة ، الجزائر، مارس 2016، ص: 189.

[2]- فواز أيوب المومني وآخرون، **أسباب العنف لدى طلبة جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية في ضوء بعض المتغيرات**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثالث والثلاثون، فلسطين، 2014 ، ص: 18.

[3]- يحيى خير الله عودة، **البيئة والسلوك الإجرامي (دراسة نظرية في الانثروبولوجيا الجنائية)**، مجلة الآداب، العدد 107، الجامعة المستنصرية، العراق، ص: 397.

طبقا لظروفه حصرا، أي أنها لا تصلح للتطبيق إلا في المجتمع الامريكي، وذلك لأن غيره من المجتمعات قد لا يتسم بهذه السمات.

الفرع الخامس: نظرية الوصم: يرجع أصل نظرية الوصم إلى ما كتبه عالم الجريمة الامريكي " فرانك تاننبوم ***Frank Tannenbaum***" عام 1938 على أن ما يؤدي إلى خلق المجرم إنما هو الكيفية التي يعامله بها الآخرون، وذلك حيث أشار إلى أن تلك الكيفية وما يصاحبها من عمليات مرحلية بما يلازمها من تأثر وتأثير متبادل مشترك إنما تؤدي إلى تأكيد الشر والإثم والمبالغة في تصويرهما، حيث يرى أن عملية صنع المجرم تحتوي على عناصر تشمل وضع علامات وألقاب وتعريفات وفعل وشرح تقوم الجماعة بإلصاقها على الأفراد، وتؤدي عملية الوصم هذه إلى خدمة غرض الجماعة وتحقيق البعض من أهدافها حيث إنها تساعد على بلورة نقمة الجمهور ضد الشخص المخالف، وأيضا تأكيد نقمة الفرد الموصوم نحو نفسه، ثم سار على خطى " تاننبوم " عدد من العلماء الأمريكيين أبرزهم بيكر وليمرت وغيرهم. وتتجاوز هذه النظرية القوانين والقيم الثقافية والاجتماعية، حيث تهتم بردود الفعل الاجتماعي تجاه الإنحراف، فالحكم الصادر من المجتمع على السلوك هو الذي يحدد ما إذا كان ذلك السلوك سويا أو جانحا، ويؤكد بيكر أن المجتمع يصنع القواعد والمعايير الاجتماعية، ثم يعتبر الإنحراف هو النتيجة المحددة لخرق تلك القواعد والمعايي، فالمجتمع هو الذي يصم الأشخاص الخارجين على القانون بالإنحراف، والوصم هذا لم يأتي من ارتكاب الانسان للسلوك المخالف في البداية ولكنه أتى نتيجة لما يطبقه الآخرون عليه من قواعد،[1] وبصفة عامة فإن نظرية الوصم رأت أن الأقل قوة ونفوذا من كافة النواحي (الاقتصادية، السياسية والإجتماعية) هم الأكثر عرضة إلى عمليات الوصم من قبل أجهزة الدولة ذات العلاقة.[2]

من الانتقادات الموجهة لهذ ه النظرية مايلي: [3]

- إن مفاهيم نظريات الوصم صعبة من حيث القياس الإجرائي وهذا جعل من إخضاع النظرية للاختبار مسألة صعبة، وإن حاول الكثيرون ذلك من أمثال تتل سنة 1980 والذي وجد بعد أن فحص الكثير من الدراسات التي تبنت هذا المدخل أنها تعاني من مشكلتين أولاهما ما ذكر سابقا وثانيهما غياب المعلومات الكافية، وفي ضوء ذلك رأى أن اختبار النظرية مستحيل، والعالم

[1]– محمد بن عبد الله المايز، **اتجاهات الأحداث في المؤسسات الإصلاحية نحو العاملين بها**، رسالة ماجستر في العلوم الاجتماعية، تخصص: الرعاية والتأهيل الاجتماعي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2003، ص: 35.

[2]- عمر عبد الله المبارك الزواهرة، **المتغيرات الإقتصادية وأثرها على السلوك الجرمي والإنحراف**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص: 85.

[3]- عايد عواد الوريكات، **مرجع سابق**، ص ص: 250،249.

كوبرن سنة 1967 رأى أن النظرية بسيطة، ورد الفعل الإجتماعي مسألة معقدة أكثر من تبسيطها من أنصار هذا الإتجاه؛

- ♦ لم تتحدث عن موضوع السببية وهذا هو مفتاح المعرفة الموضوعية في فروع المعرفة الاجتماعية ؛
- ♦ تجاهلت الحديث عن العوامل الاقتصادية والسياسية والنفسية بشكل واضح وصريح؛

الفرع السادس: نظرية تصارع الثقافات[1]: يعني الصراع بين الثقافات تعارض وتناقض ثقافات وقيم ومبادئ معينة تسود في إحدى الجماعات مع ثقافات ومبادئ وقيم تسود فس جماعات أخرى، حيث يتزعم هذه النظرية سيلين"Sellin" أن الصراع ينشأ بين الثقافات عندما تصطدم القيم الخلقية والاجتماعية التي سنها القانون الجنائي مع القيم السائدة لدى جماعات معينة، وهنا يجد الفرد عضو الجماعة نفسه أمام موقفين: إما خضوعه لأوامر ونواهي القانون الجنائي السائد في المجتمع بوصفه قانوناً يعبر عن القيم الخلقية والاجتماعية للمجتمع، متجنباً في الوقت ذاته ما يفرضه ذلك القانون من عقوبات، أو تمسكه بقيم جماعته السائدة مخالفاً بذلك القانون ومعرض نفسه للعقوبات المترتبة على تلك المخالفة: كما توصل سيلين الى تصنيف الصراعات الى داخلية تنشأ على مستوى الجماعات في داخل المجتمع، وخارجية تنشأ على مستوى المجتمعات. حيث الصراع الخارجي يرجع الى المصادر التالية:

- ♦ **الإستعمار**: ويتمثل في لجوء المستعمر الى فرض بعض من أساليب ثقافته على أفراد الشعب المستعمر، الامر الذي يجعل من بعض الانماط السلوكية المباحة جرائم طبقاً لقانون المستعمر؛
- ♦ **الهجرة خارج الوطن**: يترتب على الهجرة من مجتمع الى آخر تسرب ثقافة الجماعة المهاجرة الى داخل مجتمع المهجر ما يؤدي الى حدوث نزاع بين ثقافتين متباينتين بسبب تمسك الجماعة المهاجرة بثقافتها؛
- ♦ **الإحتكاك في مناطق الحدود**: تبرز أهمية الاحتكاك في المناطق الحدودية بين المجتمعات المتلاصقة جغرافياً كدول أوربا أو أفريقيا أو آسيا.

ولم تسلم هذه النظرية كذلك من الانتقادات لأنها لم تستطيع تقديم تفسير كلي للظاهرة الاجرامية،وذلك لأن الافراد الذين يعانون من هذا الصراع لا يقدمون جميعاً على ارتكاب الجريمة ما يعني وجود عوامل أخرى تسهم بقدر أو بآخر في إحداث الظاهرة الاجرامية.

الفرع السابع: النظرية الإقتصادية: يرى أنصار هذا الإتجاه أن الجريمة تعد نتاج للفقر وسوء الأحوال المادية والبطالة حيث أن الرغبة في المستوى المعيشي المرتفع وما يحتوي عليه من مظاهر الترف والبذخ هي التي

[1] -غني ناصر حسين القريشي، **مرجع سابق**، ص ص: 208-210.

تدفع إلى الجريمة. ولم يرجع **اليوت** تفسير إرتكاب الجرائم إلى الفقر فحسب بل أشار إلى أن الرغبة في الإستهلاك قد تدفع إلى الجريمة أيضاً . ويتفق معه في ذلك **بارملي** الذي أشار إلى أن الرغبة في المستوى المعيشي المرتفع قد تقود إلى السلوك الإجرامي.

أما **وليام بونجر** وهو من أبرز ممثلي هذا الإتجاه فقد فرق بين نوعين من الإجرام بناء على الفكرة المطروحة سلفاً :أولهما إجرام الحاجة وثانيهما إجرام الرفاهية أو الترف، وقد إستخلص بونجر نتائجه من خلال دراساته على العديد من الدول الأوربية حول العلاقة بين إرتفاع أسعار بعض السلع بوصفه مقياساً للحالة الإقتصادية ومعدل الجريمة وتبين له أنه كلما إرتفعت أسعار السلع كلما إرتفع عدد المجرمين.

ما يحسب لبونجر أنه أستطاع تفسير كيف تحدث الجريمة في المجتمع الرأسمالي وكيف أن العامل الإقتصادي له دور رئيسي في إحداث الجريمة حيث قال:" إن المجتمع الرأسمالي به مثالب عديدة متجددة في الإستغلال والطبقية فهناك إستغلال الإنسان لأخيه الإنسان مثل إستخدام الأطفال الصغار وتشغيل النساء وانتشار البطالة بين الطبقات الفقيرة. وكل هذه العوامل الاقتصادية الرئيسية تترك آثارها على مختلف المنظمات الاجتماعية القائمة في المجتمع وأهمها الأسرة والمدرسة، كمايشير أيضاً إلى أن كثافة السكان والحياة في ظل ظروف صحية سيئة ورداءة الحالة المعيشية وانخفاض مستوى الدخل وفقدان العناية بالأطفال ونقصان التعليم، وانعدام تكافؤ الفرص، وغير هذا أو ذاك من الظروف والأزمات يؤدي إلى تفكك الأسرة وانعدام التكامل الاجتماعي، وهذا بدوره يؤدي إلى الانحلال الخلقي الذي يقود حتماً إلى الانحراف والجريمة. [1]

وفي الرد على هذه النظرية نقول أن هناك العديد من الدراسات التي أثبتت أن الفقر لوحده لا يسبب الجريمة ولا يؤدي إليها وأن غالبية الناس ليسوا مجرمين وإنما المجرمون هم فئة قليلة من الناس ومعظم المجتمعات توجه عناية خاصة للعاطلين وللفقراء أكثر مما كان يحدث في زمن بونجر ولكن قد يظل من عوامل الاضطراب اتساع الهوة بين امكانات الفرد الاقتصادية وبين مطالبه أو الحاجات التي يرغب في اشباعها. وهذا التفسير المستمد من الفكر الشيوعي والذي يحاول أن يلصق كل التهم بالنظام الرأسمالي لا يقدم دليلا مقنعا على أن النظم الاقتصادية هي السبب في انتشار الجريمة إذ أن هناك دوافع للجريمة لا علاقة لها بالعامل الإقتصادي.[2]

الفرع الثامن: النظرية التكاملية: من خلال العرض لجميع النظريات السابقة رأينا أنها أخفقت في تفسير متكامل للظاهرة الاجرامية، لأنها أغفلت جانباً من العوامل وركزت على عامل واحد ، فالإتجاه البيولوجي يغفل

[1]- حنان سالم،: **الدوافع الإجتماعية والإقتصادية لجرائم القتل في الأسرة المصرية**، ورقة بحثية ضمن فعاليات المؤتمر: **واقع الأسرة في المجتمع**، المنعقد بدار الضيافة، جامعة عين شمس، مصر، 26-28 سبتمبر 2004، ص ص: 188،189.

[2]- عبد الرحمن محمد العيسوى، **مرجع سابق**، ص: 87.

العوامل البيئية أو يقلل من قيمتها، والإتجاه الإجتماعي يغالي في إظهار قيمة العوامل الخارجية للإجرام، وقد كان لكل إتجاه على الأقل فضل توجيه الأنظار إلى أهمية العوامل الأخرى التي لم يتناولها في تفسيره للظاهرة الإجرامية. وإزاء الإنتقادات التي وجهت إلى هذه النظريات وأملاً في تلافي عيوبها وسد الخلل الوارد، حاول بعض العلماء تقديم نظرية متكاملة في تفسير السلوك الإجرامي تجمع بين كل من العوامل الفردية والإجتماعية على حد سواء.

حيث أنه لما توضح للعلماء بأن شخصية الفرد في سوائها أو عدم سوائها يرجع إلى درجة تفاعل العوامل الوراثية الجسمية والإجتماعية، وما ينتج عن ذلك من علاقات معقدة ومركبة، لم يعد هناك من يؤمن بأن الإنحراف يمكن إرجاعه إلى عامل واحد أيا كان هذا العامل، وأنه لا توجد نظرية يمكنها أن تفسر السلوك المنحرف تفسيراً كاملا بإعتمادها على جانب واحد، وخاصة أنه لا يوجد خط فاصل بين الفرد والبيئة فالتفاعل بينهما كبير ومستمر، لذا ظهر الإتجاه التكاملي والذي يبرز أثر العوامل المتعددة في تفسير الجريمة.[1]

من أنصار النظرية التكاملية عالم الإجرام الأمريكي " **والت ركلس**" صاحب نظرية الإحتواء التي ترجع السلوك الإجرامي إلى ضعف أو فشل الإحتواء الداخلي (وهو قدرة الفرد على الإمساك عن تحقيق رغباته بطرق منافية للمعايير الإجتماعية) والإحتواء الخارجي(وهو قدرة الجماعة أو النظم الاجتماعية على أن يجعل لمعاييرها الإجتماعية أثراً فعالاً على الأفراد، وتظهر قوة الإحتواء الخارجي في درجة مقاومته للضغوط الإجتماعية مثل سوء الحالة الإقتصادية أو الصراعات الأسرية وإلى عوامل جذب ممثلة في صحبة السوء والجماعات المنحرفة، بينما تنعكس صلابة الإحتواء الداخلي في مدى مقاومته لعوامل دافعة ممثلة في توترات داخلية واتجاهات عدوانية وشعور بالنقص وعدم الصلاحية، ويرى ركلس أن الصبي الذي ينشأ في مناطق الجناح (مما يضعف إحتواءه الخارجي) قد يظل بلا إنحراف لو سلم إحتواءه الداخلي ماثلاً في متانة ذاته وقوة ضبطه لنفسه وشدة مقاومته لدواعي اللهو والعبث.

وهناك نظرية التحول الإجتماعي لعالم الإجتماع الأمريكي " **كلارنس جيفري**" الذي حاول فيها إدماج المفاهيم النفسية والإجتماعية للإجرام، مشيراً إلى إرتفاع معدلات الجريمة بين الجماعات التي يتسم تفاعلها الإجتماعي بالإنعزالية واللامعيارية، فالمجرم هو شخص يفتقر إلى العلاقات الشخصية المتبادلة ويعاني من فشله في إكتساب تلك العلاقات، وهو وحيد ومنعزل عاطفياً ولا ينتمي إلى الجماعات الأولية الخاضعة

[1]- محمد بن محمود آل عبد الله، **سيكولوجية الطفولة والأمومة : مشكلات و حلول**، الطبعة الأولى، دار كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2012، ص: 101.

للقانون ويشعر بعدم الأمن وبأنه غير محبوب أو مرغوب فيه ويتسم بالعدائية والعدوانية، وهو بإختصار نتاج العلاقات الإجتماعية غير الشخصية المتبادلة، والتحول الجماعي حيث تعزل الجماعة التي ينتمي إليها الفرد عن المجتمع الأكبر، والتحول القانوني الذي يتبين في تفرقة العدالة الجنائية بين الجماعات المختلفة بالمجتمع، أي ذلك التحول بين القيم القانونية وبين تلك القيم التي تعبر عنها النظم الأخرى بالمجتمع.[1]

من وجهة نظر **فيري** فإن الجريمة تنتج بالنسبة لشخص معين من تفاعل مجموع العوامل وتضافرها نذكرها فيما يلي:

- **العوامل الأنثريولوجية:** وهي التي تتعلق بشخص المجرم، ويطلق عليها العوامل الداخلية وتقسم إلى ثلاثة أقسام:
  - عوامل داخلية تتعلق بالتكوين العضوي للمجرم؛
  - عوامل داخلية تتعلق بالتكوين النفسي للمجرم؛
  - الخصائص الشخصية للمجرم، كالجنس والسن وغير ذلك.
- **العوامل الطبيعية:** وهي تلك التي تتعلق بالبيئة الطبيعية أو الجغرافية التي تحيط بالمجرم، ومثالها الظروف الجوية، الإنتاج الزراعي وطبيعة التربة.
- **العوامل الإجتماعية:** وهي تلك التي تتعلق بالوسط الإجتماعي الذي يعيش فيه المجرم ومنها الكثافة السكانية، التكوين الأسري، نظام التعليم وغيرها.

هذا التفاعل تختلف نسبته تبعا لإختلاف المجرمين، أما بالنسبة للإجرام بشكل عام فإن **فيري** يرى أن العوامل الإجرامية الثلاثة السابق ذكرها ينشأ عنها في المجتمع ما أسماه بقانون الكثافة الإجرامية أو قانون التشبع الإجرامي، ومقتضى هذا القانون أن اقتران ظروف إجتماعية وطبيعية معينة مع ظروف شخصية خاصة ببعض الأفراد في مجتمع معين يؤدي لوقوع عدد ثابت من الجرائم لا يمكن إرتكاب أقل أو أكثر منه،ويعني ذلك أن وجود هذا العدد من الجرائم في مجتمع ما أن هذا المجتمع قد وصل إلى درجة التشبع بالإجرام، كما يتشبع السائل بقدر معين من مادة كيميائية أذيبت فيه بحيث لا يذوب أكثر أو أقل من ذلك القدر، وبهذا القانون يريد فيري ربط حتمية الجريمة بحالة التشبع الإجرامي، غير أن نسبة مساهمة العوامل الإجرامية في إحداث السلوك الإجرامي تختلف تبعا لاختلاف المجرمين، فهم ليسوا جميعا من نمط واحد،وإنما يختلفون بمقدار ما يحمله كل واحد منهم من شذوذ بيولوجية.[2]

---

[1]- بدر الدين علي، **عرض عام لتطور النظريات المتعلقة بسببية الجريمة**، الطبعة الأولى، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1987، ص ص: 25،26.

[2]– محمد عبد الله الوريكات، **مرجع سابق**، ص ص: 166،167.

ومن أهم الإنتقادات التي وجهت لنظرية فيري نجد:

- أخذ على **فيري** أنه طرح نظريته بطريقة آلية، إذ أنها تفسر الإجرام على أنه نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الإجرامية تماماً كما يحدث في التفاعلات الكيماوية، ومن الصعب التسليم بسهولة في عالم الواقع بهذه الآلية التي تفسر الظاهرة الإجرامية؛
- يرى البعض أنه لا ضرورة لإفراد طائفة خاصة بكل من المجرم بالصدفة والمجرم بالعاطفة، فكلاهما مجرم عرضي ارتكب الجريمة بدافع عوامل خارجية، بالإضافة إلى عدم تحديد أثر العوامل الخارجية على كل منهما.[1]

[1]- محمد عبد الله الوريكات، **مرجع سابق**، ص ص: 171،170.

المبحث الثالث: التحليل الإقتصادي للجريمة

إن البحث الإقتصادي في مجال الجريمة تأخر كثيراً حتى سنة 1968 ، ويعتبر بيكر *Becker* رائداً في مجال إقتصاد الجريمة والذي أشار إلى أن بعض الأفراد يتبنون السلوك الإجرامي بعد المفاضلة بين العوائد والتكاليف من الممارسات غير المشروعة مقارنة بالممارسات المشروعة، ثم قام Ehrlich (1973) بتوسيع دراسات بيكر بإدماج مستويات الدخول وآثار توزيعها وتم إضافة متغيرة البطالة كمحدد من بين المحددات الإقتصادية للجريمة.

حيث يمكن إتباع أدوات التحليل الاقتصادي(الكلي والجزئي) لتحليل الجريمة من منظور المجرم الحالي أو المحتمل،فالجريمة تعتبر نشاط اقتصادي يمارسه المجرم بمفرده، أو يمارسه من خلال مؤسسة منظمة قد تكون صغيرة الحجم يعمل بها مجموعة من الأفراد ويديرها منظم لهذا العمل، وقد تكون المؤسسات التي تمارس الجريمة منظمة في شكل مؤسسات كبيرة الحجم قد تكون متعددة الجنسية في بعض الأحيان،ومن أجل الإلمام بهذا المبحث تم التطرق إلى النقاط التالية:

- تحليل إتجاهات العلاقة بين العوامل الإقتصادية والجريمة
- المحددات الإقتصادية للجريمة؛
- تحليل نشاط الجريمة على مستوى الإقتصاد الكلي والجزئي.

المطلب الأول: تحليل إتجاهات العلاقة بين العوامل الإقتصادية والجريمة

من خلال تفحصنا للأبحاث في علم الإجرام نجد أنه اختلف الباحثون فيما يخص تحديد الصلة بين العوامل الإقتصادية والظاهرة الإجرامية، وانقسموا بصدد ذلك إلى ثلاث إتجاهات :[1]

الفرع الأول:الإتجاه المبالغ في تقدير أهمية العوامل الإقتصادية: يذهب أنصار هذا الإتجاه للقول بأن الجريمة ترجع إلى الظروف الاقتصادية في المجتمع، وقد نسب بعض مؤيدي هذا الإتجاه الجريمة تحديدا إلى النظام الرأسمالي بعينه استنادا إلى ان هذا النظام يؤدي إلى سوء توزيع الثروة بين أفراد المجتمع مما يترتب عليه وجود فوارق طبقية اجتماعية، مما يثير الشعور بالظلم الإجتماعي لدى الطبقات الكادحة فيدفع البعض منهم تحت وطأة القهر إلى سلوك سبيل الجريمة، ويتبنى هذا النهج أنصار نظرية النظام الاشتراكي التي تقوم على التحليل لظواهر المجتمع وتفسرها بناءا على هذا النهج.

[1]- محمد عبدالله الوريكات، **مرجع سابق**، ص ص:320-322.

الا أن هذا الاتجاه لم يسلم من النقد الشديد الذي وجه اليه، فهو يرجع السلوك الاجرامي الى العوامل الاقتصادية كلية، ويعطي العوامل الاخرى دورا ثانويا في تفسير الظاهرة الاجرامية، وهذا ما لا يمكن قبوله لان إهمال دور العوامل الاخرى –غير اقتصادية– من شأنه أن يصرف الجهود عن محاولة علاجها مما يحدد من أساليب مكافحة الجريمة.

الفرع الثاني:الإتجاه المقلل من أهمية دور العوامل الإقتصادية: يرى أنصار هذا الإتجاه أن العوامل الإقتصادية ذات دور محدود في تفسير الظاهرة الإجرامية، وما هذه العوامل إلا مساعدة أو مهيئة للإجرام متى صادفت استعداداً إجراميا كافيا لدى الفرد، فهي وحدها لا تسبب الجريمة، ولا تؤدي دوراً اساسياً في نشأتها، واذا ما تعرض لها شخص ليس لديه ميول اجرامية فمن غير المحتمل أن يكون له أثر، وانما تأثيرها كما سبق القول على من يتوافر لديه الاستعداد الاجرامي فيتحول هذا الاستعداد من حالة السكون الى حالة الحركة في صورة سلوك إجرامي.

ويدلل أنصار هذا الإتجاه على صحة رأيهم بأن كثيرا من الناس يعيشون في بيئة مختلفة، ويعانون من ظروف اقتصادية بالغة السوء ومع ذلك لا يسلكون سبيل الجريمة بينما كثيرا من الأغنياء يعيشون في رخاء لا يتورعون عن مقاومة إغراء الجريمة ويرتكبوا السلوك الإجرامي.

ويعيب هذا الاتجاه إن التقليل من أهمية العامل الاقتصادي في تفسير الجريمة، وتجاهل دوره يؤدي الى اسقاط عامل من الاهمية بمكان لا يمكن بدونه فهم الجريمة على حقيقتها وتلمس الاساليب الكفيلة بمكافحة الظاهرة الاجرامية أو الحد منها.

ونشير في هذا الصدد الى أن أنصار المدرسة الوضعية هم الذين تزعمو هذا الإتجاه، فالحريمة من وجهة نظرهم ما هي إلا نتاج عوامل بيولوجية ونفسية يعاني المجرم من وطأتها، وما العوامل الإقتصادية إلا ذات أثر محدود أو معدوم في هذا المجال، وسبق وأشرنا الى أهم الإنتقادات التي وجهت الى النظريات البيولوجية والنفسية.

من خلال تحليل العلاقة الجدلية بين العوامل الاقتصادية والجريمة يمكن القول أن هذه العوامل تشكل أحد دوافع ارتكاب الجريمة بغض النظر عن الهدف منها، سواء كان بدافع الحاجة والعوز أو بهدف المزيد من الرخاء والرفاه الإجتماعي.

الفرع الثالث:الإتجاه المعتدل في تقدير دور العوامل الاقتصادية: يرى أنصار هذا الإتجاه أن العامل الإقتصادي من العوامل ذات الأهمية التي قد تدفع الفرد إلى إرتكاب الجريمة، إلا أنه ليس العامل الوحيد أو

الحاسم الذي ينفرد في تفسير السلوك الإجرامي، وأنما لهذه العوامل دور كبير في المجال الإجرامي إضافة إلى العوامل النفسية والإجتماعية في إحداث الجريمة.

وهذا الإتجاه الذي يميل له أغلب الباحثين المحدثين في علم الإجرام، ، حيث يشكلون أنصار هذا الاتجاه مذهبا وسطياً لا مغالاة ولا تقليل لدور العوامل الاقتصادية في تفسير السلوك الإجرامي.

المطلب الثاني: المحددات الإقتصادية للجريمة

تتمثل المحددات الإقتصادية في بعض الظروف الإقتصادية التي يكون لها أثر على الظاهرة الاجرامية، وتنقسم هذه المحددات الى عامة وأخرى خاصة وسنحاول من خلال مايلي التطرق إلى صلة كل من العوامل الإقتصادية العامة والخاصة بظاهرة الإجرام:

الفرع الأول: المحددات الاقتصادية العامة بالسلوك الإجرامي: يبرز أثر التحولات الإقتصادية العامة على الجريمة من خلال تحليل تأثير التحول الإقتصادي والتقلبات الإقتصادية، وهو ما نوضحه فيمايلي:

أولاً:التحول الإقتصادي: يقصد بالتحول الإقتصادي ما يطرأ على النظام الإقتصادي للدولة من تغيير بطيء يفضي إلى صورة جديدة له تتميز بالثبات أو الإستقرار النسبي، وقد تعددت صور هذا التطور عبر التاريخ مثل تحول النظام الرأسمالي إلى النظام الإشتراكي، كما تميز القرن التاسع عشر بإتجاه النظام الإقتصادي في مجتمعات عديدة إلى التحول من نظام زراعي إلى نظام صناعي، وذلك بفضل الثورة الصناعية التي إجتاحت أوربا في القرن الماضي، وقد كان لهذا التحول الأخير آثار هامة إنعكست على كافة المظاهر الإقتصادية والإجتماعية والنظم السياسية ومنها الظاهرة الغجرامية، خاصة وأن مثل هذه التحولات تأتي بنتائج عديدة مثل نشأة التجمعات البشرية الكبيرة في أماكن محدودة، وذلك بعد تحول المجتمع الزراعي إلى مجتمع صناعي.[1]

فإنتقال المجتمع من النمط الزراعي إلى النمط الصناعي يؤدي في غالب الحالات غلى هجرة عدد كبير من أبناء الريف إلى المدن حيث توجد المصانع، ولا شك أن أبناء الريف لهم تقاليدهم وعادتهم التي تختلف اختلافاً كبيراً عن عادات وسلوك أبناء المدن، ففي الريف العلاقات شخصية وضيقة إلى حد ما،وحياتهم الإقتصادية تعتمد أساساً على الإكتفاء الذاتي حيث ينتجون أغلب متطلباتهم، أما في المدينة فالعلاقات أكثر اتساعاً وفي غالب الأحيان نجد أن أبناء الريف أو غالبيتهم يتمسكون بتقاليدهم وعاداتهم مما قد يؤدي بهم في سبيل التمسك بهذه التقاليد إلى الإقدام على إرتكاب السلوك الجرمي.[2]

[1] - أحمد حسنى أحمد طه وبسيوني ابراهيم أبو عطا، **مرجع سابق**،ص:229.
[2] - سامح السيد أحمد جاد، **مرجع سابق**، ص ص:128،127.

عموماً يمكن أن يسلك الأفراد السلوك الإجرامي في حالة التحول الإقتصادي من خلال من خلال الدراسات الميدانية في علم الإجرام:[1]

- إن ظاهرة الجريمة في ظل الإقتصاد الصناعي إكتسبت طابع إجرام الحضر، لأن لكل نظام اقتصادي طابعا خاصاً يتميز إجرامه كما يرى الباحثون في علم الإجرام، فالإقتصاد الزراعي طابعه القسوة والعنف في حين يتسم الإقتصاد الصناعي بالخبث إذ يغلب على إجرامه جرائم النصب والرشوة والتهريب والغش والسرقة والتزوير.
- إن ازدياد هجرة العمال من الريف إلى المدينة أدى إلى بروز أزمة في السكن، مما دفع العديد من السكان لإقتسام السكن الواحد، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإحتكاك بين الأفراد وإقامة العلاقات فيما بين الأسر، هذا قد شجع على إقامة علاقات جنسية غير مشروعة كالزنا فضلا عن جرائم الإعتداء على الأشخاص نتيجة هذا الإختلاط فيما بينهم فتتعارض المصالح وتنشأ تبعاً لذلك المنازعات مما دفع البعض إلى إنتهاج السلوك الإجرامي.
- التباين في القيم والأخلاق والإختلاف في الظروف المعيشية بين مجتمع المدينة والريف وما يصاحب ذلك من تبادل الأفكار والمبادىء والمعتقدات ينعكس بدوره على سلوك الأفراد وتصرفاتهم مما ساهم بنشوء أفكار وقيم جديدة يكون لها من الأثر في توجيه الأفراد نحو الجريمة.
- سرعة التحضر ترتبط إرتباطاً كبيراً بزيادة معدلات الجريمة في بعض مناطق العالم. وعلى سبيل المثال، تشير نتائج دراسة إستقصائية أجريت في 17 بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية إلى أن الأسر الموجودة في المناطق التي تشهد مستويات عالية من التطور الإقتصادي يرجح أن تكون ضحية أكثر من تلك الموجودة في المجتمعات ذات السكان المستقرين. وتزيد الأماكن ذات التطور السريع الضغوط على قدرة السلطات على تلبية متطلبات الأمن والسلامة العامة.[2]

ثانياً:الحالة الإقتصادية: الحالة الإقتصادية قد تكون مزدهرة وقد تكون كاسدة، وفي كلتا الحالتين تكون مصدراً للجريمة وذلك من خلال:

أ. **حالة الإزدهار الإقتصادي:** عندما يكون إقتصاد دولة ما في حالة إنتعاش يتزايد عدد السكان العاملين وتتزايد الأجور مما يؤدي الى إنخفاض معدلات الجريمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنه في حالة

[1]- محمد عبد الله الوريكات، **مرجع سابق**، ص ص : 327، 328 .

[2]- ***CRIME & VIOLENCE at a glance****: Causes of crime and violence, UN-HABITAT (https://unhabitat.org/wp-content/uploads/2008/07/5203_29231_Bk-4.pdf)*

الإنتعاش نجد هناك تحفيز للأفراد على عمليات شراء السلع الباهضة الثمن مما يؤدي إلى زيادة ممتلكات المجتمع مما يؤدي إلى التشجيع على السرقة وبالتالي زيادة معدلات الجريمة.[1]

ومن ضمن الجرائم التي تنتج عن حياة الترف والبذخ الناتجة عن الرواج الإقتصادي نجد جرائم الأخلاق من زنا وفاحشة وخيانة زوجية وتعاطي الخمر والمخدرات، ومن زواية أخرى نجد الأفراد الذين يتخذون من حياة المترفين مثالاً وهدفاً يحلمون بتحقيقه لأنفسهم،وربما يرون فيها صورة من صور الظلم والجور الإجتماعي ويعتبرون أن الأخذ بقسط منها وبأية وسيلة حق لا يؤنب عنه الضمير، ومن هنا يلجأ بعض الأفراد المحرومين إلى السلوك الإجرامي.[2]

كما أنه ليس نادر أن تلتقي الفئتين معاً فئة محرومة هدفها الحصول على المال وفئة هدفها الترفيه خاصة فيما يخص جرائم الزنا والمتاجرة بالنساء...الخ.

ب. حالة الكساد الإقتصادي[3]: تسجل الدراسات الإحصائية علاقة وثيقة بين فترة الكساد أو الأزمة الإقتصادية وحجم الجريمة، فهذه الفترة تتميز بإنخفاض أسعار السلع والخدمات نظراً لقلة الطلب عليها، وهو ما ينتج عنه إنخفاض في أرباح أرباب الأعمال وانخفاض في أجور الأيدي العاملة أيضاً، وهوما ينتج عنه غلق وتسريح للأيدي العاملة، فبالنسبة لأرباب الأعمال من أجل إستمرار مشاريعهم يلجأون إلى سبل غير مشروعة كالتهرب الضريبي، والمنافسة غير المشروعة، والإحتيال واعطاء شيكات بدون رصيد أو عدم دفع الأجور للعمال، تهرباً من سداد الديون، أما بالنسبة لفئة الأفراد الذين تم تسريحهم سوف يجدون أنفسهم في حالة بطالة ويلجأ بعضهم إلى السلوك الإجرامي لتحقيق حاجتهم ورغباتهم.

وأجرى الباحثون دراسات عديدة لتحديد العلاقة بين فترات الكساد الإقتصادي وازدياد الجرائم، منها ما قام به العلامة " جليتز" حيث أجرى مقارنة الجرائم التي أنتشرت في المانيا إبان الأزمة الإقتصادية في الفترة الواقعة ما بين 1930-1932م، والجرائم التي إنتشرت في فترة الرخاء الإقتصادي السابقة، وخلص إلى أن بعض الجرائم تزداد في حالات الأزمات مثل جرائم القتل والإجهاض، والسرقة وجرائم الحريق والمساس بالشرف والإعتبار وجرائم العنف بشكل عام، كما أن بعض الجرائم تقل نسبياً خلال فترات الأزمات مثل الغش في النقل والإختلاس وجرائم الإعتداء على الأشخاص.

---

[1]-*Voir: Stephen Schneider, **Évolution de la criminalité - état de recherche**, Rapport sommaire rr2002-7f, Division de la recherche et de la statistique ,canada,2002,p:08.*

[2]- مكي دردوس، **الوجيز في علم الإجرام**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2006، ص ص:160،161.

[3] - محمد عبد الله الوريكات، **مرجع سابق**، ص ص : 336،337.

وإذا كانت الدراسات التي قام بها الباحثون لتحديد العلاقة بين فترات الكساد الإقتصادي وبين الإجرام كماً ونوعاً لم تتوصل في الغالب الى نتائج متطابقة، فإنما مرد ذلك الى أن الأزمة الإقتصادية لا ينظر إليها بمعزل عن العوامل الإجرامية الأخرى والتي قد تؤثر فيها زيادة أو نقصان.

ج.العوامل الديمغرافية: تعتبر المتغيرات الديمغرافية من أهم المحددات الأساسية للتأثير على معدل الجريمة،حيث ومن خلال الدراسات التي قام بها كل من الباحثين (فوكس 1978،بيل1994، وديدمان 2000)، ومن خلال أبحاثهم توصلوا إلى أن الفئة الأكثر إرتكاباً للجريمة هي فئة الذكور الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و25 سنة*، في حين تنخفض الجريمة بمعدلات أقل بفئة النساء، وبمعدلات أقل من معدلات جريمة النساء نجد فئة الكبار في السن.[1]

من خلال الدراسات المشار إليها في الفقرة السابقة يتبين أن الباحثين أعتمدوا على الجنس، والفئات العمرية لمعرفة درجة التأثير في معدلات الجريمة.

ومن جهة أخرى يمكن القول أن الدول التي يوجد بها عدد سكان كبير هي أكثر الدول التي تعاني من الجريمة مثل الهند.

ثالثاً:التقلبات الإقتصادية: يقصد بالتقلبات الإقتصادية التغيرات التي تطرأ على الظواهر الإقتصادية بصورة فجائية ولفترة وجيزة، فهي ليست دائمة ومستمرة كما هو الحال بالنسبة للتحول الإقتصادي، ومن بين أهم التقلبات الإقتصادية نجد:

أ. **تقلبات الأسعار**[2]: تؤثر تقلبات الأسعار على الظاهرة الإجرامية سواء كان بإرتفاعها أو بإنخفاضها،حيث يؤدي إرتفاع الأسعار الى إرتفاع نسبة جرائم السرقة وكذا الجرائم ضد الأشخاص ويعود السبب في ذلك الى أن أصحاب الدخل الضعيف الذين يمثلون غالبية المجتمع خاصة الطبقة العاملة يعجزون عن تلبية حاجياتهم الأساسية، ويوجد من بين أفراد هذه الطبقة مجموعة ضعيفة لا تستطيع التكيف مع الظروف الجديدة، مما يدفعهم إلى سلوك طريق الجريمة، خاصة جريمة السرقة والنصب والإحتيال وخيانة الأمانة والتسول والتشرد، كما تنتابهم إضطرابات نفسية تؤدي بهم إلى إرتكاب جرائم التعدي على الأشخاص، وبذلك يكون إرتفاع أسعار المواد خاصة الأساسية منها أثناء الأزمات الإقتصادية عاملاً في إرتفاع نسبة الإجرام ارتفاعاً ملحوضاً.

* هذه الفئة تمثل فئة الشباب القادر عن العمل وتمثل الركيزة الاساسية لأي مجتمع للقيام بالتنمية الاقتصادية.

[1] - *Voir: Stephen Schneider,op-cit,p:09.*

[2]- لخضر زرارة، **مرجع سابق**، ص ص: 182،183.

وعلى عكس حالة إرتفاع الأسعار التي تؤدي الى إرتفاع في معدلات الجريمة، فإن إنخفاض مستويات الأسعار يؤدي إلى إنخفاض في معدلات الجريمة، وذلك من خلال إنخفاض أسعار السلع الأساسية كالخبز والحليب واللحم،...الخ إلى تمكين أغلبية أفراد المجتمع خاصة الطبقة ذات الدخل المحدود من تلبية واشباع حاجياتهم بطرق مشروعة، ما يجعلهم في حالة طمأنينة ويبتعد عنهم التوتر والقلق النفسي فيقل إقبالهم على إرتكاب الجريمة، ويلجئون إلى الطرق السليمة في حل مشاكلهم ويتبعون الطرق القانونية للحصول على حقوقهم، وذلك باللجوء إلى القضاء إذا لم تشفع لهم الطرق السلمية في الحصول عليها، وبذلك يقل إقبالهم أو لجوءهم إلى سلوك طريق الجريمة بهدف إشباع حاجاتهم أو الحصول على حقوقهم. ومن خلال ما سبق يمكن القول أن العلاقة بين تقلبات الأسعار وظاهرة الجريمة علاقة طردية.

ب. **تقلبات الدخول:** مما لا شك فيه أن ما يعرفه دخل الأفراد من تقلبات يجد أثره في سلوك الفرد،فالإنخفاض أو الزيادة في الدخل تنعكس على تصرفاتهم، فزيادة دخولهم مع بقاء أسعار السلع الضرورية التي يحتاجونها ثابتة، يؤدي ذلك إلى رفع مستوى معيشتهم، أما لو إنخفض هذا الدخل دون أن يصاحبه إنخفاض في أسعار السلع الضرورية التي يستهلوكونها، فإن هذا سوف يدفعهم لمحاولة إشباع هذه الحاجات عن أي طريق آخر حتى ولو كان طريقاً غير مشروع(جريمة) ولذا نجد أن هذا الفرد غالباً ما يلجأ الى ارتكاب جرائم الإعتداء على الأموال لاسيما السرقة لتغطية متطلباته الضرورية.[1]

لكن هناك فئة من الأفراد في حالة زيادة دخولهم يرتكبون بعض أشكال الإجرام مثل تعاطي المخدرات وتناول الخمور، مما يكون له الأثر على إرتفاع معدل جرائم الإعتداء على الأشخاص.

ج. **تقلبات العملة:** عندما يحدث تقلب في قيمة العملة لدولة ما فتنخفض قيمتها، فينتج التضخم وتفقد العملة جانباً كبيراً من قوتها الشرائية، وهذا ما يؤدي بالبعض إلى ارتكاب الجرائم، وخاصة جرائم الإعتداء على الأموال وخاصة السرقات، وذلك لحاجة الناس لسد إحتياجاتهم، ومع ذلك تقل جرائم النصب لأنها جرائم في حاجة إلى مناخ إقتصادي خاص يتسم بالنشاط والرفاهية، كما تزداد جرائم مقاومة السلطات واستعمال العنف ضدهم، كما يؤدي إنخفاض قيمة العملة إلى إحجام الأفراد عن شراء المسكرات والمخدرات، وبالتالي تقل جرائم الإعتداء على الأشخاص وخاصة جرائم العرض.[2]

[1] - سامح السيد أحمد جاد، **مرجع سابق**، ص ص:129.
[2]- أحمد حسنى أحمد طه وبسيوني إبراهيم أبو عطا، **مرجع سابق**،ص ص:230،231.

د.عدم الإستقرار الإقتصادي:أكدت الدراسات والأبحاث الحديثة على أن جريمة الأشخاص تزداد في محيط اقتصادي واجتماعي مضطرب وعليه يمكن أن يظهر أثر ذلك من خلال:[1]

- الشعور بالإحباط الذي يتأتى للفرد عند الإضطراب الإقتصادي الذي يجعله غير قادر على تلبية بعض من حاجاته الأساسية، هذا ما يؤدي بالفرد الى إرتكاب جرائم ضد الأشخاص كالسرقة والقتل؛
- الإضطراب الإقتصادي يساهم في تقليص فرص الأفراد للحصول على مكاسب مادية ومالية في إطار قانوني وهذا يدفع بهم إلى إرتكاب جرائم ضد الأموال؛
- إضافة الى الأثرين المباشرين هناك أثر آخر غير مباشر والذي يظهر من خلال معدل النمو الإقتصادي، ففي حالة الإضطراب الاقتصادي يكون معدل النمو الاقتصادي منخفض وهذا بدوره يؤدي الى انخفاض متوسط الدخل للفرد، وهذا الدخل يصبح لا يكفي الفرد الى سد حاجاته مما يجعله يفكر في تحقيق مكاسب أخرى فيجد العمل غير المشروع لسد النقص فيلجأ إلى الجريمة.
- يؤدي التحول نحو إرساء الديمقراطية السياسية إلى زيادة جرائم العنف. حيث تبين البحوث المتعلقة بالإتجاهات الملحوظة في 44 بلدا معظمها صناعية على مدى فترة 50 عاماً أن معدلات القتل العالمية قد نمت في نفس الوقت تقريبا حيث حدثت زيادات كبيرة في إرساء الديمقراطية السياسية، والدليل على دعم هذا الرأي يأتي من الباحثين الذين يرصدون زيادة كبيرة في جرائم القتل في أمريكا اللاتينية بعد انتشار الديمقراطية على نطاق واسع في المنطقة خلال التسعينات.[2]

رابعاً: التكنولوجيا: يمكن أن يظهر تأثير التكنولوجيا بشكل كبير على طبيعة ونطاق الجريمة الحالية والمستقبلية وذلك من خلال ثلاثة أوجه أساسية:[3]

- التقدم التكنولوجي يساهم في توفير أدوات للمجرمين لمساعدتهم في إرتكاب الجرائم التقليدية مثل جرائم السرقة والإحتيال؛

[1] - *Voir : Guillaumont. P & Puech. F,* ***L'instabilité macro-économique comme facteur de criminalité****. Etude de Document CERD, France, 2005,pp:4,5.*
[2] - **CRIME & VIOLENCE** ***at aglance****,op. cit.*
[3] - *Voir: Stephen Schneider,op-cit,p:10.*

- التكنولوجيا نفسها تكون هدفاً للجريمة أي ترتكب عليها الجريمة مثل سرقة خدمات الإتصال السلكية واللاسلكية؛
- ومن جهة أخرى تساعدنا التكنولوجيا في مكافحة الجريمة مثل التقنيات الحديثة التي يستخدمها رجال الأمن.

الفرع الثاني: صلة العوامل الإقتصادية الخاصة بالسلوك الإجرامي: يقصد بالعوامل الإقتصادية الخاصة ما قد يتعرض له فرد معين من أفراد المجتمع من ظروف اقتصادية تكون دافعاً لإرتكاب الجرائم، ومن بين العوامل الإقتصادية الخاصة التي يمكن أن تؤثر على إجرام الفرد نجد: الفقر والبطالة.

أولاً:الفقر:تشير الكثير من الأبحاث والدراسات إلى أن الأفراد يتفاوتون في إتجاهاتهم وميولاتهم لإرتكاب الجرائم وممارسة السلوك الإنحرافي، ويعود هذا الإختلاف أساساً إلى الخصائص السكانية والفوارق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للأفراد، ويعتبر الفقراء من أكثر الفئات الإجتماعية عرضة لتفشي مظاهر الجريمة، إذ تأكد أن الفقر يعتبر مسبباً ومحفزاً لإرتكاب الجريمة.[1]

تشير الإحصائيات إلى أن هناك صلة قوية بين الفقر والجريمة وإذا كان الفقر يدفع بذاته إلى إرتكاب بعض الجرائم ولاسيما جرائم المال لسد ما يحتاج إليه من متطلبات ضرورية كالمأكل والمشرب، فإنه يرتبط بصلة غير مباشرة مع الجريمة وذلك من خلال :[2]

- ♦ للفقر علاقة غير مباشرة بجرائم الإعتداء على العرض، فقد لا يستطيع الفرد الزواج لضيق إمكانياته المالية مما يدفعه إلى إشباع غريزته الجنسية بطرق غير مشروعة أو قد يتزوج ولا يتوفر لديه ما ينفقه على زوجته الذي قد يؤدي بالزوجة إلى الإنحراف، وتشرد الأبناء و/أوإنضمامهم إلى عصابة إجرامية طلباً للمال؛
- ♦ الفقر قد يكون عقبة تحول بين الفرد وبين متابعة دراسته، فينقطع عنها ويتعرف على رفاق السوء الذي يدفعونه إلى الإنحراف، والفقر يصرف الأبوين عن رعاية الأبناء لإنشغالهم بتدبير الموارد المالية للتغلب عليه، فالزوج يعمل والزوجة قد تضطر بدورها إلى العمل ويكون الأبناء هم ضحية نقص الرعاية والإشراف فينحرف بعضهم ويتشرد.

[1] - ياسين شكيمة، **دوافع الجريمة بين المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر في الوطن العربي**، ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع الموسوم بـ: الجريمة في الوطن العربي من منظور الاقتصاد الاجتماعي، يومي: 09 و10 فيفري، جامعة الوادي، الجزائر،2014.

[2] - عبد الله المبارك الزواهرة، **أثر المتغيرات الإقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام**، رسالة دكتوراه في علم الإجتمع تخصص علم الجريمة، جامعة مؤتة، الأردن، ص ص: 44،45.

لكن هناك مجتمعات فقيرة تكون فيها مستويات الجريمة منخفضة لأن السلوك مقيد بقيم إجتماعية وثقافية غير رسمية. وقد تكون عدم المساواة عاملا أساسياً أكثر أهمية في إرتكاب الجريمة والعنف من الفقر في حد ذاته.[1]

ومن خلال هذا يمكن القول أن العلاقة بين الفقر والجريمة هي علاقة طردية، أي كلما كانت الدولة تسجل معدلات مرتفعة للفقر فهذا يعني أن معدل الجريمة يكون مرتفع.

ثانياً:البطالة: ترتبط البطالة بالجريمة بصلة مباشرة، حيث يلجأ العطل عن العمل لإشباع حاجاته الضرورية بطرق غير مشروعة والتي قد تتخذ صورة التشرد أو جرائم الأموال لا سيما السرقة أو الإتجار في بعض المواد المحظور حيازتها أو ممارسة بعض الأنشطة غير المشروعة.

كما أن للبطالة آثار غير مباشرة على الظاهرة الإجرامية، إذ أن عدم قدرة الفرد الإنفاق على نفسه وذويه ممن تجب عليه الإنفاق عليهم (الأسرة)، يترتب عليه توتره وقلقه فتسوء حالته النفسية، وقد يندفع تحت تأثير تلك الحالة الى الإعتداء على بعض الأشخاص سواء من أفراد أسرته أم من غيرهم، وقد يقتل الأب أبناءه لاسيما حديثي الولادة، أو قد يلجأ الزوج إلى إجهاض زوجته لعجزه عن الإنفاق عليهم، كما أن حقده على أفراد المجتمع قد يدفع به إلى إرتكاب جرائم الإعتداء على الآخرين.

كما تعد البطالة سبباً من الأسباب التي تؤدي إلى التصدع الأسري، وقد تؤدي إلى الطلاق، مما يدفع بالأبناء إلى التشرد أو الإنظمام إلى عصابات إجرامية تحت تأثير الإغراء المالي، وقد تظل العلاقة الزوجية قائمة بين الزوجين إلا أنه وتحت وطأة الحاجة قد تضطر الزوجة للعمل لتوفير مصدر للرزق والعيش وقد تستجيب لإغراء المال فتنزلق نحو ممارسة الدعارة، ولايخفى ما لهذه الأفعال من آثار مرضية وإجرامية خطيرة.[2]

عموماً تتسبب البطالة في أشكال عديدة للظاهرة الإجرامية، منها على الخصوص جرائم السرقة،القتل، الإحتيال، جرائم الدعارة.

على العموم يمكن القول أنه تشير نتائج عدد كبير من الدراسات إلى أن التنمية الإقتصادية في بلد ما ترتبط ارتباطاً سلبياً بالجريمة بشكل كبير: فكلما إزداد ثراء البلد (إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي، إنخفاض معدل البطالة، وما إلى ذلك) كلما كان معدل الجريمة المرصود في هذا البلد منخفض. وتشير دراسات أخرى إلى أن التباين في معدل الجريمة بين مختلف البلدان يفسره وجود أوجه عدم مساواة اقتصادية داخل هذه

[1]- CRIME & VIOLENCE *at a glance,op cit.*

[2]- محمد عبد الله الوريكات، **مرجع سابق**، ص ص : 344،345.

البلدان. أي أنه كلما زاد عدم الإنصاف في البلد، كلما ارتفع معدل الجريمة فيه. وبعبارة أخرى، كلما زادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، كلما زاد إحتمال تبني الفقراء سلوكات عنيفة.[1]

المطلب الثالث: تحليل نشاط الجريمة على مستوى الإقتصاد الكلي والجزئي

عندما يتعلق الأمر بالتحليل الإقتصادي للجريمة يمكن التحليل على مستويين، مستوى الإقتصاد الكلي ومستوى الإقتصاد الجزئي.

الفرع الأول: التحليل الإقتصادي الجزئي لنشاط الجريمة: يرى" بيكر " أن الجريمة تمثل نشاطا اقتصاديا أو صناعة هامة، إذ أن المجرمين هم أفراد عاقلين يتصرفون شأنهم شأن باقي أفراد المجتمع عند سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة، فالمجرمين أشخاص يتخذون القرار بتوجيه وقتهم ومواردهم لارتكاب الجريمة، وعند اتخاذ هذا القرار فإنهم يقومون بحساب التكلفة المتوقعة والعائد المتوقع من الجريمة .

وفقا للنظرية الاقتصادية للجريمة، التي أطلقها بيكر Becker (1968) وإرليش Ehrlich (1973)، المجرمين متطابقون مع الأفراد الآخرين بمعنى أنهم يسعون إلى تعظيم منفعتهم المتوقعة والاستجابة للحوافز.وينظر إلى الجريمة على أنها نتيجة لإختيار عقلاني لتخصيص الوقت بين الأنشطة القانونية وغير القانونية. وبعبارة أخرى، يقارن كل متعامل مداخيله المتوقعة في القطاعات القانونية والغير القانونية ويصبح مجرماً إذا كانت القطاعات الأولى أقل من القطاعات الأخيرة. ويتأثر هذا الخيار إلى حد كبير بالردع،وبصورة أكثر تحديداً، بإحتمال التوقيف وحجم العقوبة: وكلما زاد أثر الردع، كلما إنخفض عدد الجرائم المرتكبة.[2]

حيث نجد من أهم فرضيات التحليل الإقتصادي للجريمة، بأن الأفراد يعظمون من منافعهم انطلاقاً من قيود معينة، وهنا يرتكب الأفراد الجريمة حينما تتجاوز المكاسب المتوقعة لهذا السلوك تلك التكاليف التي من الممكن أن يتحملها.[3]

أولاً: العائد من الجريمة بالنسبة للمجرم: يتمثل عائد الجريمة بالنسبة لجرائم الأموال في السيارة المسروقة أو الأموال المسروقة أو الأموال المحصلة من التسول، والسلع التي تم السطو عليها والأموال المترتبة على التزوير والإختلاس ... وغيرها من جرائم ذوى الياقات البيضاء.

---

[1] - *Soullez Christophe**, Criminalité et économie: un mariage efficace et durable**, Regards croisés sur l'économie, 2014/1 n° 14, p. 89-102. DOI: 10.3917/rce.014.0089, PP 92,93.*
(https://www.inhesj.fr/sites/default/files/fichiers_site/ondrp/articles_rediges_par_cor_ou_ondrp/rce_014_0089.pdf)

[2] -*Patrick Guillaumont et Frédéric Puech: **L'instabilité macro-économique comme facteur de criminalité**, CERDI, France, 18 mai 2005, PP. 2-3. (http://cerdi.org/uploads/sfCmsContent/html/199/Puech.pdf).*

[3]-*Levitt, Steven D, & al, **Economic contributions to the understanding of crime** ,Annu. Rev. Law Soc. Sci. 2,2006, PP: 147.*

ثانياً: تكلفة الجريمة بالنسبة للمجرم: يمكن تحليل تكلفة الجريمة التي يتحملها المجرم من خلال تقسيمها إلى عنصرين أساسيين، وهما:[1]

أ. **تكلفة الفرصة البديلة:** تتمثل في الدخل الضائع نتيجة تكريس الفرد لوقته وجهده في النشاط الإجرامي (العمل غير المشروع)، بدلاً من تكريسه في عمل مشروع. فعندما ينخرط الفرد في نشاط إجرامي فإنه بذلك يتخلى عن القيام بعمل مشروع، وبالتالي فإن الدخل الضائع من العمل المشروع يمثل تكلفة فرصة بديلة *Alternative Opportunity Cost*. وعادة تكون هذه التكلفة محدودة جداً لأن معظم المجرمين يكونوا محدودي المهارة أو غير متعلمين، ومن ثم فإن العمل البديل المشروع عادة ما يكون منخفض العائد.

وعادة فإن الأفراد الأقل تعليماً تكون فرصهم محدودة في الحصول على وظيفة جيدة، ومن ثم تكون فرصتهم محدودة في الحصول على دخل جيد من عمل مشروع، وبالتالي فإن قضاءهم وقتا محسوباً في السرقة بدلاً من العمل المشروع يكون أكثر ربحية، حيث يكون العائد أكبر من عائد العامل المشروع.

ب. **العقوبة المتوقعة:** يتمثل الجزء الثاني من تكلفة الجريمة من وجهة نظر المجرم في العقوبة المتوقعة،والتي تتمثل في الوقت الذي يسجن فيه المجرم فقد تطول أو تقصر مدة السجن أو الوضع تحت مراقبة الشرطة.

فإذا توصل شخص ما (قد يكون فقير أو جاهل أو عاطل) إلى أن تكلفة إرتكاب الجريمة كالسجن أقل من العائد عليها والمتمثل في ما يحصل عليه من السرقة مثلا فإنه حتماً سيتجه إلى نشاط الجريمة.

أما إذا إنتهى الشخص المؤهل لإرتكاب الجريمة (فقير، عاطل، جاهل) إلى أن تكلفة إرتكاب الجريمة كالسجن أكبر من العائد عليها والمتمثل في العوائد من السرقة مثلاً فإنه حتماً سيمتنع عن إرتكاب الجريمة،وسيحاول قدر إستطاعته الإتجاه إلى ممارسة نشاط مشروع .

وفي هذا الصدد توصل "إهريلك" (1973) إلى أن الأفراد يقسمون وقتهم بين الأنشطة المشروعة والأنشطة غير المشروعة والخطرة، فإذا ما إنخفض العائد النسبي من الوظيفة المشروعة لإعتبارات كثيرة من بينها البطالة أو لتدني مستوى الأجر كلما كانت الجريمة أكثر احتمالاً للوقوع.

فعندما يبدو غحتمال الحصول على الحد الأدنى للحياة بالطرق القانونية منعدماً في أحسن الظروف يصبح المجال خصباً للنشاط الإجرامي ولكن هذا لا يشير إلى أن مبدأ تكلفة الفرصة ينطبق فقط على

[1] - إبراهيم طلعت، **البطالة والجريمة (دراسات في الاقتصاد الإجتماعي)**، دار الكتاب الحديث، مصر،2011، ص ص:187،186.

الأنشطة الإجرامية للفقراء فبالرغم من أن تكلفة الفرصة تكون مرتفعة بالنسبة للشخص الذي يعمل في وظيفة مربحة مقارنة بالشخص العاطل أو الذي يعمل في وظيفة غير مربحة كثيراً، إلا أن بعض أفراد الطبقة العليا في المجتمع قد يتعرضون لإغراء الدخول في أنشطة إجرامية إذا كان الدخل المتوقع كبيرا ولاشك أن هذا هو السبب الرئيسي في جرائم هذه الطبقة.

وتقدم الدرا سة الدقيقة للتكاليف الضمنية للتورط في نشاط غير مشروع من منظور مبدأ تكلفة الفرصة البديلة أفكاراً جيدة حول أسباب أنشطة إجرامية معينة، ويمكن أن تكون هذه الأفكار مفيدة للمجتمع في محاولته مكافحة النشاط الإجرامي، أي أنه بقدر ما يمكن أن يتحول الذين يعيشون في ظروف إقتصادية صعبة إلى الأنشطة الإجرامية، لأن وضعهم البائس يقلل تكلفة فرصة هذه الأنشطة بالنسبة لهم، فإنه يمكن منع العديد من هؤلاء الأفراد من التحول إلى الجريمة من خلال تحسين الفرص التعليمية التي يمكن أن تزيد مستوى دخول الوظائف القانونية، بالإضافة إلى برامج مثل التدريب الوظيفي والإستشارات، التنمية الإقتصادية المجتمعية بل وتغيير المكان في بعض الحالات.

كما يعتبر تقديم الأنشطة الترفيهية للشباب في المناطق المحرومة على نفس القدر من الفعالية وبقدر نجاح أي من هذه البرامج بقدر ما تزيد تكلفة فرصة ممارسة النشاط الإجرامي وبالتالي يقل إحتمال ميل الأفراد إلى هذه الأنشطة وهناك أيضاً التكلفة الضمنية الناتجة عن إمساك المجرم وعقابه، وكما أشرنا سلفاً تقترب هذه التكلفة من الصفر إذا كان احتمال الإمساك والعقاب منخفضاً وبهذه الطريقة قد يشير تطبيق مبدأ المساواة الحدية إلى أن بعض الناس يمكن أن يقتنعوا بعدم التورط في أي نشاط إجرامي، إذ تم تخصيص المزيد من الموارد من أجل سرعة إلقاء القبض على المجرمين وإدانتهم وتخصيص موارد أقل نسبيا للأحكام الطويلة غير المؤكدة.

ثالثاً: النموذج الإقتصادي للجريمة[1]: طبقاً للنموذج الاقتصادي للجريمة، فإن الفرد سوف يختار النشاط الإجرامي إذا كانت العوائد المتوقعة من النشاط الإجرامي أكبر من النشاط الاقتصادي المعياري (أو النشاط القانوني أو العمل الشريف) أي:

$$E(W_C) \succ E(W) \quad \text{.....(1)}$$

حيث أن:

[1]- مجدي الشوربجي، **البطالة وجرائم الإعتداء على الممتلكات في الدول النامية**، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، ورقة بحثية: *www.kantakji.com/media/4126/7837.doc*، تاريخ الاطلاع: 2014/02/05

W: تمثل أجر الفرد من العمل الشريف؛

$E(W)$: تمثل العوائد المتوقعة من العمل الشريف للفرد؛

W_C: تمثل عوائد الفرد من النشاط الإجرامي؛

$E(W_C)$: تمثل العوائد المتوقعة من النشاط الإجرامي للفرد.

وتشير هذه المعادلة إلى أن الفرد سوف يختار إرتكاب الجريمة فقط إذا كانت العوائد المتوقعة من الجريمة تزيد عن العوائد المتوقعة من العمل الشريف. ومن ثم فإن الزيادة في $E(W_C)$ سوف تؤدي إلى زيادة ميل الفرد إلى إرتكاب الجريمة ، بينما الزيادة في $E(W)$ سوف تؤدي إلى زيادة احتمال إختيار الفرد للعمل الشريف. وبإفتراض أن الفرد يفضل أن يكون شريفاً، فإنه سوف يختار العمل الشريف في حالة ما إذا كانت $E(W_C)=E(W)$ مع بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه.

بالنسبة للعوائد المتوقعة من النشاط الإجرامي ، يمكن بيانها باستخدام المعادلة التالية:

$$E(W_C)=(1-p)W_C+P(W_C-S).....(2)$$

حيث أن:

P: تمثل احتمال ضبط الفرد مرتكب الجريمة؛

$(1-P)$: تمثل احتمال هروب الفرد مرتكب الجريمة؛

S = تكلفة العقاب للفرد مرتكب الجريمة.

نلاحظ أنه إذا اختار الفرد ارتكاب الجريمة، وتم ضبطه، فإن العوائد الناتجة من النشاط الإجرامي W_C سوف يتم تخفيضها بواسطة تكلفة العقاب S .

أما بالنسبة للعوائد المتوقعة من العمل، فيمكن إيضاحها باستخدام المعادلة التالية:

$$E(W)=(1-U)W+UA.....(3)$$

حيث أن:

U: تمثل معدل البطالة؛

$(1-U)$: تمثل نسبة العمالة؛

A: تمثل إعانة البطالة.

وتشير هذه المعادلة إلى أن العوائد المتوقعة من العمل المشروع $E(W)$، تتأثر بكل من معدل البطالة وإعانة البطالة، فمعدل البطالة U يؤثر على إمكانية حصول الفرد على عمل، الأمر الذي يؤثر على الأجر

المتوقع. فإذا حصل الفرد على العمل، فإنه سوف يحصل على أجر W، بينما إذا لم يحصل على عمل،فإنه سوف يحصل على إعانة بطالة A .

ويمكن إعادة كتابة شرط اختيار الفرد للنشاط الإجرامي الذي توضحه المعادلة رقم (1) على النحو التالي:

$$(1-P)W_C + P(W_C - S) \succ (1-U)W + UA \quad \ldots\ldots(4)$$

وتوضح المعادلة السابقة كيفية تأثير مختلف المتغيرات على العلاقة بين العوائد المتوقعة من العمل ومثيلتها المتوقعة من الجريمة. فزيادة W_C و U سوف تؤدي إلي زيادة ميل الفرد لإرتكاب الجريمة، بينما زيادة كل من W و P و A سوف تؤدي إلي زيادة احتمال اختيار الفرد للعمل الشريف.

كما يمكن اشتقاق نموذج العرض الكلي للجريمة من العرض السابق لشرط اختيار الفرد للنشاط الإجرامي الذي توضحه المعادلة رقم (4). في هذه المعادلة يتأثر هذا الإختيار بكل من المتغيرات التالية: أجر العامل W ، والعوائد الناتجة من الجريمة W_C، واحتمال ضبط الفرد مرتكب الجريمة P، معدل البطالة U ، وتكلفة العقاب للفرد مرتكب الجريمة S، وإعانة البطالة A .

وترتيباً على ذلك ، يمكن بيان العوامل المؤثرة على العرض الكلي للجريمة باستخدام المعادلة التالية:

$$C = F(\overset{-}{P}, \overset{\pm}{TW}, \overset{+}{TW_c}, \overset{-}{S}, \overset{-}{TA}, \overset{+}{U}, \overset{\pm}{Z}) \quad \ldots\ldots(5)$$

حيث أن:

C : تمثل إجمالي عدد الجرائم على المستوي القومي؛

TW : تمثل الأجور الكلية؛

TW_C : تمثل العوائد الكلية الناتجة من النشاط الإجرامي؛

TA :تمثل إجمالي إعانات البطالة؛

Z : تمثل العوامل الأخرى التي يمكنها التأثير على معدل إجمالي الجرائم.

نلاحظ أن المعادلة رقم (5) تمثل نموذج العرض الكلي للجريمة أو نموذج محددات الجريمة طبقاً لنظرية اقتصاد الجريمة. ونلاحظ أيضاً أن علاقة + أو – الموضوعة فوق المتغير تشير إلى الإشارة المتوقعة لمعامل انحدار هذا المتغير طبقاً لهذا النظرية. ويمكن بيان الآثار المتوقعة نظرياً لمتغيرات المعادلة السابقة على معدلات الجريمة كما يلي:

- يترتب على كل من المستويات المرتفعة من TW_C والمستويات المنخفضة من P و S حدوث زيادة في العوائد المتوقعة من الجريمة ، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة؛
- تؤثر الزيادة في معدل البطالة U على معدلات الجريمة من خلال قناتين: أولهما أن العوائد المتوقعة من إختيار العمل الشريف سوف تقل عندما تقل فرص الحصول على عمل شريف، وثانيهما أن المعدلات المرتفعة للبطالة تدفع بالأجور إلي أسفل بالنسبة للأفراد الذين لم تتح لهم فرص عمل بعد. ويترتب على هذين الأثرين حدوث نقص في العوائد المتوقعة الناتجة من العمل الشريف، الأمر الذي يجعل الجريمة أكثر ربحية نسبياً بالمقارنة بالربحية التي قد تنتج من اختيار العمل الشريف. ولهذا فإنه من المتوقع نظرياً أن يكون للبطالة أثراً موجباً على معدلات الجريمة على المستوى الكلي؛
- يترتب على الزيادة في الدخل الكلي TW حدوث أثرين مختلفين على معدلات الجريمة على المستوي الكلي: أولهما أن الزيادة في TW تؤدي إلى زيادة العوائد الناتجة من العمل، مما يزيد ميل الفرد لإختيار العمل الشريف، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل معدلات الجريمة. وثانيهما أن الزيادة في TW تؤدي إلى زيادة عرض السلع التي قد تكون عرضة للسرقة، مما يؤدي إلى زيادة فرص حدوث معدلات الجريمة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة. ومن ثم فإن الأثر الصافي للزيادة في TW يتوقف على أي من الأثرين يفوق الآخر: زيادة العوائد الناتجة من العمل الشريف من خلال الدخل المرتفع أو زيادة العوائد الناتجة من الجريمة من خلال زيادة عرض السلع – نتيجة زيادة الدخل القومي – التي قد تكون قابلة للسرقة؛
- يتوقف الأثر المتوقع للمتغيرات المتضمنة في Z على نوع كل متغير من هذه المتغيرات.

الفرع الثاني: التحليل الإقتصادي الكلي لنشاط الجريمة

يمكن اسستتخدام أدوات التحليل الإقتصادي الكلي لتحليل الجريمة من منظور المجتمع ككل، فمن المؤكد أن الجريمة لها تكاليف إقتصادية، إلا أن قياس هذه التكاليف غير دقيق في الوقت الراهن، فأولاً هناك أنشطة إجرامية عديدة لا يتم الإبلاغ عنها، وثانياً لا يمكن تحديد قيمة نقدية دقيقة لتكاليف الجرائم التي يبلغ عنها بالفعل، ومع ذلك لابد من وجود تقديرات لهذه التكاليف إذ أردنا اتخاذ قرار بشأن تحديد مستوى أنشطة مكافحة الجريمة على أساس إقتصادي وكلما كان التقدير جيداً كلما كان القرار أفضل.

ويتمثل أساس قياس تكلفة الجريمة على مستوى الاقتصاد القومي ككل في مبدأ تكلفة الفرصة البديلة،حيث تمثل التكلفة الاقتصادية الصافية للجريمة بالنسبة للمجتمع الفرق بين مستوى الناتج المحلي الإجمالي في حالة عدم وقوع الجريمة أو في حالة عدم وجود قوانين تمنع وقوعها، وبين قيمة الناتج القومي الإجمالي الجاري في ظل حجم الجرائم المرتكبة حاليا والقوانين السائدة حاليا .

ويقتصر اهتمام التقارير الحالية عن الجريمة على عدد الجرائم وليس القيمة النقدية لتكاليفها ولتقدير تكلفة جرائم العنف يجب أن نبدأ بتقدير خسائر متحصلات الضحايا والمرتبطين بهم، أما تكاليف جرائم الممتلكات فهي واضحة، حيث تمثل قيمة الممتلكات المدمرة، ولكن لا يتضح ما إذا كان هناك تكلفة مباشرة مقارنة يتحملها المجتمع نتيجة التجارة في السلع والخدمات غير المشروعة فإنتاج وبيع هذه الأشياء قد يكون لصالح رفاه مستهلكيها، ولكنه قد يفرض في نفس الوقت وفورات سلبية على المجتمع ككل. وهكذا تفرض التجارة في السلع والخدمات غير المشروعة تكاليف مباشرة على المجتمع، عندما يزيد الإنتاج والوفورات السلبية في الاستهلاك عن الإضافة إلى رفاه المستهلك، بينما يوضح العكس أن هذه التجارة تحقق عائدا فعليا مباشرا للمجتمع، وتتكون التكاليف الإضافية لكل هذه الأنشطة الإجرامية من تكاليف المكافحة، المتابعة والتقويم نظرا لأن الموارد المستخدمة لهذه الأغراض كان يمكن استخدامها لإنتاج سلع وخدمات بديلة ذات قيمة للمستهلك .[1]

وهناك مكونات عديدة يعتقد أنها بمثابة تكاليف، ولكنها في الواقع تمثل تحويلا للقوة الشرائية من الضحايا للمجرمين ففي حالة السرقة يصبح السارق أحسن حالا في نفس الوقت الذي يصبح المسروق أسوأ حالا ومهما كان أمر السرقة، إلا أنه يصعب استنتاج أنها تسبب تكلفة اقتصادية صافية كبيرة بالنسبة للمجتمع ومع ذلك فهي تمثل تكاليف باهظة للضحايا الأفراد .

وتؤدى" الأنشطة الإجرامية" بصفة عامة إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي عما يمكن أن يكون عليه بدونها، أما "أنشطة مكافحة الجريمة" إذا كانت فعالة فيجب أن ترفع مستوى هذا الناتج فوق المستوى الذي كان يمكن أن يكون عليه في حالة غيابها .

وهكذا يمكن أن نعتبر أنشطة مكافحة الجريمة بمثابة سلعة أو خدمة اقتصادية، لأن الناتج المحلي الإجمالي يصبح أعلى في وجودها عما كان يمكن أن يكون عليه بدونها ويمكن أن نعتبر أن أنشطة مكافحة الجريمة تستخدم موارد منتجة –العمل ورأس المال– تدخل في عملية انتاجية وتقاس تكلفة هذه الخدمات بتطبيق مبدأ تكلفة الفرصة وتساوي تكاليف الموارد المستخدمة في مكافحة الجريمة قيمة هذه الموارد في أفضل استخداماتها .

واختصارا نقول أنه لم يتم التوصل إلى مقاييس مرضية لحساب وتقدير تكاليف الجريمة من منظور الناتج الفاقد بسببها، ويمكن تقدير تكاليف أنشطة منع الجريمة بقدر معقول من الدقة، إلا أن هذه الأرقام تترك جزءا كبيرا من التكلفة الكلية للجريمة .

[1] - إبراهيم طلعت، **مرجع سابق**، ص ص:181،182.

وللأسف لا توجد أية تقارير عن تكلفة الجريمة وإن كانت هناك محاولات لتقدير تلك التكاليف، ولعل هناك مجموعة من المبادىء العامة التي يمكن الاسترشاد بها في تقدير تكلفة الجريمة نذكر منها:[1]

أولاً: تكلفة الفرصة البديلة للجريمة: تتمثل في الخسارة في الناتج القومي المترتبة على الجريمة،وفي هذا الصدد يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من الفقد في الناتج، تمثل جميعها تكاليف فرصة بديلة للجريمة :

أ.الخسارة المباشرة: ويتمثل ذلك في قيمة الإنتاج الضائع، ففي حالة القتل مثلا يفقد المجتمع إنتاجاً كان يمكن أن يحصل عليه من المجنى عليه لو أنه إستمر في الحياة، كذلك فإن المجتمع يمكن أن يفقد إنتاجاً من الجاني نظراً لوقوعه تحت طائلة القانون وخروجه من قوة العمل إما وقتيا في حالة عقوبة السجن محددة المدة، أو إلى الأبد في حالة عقوبة الإعدام أو عقوبة السجن المؤبد.

ب.الخسارة غير المباشرة: عبارة عن قيمة المورد الإقتصادي الذي ضاع من المجتمع بسبب وقوع الجريمة،ويتمثل ذلك في قيمة رأس المال البشري الضائع، ففي حالة القتل مثلا سيخسر المجتمع أحد أعضاء مورد العمل البشري وسوف يضيع على الدولة ما أنفقته على هذا المورد من نفقات صحية وتعليمية وثقافية.

ج.الخسارة الثانوية: عبارة عما يضيع على المجتمع من إيرادات غير مباشرة نتيجة الدخول الضائعة والتي من الممكن أن يجنيها المجتمع بفعل آثار المضاعف.

ثانياً:التكلفة المباشرة للجريمة: وفي هذا الصدد يمكن أن تتمثل هذه التكلفة في:

أ. **القيمة النقدية المباشرة للتكلفة:** مثل قيمة المسروقات أو قيمة المبالغ المختلسة أو قيمة المباني والممتلكات المخربة أو للنتائج المترتبة على جرائم النصب والإحتيال بسعر السوق.

ب. **القيمة غير المباشرة للتكلفة:** مثل قيمة الأشياء التي يتم الإتجار بها من الممنوعات وعادة لا تدخل هذه الأشياء في حساب التكلفة لأنها لا تكون جزءا من الناتج القومي عادة .

ثالثاً: تكلفة منع وقوع الجريمة وتكلفة تطبيق القانون: كما أشرنا فإن الجريمة تؤدي إلى مجموعة من المشاكل الإجتماعية فهي تؤثر على الرفاهية العامة للمجتمع بالتهديد بخسارة الممتلكات وإثارة مشاعر الأمن القلق على الأمن والسلامة وكذلك يخصص جزء كبير من الناتج القومي لأنشطة منع الجريمة، وبالتالي تصبح الموارد المستخدمة لذلك غير متاحة لعمليات الإنتاج الأخرى، ومع تزايد معدلات الجريمة بمرور الزمن يتزايد التأييد العام لمكافحة الجريمة أيضا كما يتضح من حقيقة أن معظم المرشحين للمناصب السياسية على جميع المستويات جعلوا الجريمة ومنعها جزءا أساسياً من حملاتهم في السنوات الأخيرة .

[1] - إبراهيم طلعت، مرجع سابق، ص ص: 183-187.

وبينما يوجد شبه إجماع على ضرورة الإهتمام بتحليل الجريمة، إلا أنه يبدو أننا نعالجه بالعاطفة أكثر منه بالعقل، فعندما تشير التقارير إلى إرتفاع معدلات الجريمة، فإننا نطالب مباشرة بزيادات في ميزانيات قوات الشرطة من أجل مواجهة المجرمين وبذلك بدون التفكير فيما إذا كان من المفيد أكثر أن نخصص الموارد الإضافية لضمان سرعة المحاكمات والإحتجاز، وعندما نشعر بأن هناك جرائم عديدة يرتكبها مجرمون معتادون فإننا نطالب بزيادة العقوبات الإلزامية بدون الإشارة إلى المجرمين الذين قد يكونون أكثر خطورة الذين يجب إطلاق سراحهم لإفساح المجال للذين كرروا جرائمهم.

كما تتمثل هذه التكاليف في التكاليف الجارية والتكاليف الإستثمارية اللازمة للقيام بخدمات العدالة والأمن، وكذلك للقيام بخدمات التوعية والإصلاح والتقويم ورعاية أسر الجناة في وقت تطبيق القانون على الجاني، وتكاليف رعاية أسر المجني عليهم، ولا شك أن مثل هذه التكاليف لو خصصت لمجالات إنتاجية لكانت قيمة الناتج القومي الإجمالي أكبر من قيمته في حالة تخصيص تلك النفقات العامة للأغراض سالفة الذكر، فبالإضافة للقيمة النقدية لنفقات الأمن والعدالة والضمان الإجتماعي هناك تكلفة فرص بديلة أخرى لابد أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير تكاليف منع وقوع الجريمة وتطبيق القانون .

وعادة تكون هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام على منع الجريمة ومستوى الناتج القومي، حيث يتأثر الناتج القومي بالإيجاب عندما تنخفض معدلات الجريمة في المجتمع .ويمكن تقسيم تكاليف مكافحة الجريمة إلى ثلاث مجموعات:

أ.المجموعة الأولى: تكاليف أنشطة منع والحد من الجريمة، وتشتمل على:

- **تكاليف جهاز الأمن الداخلي:** وتتمثل في:

- أجور الأفراد من الضباط ومساعديهم والجنود وغيرهم؛
- التعليم والتدريب الأمني؛
- الغذاء والعلاج والملابس؛
- وسائل النقل؛
- التسليح ؛
- المباني والتأثيث؛
- تقنيات الإتصال والتحكم والتوجيه الأمني.
- الرعاية الإجتماعية والصحية والترفيه لأفراد الجهاز الأمني.

- **تكاليف جهاز العدالة:** وتتمثل في:

- أجور الأفراد من القضاة ومعاونيهم وغيرهم.
- وسائل النقل والإتصال.
- المباني والتأثيث.
- الرعاية الإجتماعية والصحية والترفيه لأفراد جهاز العدالة.

- **تكاليف أجهزة الرعاية الوقائية للأفراد المحتمل انخراطهم في أنشطة الجريمة:** وتتمثل في:

- دور الرعاية الإجتماعية للأطفال اللقطاء وأطفال الشوارع؛
- دور رعاية الأطفال الأيتام ؛
- تكاليف الإعلام الوقائي للجريمة.

ويمكن التوسع في نطاق تطبيق القانون ومنع الجريمة ليشمل أجهزة عديدة يكون لنشاطها تأثير مباشر أو غير مباشر على أنشطة الجريمة، فبالإضافة إلى جهاز العدالة وجهاز الشرطة (الأمن الداخلي) توجد عدة أجهزة أخرى يأتى كل عملها أو جزء منه في نطاق منع الجريمة أو الحد منها، مثل:

- **الأجهزة الرقابية: وتتمثل في:**

- الجهاز المركزي للمحاسبات؛
- الرقابة الإدارية؛
- المخابرات العسكرية؛
- جهاز الأمن القومي؛
- الحرس الجمهوري.
- أجهزة الحجر الصحي بمنافذ الحدود (موانىء، مطارات، منافذ برية).

ب.**المجموعة الثانية: تكاليف علاج آثار الجريمة،** وتشتمل على:

- تكاليف إنشاء السجون وتشغيلها؛
- تكاليف الرعاية اللاحقة لمرتكبي الجرائم؛
- تكاليف رعاية أسر مرتكبي الجرائم؛
- تكاليف تخفيف آثار الجريمة عن ضحايا الجرائم.

ومنه نستنتج أنه يتوقف مستوى التكاليف التي يتحملها المجتمع بسبب الجريمة على مستوى تطبيق القانون .

ج.المجموعة الثالثة: تكلفة الفرصة البديلة لمخصصات أنشطة الحد من الجريمة وعلاج آثارها: تتمثل التكاليف المحسوبة في المجموعتين الأولى والثانية تكاليف مباشرة يتحملها المجتمع للإنفاق على أنشطة الحد من الجريمة أو منعها، وكذلك للإنفاق على علاج آثار الجريمة، ولكن هذه المخصصات كان يمكن للمجتمع توجيها لأنشطة إنتاجية صناعية زراعية وغيرها تدر دخل حقيقي للمجتمع وتساعد في تشغيل عاطلين كانت ستضيف إلى الناتج القومي على مدى زمني معلوم لذلك فإن قيمة الناتج الضائع على المجتمع نتيجة توجيه تلك المخصصات لأنشطة الحد من الجريمة وعلاج آثارها يمثل تكلفة الفرصة البديلة لتلك المخصصات والتي يجب أن تأخذ في الاعتبار عند حساب تكاليف الجريمة

ووفقا للتقرير المعنون " الجريمة والتنمية في أفريقيا "، الذي نشره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام 2005: [1]

- ✓ **فالجريمة تدمر رأس المال الإجتماعي والبشري في أفريقيا:** فالجنوح يحط من نوعية الحياة ويمكن أن يدفع العمال المهرة إلى الهجرة إلى الخارج، وتعرقل الجريمة فرص الحصول على فرص العمل والتعليم وتثبط تراكم الأصول.
- ✓ **الجريمة تحول مجتمعات الأعمال في أفريقيا:** يرى المستثمرون الجريمة في أفريقيا مظهراً لعدم الإستقرار الإجتماعي الذي يزيد من الأعمال التجارية. والفساد مازال أكثر ضرراً وقد يكون أخطر عقبة أمام التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السياحة، التي تشهد أهميتها تنامياً متواصلاً بالنسبة لأفريقيا، قطاع حساس للغاية للجريمة.
- ✓ **الجريمة تقوض الدولة:** الجريمة والفساد يدمران الثقة بين المواطنين والدولة، ما يقوض الديمقراطية.وبغض النظر عن الخسائر المباشرة للأموال العامة الناجمة عن الفساد، يمكن للجريمة أن تضعف القاعدة الضريبية، الأغنياء يرشون موظفي الضرائب بينما يختفي الفقراء في الإقتصاد الأسود. ويحول الفساد الموارد نحوى مشاريع الأشغال العامة التي توفر فرصاً للخصم على حساب خدمات التعليم والصحة.

[1]- ***Principes directeurs applicables à la prévention du crime: Manuel d'application pratique**, SÉRIE DE MANUELS SUR LA JUSTICE PÉNALE, UNODC, NATIONS UNIES, New York, 2011, PP.27, 28. (https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/crimeprevention/Handbook_on_the_Crime_Prevention_Guidelines_French.pdf).*

ويقع على عاتق السلطات العامة على جميع المستويات أن تنشئ، تدير وتيسيير الظروف لتمكين المؤسسات العامة ذات الصلة وجميع قطاعات المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، من الإضطلاع بدور أفضل في منع الجريمة .

ينبغي للحكومات أن تجعل الوقاية من الجريمة جزءا دائما من هياكلها وبرامجها لمكافحة الجريمة وأن تحدد بوضوح مسؤوليات كل منها في هذا الصدد والأهداف المراد بلوغها.[1] وسوف تكون الحكومات مشجعة خاصة على:

- ✓ إنشاء مراكز أو آليات تنسيق ذات الخبرة والوسائل المناسبة؛
- ✓ وضع خطة لمنع الجريمة ذات أولويات وأهداف واضحة جداً؛
- ✓ خلق روابط وإقامة تنسيق بين الهيئات أو المرافق العامة ذات الصلة؛
- ✓ تشجيع الشراكات مع المنظمات غير الحكومية، مجتمعات الأعمال التجارية، القطاع الخاص، المهن الحرة والمجتمع؛
- ✓ ضمان مشاركة الجمهور بنشاط في الوقاية من الجريمة وهذا بتوعيته بكونه يمكن أن يتصرف من خلال وسائل عمل معينة وأن دوره ضروري.[2]

هناك أدلة واضحة على أن الإستراتيجيات الجيدة التخطيط لمنع الجريمة لا تمنع الجريمة والإيذاء فحسب، وإنما تعزز أيضا سلامة المجتمع وتسهم في التنمية المستدامة للبلدان. إن منع الجريمة الفعال والمسؤول يعزز نوعية حياة جميع المواطنين، وله فوائد طويلة الأجل من حيث خفض التكاليف المرتبطة بنظام العدالة الجنائية الرسمي، فضلا عن التكاليف الإجتماعية الأخرى الناجمة عن الجريمة. ويوفر منع الجريمة فرصاً لنهج إنساني وأكثر فعالية من حيث التكلفة لمشاكل الجريمة.[3]

ويشمل منع الجريمة طائفة واسعة من النهج، أهمها: [4]

- ✓ تعزز رفاه الناس وتشجع السلوك المؤيد للإعتبارات الإجتماعية من خلال تدابير إجتماعية، إقتصادية، صحية وتعليمية، مع التأكيد بوجه خاص على الأطفال والشباب، وتركز على عوامل الخطر والحماية المرتبطة بالجريمة والإيذاء (الوقاية من خلال التنمية الإجتماعية أو منع الجريمة الإجتماعية)؛

---

[1]- *Principes directeurs applicables à la prévention du crime , op cit P: 32.*
[2]- *ibid,p:32.*
[3]- *ECOSOC Resolution 2002/13,* ***Action to promote effective crime prevention****.*
(https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/crimeprevention/resolution_2002-13.pdf)
[4]- *ibide.*

- ✓ تغير الظروف في الأحياء التي تؤثر على الإساءة ، الإيذاء وانعدام الأمن الناجم عن الجريمة بالإستناد إلى المبادرات والخبرات والتزام أفراد المجتمع (منع الجريمة على أساس محلي)؛
- ✓ تمنع وقوع الجرائم عن طريق الحد من الفرص، زيادة مخاطر الإعتقال وتقليل المنافع، بما في ذلك عن طريق التصميم البيئي، وتقديم المساعدة والمعلومات للضحايا المحتملين والفعليين (منع الجريمة الظرفية)؛
- ✓ تمنع معاودة الإجرام عن طريق المساعدة في إعادة الإدماج الإجتماعي للمجرمين وغيره من آليات الوقاية (برامج إعادة الإدماج).

وينبغي للحكومات أن تدعم تطوير مهارات منع الجريمة عن طريق ما يلي: [1]

– توفير التطوير المهني لكبار الموظفين في الوكالات ذات الصلة؛

– تشجيع الجامعات والكليات (*colleges*) وغيرها من الوكالات التعليمية ذات الصلة على تقديم دورات أساسية ومتقدمة، بما في ذلك بالتعاون مع الممارسين؛

– العمل مع القطاعات التعليمية والمهنية لتطوير الشهادات والمؤهلات المهنية؛

– تعزيز قدرة المجتمعات على تطوير إحتياجاتها والإستجابة لها.

[1]- *ECOSOC Resolution 2002/13,* ***Action to promote effective crime prevention****, op cit.*

خلاصة

يعتبر الوقوف على ماهية الجريمة والتعرف على أهم النظريات المفسرة لها، من الأمور المهمة بالنسبة لكل مهتم بالإقتصاد الإجتماعي، حيث من خلال التعرض للعناصر السابقة تبين أن حدوث ظاهرة الجريمة ما هو إلا نتاج مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

كما تم التوصل إلى أن التشخيص السليم للأسباب الدافعة للسلوك الإجرامي يكون انطلاقاً من معرفة الأسباب الحقيقية لحدوثها، ومن ثم وضع السياسات الملائمة لعلاجها.

من خلال معرفة موقف المفكرين من الإجرام ، وجدنا تباين وتعدد وجهات النظر المفسرة للجريمة،فبعد دراسة وتقييم هذه الإسهامات النظرية، تبين أن الإختلاف في الدوافع المؤدية للإنحراف والجريمة تعود بالدرجة إلى منطلقات كل فكر، سواء كانت منطلقات طبيعية أو إقتصادية، أودينية وثقافية. كما أن التحليل الإقتصادي للجريمة تم توضيحه من خلال التحليل الجزئي والكلي وأن المجرم يقارن بين المنافع المكتسبة وتكاليف إرتكاب الجريمة وهو ما تم توضيحه من خلال النموذج الإقتصادي للجريمة.

الفصل الثالث: تحليل واقع البطالة والجريمة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

تمهيد

- **المبحث الأول:**تحليل الوضعية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)؛
- **المبحث الثاني:**وصف وتحليل وضعية سوق العمل والبطالة في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)؛
- **المبحث الثالث:** وصف وتحليل واقع الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

خلاصة

تمهيد

إن المتتبع لتطور الإقتصاد الجزائري يلاحظ أن الفترة (2000-2015) تعتبر فترة هامة في مسيرة الاقتصاد الجزائري، حيث شهد فيها حركة في جميع القطاعات، ومنذ سنة 2001 إعتمدت الحكومة الجزائرية برنامجاً تنموياً تجسد في برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي إمتد إلى غاية نهاية سنة 2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج التنمية الخماسي(2010-2014)، وكان الهدف الأساسي من هذه البرامج التنموية النهوض بالإقتصاد الجزائري.

يتطلب تحليل سوق العمل في الجزائر خلال فترة الدراسة الأخذ بالمحيط الذي تطورت فيه هذه السوق، حيث تمثل هذا المحيط في جملة الإجراءات الواردة أنفاً، لأن العرض والطلب في سوق العمل يتوقف على المحيط الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والثقافي السائد خلال فترة الدراسة. حيث أن تحليل سوق العمل يسمح لنا بالتعرف على وضعية كل من البطالة والشغل خلال هذه الفترة.

إن تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة يمكننا من التعرف على تطور حجم الجريمة في الجزائر الناتجة عن الوضع الاقتصادي السائد، وعليه حاولنا في هذا الفصل تشخيص واقع سوق العمل والبطالة والجريمة في الجزائر خلال فترة الدراسة وذلك من خلال ثلاثة مباحث وهي:

- **المبحث الأول:** تحليل الوضعية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)؛
- **المبحث الثاني:** وصف وتحليل وضعية سوق العمل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)؛
- **المبحث الثالث:** وصف وتحليل واقع الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

المبحث الأول: تحليل الوضعية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

لقد عاشت الجزائر خلال الفترة 1990-2000 فترة دموية أطلق عليها العشرية السوداء، حيث إنتشرت الجريمة الإرهابية في كل الولايات، وتميزت هذه الفترة بوضع إقتصادي واجتماعي صعب حيث سجلت البطالة معدلات مرتفعة ناتجة عن تسريح العمال والخوصصة، وكنتيجة تطبيق الجزائر لإصلاحات إقتصادية بإشراف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وكذلك تزايد حجم المديونية مما جعل الاقتصاد الجزائري يعاني من إختلال. لكن منذ سنة 2001 وبتطبيق قانون المصالحة الوطنية وبرجوع الاستقرار الأمني والإرتفاع التدريجي لأسعار البترول والتخلص من المديونية وارتفاع مداخيل الخزينة العمومية وتسجيل احتياطي صرف معتبر.انصب الاهتمام بالتنمية الاقتصادية وذلك ماتجسد في البرامج التنموية الثلاثة التي تم تنفيذها خلال فترة الدراسة، هذه البرامج كان لها الأثر الكبير على الجانبين الإقتصادي والإجتماعي. ومن أجل الإلمام بجوانب هذا المبحث تم تقسيمه إلى:

- البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)؛
- تحليل تطور بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)؛
- تحليل الوضعية الإجتماعية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول:البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

إنّ مسار الإصلاحات الإقتصادية مازال مستمر ومتواصل إلى يومنا هذا خاصة وأنّ الإقتصاد الوطني بدأ يعرف انفتاحاً تدريجيا أمام المؤسسات الأجنبية والخواص، والذي يعبر عن عزيمة السلطات العمومية على الإندماج في الإقتصاد العالمي بفعالية واستغلال الفرص المتاحة أمام المؤسسات .ومع دعم إستقرار الإقتصاد الكلي سوف يحتاج البلد إلى التعجيل بالإصلاحات الهيكلية لإزالة العقبات أمام النمو والإستثمار، وكذلك لتخفيض أعداد الفقراء والعدالة في توزيع الثروة، لذلك شرعت الجزائر بتنفيذ ثلاثة برامج تنموية خصصت لها مبالغ ضخمة تجسدت فيما يلي:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004؛
- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009؛
- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

الفرع الأول: برنامج الإنعاش الإقتصادي:لمواجهة الضغط الإجتماعي الناتج عن إرتفاع معدل البطالة وتدهور القدرة الشرائية، طبقت الحكومة مع بداية هذا القرن برنامجاً سمي ببرنامج الإنعاش الإقتصادي، حيث

كان يهدف هذا الأخير إلى تحفيز الطلب الإجمالي عن طريق الزيادة في نفقات التجهيز العامة، وسنتناول بعض جوانب هذا البرنامج من خلال النقاط التالية:[1]

أولاً: السياق: بفضل تطور السوق البترولية الدولية استفادت الجزائر من ظرف مالي مناسب، وعلى مستوى الإقتصاد الكلي تميز الوضع آنذاك بقابلية إستمرار التوازنات المالية الخارجية التي تقوم خاصة على فائض في الحساب الجاري في سنة 2000 وإنخفاض نسبة خدمة المديونية إلى 19.8% في سنة 2000 مقابل 47.5% في سنة 1998.

وعلى الرغم من تحسن أسعار المحروقات فإن معدل النمو المسجل خلال السنوات الخمس الأخيرة والمقدر بـ:3% يبقى غير كافي للإستجابة إلى الحاجات الملحة للسكان لاسيما في ميدان التشغيل.

وقد أدى الركود الإقتصادي إلى تسريح العمال وتقهقر إجتماعي زاد من تفاقمه آثار الإرهاب مثل(تحطيم المنشآت والتوترات المستمرة وهجرة السكان الناجمة عن ذلك)، ومثل هذا الوضع يفتح الباب على مصرعيه على الفقر وعدم الاستقرار ويشكل مصدراً لفوارق اجتماعية كبرى.

ثانياً: إستراتيجية الإنعاش: إن برامج التعديل المطبقة من أجل إسترجاع التوازنات الإقتصادية الكبرى،أدت إلى تقليص معدل مستوى معيشة السكان، ومن ثم تركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الإجتماعية والإقتصادية وتحرير الإقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

وهكذا فإن الحكومة توصلت إلى نتيجة تقضي بأنه بدون تحضير فضاء إقتصادي ودون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها، ودون تعبئة الإدخار المحلي، ودون إنشاء القدرة الشرائية، فإن إقامة إستراتيجية للإنعاش، القائمة على الإصلاحات الهامة لإطار التسيير وإصلاحات هياكل الإقتصاد الوطني،قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق بل تزيد من حدة تفكك الإقتصاد على المستوى الجغرافي والاجتماعي،وعليه فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق وتهيئة بلادنا إلى إنعاش أفضل.

ثالثاً: مقومات البرنامج: يمتد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي على فترة تنطلق من 2001 إلى 2004،ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها والى توزيع المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

[1] - المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **مشروع التقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**، الدورة العامة العشرون ، جوان 2002، ص ص:121- 124.

إن هذا البرنامج الذي تضمن غلافاً مالياً قدره 525 مليار دينار جزائري تم توزيعه حسب المقومات الآتية وهو ما يوضحه الجدول رقم (3-1):

جدول رقم (3-1):الترخيصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي.

الوحدة: مليار دينار

طبيعة الأعمال	رخص البرامج					مجموع الرخص
السنوات	2001	2002	2003	2004	01/04	البرامج (%)
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.30	22.5	12.0	65.4	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى	93.0	73.9	37.6	2.0	210.5	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205	185.9	113.2	20.5	525.0	100

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

وتقوم معايير إنتقاء الأنشطة والمشاريع على ما يلي:

- إنهاء العمليات التي هي في طريق الإنجاز؛
- إعادة تأهيل وصيانة المنشآت؛
- توفير وسائل وقدرات الإنجاز خاصة منها الوطنية؛
- العمليات الجديدة التي تتطابق وأهداف البرنامج والقابلة للإنطلاق الفوري.

رابعاً: أهداف البرنامج: إن أهم الأهداف العملية التي تم من خلالها وضع برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي لإنجازها، تمثلت في إعادة تنشيط الطلب ودعم النشاطات التي تنتج القيمة المضافة وتوفير الشغل، عبر ترقية الإستغلال الزراعي والمؤسسة المنتجة خاصة منها المحلية ذات الحجم الصغير والمتوسط، واعادة تأهيل المنشآت القاعدية خاصة تلك التي تساعد على إنطلاق النشاطات الإقتصادية وتغطية الحاجات الضرورية للسكان في مجال تنمية الموارد البشرية.

مما يعني أن هذا البرنامج تكفل بثلاثة أهداف ذات نوعية عالية: مكافحة الفقر، توفير فرص العمل وتحقيق توازن جهوي وإنعاش الفضاء الإقتصادي الجزائري.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009: لقد شهدت بداية سنة 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الإقتصادي، وقد رصد له غلاف مالي قدره 55 مليار دولار كقيمة أولية، وخصص هذا البرنامج بالدرجة الأولى للجنوب والهضاب العليا، من أجل فك العزلة عن الجنوب وفك الضغط عن الشمال، فحسب الإحصاء الوطني الخامس الذي أجرته الجزائر للسكان والسكن سنة 2008 أفضى إلى تحديد عدد الجزائريين 34.8 مليون نسمة يسكن 80 % منهم في المدن الساحلية، وهو ما يؤكد أهمية السياسة التنموية التي شرعت الدولة في التخطيط لها من اجل إعادة التوازن الديمغرافي عبر مناطق الوطن، ولا سيما من خلال تهيئة مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب وجعلها أكثر استقطاباً للتنمية.[1]

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004، ولقد تم تسطير إستراتيجية وطنية تسعى إلى إطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجانب لتفعيل هذه المشاريع ومن بين هذه المشاريع،تأهيل الطرقات لتتماشى وفق المعايير الدولية والتهيئة التدريجية للتراب الوطني. كالطريق السيار شرق غرب والذي يمتد على مسافة 1200 كيلومتر والذي يقطع الجزائر من الشرق إلى الغرب، بالإضافة إلى تجديد السكك الحديدية، إنشاء مليون وحدة سكنية... إلخ.

ويمكن أن نبرز المضمون العام للبرنامج التكميلي لدعم النمو ومحاوره الخمسة في الجدول التالي:

[1]- *Mohammed Karim Guerrouf & Mohammed El Taher Saoudi,* ***L'orientation De Politique Economique en Algerie et Son Impact Sur La Croissance Economique Période (1999/2012)****, Revue Valaque D'Etudes Economiques, Volume 3(17), N°: 1/2012, Les Annales de l'Université Valahia de Targoviste, Roumanie, Décembre 2012, p 27.*

الجدول رقم (3-2): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو.

القطاعات	القيمة المخصصة (مليار دينار جزائري).	النسبة (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45,50
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40,50
دعم التنمية الإقتصادية	337.2	08,00
تطوير الخدمة العمومية	203.9	04,80
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	01,10
الإجمالي	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، الموقع: http://www.premier-ministre.gov.dz/05/09/2012

ويمكن حصر جملة من الأهداف التي جاء بها برنامج دعم النمو في النقاط التالية:[1]

أ.تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الإقتصادية أثر سلباً على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل إزدهار الإقتصاد الوطني.

ب.تحسين مستوى معيشة الأفراد : وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

ج.تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: وذلك راجع للدور الكبير لكل من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الإقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الإقتصادية في الوقت الحالي، إذا أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والإستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

[1] - البرنامج التكميلي لدعم النمو ، بوابة الوزير الأول، **مرجع سبق ذكره**.

د.رفع معدلات النمو الإقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الإقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجاً غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج ، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي والمقدرة بـ: 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ: 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، وعليه المجموع النهائي لقيمته يصبح 8705 مليار دج.

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الإقتصادي وذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي:[1]

أ. تحسين ظروف معيشة السكان: يمثل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بـ: 45.5% (1908.5 مليار دج)، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الإقتصادي من خلال إنعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الإقتصادي.

ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات، كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن (555 مليار دج) ويليه قطاع التربية الوطنية (200 مليار دج) في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي (141 مليار دج) لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية.

ب. تطوير المنشآت الأساسية: احتل المرتبة الثانية بنسبة 40.5 % من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية، حيث وزعت هذه القيمة (1703.1 مليار دج) على أربعة قطاعات فرعية كما يلي:

النقل (700مليار دج)، الأشغال العمومية (600 مليار دج)، الماء(سدود و تحويلات) (393 مليار دج)، تهيئة الإقليم (10.15 مليار دج)

[1] - ناجية صالحي وفيتحة مخناش ، **واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر(2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي**، مجلة رؤى إقتصادية، العدد الثالث، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر،2012، ص ص: 172- 174.

نلاحظ بأن قطاع النقل يتصدر قائمة إهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية ولا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج.

ج. دعم التنمية الإقتصادية: يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الإقتصادية في القطاعات التالية:

- ✓ **الفلاحة والتنمية الريفية:** حيث خصص له ما قيمة 300 مليار دج وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الإقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات؛
- ✓ **الصناعة:** حيث خصص لهذا القطاع 13.5 مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية ؛
- ✓ **ترقية الإستثمار:** حيث خصص له ما يقارب 4.5 مليار دج قصد توفير السبل وتهيئة المناخ لجلب الإستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية؛
- ✓ **الصيد البحري:** حيث خصص له ما قيمة 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري؛
- ✓ **السياحة:** حيث خصصت له ما قيمة 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.
- ✓ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:** إذ أنه ونظراً للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الإقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل، وكذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري، خصصت الدولة لها ما قيمة 4 مليار دج.
- ✓ **تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:** كان الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الإقتصادية والإجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات، وخصص في هذا الإطار 203.9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية:

- **البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال:** حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة 61 محطة أرضية؛

- **العدالة** :حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس، يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات، ومن ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائياً و 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية.

- **الداخلية:** والغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.

- **التجارة** :إذ أنه وقصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف :إنجاز مخابر مراقبة النوعية، اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية، إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.

- **المالية:** حيث يهدف إلى تحديث وعصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص.

الفرع الثالث:برنامج التنمية الخماسي 2010-2014[1]:إستلزم برنامج الإستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة مابين 2010 و2014 من النفقات 21.214 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين إثنين هما:

أولاً: استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دينار جزائري، ما يعادل 130 مليار دولار.

ثانياً:إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري ما يعادل 156 مليار دولار.

حيث تم تخصيص أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال:

- ما يقارب 5.000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوي) و 600.000 مقعد بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتعليم والتكوين المهنيين؛
- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مركباً صحياً متخصصاً و377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛
- مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة يتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014 هذا ما كان مقرر ضمن البرنامج؛
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء؛
- تحسين التزويد بالمياه الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سد و25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها؛

[1] - بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014**، موقع الويب :
algerianembassy-saudi.com/pdf/quint.pdf/24/04/2014

♦أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعب و160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب؛

♦كذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والإتصال.

كما خصص برنامج الإستثمارات العمومية ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشأت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية و ذلك على الخصوص:

♦ أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ؛

♦ أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص تجهيز 14 مدينة بالتراموي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات؛

♦ ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم؛

♦ وما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل؛

وعلاوة على حجم النشاطات السابقة تم تخصيص أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الإقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

- ✓ أكثر من 1000 مليار دج تم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية؛
- ✓ وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل و تسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض؛
- ✓ تعبئة التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية؛
- ✓ أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل يستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل حيث تم ضخ كم هائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ

البرنامج الخماسي ويولدها النمو الإقتصادي، كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة؛

وعلى صعيد آخر خصص البرنامج 2010-2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

وعليه فالملاحظ أن هذا البرنامج يبرز لنا بأن هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والإجتماعية للبلاد ، فالجزائر خصصت خلال سنوات 2010-2014 غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ويجمع خبراء الإقتصاد أن مبلغ الإلتزامات المالية التي أقرها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال هذا البرنامج يترجم إرادة السلطات العمومية في الإستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من أجل تسريع و تعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

المطلب الثاني: تحليل تطور بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

من المؤشرات الإقتصادية التي يمكن أن نحكم بها مدى سلامة إقتصاد أي دولة النمو الاقتصادي من خلال تطور الناتج المحلي الاجمالي ، ومعدل التضخم.

الفرع الأول: تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015):بسبب طبيعة الاقتصاد الجزائري كإقتصاد أحادي التصدير جعلت من حجم الناتج المحلي الإجمالي في تغييرات واضحة خلال الفترة (2000-2015) والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-3): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الأسعار الجارية	معدل النمو %
2000	4123,5	27,3
2001	4227,1	3,3
2002	4522,8	7
2003	5247,5	16,1
2004	6150,4	17,1
2005	7563,6	23
2006	8520,6	12,6
2007	9306,2	10
2008	11043,7	18,1
2009	9968	-9,7
2010	11991,6	20,3
2011	14526,2	21,1
2012	16208,7	11,1
2013	16643,8	2,7
2014	17205,1	3,4
2015	16799,2	-2,4

المصدر:

1- *Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2014, p:26.*

3- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم30، جوان2015، ص:15.

4-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم33، مارس2016، ص:15.

من خلال الجدول رقم (3-3) نلاحظ أنه في سنة 2001 عرف معدل نمو الناتج المحلي تباطؤ ليعود إلى الإرتفاع من جديد بعد إنطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي، حيث إرتفعت معدلات نمو الناتج من 3.3% سنة 2001 الى 23% سنة 2005، وهو ما يظهر أثر البرامج التنموية على تحقيق الإنتعاش في نمو الناتج الوطني الإجمالي.

ابتداءاً من سنة 2007 بدأت معدلات نمو الناتج تتراجع خصوصاً على أثر التراجع في أسعار البترول لتصل إلى أدنى مستوياتها، ليصبح معدل نمو الناتج سلبياً على أثر الأزمة العالمية وما تبعها من تراجع في سعر النفط سنة 2009، حيث سجل ما قيمته 9968 مليار دج سنة 2009.

ابتداءاً من سنة 2010 عادت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ترتفع بشكل تدريجي لغاية 2012 وذلك بعد إنطلاق المخطط الخماسي وكذا تحسن أداء بعض القطاعات الإقتصادية خارج المحروقات وخصوصاً الصناعة والبناء والأشغال العمومية، دون أن ننسى عودة إرتفاع أسعار البترول. وبعدها بدأ معدل النمو في التراجع إلى أن وصل إلى أدنى مستوياته ليصبح معدل نموه سالبا أي% 2.4- حوالي 16799.2 مليار دينار جزائري خلال سنة 2015 ، هذا بالسبب الركود الذي يعيشه قطاع المحروقات نتيجة انخفاض أسعار البترول ابتداءاً من سنة 2014.

الفرع الثاني: تحليل تطور مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015):

سعت الدولة الجزائرية إلى تطوير وتنويع مكونات الناتج المحلي الإجمالي من أجل النهوض بالنشاط الإقتصادي، والجدول الموالي يوضح تطور مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000-2015).

الجدول رقم (3-4): تطور مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: مليار دينار

البيان	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية
2000	1616.3	346.2	294.5	335.0	832.3	424.5
2001	1443.9	411.5	313.7	358.9	957.0	472.3
2002	1477.0	417.2	336.6	409.9	1024.2	499.5
2003	1668.9	515.3	350.5	445.2	1130.0	553.8
2004	2319.8	580.5	390.5	508.0	1302.2	609.2
2005	3352.9	581.6	420.1	564.4	1518.7	631.9
2006	3882.2	641.3	444.4	674.3	1708.4	677.9
2007	4089.3	704.2	463.7	825.1	1910.7	782.4
2008	5000.1	722.8	483.0	967.8	2189.3	1034.3
2009	3109.1	931.3	570.7	1094.8	2349.1	1197.2
2010	4180.4	1015.3	617.4	1257.4	2586.3	1587.1
2011	5242.1	1183.2	663.8	1333.3	2862.6	2386.6
2012	5336.4	1421.7	728.6	1491.2	3205.6	2654.4
2013	4968.0	1627.8	765.5	1620.2	3827.4	2524.5
2014	4657.8	1771.5	837.0	1620.2	4191.0	2715.4
2015	3233.6	2013.9	889.4	1899.8	4553.3	2840.2

المصدر:

Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, les Rapports de 2002, 2010 ,2013,2014 ,2015,2016.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- ✓ يتميز هيكل الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بهيمنة الخدمات المسوقة وخدمات الإدارات العمومية، حيث تمثلان معاً أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات؛

- ✓ إن قطاعي البناء والأشغال العمومية والصناعة قد حققا أداءات متواضعة بزيادة قيمتها المضافة،حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الإقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي، الذي كانت نسبته المتوسطة خلال الفترة في حدود 2%. وبذلك فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي تبقى متذبذبة وضعيفة نسبياً على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الإقتصاديات المعاصرة.
- ✓ بغض النظر عن الركود في قطاع المحروقات الذي سجل إنخفاض قيمته المضافة وكذا الأداء السلبي للفلاحة، فإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي يتم بفضل أداء قطاعات البناء والأشغال العمومية والخدمات والأداء الأفضل لقطاع الصناعة؛
- ✓ عرفت كل القطاعات خلال سنة 2010 نمواً ايجابياً ماعدا تلك المتعلقة بالمحروقات، بينما حققت القطاعات الأخرى أداءات مرتفعة تفوق نسبة 5.8 % بإستثناء الصناعة التي عرفت ارتفاعاً متواضعاً، يبقى هذا النمو ايجابياً لكل قطاعات الأنشطة لكنه ضعيفاً مقارنة مع سنة 2009، كما عرف كل من القطاع الصناعي والفلاحي ترجعاً؛
- ✓ يتميز هيكل الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بإرتفاع مساهمة القطاعين(خدمات الإدارات العمومية والبناء والأشغال العمومية)، وانخفاض مساهمة كل القطاعات الأخرى بحدة متفاوتة؛
- ✓ سجلت قطاعات الأنشطة الأخرى خارج المحروقات بإستثناء الخدمات المسوقة والفلاحة نمواً معتبراً يفوق ذلك المسجل سنة 2011؛
- ✓ تباطؤ النمو الإقتصادي من جديد بعد الإنتعاش الطفيف الذي سجله خلال سنة 2012، إلا أن التوسع المعتبر في قطاع الفلاحة والخدمات والبناء لم يتمكن من تعويض الأداءات الضعيفة لقطاع المحروقات الذي سجل تراجعاً للسنة الثامنة على التوالي وانخفاض الإستثمارات العمومية بإستثناء قطاع المحروقات الذي يعيش مرحلة ركود قوي، على غرار ذلك حققت كل القطاعات الأخرى نمو إيجابي، حيث تميز كل من قطاع الخدمات وقطاع الفلاحة تفوق عن تلك المحققة لسنة 2012.
- ✓ لقد تواصل التراجع في نمو قطاع المحروقات خلال السنوات الثلاث 2013-2014-2015 على التوالي، وهو ما يمكن اعتباره تدهوراً حقيقياً نظراً لفقدان ما يزيد عن ربع القيمة المضافة، فلم تعد تدر المحروقات سوى 29% من تدفق الثروة وتساهم سلباً في النمو.[1]

من خلال ما سبق يتضح أن هيكل الناتج المحلي في الجزائر يعتمد بشكل أساسي على قطاع المحروقات.

[1]- .بنك الجزائر، **التطور الإقتصادي والنقدي**، التقرير السنوي،2015، ص:30.

الفرع الثالث: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) من أهم أهداف السياسة النقدية لأي دولة هو المحافظة على إستقرار الأسعار لكن الجزائر عرفت خلال الفترة (2000-2015) معدلات متفاوتة الحدة من الضغوط التضخمية، والجدول رقم (3-5) يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة

الجدول رقم (3- 5): تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

السنوات	معدل التضخم %
2000	0.3
2001	4.2
2002	1.4
2003	2.6
2004	3.6
2005	1.6
2006	2.5
2007	3.7
2008	4.9
2009	5.7
2010	3.9
2011	4.5
2012	8.9
2013	3.2
2014	2.9
2015	4.8

المصدر: ***Banque d'Algérie, op-cit***

من خلال الجدول رقم (3-5) ، نلاحظ أن معدل التضخم سجل رقم قياسي سنة 2000 قدر بـ: 0.3% كحد أدنى لمعدل تضخم عرفته الجزائر منذ الإستقلال، حيث تعود هذه النتائج الحسنة إلى جهود السياسة النقدية الإنكماشية في التحكم في حجم الطلب الكلي وبالتالي الحد من الطلب على النقود، أي تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي لهدف استقرار الأسعار عند مستوى مماثل.[1] حيث أن الإنخفاض في معدل التضخم لسنة 2000 لم يستمر طويلاً بل سرعان ما عاد إلى الإرتفاع سنة 2001 بمعدل 4.2% يرجع ذلك إلى نمو المجمع النقدي M2 بنسبة 22.5% والتي تزامنت مع إنطلاق برنامج الإنتعاش الإقتصادي[2]. أما سنة 2003 عرفت إنخفاض في معدل التضخم بلغ 2.6% إلى غاية سنة 2005 قدر بـ: 1.6% بسبب عودة أسعار البترول إلى مستواها الطبيعي[3] وانخفاض معدل السيولة المصرفية إلى (39%)، كما عرفت سنة 2006 معدل تضخم قدر بـ: 2.5% ليرتفع سنة 2007 إلى 3.7% أي تجاوز المعدل المستهدف من طرف السلطة النقدية والمقدر بـ: 3% يرجع إلى نمو فائض السيولة المصرفية بـ: 43% ، في حين إرتفع معدل التضخم خلال سنة 2008 إلى 4.9% والسبب هو أرتفاع أسعار الخدمات[4].أما سنة 2009 ارتفع معدل التضخم إلى 5.7% بسبب أسعار المواد الغذائية وأيضا التضخم المستورد الذي حدث سنة 2008، ثم عاد سنة 2010 للإنخفاض نوعاً ما قدر بـ: 3.9% ليعود سنة 2011 إلى الإرتفاع من جديد بنسبة 4.5 % بسبب التوسع النقدي وارتفاع أسعار بعض المواد الإستهلاكية.

كما ارتفع معدل التضخم مجددا سنة 2012 ويمكن تفسير هذه الزيادة أساساً إلى ارتفاع الأسعار لبعض المنتجات الطازجة في الثلاثي الأول لسنة 2012، ليتراجع إلى 3.2% سنة 2013 وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية الطازجة والتي لم تتجاوز معدلها السنوي المتوسط 4.02% في 2013 مقابل 21.4% سنة 2012 من جهة، ومن جهة أخرى راجع إلى انخفاض في الأسعار الدولية السنوية المتوسطة للمنتجات الفلاحية المستوردة[5]، إلى أن وصل 2.92% سنة 2014. أما سنة 2015 انخفض متوسط سعر البرميل من 109.55 دولار في السداسي الأول من سنة 2014 إلى 58.23 دولار في السداسي الأول من

[1]- عبد القادر قروي يحي، **محددات التضخم في الجزائر، دراسة قياسية باستعمال نماذج الانحدار الذاتي 1990-2012**، مجلة الباحث، العدد 14، 2014، ص:3.

[2]- علي لزعر وفضيل رايس، **محددات التضخم في الجزائر(1999-2009)**، مجلة الإقتصاديات المالية والبنكية، العدد الإفتتاحي، جامعة بسكرة، الجزائر ، 2014، ص:194.

[3]-.نفسه، ص: 194.

[4]- بنك الجزائر، **تقرير حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي االأول لسنة 2011**، 2011، ص:4.

[5]- *Banque d'Algérie,* ***Rapport 2013****, op.cit, P: 29.*

سنة 2015 واستمر إلى أن وصل في نهاية 2015 إلى 37 دولار للبرميل، أدى إلى عجز في الميزانية وانخفاض في قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع في معدل التضخم إلى 4.8%.

المطلب الثالث: تحليل الوضعية الإجتماعية في الجزائر خلال فترة الدراسة

يمكن التعرف على الوضعية الإجتماعية للجزائر من خلال تحليل الإحصائيات الخاصة بالسكان من خلال توزيعهم حسب الجنس والفئات العمرية، ولتعرف على مدى تماسك المجتمع الجزائري بالقيم والأخلاق كان علينا تتبع تطور المعدل الخام للزيجات وعدد حالات الطلاق، وكذلك التعرف على خصائص الأسرة الجزائرية الحديثة.

الفرع الأول: تحليل تطور السكان والزواج والطلاق في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

أولاً:التركيبة السكانية: يمكن التعرف على التركيبة السكانية لأي دولة من خلال التعرف على حجم السكان حسب الفئة العمرية والجنس، حيث من خلال الملحق رقم (01) نلاحظ أن العدد الإجمالي للسكان المقيمين عرف تزايد ملحوظ خلال فترة الدراسة، حيث إرتفع من 30178000 نسمة عام 2000 إلى 39963247 نسمة أي بزيادة تقدر 9785247 نسمة وهو ما يمثل زيادة تقدر بـ: 30%، ويمكن إرجاع ذلك إلى الزيادة في عدد المواليد وانخفاض في عدد الوفيات، وارتفاع معدل الخصوبة* في الجزائر، وكذلك تحسن الظروف المعيشية وتوفر الخدمات وكذلك ارتفاع المعدل الخام للزواج هذا من جهة تطور العدد الإجمالي للسكان.

ومن جهة التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري حسب الجنس أنه لا يوجد تفاوت بين الجنسين هناك دوماً زيادة طفيفة في نسبة الذكور، وهذا مايدل على التوافق بين الجنسين، أما من الناحية العمرية فنجد الفئة النشيطة أي الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و59 سنة هي الأكثر مقارنة بالفئات الأخرى حيث وصلت في عام 2015 إلى 62.46 % وهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت ببعض الدول، وهذا مايساعدنا على أن الجزائر تتمتع بموارد بشرية نشيطة تساعد في تطور الإقتصاد إذا ماتم استغلالها أحسن استغلال.

ثانياً: الزواج والطلاق في الجزائر: يعتبر الزواج والطلاق من الظواهر الإجتماعية التي لها أثر بالغ في بناء و/أو تفكك الأسرة والمجتمع، ومن أجل التعرف على تطور عدد الزيجات وحالات الطلاق في الجزائر بالأرقام كان لزاماً علينا إدراج الجدولين التاليين:

* **معدل الخصوبة الكلي:** هو متوسط عدد الاطفال المولدين أحياء لكل امرأة خلال فترة حياتها الانجابية، مع افتراض خضوعها لنفس ظروف الخصوبة الملاحظة خلال هذه السنة.

الجدول رقم (3-6): تطور عدد الزيجات في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

السنوات	عدد الزيجات	المعدل الخام للزواج %*
2000	177548	5.84
2001	194273	6.29
2002	218620	6.97
2003	240463	7.55
2004	267633	8.27
2005	279548	8.50
2006	295295	8.82
2007	325485	9.55
2008	331190	9.58
2009	341321	9.68
2010	344819	9.58
2011	369031	10.05
2012	371280	9.90
2013	387947	10.13
2014	386422	9.88
2015	369074	9.24

المصدر:

1- ***ministère de la santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière, Direction de la Population, Situation Démographique et Sanitaire (2000-2014),Alegria, Juillet 2014,p:09.***

2- **منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، موقع الويب:*www.ons.dz* .**

3- **المجلس الاقتصادي والإجتماعي، تقرير حول ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر؟، موقع الويب: *www.cnes.dz/ar/wp-content/uploads/RNDH2013-2015.pdf***

* **المعدل الخام للزيجات (‰):** هو حاصل قسمة عدد الزيجات للسنة على متوسط عدد السكان لنفس السنة.

الجدول رقم (3-7): تطور عدد حالات الطلاق في الجزائر خلال الفترة 2008-2015.

السنوات	حالات الطلاق	معدل الطلاق %*
2008	39396	11.90
2009	41505	12.16
2010	49845	14.46
2011	54826	14.86
2012	54985	14.81
2013	57461	14.81
2014	60844	15.75
2015	59909	16.23

المصدر:

ministère de la santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière OP.cit,p:09.

من خلال الجدولين رقم(3-6) و(3-7) على التوالي نلاحظ أن المعدل الخام للزيجات عرف ارتفاع حيث انتقل من 5.84 % سنة 2000 ليصل إلى 9.24% سنة 2015 لكنه تم تسجيل أعلى معدل خام للزيجات سنة 2013 حين بلغ 10.13% ويمكن إرجاع أسباب هذا الإرتفاع النسبي في تحسين الظروف المادية من خلال البرامج التنموية المشار إليها وتطور قطاع السكن في الجزائر خلال فترة الدراسة، وتوفر مناصب الشغل، ومن جهة أخرى وحسب الإحصاء العام للسكن والسكان 2008 حيث وصل معدل العمر عند الزواج الأول خلال هذه السنة معدل 32.9 سنة عند الذكور و29.1 سنة عند الإناث وهو مرتفع عند الجنسين ويعتبر المجتمع الجزائري من بين المجتمعات التي تعاني من نسبة العنوسة أما من خلال فحص معدل الطلاق نجد أن هناك تزايد مستمر، حيث إرتفع معدل الطلاق من 11.90% سنة 2008 ليصل سنة 2015 إلى: 16.23% ، وهو ما يدق ناقوس الخطر لإن الطلاق يعبر عن عدم تماسك المجتمع وينجر عنه جرائم مثل الدعارة، السرقة، تناول المخدرات، التشرد، ويمكن إرجاع أسباب الطلاق في الجزائر إلى عدم التوافق المعيشي والأخلاقي بين الزوجين ، وكذا الظروف المادية.

* **معدل الطلاق**(%): هو حاصل قسمة عدد حالات الطلاق خلال السنة على عدد الزيجات لنفس السنة.

الفرع الثاني: تطور التعليم في الجزائر خلال الفترة (2000- 2015): لمعرفة مكانة التعليم في الجزائر كان لزاماً تتبع تطور عدد التلاميذ والطلبة في مختلف القطاعات والأطوار، وكذا تطور الإنفاق العام في مجال التعليم والهياكل البيداغوجية وهو ما نوضحه في الآتي.

أولاً: تطور عدد التلاميذ والطلبة في مختلف القطاعات والأطوار في الجزائر خلال الفترة 2000- 2015

من خلال الملحق رقم (02) يمكن الوقوف على تطور التعليم في الجزائر بالنسبة للذكور والإناث في مختلف القطاعات(التربية الوطنية، التعليم العالي، التكوين والتعليم المهني)، وعلى مستوى مختلف الأطور والمستويات وما يمكن إستنتاجه يتمثل فيما يلي:

- تزايد عدد التلاميذ المتمدرسين بقطاع التربية من 7712182 تلميذ خلال السنة الدراسية 2000 /2001 إلى 7989546 تلميذ خلال السنة الدراسية 2015/2014 أي بزيادة تقدر بـ3.5%؛
- تزايد عدد الطلبة بالجامعة من541443 طالب خلال السنة الجامعية 2001/2000 إلى 1283707 طالب خلال السنة الجامعية 2014/2013 أي بزيادة تقدر بـ:137% وهذا راجع الى ارتفاع نسبة النجاح في البكالوريا وتحسن ظروف التعليم وتوفر المراجع والدروس الخاصة...الخ؛
- تزايد عدد المتربصين بالتعليم والتكوين المهنيين من 323432 متربص خلال السنة الدراسية 2001/2000 متربص إلى 728082 متربص خلال السنة الدراسية 2014/ 2015 أي بزيادة تقدرب: 95%. وهي زيادة معتبرة نظراً لإهمية هذا القطاع وارتباطه المباشر بسوق العمل وكذا يرجع الى جهود الدولة في تحسين هذا القطاع؛
- تقارب عدد الذكور مع عدد الإناث فيما يخص الطورين الإبتدائي والمتوسط، لكن في المرحلة الثانوية نجد فئة الإناث هي الأكبر ويمكن إرجاع ذلك في إنخفاض نسبة النجاح من المتوسط إلى الثانوي فيما يخص فئة الذكور، وهذه الفئة الراسبة جزء منها يتوجه إلى التكوين المهني، وجزء إلى الحياة العملية المبكرة،...الخ؛
- تفوق الجنس الأنثوي في الجامعة على الجنس الذكري من حيث العدد في مرحلة التدرج وجامعة التكوين المتواصل، لكن هناك تقارب بين الجنسين في مرحلة ما بعد التدرج، وهذا ما ينذر بخطورة نسبية إهتمام المرأة بالتعليم العالي ونفور الذكور وعدم الإستمرار هذا ما يؤثر على بعض القطاعات التي تتطلب يد عاملة ذكرية خاصة في مجال الصناعة والزراعة والمحروقات.

ثانياً: تطور الإنفاق العام على قطاع التعليم في الجزائر: من خلال استعراضنا للبرامج التنموية الثلاثة في الفصل السابق نجد أن الحكومة أولت أهمية كبيرة لكل من: التربية الوطنية، والتعليم العالي والبحث

العلمي،والتكوين المهني، حيث خصصت لهم ما يقارب 68,6 مليار دينار جزائري من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، و399,5 مليار دينار جزائري من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، أما البرنامج الخماسي فقد خصص من خلاله مبلغ 2020 مليار دينار جزائري، وقد وزعت هذه المبالغ على إنشاء هياكل تعليمية (مدارس، جامعات، مخابر البحث، الإقامات والمطاعم، مراكز التكوين المهني)، بالإضافة إلى تكوين المعلمين والأساتذة ...إلخ.

حيث بذلت الدولة الجزائرية جهودا كبيرة لتحسين وضعية التعليم، باعتباره أهم الاستثمارات التي يجب تحقيقها، وقد جسدت هذه القناعة من خلال إقرار مجانية وإجبارية التعليم لكل الأطفال لمدة تسع سنوات، وهذا كما نص عليه القانون الأساسي، حيث يشترط التعليم الإجباري لكل الأطفال البالغين من العمر ست سنوات كاملة.

مع بداية الألفية، وسعيا منها لتطوير منظومتها التربوية وجعلها تساير التطورات الحديثة التي يشهدها العالم، إلتزمت الجزائر ببرنامج إصلاح تمثلت أهم محاوره في:[1]

- ✓ تعميم تدريجي للتعليم التحضيري لجميع الأطفال البالغين من العمر 5 سنوات؛
- ✓ تمدرس جميع الأطفال الذين هم بسن التمدرس
- ✓ تمكين التحاق 90% من فئة ما في سن نهاية التعليم الإجباري حتى بعد إعادة السنة مرة أو إثنين؛
- ✓ العمل على تمكين التحاق 75% من التلاميذ الذين أنهو التعليم الإجباري من الالتحاق بالتعليم بعد الإجباري؛
- ✓ توجيه 70% من التلاميذ الذين يلتحقون بالتعليم بعد الإجباري إلى التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، بينما يتم توجيه نسبة 30% المتبقية إلى التعليم التقني والمهني
- ✓ بلوغ نسبة نجاح في امتحان البكالوريا للتعليم الثانوي مقدرة بـ 75% بين تلاميذ السنة الثالثة ثانوي.

ثالثاً: إنشاء الهياكل البيداغوجية: إذا أردنا أن نحدد طبيعة العلاقة التي تربط بين التعليم والفقر سنجد أنه من دون تعليم يصعب الحصول على وظيفة، أي إذا لم يكن لدينا تعليم فإننا معرضين في جميع الأوقات إلى الفقر. كما أننا نرى في مجتمعنا أن أكثر الفقراء تجدهم لا يملكون العلم أو التعليم المؤهل لهم في الحصول على الوظيفة، ولو كان عندهم التعليم المفترض حصوله عندهم لما كانوا فقراء، ولكانت نسبة الفقر تقل بنسبة كبيرة.

[1]- الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، **تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة**، نوفمبر 2008، ص ص:282-285.

وقد قامت الجزائر من خلال البرامج التنموية بإنشاء العديد من الهياكل البيداغوجية عبر الوطن، يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول (3-8): الهياكل البيداغوجية المنجزة في الجزائر خلال الفترة 1999-2011.

نوع المنشأة		1999-2004	2005-2008	2009-2010	2011	المجموع
التربية الوطنية	ثانويات	287	266	272	104	929
	إكماليات	687	780	638	120	2225
	مدارس ابتدائية	2792	1186	1217	820	6015
	داخليات	140	172	198	13	523
	مطاعم	735	1966	942	460	4102
التعليم العالي	المقاعد البيداغوجية	322000	279820	127550	59300	788670
	أماكن الإيواء	131500	167667	68647	47300	415114
	المطاعم الجامعية	21	122	30	05	178
التكوين المهني	معاهد التكوين المهني	11	08	07	05	31
	مراكز التكوين المهني	69	74	75	25	243
	ملحقات التكوين	144	99	29	22	294
	داخليات	140	122	58	33	228

المصدر: - بيان السياسة العامة للدولة الجزائرية، حصيلة المنجزات الإقتصادية والإجتماعية، 2004-2008، 2009-2010، 2011.

- مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الجزائر، أكتوبر 2010، ص ص:47، 48.

إن ما يلاحظ من خلال الجدول السابق أن الهياكل البيداغوجية سجلت إنجازات كبيرة خلال الفترة 1999 – 2011، حيث تم إنجاز 929 ثانوية عبر كامل التراب الوطني، كما تم إنجاز 2225 إكمالية و6015 إبتدائية، أما فيما يخص التعليم العالي فقد تم إنجاز 788670 مقعدا بيداغوجيا، و415114 مكان للإيواء بالإضافة إلى 178 مطعما جامعيا، أما بالنسبة للتكوين المهني فقد سجل هو أيضا زيادة في كل من المعاهد والمراكز والملحقات المهنية والإقامات الداخلية.

وقد بلغ العدد الإجمالي للإبتدائيات في الجزائر 18233 إبتدائية سنة 2013، بعدما كان عددها 17790 سنة 2010، بينما العدد الإجمالي للإكماليات وصل إلى 5172 سنة 2013 بعدما كان عددها

4901 سنة 2010، أمـا فيما يخص العـدد الإجمـالي للثانويات فقـد بلغ 2052 ثانوية سنة 2013 بعدما كان1813 ثانويـة سنـة 2010. كما بلـغ تعداد المتمدرسيـن في قطاع التربيـة سنـة 2013 ما يقارب 8297798 تلميذا، بعدما كان عددهم 7948888 تلميذا سنة 2010، أما تعداد الأساتذة فقد وصل إلى 410569 أستاذا سنة 2013، بعدما كان عددهم 375018 أستاذا سنة 2010. كما بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي سنة 2013 ما يقارب 92 مؤسسة، بعدما كان عددها 82 مؤسسة سنة 2010.[1]

الفرع الثالث: خصائص الأسرة الجزائرية: بعد الإستقرار النسبي الذي حققته الجزائر بعد العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر خلال الفترة 1990-2000، حيث شهدت الجزائر تغييرات كبيرة على مستوى الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وكنتيجة للعولمة، طرأت عدة تغييرات على الأسرة الجزائرية ومن أهم خصائصها الحالية نوجزها فيمايلي:

أ.صغر الحجم: إن الأسرة الحديثة تمتاز بضيق نطاقها وصغر حجمها، فهي تتكون من الزوج والزوجة والأولاد المباشرين.

ب.تغير المركز الإجتماعي لعناصر الأسرة: كان وضع المرأة في الحياة الاجتماعية أكثر المراكز تغييرا خاصة في نصف القرن الأخير، فقد نزلت المرأة إلى ميدان العمل وذاقت حلاوة الكسب وشعرت بقيمتها الاقتصادية وبأنها أصبحت سيدة موقف وتستطيع أن تكفي نفسها بنفسها، ومن ثم فلا داعي لتحمل القيود التي كان يفرضها عليها الرجل، وبالتالي أضحت المرأة عنصرا ايجابيا تتدخل في اختيار شريك حياتها ورسم خطوط حياتها الزوجية، وتقاسمت مع الرجل السيادة على الأسرة، وأصبحت تتصرف بحرية ومسؤولية في شؤون منزلها.

ج. سيادة الإتجاهات الديمقراطية: كانت نتيجة انتشار النظرية الديمقراطية لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص وانتشار التعليم الإلزامي، فتعلمت بذلك البنت ونالت قسطا كبيرا من الثقافة وشعرت بحريتها الفكرية، وقد انعكس كل هذا على حياة الأسرة الحديثة، وأصبحت بذلك النزعة الديمقراطية هي التي تسيطر على مناقشات الأسرة، وأصبحت الصراحة والتفاهم هما العاملان المسيطران على مختلف الإتجاهات داخل الأسرة.

د. تراجع سلطة الوالدين: تمتاز الأسرة الحديثة بالحريات الفردية، فلكل فرد كيانه الذاتي وشخصيته القانونية لاسيما إذا بلغ السن الذي يضفي عليه هذه الأهلية، وبالتالي تصبح له اهتمامات أخرى خارج الأسرة، والأم العاملة لها دائما ارتباطات والتزامات بميدان العمل، والأب كذلك دائم الإنشغال خارج البيت، ومن هنا لم تعد السلطة الأبوية من المفاهيم الرائجة في الأسرة الحديثة خاصة المجتمعات الغربية وهو ما أصبح شائع لدى

[1]- رئاسة الحكومة، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، ماي 2014، ص:49.

الأسر الجزائرية، فالأطفال في هذه المجتمعات يحتكون منذ فترة مبكرة من حياتهم مع بيئات خارج نطاق الأسرة كجماعات اللعب في الحي، جماعات الهوايات،....وانخراط الأطفال في هذه البيئات يشغل قدرا كبيرا من اهتماماتهم وتفكيرهم، هذا إضافة إلى وسائل الاتصال الجماهيري كالتلفزيون،....الخ.

وبالتالي تؤثر تلك الأشياء في سلوك الأطفال وتوجيههم، مما يجعل سلطة الأب والأم على الطفل في تراجع، وقد دعم هذا التراجع انتشار المذاهب الديمقراطية التي لا تفرض أي سلطة على الأطفال.

هـ.العناية بتنظيم الناحية الترويحية والمعنوية في محيط الأسرة: وذلك بتنظيم أوقات الفراغ والعناية بمختلف الفنون، وكذا تتمثل العناية بالناحية الترويحية في الذهاب إلى السينما والحدائق العامة والأندية والمهرجانات، وبالتالي أصبحت هذه الأمور من أهم مقومات حياة الأسرة الحديثة، وذلك بتخصيص جزء من ميزانيتها لها. وبالتالي الأسرة الجزائرية تشارك العالم في معظم التغيرات الحادثة وتتفاعل معهم، ولكن بالمقابل تحاول أن تحافظ على تراثها وهويتها وانتمائها الحضاري الذي من خلاله تستطيع أن تحافظ على نفسها في وسط الحضارات الغربية المهيمنة، وترسم لنفسها مكانة في الساحة العالمية، محافظة بذلك على قيمها ومبادئها وأطرها الدينية.[1]

وإذا كانت الأسرة في المدينة تختلف عن الأسرة في الريف حيث نجد الأولى تختلف عن الثانية من حيث درجة التأثر بالمحيط الخارجي، فالأسرة الجزائرية الحضرية سريعة التأثر بالتغييرات التي تحدث بالعالم الخارجي خاصة في عصر الأنترنيت وهو مانلاحظه من خلال لباس الجيل الحالي سواء بالنسبة للذكور أو الأناث، وانتشار استعمال الهاتف النقال بجميع أشكاله المتطورة أدى إلى الإنحلال الخلقي في ظل غياب رقابة السلطة الأبوية. أما الأسرة في الريف فلها سلبيات منها عدم تعليم المرأة والإنغلاق مما يؤدي الى حالات نفسية لدى أفراد الأسرة منها الإكتئاب.

[1]- حنان مالكي، **الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية التقليدية والحديثة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني والعشرون، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2011، ص ص: 53-55.

المبحث الثاني: وصف وتحليل وضعية سوق العمل والبطالة في الجرائر خلال الفترة (2000-2015)

نظراً للأهمية التي تكتسيها المعلومات المتعلقة بسوق العمل على مستوى الإقتصاد العالمي فإن إنتاجها يعد هدف مسطر من قبل الحكومات التي تسعى لوضع وتطوير أنظمة معلوماتية فعالة حيث تسهر على إنتاج معلومات إحصائية دقيقة تحاكي التغيرات التي تطرأ على سوق العمل، ولذلك خصصت هيئات معينة مكلفة بمراقبة التقلبات الظرفية لسوق العمل واليد العاملة، والجزائر من بين الدول التي تتبع طرق علمية فيما يخص الإحصاء في مجال التشغيل والبطالة، ومن أجل التشخيص الدقيق لواقع البطالة والتشغيل لابد من التعرف على توزيع البطالين حسب العمر، الجنس، المدة وكذلك بالنسبة للعاملين حسب القطاعات الاقتصادية والعمر والجنس، ومن أجل الإلمام بجوانب هذا المبحث تم التطرق الى النقاط التالية:

- المصادر الإستقصائية عن البطالة في الجزائر؛
- توزيع البطالين في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)؛
- توزيع العاملين في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)؛
- تطور معدلات البطالة والنشاط والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)؛
- وضعية سوق العمل والأجور في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

المطلب الأول: المصادر الاستقصائية عن البطالة في الجزائر

إن دراسة وتحليل سوق العمل تحتاج إلى حد أدنى من المعلومات الإحصائية المتعلقة بهذا السوق وذلك للدور الفعال الذي تلعبه هذه المعلومات في عملية إتخاذ القرار، هذه المعلومات لا تأتي من مصدر واحد، بل تأتي من عدة مصادر مختلفة غالباً ما تختلف فيما بينها فيما يخص المفاهيم والمصطلحات والتسميات وتوجد ثلاثة أنواع من المصادر:

- المسوح الأسرية؛
- المسوح عبر المؤسسات؛
- المصادر الإدارية.

الفرع الأول: المسوح الأسرية: هذه المسوح من مهام الديوان الوطني للإحصائيات (***ONS***) حيث تقدم هذه المصادر معلومات إحصائية بخصوص عرض العمل من خلال مفهوم السكان النشطين الذي يجمع بين العاملين والبطالين الذين هم في مسيرة بحث عن العمل. حيث يستند الديوان الوطني للإحصاء عند تحديد معدلات البطالة في الجزائر على مصدرين أساسين هما:

- الإحصاء العام للسكن والسكان(RGPH)*؛
- المسوح الأسرية الخاصة باليد العاملة(MOD)*.

أولاً:الإحصاء العام للسكن والسكان (RGPH):هي عبارة عن عملية مسح شامل على مستوى كل التراب الوطني، تنفذ مرة كل عشر سنوات، والجزائر حققت خمس إحصاءات منذ الإستقلال (1967،1977،1987،1998،2008)، ويتميز الإحصاء العام بثقله كما ينفذ في مدة 15 يوماً ويعطي معلومات شاملة حول اليد العاملة والبطالة على المستوى الجغرافي من خلال عدة متغيرات هي الجنس، اللغة التي يقرؤها ويكتبها الشخص، آخر سنة دراسية لمعرفة المستوى الدراسي، الحالة الفردية خلال الأسبوع ما قبل الإحصاء، النشاط الممارس،البحث عن العمل، المهنة الرئيسية، الوضعية المهنية، القطاع القانوني،قطاع النشاط، مكان العمل، ويمكن توضيح هذه العناصر من خلال الجدول رقم(3-9).

* ***RGPH****: recensement général de la population et de l'habitat.*
* ***MOD****: Main d'œuvre et démographie.*

جدول رقم (3-9) : استقصاءات التعداد العام للسكن والسكان.

موضوع الإستجواب		الإجابة المحتملة
الجنس		- ذكر - أنثى
اللغة التي يقرأها ويكتبها الشخص		- العربية - الفرنسية و لغات أخرى - لا شيء
آخر سنة دراسية	في التكوين المهني	- تسجيل آخر سنة دراسية تابعها الشخص في التكوين المهني
	في التعليم العالي	تسجيل آخر سنة دراسية تابعها الشخص في التعليم العالي
الحالة الفردية خلال الفترة المرجعية		- مشتغل- بطال- ماكثة بالبيت- طالب/تلميذ-متقاعد- ذو معاش – حالة أخرى.
النشاط الممارس		- أنشطة زراعية وتربية المواشي - تحضير المواد الغذائية - صناعات تقليدية - أشغال البناء و الصيانة - خدمات - كل أنواع التجارة - النقل(مسافرين، بضائع) - أنشطة أخرى
البحث عن العمل		هل يبحث عن شغل خلال الأسبوع ما قبل الإحصاء:نعم/لا
المهنة الرئيسية		المهنة الرئيسية أو الحرفة التي يمارسها الشخص
الوضعية المهنية		- مستخدم – مستقل- أجير دائم- أجير غير دائم - متمرن- مساعد عائلي
القطاع القانوني		القطاع الذي ينتمي إليه الشخص فيا يخص التشغيل. - عمومي - خاص - مزدوج
قطاع النشاط		النشاط الرئيسي للمؤسسة التي يشتغل فيها الشخص
مكان العمل		تسجيل اسم الولاية والبلدية

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، استمارة الإحصاء العام الخامس للسكان والسكن، الجزائر، 2008.

حيث يقوم الأعوان المكلفون بالإحصاء بالإستفسار عن وضعية الأشخاص المقيمين بطرح مجموعة من الأسئلة والتي تم التطرق إليها في الجدول رقم (3-9).

ثانياً: المسوح الأسرية الخاصة باليد العاملة والديموغرافيا (MOD):هي عبارة عن مسوح سنوية يتم من خلالها إستجواب الأسر بطريقة عشوائية موزعة على كل الولايات هدفها الرئيسي هو إعطاء تقديرات لخصائص ومميزات اليد العاملة المتاحة.

لتقييم السكان النشطين ومكوناتهم من عدد المشتغلين وعدد البطالين آخذين بعين الإعتبار تعاريف المكتب الدولي للعمل، يقوم المكلفون بالإحصاء بإتباع المراحل التالية:[1]

المرحلة الأولى: يطلب فيها من مجموع الأشخاص البالغين 15 سنة فأكثر تحديد أنفسهم بطرح السؤال التالي عليهم: "ما هي وضعيتك الشخصية؟" خلال الأسبوع المرجعي بشروط مقيدة للأجوبة الآتية:

- **المشتغل:** هو الشخص الذي يشتغل أثناء الأسبوع المرجعي أو له نشاط يحصل بفضله على فائدة مالية أو عينية؛
- **العاطل الباحث عن العمل (SRT):** هو الشخص الذي لا يعمل وهو يبحث عن العمل (البطال)؛
- **في الخدمة الوطنية؛**
- **الماكثة بالبيت:** المرأة التي لا تمارس أي نشاط مكسب والتي لا تقوم إلا بالأشغال المنزلية فقط؛
- **الطالب أو التلميذ:** هو الشخص الذي لا يهتم إلا بالدروس فقط؛
- **المتقاعد:** هو الشخص الذي لا يمارس أي نشاط مكسب والذي يعيش بفضل منحة تقاعده؛
- **الحالة الأخرى لغير النشيط:** هو الشخص الذي لا يمارس أي نشاط مكسب والذي لا يمكن تصنيفه في الحالات السالفة الذكر.

حيث يسمح التصريح التلقائي للأشخاص بتقدير ما يلي:

- السكان المشتغلون وهم مجموع الأشخاص الذين صرحوا بأنهم يشتغلون (OCC 1) بما في ذلك الأشخاص في الخدمة الوطنية؛
- العاطلون وهم مجموع الأشخاص البالغين من 16-59 سنة والذين صرحوا بأنهم بدون عمل ويبحثون عن شغل (CHOM 1)؛
- السكان النشيطون (1) وهم مجموع الأشخاص المشتغلين (1) والبطالين (1).

$$ACT(1) = OCC(1) + CHOM(1)$$

[1] - *ONS, **Données statistiques**, N°463, op.cit, PP: 4-6.*

المرحلة الثانية: يطلب فيها من جميع الأشخاص الذين صرحوا بوضعية غير مشتغل ولو بالخدمة الوطنية،إذا مارسوا نشاطاً مكسباً ولو لساعة خلال الأسبوع المرجعي.

ولكل حالة نجد من يجيب بـ "نعم" وبالتالي يحسبون من بين المشتغلين والذين يجيبون بـ "لا" يحافظون على وضعيتهم الشخصية السابقة.

ونحصل إذاً على ما يلي:

- المشتغلون (1) + الأجوبة بنعم للحالات الأخرى = المشتغلون (2)
- البطالون (2) = بطالون(1) – الباحثون عن عمل والذين صرحوا بأنهم مارسوا نشاط مكسب خلال الأسبوع المرجعي أي: CHOM (2) = CHOM (1) – STR(1)

المرحلة الثالثة: يطلب فيها من الباحثين عن العمل والذين لم يمارسوا نشاطاً مكسب خلال الأسبوع المرجعي إذا كانوا يبحثون فعلاً عن العمل وإذا كان الأمر كذلك، يعتبرون بطالين وإلا سيحسبون مع الآخرين غير نشطين:

المشتغلون (3) = المشتغلون (2) OCC (3)= OCC(2)

البطالون (3) = البطالون (2) – المصرحون بأنهم بطالين لكن لم يقوموا فعلاً بالبحث عن عمل

النشيطون (3) = المشتغلون (3) + البطالون (3) ACT (3) = OCC (3) + CHOM (3)

كما جاء في البيان الوصفي بعض الملاحظات المنهجية فيما يخص عملية المسح لعام 2006 حول العمل.[1]

♦تم إنجاز المسح الوطني حول العمل في سنة 2006، خلال فترة نوفمبر– ديسمبر 2006 وحددت الفترة المرجعية في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر 2006 لدى عينة تتكون من 14921 أسرة عادية موزعة عبر التراب الوطني.

♦إن الأشخاص الممسوحين المعنيين بالأسئلة الخاصة بالنشاط هم البالغين 15 سنة فأكثر، تم تقديرهم بـ 62605 شخص؛

♦تتكون قاعدة المسح من مجموع المقاطعات للعينة الرئيسية المعدة لحاجيات المسوح لدى الأسر والمستخلصة من نتائج التعداد العام للسكان والسكن لسنة 1998؛

♦تمت دعوة مسؤولي المسح الجهويين شهران قبل بدء العملية في الميدان ليوم دراسي تناولوا خلاله المسائل المتعلقة بالوسائل البشرية والمادية من توظيف وتكوين المستخدمين وتنظيم سير المسح في الميدان؛

[1] - *ONS, **Données statistiques**, N° 463, op.cit, P: 8.*

♦جند 84 باحث و27 مراقب و4 مشرفين في الملاحق الجهوية للديوان الوطني للإحصائيات، خلال شهرين لإعداد وإنجاز هذا المسح في الميدان، ثم تكوين المستخدمين مدة 15 يوما قبل الشروع في العمل في الميدان حول تنفيذ المسح ومضمون الإستمارة التي تم توزيعها عليهم.

حيث أفرزت عملية المسح الوطني حول العمل لسنة 2006 على النتائج ويمكن إبرازها من خلال الشكل رقم (3-1).

الشكل رقم (3-1): هيكل تحديد السكان النشطين في الجزائر (الفترة المرجعية: أكتوبر 2006).

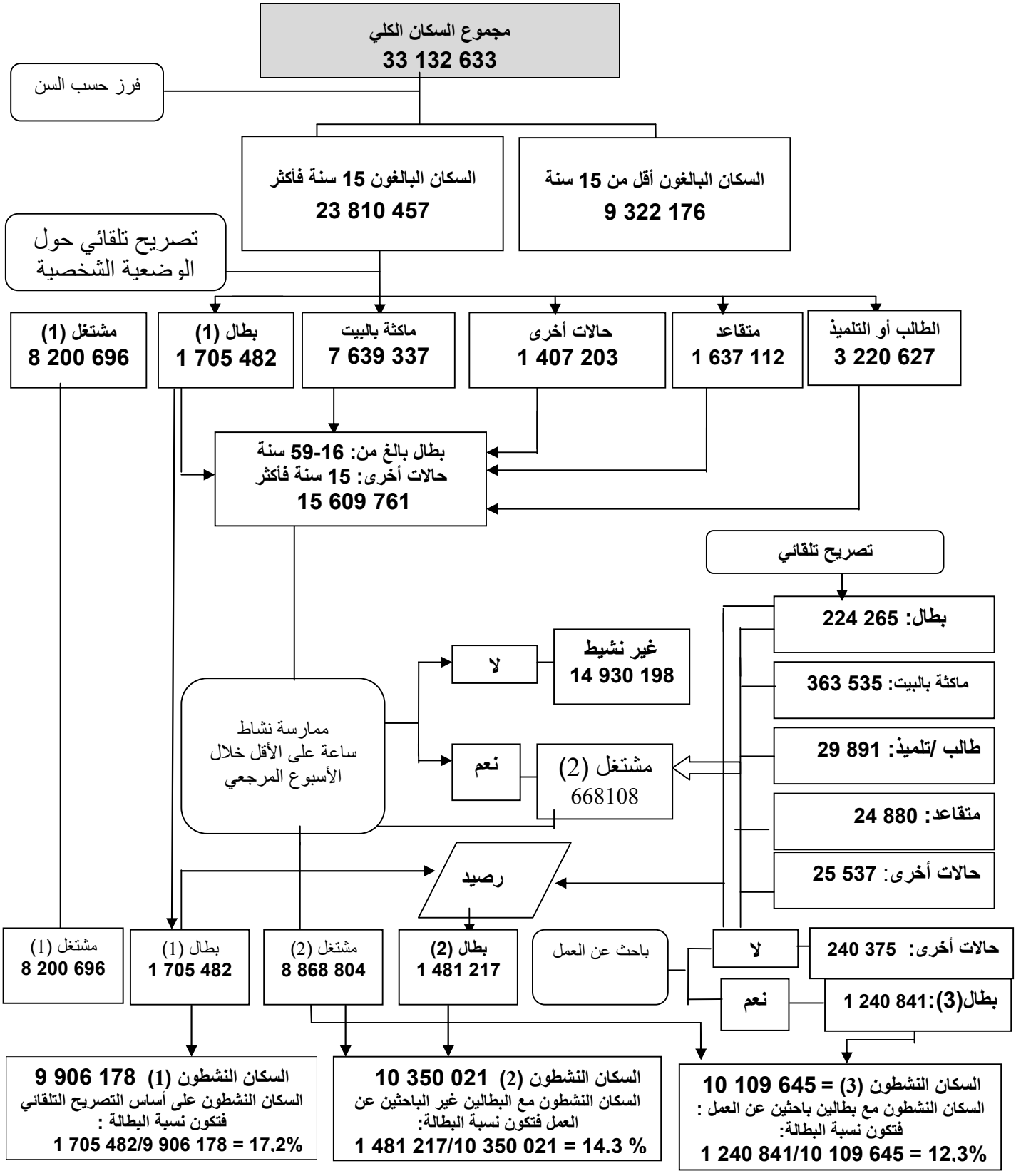

Source: ***ONS, Données statistiques, N° 463, opcit, P: 5.***

لكلا المصدرين أهمية (RGPH وMOD) بحيث يعطي المصدر الأول صورة عامة عن بنية وخصائص السكان المقيمين في لحظة معينة، فهو بذلك يشكل عنصراً هاماً يمكن من معرفة حجم العمالة وحجم السكان النشيطين.

من إيجابيات هذا المصدر هو الشمول، بإعتبار أن العنصر المستقصى(السكان) يمكن له أن ينتمي إلى كل القطاعات المتاحة في الإقتصاد الجزائري بما فيها القطاع غير الرسمي، إلا أنه يبقى يتميز بعدم الدقة عندما يريد تحديد طبيعة السكان النشيطين، لذلك ارتأى الديوان الوطني للإحصاء لإستدراك هذا النقص وتدعيم هذا الإستقصاء بإستقصاء آخر في 1982 شامل (لا يستثني أي قطاع) ودقيق (يخص عينة تتراوح بين 10 آلاف و15 ألف أسرة) سمي بالإستقصاء الخاص باليد العاملة والديمغرافيا.

الفرع الثاني: المسوح الخاصة بالمؤسسات: في هذا النوع، يهتم فقط بمحددات عرض الشغل، والتي لا تعني سوى الإجراء بصفة عامة وانطلاقاً من حجم معين للمؤسسات بصفة خاصة.

وبصفة عامة فإننا نجد استقصاءات خاصة مثل:

- استقصاءات الشغل – الأجر؛
- حصيلة الشغل؛
- الإستقصاءات الثلاثية حول الشغل؛
- استقصاءات الأجور ... الخ.

كما نجد أيضاً أنواعاً أخرى من الإستقصاء خاصة بالمؤسسات وهذا مثل تلك المتعلقة بالصناعة،البناء والأشغال العمومية، وأخرى ... الخ.

الفرع الثالث: المصادر الإدارية: حيث تعطي هذه المصادر صورة عن الشغل في الإدارة (مديرية الميزانية، المديرية العامة للوظيف العمومي) وبعض المعلومات حول الشغل للقطاعات الأخرى، ولكنها غير كاملة لأسباب عديدة منها:

- يوفر الصندوق الوطني للتأمين للعمال الأجراء فقط معلومات حول المشغلين (***CNASAT***) أو غير الأجراء (***CASNOS***) المصرحين؛
- توفر كذلك الوكالة الوطنية للتشغيل (***ANEM***) معطيات حول البطالة ولكنها لا تغطى سوى جزئياً؛
- توفر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (***ANESEJ***) معطيات حول البطالة والشغل، ولكنها تبقى كذلك جزئية تتعلق بالمصرحين فقط؛

- تنجز وزارة العمل سنوياً حوصلة حول الشغل، ولكنها تصطدم بعائق المعدل الضعيف للإجابات بخصوص إستمارة الأسئلة (***Questionnaire***) الموجه للإدارات والمؤسسات وهو ما يفقدها قيمتها العلمية.

المطلب الثاني: توزيع البطالين في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

تنال مشكلة البطالة في بلادنا اهتماماً كبيراً، وأن تحديد حدة هذه المشكلة يقتضي تمييز السكان الذين تمسهم البطالة على أساس عدد من المعايير، ومن أهمها:

- السن (فئات العمر)؛
- المناطق الجغرافية والجنس؛
- المدة الزمنية.

والهدف من معرفة توزيع البطالين حسب هذه التصنيفات هو معرفة خصائص البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة.

الفرع الأول: توزيع البطالين حسب فئات العمر: لمعرفة الفئة السكانية الأكبر من حيث عدد البطالين، لابد من تفحص وقراءة للملحق رقم(03) والذي يوضح توزيع البطالين حسب فئات العمر (السن).

الملحق رقم (03) يوضح فكرة حول توزيع البطالة حسب فئات العمر خلال السنوات الموضحة آنفاً،حيث نلاحظ أن العاطلين عن العمل (البطالين) معظمهم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة حيث أن نسبة البطالة لدى هذه الفئة سجلت عام 2000 حوالي 78.15%، وعلى العموم فإن هذه النسبة لا تقل عن 70% خلال السنوات الموضحة في الملحق رقم(03) حيث أن هذه النسب هي نسب مرتفعة جداً إذا ما قورنت بالفئات الأخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى يلاحظ أن فئة (20-24) سنة هي التي تعاني أكثر من غيرها من البطالة حيث سجلت سنة 2000 معدل بطالة 30.54 % لينخفض نسبياً إلى معدل بطالة يقدر بـ: 28.60% سنة 2015.

ويمكن إرجاع هذا الإرتفاع إلى أن هذه الفئة تتوافق مع السنوات التي يتخرج خلالها معظم الطلبة الجامعيين والمكونين في المعاهد، كذلك المؤدون لواجب الخدمة الوطنية والذين معظمهم يتقدمون لأول مرة لسوق العمل، وهم بدون تجربة أو خبرة ميدانية، حيث أن أغلبية المؤسسات الإقتصادية تعطي أولوية التوظيف للأفراد المؤهلين وذوي الخبرة المهنية، مما جعل البطالة تمس بالدرجة الأولى الشباب الذين يشكلون الجزء الأكبر من فئة السكان النشطين، نفهم من هذا أن البطالة تتركز بشكل خاص بين الشباب الداخلين لسوق العمل لأول مرة.

الفرع الثاني: توزيع البطالين حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس: يمكن النظر إلى توزيع البطالة كذلك من زاوية أخرى، وتتمثل في توزيع البطالين من حيث الجنس والمنطقة الجغرافية، والهدف من ذلك هو معرفة أين تكون البطالة مرتفعة عند الذكور أو الإناث هذا حسب معيار الجنس، وكذلك أين ترتفع في الريف أو المدينة، وذلك بالرجوع إلى الملحق رقم(04). حيث يتضح لنا:

- بالنسبة لتوزيع البطالة حسب الجنس فإن البطالة تمس فئة الذكور أكثر من الإناث وذلك من خلال النسب المرتفعة المسجلة خلال فترة الدراسة حيث سجلنا في سنة 2000 نسبة 88.62% وهي أعلى نسبة إذا ما قورنت بباقي السنوات، حيث إنخفضت في سنة 2013 لتصل إلى 68.42%، في حين أن البطالة عند الإناث عرفت العكس من ذلك حيث سجلنا في سنة 2000 نسبة 11.38% لترتفع وتصل إلى 31.58% سنة 2013 ويمكن إرجاع ذلك لجهازية المرأة لدخول سوق العمل من خلال منافستها للجنس الذكري الذي كان يحتكر الى وقت قريب بعض المهن، وزيادة نسبة التعليم لدى النساء في السنوات الأخيرة عكس السنوات الماضية أين كانت المرأة تحرم من التعليم في سنواته الأولى خاصة في الريف؛
- بالنسبة لتوزيع البطالة حسب المنطقة الجغرافية فإن حجم البطالة كبير بالنسبة لمنطقة الحضر (المدينة) إذا ما قورنت بحجم البطالة في الريف حيث نجد أن حجم البطالة في سنة 2000 بلغ 1577231بطال في المدينة مقابل 933632 في الريف، وعلى مختلف سنوات الدراسة تبقى البطالة في المدينة أكبر من الريف حيث وصلت في سنة 2013 إلى 864000 بطال في المدينة مقابل 311000 بطال في الريف ويمكن إرجاع ذلك الى الكثافة السكانية الكبيرة في المدينة مقارنة بالريف، وكذلك أن القوى العاملة النشيطة تكون في المدينة أكبر من الريف؛
- وإذا نظرنا من زاوية أخرى إلى توزيع البطالين حسب المنطقة الجغرافية والجنس في آن واحد نجد أن الذكور تمسهم البطالة في المدينة أكبر من فئة الذكور في الريف وكذلك بالنسبة للإناث؛
- الذكور يمثلون قوة عاملة نشطة أكبر من الإناث؛
- إرتفاع نسبة البطالة لدى الإناث في المدينة أكبر من الريف يرجع إلى عادات وتقاليد الريف الجزائري حيث أن المرأة تتميز بمؤهلات ضعيفة إذا ما قورنت بالمرأة في المدينة؛
- الكثافة السكانية مرتفعة بالمدينة أكبر من الريف؛

- إنعدام الأمن خلال الفترة شجع الهجرة من الريف إلى المدينة وبالتالي زيادة المجتمع النشيط في المدينة أكبر منه في الريف.

الفرع الثالث: توزيع البطالين حسب المدة الزمنية: إن تحليل مدة البطالة (المدة اللازمة) والكافية للظفر بمنصب شغل، مهما كان نوعه ...الخ يساعدنا في إلقاء الضوء بصورة أفضل على وضع فئة البطالين وعلاقتها بسوق العمل بشكل عام، عموماً أن مدة البطالة كانت تعد بالأشهر، أصبحت الآن تعد بالسنوات وهذا راجع لنقص العمل وكذلك لعدم ملائمة بعض الوظائف المقترحة على البطالين، والجدول رقم (3-10) يوضح فكرة توزيع البطالين في الجزائر حسب المدة الزمنية.

الجدول رقم (3-10) : توزيع البطالين حسب المدة الزمنية.

مدة البحث	السنة	2003	2013	2014	2015
أقل من سنة	العدد	807870	417000	447000	335000
	النسبة %	38,87	35.49	36.76	25.07
أكبر من سنة وأقل من سنتين	العدد	425540	238000	260000	310000
	النسبة %	20,48	20.25	21.39	23.20
أكبر من سنتين	العدد	844860	520000	509000	691000
	النسبة %	40.65	44.26	41.85	51.73
المجموع	العدد	2078270	1175000	1216000	1336000
	النسبة %	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات:

1- *ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2011-2013, N°44, Édition ,2014.*
2- *ONS, données statistiques (Activité et emploi & chômage), N° 386, 2003.*
3- *ONS, données statistiques (Activité et emploi & chômage), N° 726, 2015.*
4- *ONS, données statistiques (Activité et emploi & chômage), N° 763, 2016.*

من خلال الجدول رقم (3-10) يتضح لنا أن حوالي 25.07% من مجموع البطالين يتواجدون في حالة بطالة لمدة أقل من سنة، حسب تعداد 2015، وحوالي 23.20% يتواجدون في حالة بطالة أكبر من سنة وأقل من سنتين ، كذلك نجد عدد البطالين الذين هم عاطلون لمدة تفوق سنتين حوالي 691000 فرد أي 51.73 % من مجموع البطالين، كل هذه المؤشرات ما هي إلا دلالة على صعوبة الحصول على مناصب الشغل من طرف الأفراد العاطلين، وعلى إمتداد المدة الزمنية المستغرقة في الحصول على الشغل.

من خلال عرضنا لأهم توزيعات البطالة حسب التصنيفات السابقة فإنه من الصعب فهم البطالة بكل أبعادها في بلادنا على الخصوص لأن أرقام وإحصاءات البطالة غير منتظمة وغير دقيقة (إن وجدت أصلاً)، بالإضافة إلى إظهارها بأحجام أقل من أحجامها الحقيقية (الأصلية) وهذا يرجع إلى كونه عمل مقصوداً من جانب السلطات الحاكمة أو غير مقصود (التهاون والتستر وراء أن هذا العمل من أسرار الدولة)، الدليل على ذلك هو النقص الكبير في البيانات الإحصائية المتعلقة بهذه الظاهرة بصورة عامة،على سبيل المثال لم نجد كيف يتوزع البطالون حسب المستوى التعليمي، وكذلك لم تبرز لنا الإحصاءات الرسمية عن هيكلة هذه البطالة ولم تكشف لنا عن البطالة الخفية، أو المقنعة أو الأنماط الأخرى، (الإجبارية، أو الإختيارية ... الخ) في الوقت الذي يبين لنا في كل عام وبكامل الوضوح والدقة أحجام ومعدلات البطالة بمختلف أنواعها ومظاهرها في الدول المتقدمة.

المطلب الثالث: توزيع العاملين في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

إن الفهم العام للعمالة من حيث حجمها ونسبها وهيكلها يعتبر مطلباً أساسياً لتحديد مستويات العمالة والتعرف على القطاعات التي تواجه زيادة في العمالة، والهدف من ذلك هو معرفة خصائص العمالة في الجزائر، حيث توجد التصنيفات التالية:

- توزيع العاملين حسب القطاعات الإقتصادية؛
- توزيع العاملين حسب المهنة؛
- توزيع العاملين حسب فئات العمر؛
- توزيع العاملين حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس.

الفرع الأول: توزيع العاملين حسب القطاعات الإقتصادية: إن دراسة التوزيع القطاعي للعمالة يعد من الأمور الهامة في دراسة مسار وتوجيهات التنمية الإقتصادية، ومعرفة مساهمة كل قطاع في عملية التنمية، لذا سنحاول التعرف على توزيع العمالة بين القطاعات و ذلك من خلال الملحق رقم (05).

ومن خلال الملحق رقم (05) لتوزيع حجم ونسب العمالة حسب القطاعات الإقتصادية، أن أول ملاحظة نسجلها هو أن اليد العاملة المشتغلة (العمالة) الكلية تزداد شيئاً فشيئاً من سنة إلى أخرى حيث وصلت إلى 10594000 مشتغل سنة 2015.

يمكن تحليل معطيات الملحق رقم (05) الذي يوضح فكرة توزيع العمالة حسب القطاعات الإقتصادية وذلك من خلال تناول كل قطاع على حدا، حيث أن ترتيب القطاعات يمكن تصنيفه على أساس أعلى نسبة لليد العاملة التي يستقطبها كل قطاع حيث نجد:

أ. قطاع التجارة والخدمات والإدارة: يعتبر قطاع التجارة والخدمات القطاع الأول من حيث إستقطاب اليد العاملة، حيث سجل هذا القطاع سنة 2000 نسبة 62.52% وهي أعلى نسبة إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى، وإذا كان هذا القطاع يستقطب أكبر عدد من العمالة خلال فترة الدراسة، إلا أنه إذا تفحصنا نسب اليد العاملة ومقارنتها مع القطاعات الأخرى، نلاحظ أن هذا القطاع يعرف تراجع حيث وصلت نسبة العمالة به سنة 2015 إلى نسبة 61.60%.

ويرجع سبب وجود عمالة كبيرة في قطاع التجارة والخدمات إلى وجود عوامل ترجع أسبابها إلى الديناميكية الإقتصادية لأن الإستثمار في القطاع الصناعي يؤثر بالضرورة على قطاع الخدمات مما يؤدي إلى تطور نشاط الخدمات والتجارة، ومن جهة أخرى أن استحواذ القطاع غير الإنتاجي (قطاع الخدمات) على نسبة معتبرة من مناصب العمل غير مرغوب فيها، لأنه كان من المفروض ومن المنطقي استحواذ القطاع الإنتاجي على النسبة المعتبرة (الكبرى) من مناصب الشغل، و ذلك لكون القطاعات المنتجة هي أساس التنمية الإقتصادية.

ب.العمالة في قطاع البناء والأشغال العمومية: يشهد هذا القطاع ارتفاعاً محسوساً خلال هذه الفترة حيث إنتقلت نسبة العمالة به من 9.99% سنة 2000 إلى أن وصلت إلى 16.78% سنة 2015 ليصبح ثاني قطاع لجلب اليد العاملة و يرجع هذا الإرتفاع إلى:

- ♦ إرتفاع أسعار المحروقات خلال فترة الدراسة وبناء مشاريع كبرى تجسدت في مشروع الطريق السيار وتزايد حركية قطاع السكن؛
- ♦ تراجع جلب اليد العاملة المؤهلة من الخارج والاعتماد على اليد العاملة المحلية.

ج. العمالة في القطاع الصناعي: لقد كان من أولويات الإستراتيجية التنموية الجزائرية الإهتمام بالقطاع الصناعي قصد تكوين إقتصاد متكامل يعتمد على الصناعة، إلا أن العمالة الصناعية في الجزائر تحتل المركز الثالث بعد كل من قطاع التجارة والخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية، حيث كانت نسبة العمالة في سنة 2000 تقدر بـ: 13.37% لترتفع في سنة 2015 حيث قدرت بـ:12.99% وذلك نتيجة لسياسة التشغيل المتبعة من طرف الدولة.

وإذا نظرنا إلى حجم العمالة في القطاع الصناعي وإذا ما قارناه بالقطاعين السابقين فهو ذو حجم عمالة منخفض و يمكن إرجاع ذلك إلى:

- ♦ إرتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة من الخارج؛

- نقص الإطارات المؤهلين للعمل في بعض الصناعات مما يؤدي إلى جلب يد عاملة من الخارج؛
- عدم تنوع الموارد المالية لتمويل الصناعة في الجزائر وما تتطلبه من أموال باهظة وذلك راجع لتبعية الإقتصاد الجزائري إلى الإعتماد على المحروقات فقط كمصدر لجلب العملة الصعبة.

د. قطاع الفلاحة: يحتل قطاع الفلاحة المرتبة الرابعة من حيث إستحواذ اليد العاملة حيث قدرت العمالة سنة2000 بنسبة قدرها 14.12% ثم انخفضت هذه النسبة إلى أن تصل سنة 2015 إلى 8.65% ويرجع هذا التراجع إلى ما يلي:

- التحول الإقتصادي الذي عرفته البلاد وانتهاج سياسة التصنيع التي ساهمت في ترقية النشاطات غير الفلاحية؛
- وجود فوارق في مستوى المداخيل ما بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى التي تعمل على إغراء المداخيل وجلب العمالة إليها؛
- عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح مما يساعد على الهجرة الريفية نحو المدن بحثاً عن العمل في نشاطات أخرى.

الفرع الثاني: توزيع العاملين حسب نوع المهنة:إن التركيب المهني للعمالة، هو توزيع هذه الأخيرة حسب نوع العمل الذي يؤديه العامل بغض النظر عن النشاط الإقتصادي للمؤسسة التي يعمل بها، لذلك يعبر مثل هذا التصنيف في أي مجتمع عن أهمية الوظائف (المهن) التي تؤديها العمالة، وفي نفس الوقت يعكس الأنشطة السائدة في المجتمع ودرجة التطور التي بلغها، والملحق رقم (06) يوضح فكرة توزيع العمالة بالعدد والنسب حسب نوع المهنة.

إن الشيء الذي يمكننا ملاحظته من خلال تفحصنا لهذه الأرقام والنسب هو أن نسبة الأجراء الدائمين هي في إنخفاض تدريجي مقارنة بسنة 2000، فبعدما كانت تمثل 48.83% من اليد العاملة المشغلة أصبحت تمثل سوى 42.87% سنة 2015، أما عدد الأجراء غير الدائمين فهو في إرتفاع حيث انتقلت النسبة من 18.62% سنة2000 إلى 26.95% سنة 2015، في حين أن المستخدمون والمشتغلون يعرفون إرتفاع تدريجي حيث إنتقلت النسبة من 26.63% سنة 2000 إلى 28.71% سنة 2015، كما أن مساعدو العائلات توجد به أضعف النسب من حيث اليد العاملة المشتغلة.

ويرجع هذا الإختلاف إلى أنه خلال الفترة (2000-2015) أنه تم خلق مناصب شغل كانت لصالح المستخدمون والمشتغلون، وكذلك الأجراء الغير دائمين، وتراجع نسب الأجراء الدائمين من حيث اليد العاملة المشتغلة يعود إلى عدم وجود سياسة تشغيل فعالة.

الفرع الثالث: توزيع العاملين حسب فئات العمر: لقد تطرقنا في الفقرات السابقة إلى تطور العمالة في الجزائر حسب كل من النشاط الإقتصادي الذي ينتمون إليه، وحسب نوع المهنة، فوجدنا في الحالة الأولى اختلالاً فيما يخص توزيع هذه الأخيرة على كافة القطاعات الإقتصادية المنتجة، وفي الحالة الثانية برز فيها تزايد عدد مناصب العمل المؤقتة مقارنة بالدائمة، أما في الحالة الثالثة سوف نحاول التعرف على الفئات العمرية و/أو الفئة العمرية التي تملك النسبة الكبيرة، ومن ثم نتعرف على نوعية العمالة، هل هي شابة أو غير ذلك؟ والملحق رقم (07) يوضح فكرة توزيع العمالة حسب فئات العمر خلال الفترة(2000-2015).

يتبين من خلال الملحق رقم (07) أن الفئة الأكثر شغلاً أي التي تمثل أعلى مستوى للعمالة هم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و35 سنة، حيث نجد أنه في سنة2015 وصلت الى:42.77 % بينما قدرت نسبة العمالة لدى الفئة (20-24 سنة) خلال سنة 2015 بـ:9.46% ولدى الفئة (25-29) بـ:16.28% ولدى الفئة (30-34) بـ:17.03% ، هذا ما يؤكد على مدى إعتماد الشغل في الجزائر على الفئات الشابة التي لا تتعدى الخامسة والثلاثون من العمر على الخصوص، كذلك يمكن إرجاعها إلى سبب آخر هو ارتفاع نسبة الشباب المؤهل للعمل في الجزائر.

أما إذا حاولنا التدقيق أكثر نلاحظ أن العمالة لدى الفئات الكبرى وبالضبط فوق السن 55 سنة فهي تتجه نحو الإنخفاض خلال الفترة (2000-2015) مثل ما هو الشأن بالنسبة للفئات الصغرى أي تحت السن 20 سنة حيث بلغت 2.02% سنة 2015.

الفرع الرابع: توزيع العاملين حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس:إن النظر إلى العمالة الوطنية من هذه الزاوية يكشف لنا بلا شك عن مجموعة من التوترات والإختلالات في التوازن، إذ أن التوزيع الجغرافي للسكان له الأثر الكبير في توزيع العمالة، كونها لا يمكن أن تنفصل عن هؤلاء السكان بإعتبارها جزء لا يتجزأ منهم،بالإضافة إلى المشاريع الإقتصادية والخدمات الإجتماعية التي لها دور بارز في تركز العمالة، بناءاً على هذا الأساس، يمكن تقسيم العمالة الوطنية إلى تجمعين كبيرين، أحدهما مدني (حضري) والآخر ريفي،وسوف نرى من خلال هذا التقسيم كيف يتوزع الإناث والذكور على هذه المناطق وذلك من خلال الملحق رقم(08).

نلاحظ من خلال هذه الأرقام والنسب الموضحة في الملحق رقم (08)، أن العمالة تتركز بشكل كبير في المناطق الحضرية حيث أن نسبة العمالة بلغت في عام 2015 نسبة 67.23% في حين بلغت 32.77% في المناطق الريفية، إلا أن الذكور بدورهم يستحوذون على الجزء الأكبر من اليد العاملة المشتغلة، حيث بلغت النسبة عام 2015 حوالي 82.35% منها 79.81 % يعملون في المناطق الحضرية و87.55% في المناطق الريفية، أما نسبة الإناث فهي تمثل سوى 17.65% من اليد العاملة المشتغلة منها20.19% في مناطق حضرية و الباقي 12.45% في مناطق ريفية.

ومن خلال تتبعنا لهذه النسب خلال الفترة 2000-2015 نلاحظ أن هناك إختلالاً في توزيع العمالة بين المناطق الحضرية والريفية، وهذا ما ينعكس في الأخير بالتأثير السلبي على التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المناطق الريفية على الخصوص، حيث يعتبر حصول الفرد الريفي على مستويات عالية من التعليم والتكوين دافعاً له للهجرة الداخلية نحو المدن وذلك إما لعدم حصوله على عمل ملائم في الريف أو السعي وراء المكاسب المادية والدخول المرتفعة، زد على ذلك التوسع الصناعي على حساب المناطق الزراعية الخصبة، كل هذه العوامل وغيرها أثرت على توزيع العمالة.

المطلب االرابع: تطور معدلات البطالة والنشاط والتشغيل في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

لدراسة تطور البطالة في الجزائر لابد من ربط هذه الأخيرة، بتطور مستوى كل من النشاط والتشغيل وهو ما نوضحه من خلال الجدول رقم (3- 11).

جدول رقم (3- 11): تطور حجم ومعدلات النشاط والتشغيل والبطالة في الجزائر للفترة (2000-2015).

السنوات	الفئة النشطة	معدل النشاط %	عدد المشتغلين	معدل التشغيل%	عدد البطالين	معدل البطالة %
2000	8690855	40.2	6179992	71.10	2510863	28.90
2001	8568221	41.0	6228772	72.70	2339449	27.30
2002	9303000	40.3	6890000	74.06	2413000	25.94
2003	8762326	39.8	6684056	76.30	2078270	23.70
2004	9469946	42.1	7798412	82.30	1671534	17.70
2005	9492508	41.0	8044220	84.70	1448288	15.30
2006	10109645	42.5	8868804	87.70	1240841	12.30
2007	9968906	40.9	8594243	86.2	1374663	13.8
2008	10315000	41.7	9146000	88.7	1 169 000	11.3
2009	10544000	41.4	9472000	89.8	1 072000	10.2
2010	10812000	41.7	9736000	90	1 076000	10.0
2011	10661000	40.0	9599000	90	1 062000	10.0
2012	11423000	42.5	10170000	89	1 253000	11.00
2013	11964000	43.2	10789000	90.2	1 175000	9.8
2014	11453000	40.7	10237000	89.4	1216000	10.6
2015	11930000	41.8	10594000	88.8	1336000	11.2

المصدر:من إعداد الطالب بناءاً على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات:

1- ***ONS, données statistiques (Activit2 et emploi et chômage), N° 343, 2001.***
2- ***ONS, données statistiques (Activité et emploi & chômage), N° 386, 2003***
3- ***ONS, données statistiques (Activité et emploi & chômage), N° 411, 2004.***
4- *ONS,* ***l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2003****, N° 34, Edition 2005.*
5- *ONS,* ***Données statistiques (Activité et emploi et chômage****), N° 463, 2006.*
6- *ONS,* ***l'Algérie en quelques chiffres, résultats (2003-2005****), N° 36, Edition 2007.*
7- ***ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2011-2009, N°42, Édition,2012 .***
8- ***ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2011-2013, N°44, Édition ,2014.***
9- ***ONS, données statistiques (Activité et emploi & chômage), N° 726, 2015.***
10- ***ONS, données statistiques (Activité et emploi & chômage), N° 763, 2016.***

من خلال الجدول رقم (3-11) فيما يخص تطور معدل النشاط ومعدل التشغيل ومعدل البطالة خلال الفترة (2000-2015)، يمكن إستخلاص النقاط التالية:

- يلاحظ التطور في القوى العاملة النشطة (السكان النشطون) من 8.690 مليون شخص سنة 2000 إلى 11.930 مليون شخص سنة 2015 أي بزيادة قدرها 37.27%، إذا ما قورنت بسنة 2000، وهو ما يبين الحجم المتزايد للسكان النشطون الذي يرجع إلى الزيادة السكانية حيث وصل عدد السكان في الجزائر سنة 2015 إلى 41.132633 مليون نسمة، كل هذا يشير إلى تزايد الداخلين الجدد لسوق العمل.
- تعتبر دراسة معدلات مشاركة السكان النشطين اقتصادياً أو ما يصطلح عليه معدل النشاط من الأمور الهامة بإعتباره يعكس مستوى التطور الإقتصادي والإجتماعي الذي يبلغه البلد، في هذا الصياغ ومن خلال دراسة معدلات النشاط الإقتصادي في الجزائر نلاحظ أنها تبدو إجمالاً منخفضة مقارنة بالبلدان الصناعية التي تصل بها نسبة النشاط إلى 48% ويمكن إرجاع إنخفاض معدلات النشاط إلى العديد من الأسباب من أهمها:
  - فتوة التركيب العمري للسكان في الجزائر؛
  - الإنخفاض الملحوظ في توفير مناصب شغل جديدة دائمة مما يؤثر على معنويات بعض الشباب من القيام بالبحث عن العمل وعدم تسجيل أسمائهم لدى مكاتب اليد العاملة الموجودة في البلاد.
- أما فيما يخص التشغيل بصفة عامة فإن حجم المشتغلين هو كذلك عرف زيادة حيث إنتقل من 6.179992 مليون مشتغل سنة 2000 إلى 10.594000 مليون مشتغل سنة 2015 أي بزيادة قدرها 71.42%، وإذا ما قارنا هذه الزيادة بالزيادة في المجتمع النشيط نجدها أكبر حيث أن نسبة الزيادة التي عرفها المجتمع النشيط خلال نفس الفترة هي 37.27%، هذا ما يؤكد إلى ارتفاع مستوى التشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة، نلاحظ أن معدل التشغيل لا يسير بوتيرة واحدة تارة يرتفع وتارة ينخفض وعلى العموم سجل أعلى نسبة له في سنة 2013 أي 90.2% من المجتمع النشيط، وإن كان التشغيل خلال الفترة الأخيرة يعرف ارتفاعاً محسوساً وذلك راجع لسياسة التشغيل المتبعة خلال الفترة والمتمثلة في خلق مناصب الشغل؛
- أما فيما يخص البطالة ومن خلال تفحصنا للإحصائيات المبينة في الجدول رقم (3-11)، نلاحظ أنه تم تسجيل خلال هذه الفترة تراجعاً محسوساً لمعدلات البطالة وانتقالاً فريداً من نوعه مقارنة بنتائج السنوات التي سبقت، حيث وصل عدد البطالين عام 2001 حوالي 2.339449 مليون عاطل عن العمل

بنسبة 27.30% من إجمالي المجتمع النشيط، وانطلاقاً من هذه السنة بدأت معدلات البطالة في الإنخفاض إلى أن وصلت إلى 11.2% من إجمالي المجتمع النشيط عام 2015.

ويمكن إرجاع هذا الإنخفاض في نسبة البطالة خلال السنوات الأخيرة راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضعية الأمنية للبلاد، التي ساعدت على الإستقرار السياسي والإقتصادي مع تحسن المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية التي ساهمت فيها بقدر كبير البرامج التنموية الثلاثة المشار إليها في المبحث الأول.

كل هذه العوامل ساهمت في تحسين الوضعية النقدية والمالية العمومية بالإضافة إلى الإحتياطات من العملة الصعبة نتيجة تطور أسعار النفط نحو الإرتفاع وبذلك إرتفعت تحصيلات الميزانية العامة،وبالتالي ساعدت على خلق مناصب شغل وبالتالي المساهمة في تخفيض معدلات البطالة خلال هذه الفترة.

إن تأكيد تراجع معدل البطالة على المستوى الإجمالي (11.2% عام 2015) يجب ألا يقلل من خطورة هذه الظاهرة.

المطلب الخامس: وضعية سوق العمل والأجور في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

تقاس ديناميكية سوق العمل بحركية الطلب والعرض على العمل، ونظراً للعلاقة بين الأجور وسوق العمل فإن مستويات الأجور في الجزائر عرفت هي الأخرى عدة تطورات من حيث تطور الأجر الأدنى المضمون وهو حاولنا التطرق إليه.

الفرع الأول: العرض والطلب في سوق العمل: للوقوف على وضعية سوق العمل في الجزائر خلال هذه الفترة تناولنا تطور كل من الطلب على العمل وعرض العمل ومستوى التشغيل المحقق سواء كان دائم أو مؤقت وذلك من خلال الجدول رقم(3-12) الذي يوضح تطور سوق العمل للفترة (2000-2015).

الجدول رقم: (3-12): تطور سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (2000- 2015).

السنوات	عرض العمل المعلن فعليا	طلب العمل المعلن فعليا	التشغيل الفعلي		
			دائم	مؤقت	المجموع
2000	101520	24533	3014	19201	22215
2001	99913	25662	3191	20505	23696
2002	147914	31358	3647	23400	27047
2003	234093	47057	6696	32509	39205
2004	570736	73311	11689	45357	57046
2005	401670	86067	11956	52136	64092
2006	132117	590784	17627	79223	96850
2007	168 950	749 678	19 307	106 334	125 641
2008	213 194	1 176 156	21 304	133 968	155 272
2009	235 606	963 016	21 286	157 598	178 884
2010	234 666	1 090 963	21 988	176 788	198 776
2011	253 605	1 647 047	18 580	193 442	212 022
2012	287 110	903 134	23 007	191 805	214812
2013	349 179	1 136 477	26 627	233 527	260154
2014	400 734	2 050 230	*28650*	253 637	*535924*
2015	410835	2530260	30627	*276358*	306985

المصدر: منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، موقع الويب: *www.ons.dz* .

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (3-12) أن المعروض من اليد العاملة خلال هذه الفترة كان أكبر من المطلوب عنها حيث نجد في سنة 2000 أن عرض العمل بلغ 101520 عرض عمل مقابل24533 طلب عمل، أما التشغيل الفعلي فلم يتجاوز سوى فقط منها 22215 منصب أي وجود فجوة بين الطلب على العمل وعرض العمل المقدرة بـ: 76987 عارض للعمل، حيث كان مصير هؤلاء هو البطالة، وإذا نظرنا إلى الطلب الفعلي ومستوى التشغيل الفعلي نجد أن الطلب الفعلي أكبر من التشغيل الفعلي وهذا راجع إلى عدم توافق مؤهلات العارضين للعمل ومتطلبات سوق العمل، وهو ما يعرف بالبطالة الهيكلية.

وفي سنة 2001 عرف عرض العمل انخفاضاً مقارنة بسنة 2000 حيث بلغ عدد العارضين لعمل حوالي 99913 مقابل 25662 طالب للعمل، وفي هذه السنة بلغ التشغيل الفعلي حوالي 23696 منصب عمل لكن أغلبها هي مناصب مؤقتة قدرت بـ 20505.

منذ سنة 2001 عرفت عروض العمل ارتفاعاً حيث بلغت في سنة 2015 بـ 410835 عرض عمل مقابل 2530260 طلب عمل، والملاحظ وجود فجوة كبيرة بين عرض العمل والطلب عليه حيث قدرت هذه الفجوة بـ 2119425 عارض لعمل، وفي هذه السنة كذلك كان عدد المناصب المؤقتة أكبر من المناصب الدائمة، حيث بلغ عدد المناصب الدائمة حوالي 30627 منصب عمل مقابل 276358 منصب عمل دائم.

والجدير بالذكر أن سوق العمل في الجزائر قد عرفت بعض الإنتعاش في السنوات الأخيرة ويرجع ذلك لنتائج برنامج الإنعاش الإقتصادي الأول (2001-2004) وكذلك البرنامج الخماسي لدعم النمو (2004-2005) حيث يركز البرنامج الأول على القطاعات المولدة للعمالة والثاني الذي يهدف إلى خلق مناصب عمل.

الفرع الثاني: تطور الأجر الادنى المضمون في الجزائر خلال الفترة (2000- 2015):إذا كانت الأجور تعبر عن المكافأة المادية أو العينية التي يتقاضاها العامل نظير الجهد العقلي أو العضلي أثناء التبادل بين الطرفين المتعاقدين، حيث يركز مضمون العقد إلى النتائج المتوصل إليها، فاستناداً إلى التشريعات القانونية فإن الأجور تحدد ضمن الإتفاقيات الجماعية وتحدد حسب نتائج المؤسسة الإقتصادية.

ونتناول تطور الأجر الأدنى المضمون خلال الفترة وذلك من خلال الجدول رقم (3-13) الذي يوضح تطور الأجور في الجزائر خلال الفترة (2000- 2015).

الجدول رقم (3-13): تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: دينار جزائري

السنوات	الأجر الوطني الأدنى المضمون
01 جانفي 2000	6000
01 جانفي 2001	8000
1جانفي 2004	10000
31 ديسمبر2006	10000
01 جانفي 2007	12000
01 جانفي 2010	15000
01 جانفي 2012	18000
01 جانفي 2015	18000

المصدر:

ONS, l'Algérie en quelque chiffres, résultats (2011-2013) , N° 44, EDITION: 2014,P:24.

يدخل تحديد الأجر الأدنى المضمون ضمن السياسة الإقتصادية العامة للدولة، أي أنه المجال الذي تتدخل فيه الدولة لتحاول دون نزول الأجور إلى مستويات أقل من المستوى الذي يحقق للفرد العيش الضروري، أي تعمل الدولة على أن يكون يتماشى والقدرة الشرائية للأسر الجزائريين.

تقدير المستوى الأدنى من الأجر يضع الدولة في الواقع في مأزق، من جهة يعلم أصحاب القرار أن رفع الحد الأدنى للأجور يؤدي إلى رفع التكاليف بالنسبة للمؤسسة الإقتصادية ومن ثم تشغيل أقل وبطالة أكثر، في المقابل تثبيته في الوقت الذي يتميز به النظام الإقتصادي القائم على تحرير الأسعار يجعل القدرة الشرائية تنخفض فينخفض الطلب وكذلك يقل التشغيل وتزيد البطالة نظراً للأهمية التي يكتسيها التقدير النهائي للأجر الوطني المضمون على الأداء الإقتصادي ككل، أصبحت الدولة في إطار قانون علاقات العمل الجديد لا تحدده إلا بعد الرجوع إلى الأعضاء الفاعلين في سوق العمل (أو ما يسمى بالشركاء الإقتصاديين والإجتماعيين) أما تأثير الزيادة فيه على بقية الأجور فقد ترك للمؤسسة الإقتصادية أو للفرع الذي تنتمي إليه المؤسسة التصرف فيه بالشكل الذي تراه مناسباً حتى لا تؤثر الزيادة على توازنها الإقتصادي والمالي.

عموماً فإن تطور الأجر الأدنى المضمون خلال فترة الدراسة قد عرف تطور ملحوظ حيث انتقل من 6000 دج سنة 2000 ليصل إلى 18000 دج عام 2015 وهذا ما يدل على تحسن مستويات الدخول بالنسبة للعاملين في الوظيف العمومي وذلك راجع الى إرتفاع مداخيل الخزينة العمومية نتيجة إرتفاع أسعار البترول خلال فترة الدراسة.

المبحث الثالث: وصف وتحليل واقع الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

إن المتتبع للأخبار اليومية يلاحظ أن الجريمة في الجزائر في تزايد مستمر، وأصبحت ترتكب بشتى الوسائل وتمس كل شرائح المجتمع، واختلاف الدوافع المؤدية لها من منطقة إلى أخرى وعلى إختلاف الفئات العمرية، حيث كان للتغيرات الإجتماعية والإقتصادية التي عرفتها الجزائر الأثر الكبير في تزايد حجمها وتعددها، إضافة إلى التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية وتأثير وسائل الإتصال بشتى أنواعها، ومن أجل الإلمام بهذا المبحث تم تقسيمه إلى النقاط التالية:

- تحليل تطور الجريمة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015؛
- تحليل تطور جرائم المخدرات في الجزائر خلال الفترة 2010-2015؛
- الجريمة النسوية في الجزائر؛
- أنواع وخصائص الجرائم المعاصرة بالمجتمع الجزائري؛
- أهم عوامل الظاهرة الإجرامية في المجتمع الجزائري.

المطلب الأول: تحليل تطور الجريمة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

من أجل الوقوف على الحجم الحقيقي لظاهرة الإجرام في الجزائر تم تتبع تطور الظاهرة من حيث الحجم الإجمالي سنوياً خلال فترة الدراسة، ومن أجل معرفة أي أنواع الجرائم أكثر حدة تم التطرق إلى تطور أنواعها.

الفرع الأول: تحليل تطور حجم الجريمة الإجمالي: يتم التعرف على تطور الحجم الإجمالي للجريمة في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال الجدول رقم (3-14).

الجدول رقم (3-14): الإحصائيات الإجمالية للجريمة في الجزائر سنوياً.

السنة	عدد القضايا المسجلة
2000	69786
2001	78837
2002	110363
2003	117019
2004	112100
2005	119330
2006	126289
2007	121243
2008	130068
2009	133898
2010	135265
2011	141628
2012	149867
2013	152361
2014	157893
2015	161821

المصدر: تم جمع البيانات ومعالجتها من مصادر متعددة

- **مصلحة الإعلام والإتصال، المديرية العامة للأمن الوطني، الجزائر،2016.**
- **مصلحة الإعلام والإتصال، القيادة العامة للدرك الوطني، الجزائر،2016.**
- **أحمد رميتة، مرجع سابق، ص ص:119.**

من خلال الجدول رقم(3-14) نلاحظ أن الجريمة تعرف تزايد من سنة الى أخرى حيث إرتفعت من 69786 قضية مسجلة سنة 2000 إلى أن وصلت الى 161821 قضية مسجلة سنة 2015 أي بزيادة تقدر بـ: 92035، ويمكن إرجاع هذه الزيادة الى أن عدد السكان عرف زيادة خلال نفس الفترة بـ: 10 ملايين نسمة.

الفرع الثاني: تحليل تطور الجريمة في الجزائر حسب النوع: يتم على مستوى القيادة العامة للدرك الوطني تبويب الجرائم حسب القضايا المعالجة والأشخاص الموقوفين والمحبوسين وهو ما نوضحه في الجدولين رقم(3-15) و(3-16) على التوالي:

الجدول رقم (3-15): حجم الجريمة حسب النوع لسنة 2014.

التعيين	عدد القضايا المعالجة	الاشخاص الموقوفون	المحبوسون
المساس بالأشخاص	14104	15161	2720
المساس بالممتلكات	14339	9766	3191
ضد الأسر والآداب العامة	1509	1945	648
ضد السكينة العمومية	1138	1298	422
المجموع	31090	28170	6981

المصدر: مجلة الدرك الوطني، العدد 48، الجزائر، جانفي 2016، ص: 39.

الجدول رقم (3-16): حجم الجريمة حسب النوع لسنة 2015.

التعيين	عدد القضايا المعالجة	الأشخاص الموقوفون	المحبوسون
المساس بالأشخاص	14459	17365	2772
المساس بالممتلكات	14320	9159	2938
ضد الأسر والآداب العامة	1322	1718	633
ضد السكينة العمومية	1523	2459	996
المجموع	31624	30701	7339

المصدر: مجلة الدرك الوطني، مرجع سبق ذكره.

ومن أجل التعرف أكثر على خصائص الجريمة في الجزائر حسب ما جاء في مجلة الدركي نجد أن جرائم الإعتداءات على الممتلكات والأشخاص وفي مقدمتها السرقة، وأن جرائم القانون العام ترتكز في ولايات الشمال أكثر من الجنوب، وهذا راجع للكثافة السكانية التي تشهدها هذه الولايات والحركية المكثفة بفضل وجود العديد من الطرق التي تتيح تنقل الأفراد والممتلكات بكثرة.

أما فيما يخص تفصيل الجدولين السابقين فإن الإعتداءات ضد الأشخاص منها: القتل العمدي،الضرب والجرح العمدي، التهديد والإختطاف إذ تمثل نسبة 45.5 % من جرائم القانون العام، حيث خلال سنة 2015 تم تسجيل 322 قضية قتل عمدي، حيث ترجع أسباب جرائم القتل العمدي في أغلب الأحيان الى تصفية الحسابات (جرائم شرف، ديون، انتقام...)، تحليل ظاهرة الإجرام يكشف لنا أن المخالفات المتعلقة بالإعتداءات ضد الأشخاص ترتكب على العموم في الأماكن شبه الخالية وعلى قارعة الطريق من أجل تحصيل المال أو لتصفية الحسابات، المشاجرات أو الأخذ بالثأر تبقى دوماً الأسباب الرئيسية.

أما فيما يخص جرائم الإلمساس بالممتلكات والتي تتمثل في سرقة المنازل وسلب ممتلكات الغير،ومن الملاحظ أن اللجوء إلى تحطيم الأملاك أصبح وسيلة لإرتكاب السرقة، كما عرفت ظاهرة سرقة السيارات على مستوى القطر الوطني انتشاراً كبيراً فيما يتعلق بولايات الشمال ذات الكثافة السكانية وبالأخص الجزائر العاصمة، تطور هذا النوع من الإجرام أصبح يأخذ أبعاداً كبيرة ويمكن تفسيره بتطور السوق الموازية لبيع السيارات ومنه بيع قطع الغيار المقلدة مع العلم أن إستيراد قطع الغيار القديمة ممنوع قانوناً، هذا الوضع أدى إلى إرتفاع الطلب على المستوى الوطني مما استغلته الشبكات الإجرامية هذا الطلب المتزايد على قطع الغيار القديمة للقيام بأعمالها مثل إعادة بيعها، بالرغم من ذلك فإن مجهودات وحدات الدرك الوطني المدعومة بالوسائل التقنية والعلمية الحديثة سمح بالتقليل من هذه الأعمال الإجرامية.

أما فيما يخص الجريمة المنظمة تمثلت في المتاجرة بالمخدرات ، المتاجرة بالأسلحة والذخيرة، سرقة السيارات، المعادن النفيسة، الهجرة غير الشرعية والتزوير، فخلال التسع الأشهر من سنة 2015 عالجت وحدات الدرك الوطني9276 قضية أدت إلى توقيف 11757 شخصاً، هذا العدد يمثل 12.19% من مجموع القضايا المعالجة خلال الفترة المذكورة مقارنة بنفس المدة لسنة 2014 أين تم تسجيل 8192 قضية وتم توقيف 11125 شخصاً.[1]

المطلب الثاني: تحليل تطور جرائم المخدرات في الجزائر خلال الفترة 2010-2015

تعتبر جرائم المخدرات والمتاجرة بها نشاط يلجأ إليه الأفراد بمختلف الفئات والوضعيات الاجتماعية وخاصة البطالين والفقراء استغلالهم من قبل منظمات محلية أو اقليمية أو دولية، ومن خلال الجدول رقم (3-17) والجدول رقم (3-18). يتم التعرف على أهم أنواع المخدرات المستعملة.

ولخطورة المخدرات على الفرد والمجتمع وهو مانوه له مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها " إن خطر المخدرات يأخذ أبعاداً مخيفة لكونه يستهدف بصفة فئة الشباب، باعتبارها القوة

[1] - مجلة الدرك الوطني، **مرجع سبق ذكره**، ص: 40،41.

النشطة للمجتمعات، وبالنسبة إلينا في الجزائر، فإن الشباب لا يعد قوة حيوية فحسب، بل أنه مستقبل الأمة بذاته، كما أن خطورة الإتجار في المخدارات تزداد لكون المهربين يلجأون الى إستعمال وسائل تكنولوجية متطورة جداً تتمثل في المخابر ووسائل الإتصال والنقل الحديثة وتقنيات التمويه وغيرها، والجزائر وبالنظر لإعتبارات عديدة، ليست بمنأى عن هذه الآفة، بل على العكس من ذلك، يمكن أن تتحول تدريجياً من بلد عبور للمخدرات إلى بلد مستهلك لها، بعد أن ظلت لسنوات عديدة تصنف ضمن بلدان العبور، وذلك لكونها تقع جغرافياً بين مناطق إنتاج المخدرات وأسواق استهلاكها، فهي جسر حقيقي يربط أوربا بإفريقيا، خاصة وأن المؤشرات المتوفرة في المدة الأخيرة تفيد أن الشبكات الكولومبية بدأت تستعمل بلادنا كمنطقة عبور للمخدرات القوية"[1]. ومن خلال الجدواول التالية سوف يتم توضيح كمية المخدرات المحجوزة والاستهلاك والمتاجرة بها للفترة 2010-2015.

[1] - عبد المالك سايح، **مداخلة في اليوم الدراسي التحسيسي حول آفة المخدرات**، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها، تبسة، الجزائر، 23 جانفي 2007، ص ص: 3،4.

الجدول(3-17): كميات المخدرات والمؤثرات العقلية المحجوزة على الصعيد الوطني لسنوات 2010،2011،2012.

التصنيف وفقاً لأنواع المخدرات		الكميات المحجوزة خلال سنة 2010	الكميات المحجوزة خلال سنة 2011	الكميات المحجوزة خلال سنة 2012
أنواع القنب	راتينج القنب (كلغ)	23041.597	53323.093	157382.643
	حشيش القنب (كلغ)	0.104	-	-
	بذور القنب (غ)	4883	39924	127.4
	نبات القنب (نبتة)	23163	1019	88
الكوكايين(غ)		1177.7	10901.023	174821.7
الكراك (غ)		-	5.7	-
الهيروين (غ)		191.05	2496.65	6073.659
الأفيون		79 غ خشخاش 868 نبتة	850.1 غ خشخاش 340 نبتة	13 غ خشخاش 240 نبتة
المؤثرات العقلية		304319.5 قرص 32 قارورة	2620174 قرص 10 قارورات 98 كبسولة 56 علبة	937660 قرص 09 قارورات 36 كبسولة 42 علبة

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و الإدمان عليها: الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة، 2010،2011،2012، موقع الويب:

https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar

الجدول(3- 18): كميات المخدرات والمؤثرات العقلية المحجوزة على الصعيد الوطني لسنوات 2013،2014، 2015.

التصنيف وفقاً لأنواع المخدرات		الكميات المحجوزة خلال سنة 2013	الكميات المحجوزة خلال سنة 2014	الكميات المحجوزة خلال سنة 2015
أنواع القنب	راتينج القنب (كلغ)	211512.773	181942.901	126685.774
	حشيش القنب (كلغ)	-	-	-
	بذور القنب (غ)	136.3	9171.5	309
	نبات القنب (نبتة)	483	2522	572
الكوكايين(غ)		3790.487	1245.626	88287.395
الكراك (غ)		-	-	48.3
الهيروين (غ)		868.299	339.11	2573.754
الأفيون		500 غ خشخاش 2721 نبتة	41325 غ خشخاش 7470 نبتة	14
المؤثرات العقلية		1175974 قرص 3410 قارورة 127 كبسولة 02 علبة	1050612 قرص 13 قارورة	637961 قرص 328قارورة

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها، الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة، 2013،2014،2015: مصدر سبق ذكره.

الجدول(3-19): عدد الأشخاص المحكوم عليهم في قضايا المخدرات المعالجة على مستوى المحاكم خلال الفترة:2012-2015.

نوع القضايا / السنوات		المحكوم عليهم في قضايا الحيازة والاستهلاك	المحكوم عليهم في قضايا التهريب والمتاجرة	المجموع
2012	ذكور	14130	4243	18373
	إناث	104	38	142
	المجموع	**14234**	**4281**	**18515**
2013	ذكور	17317	6040	23357
	إناث	81	49	130
	المجموع	**17398**	**6089**	**23487**
2014	ذكور	16270	6129	22399
	إناث	69	71	140
	المجموع	**16339**	**6200**	**22539**
2015	ذكور	22785	7118	29903
	إناث	106	67	173
	المجموع	**22891**	**7185**	**30076**

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها: الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة، مصدر سابق.

من خلال تفحصنا للأرقام الواردة في الجدول رقم(3-17) والجدول رقم (3-18) نلاحظ أن الكميات المحجوزة من المخدرات بمختلف أشكالها تعرف تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، حيث نجد أن أكبر الكميات المحجوزة تتمثل في نوع رتينغ القنب، وبالرغم من إنخفاضها في سنة 2015 مقارنة مع سنة 2014 إلا أنه يبقى هذا النوع من المخدرات ينذر بالخطر، ثم يأتي في المرتبة الثانية الكوكايين حيث وصلت الكميات المحجوزة من هذا النوع في سنة 2015 بـ: 88287395غ، ثم في المرتبة الثالثة نجد الهيروين،كما أن مواد المؤثرات العقلية تعرف هي الأخرى انتشاراً كبيراً. ومن خلال الأرقام نستطيع القول أن الجهات الأمنية حريصة في محاربة هذه الظاهرة سواء تعلق الأمر بالإستهلاك أو المتاجرة.

أما فيما يخص عدد المتورطين والمحكوم عليهم في قضايا المخدرات والتي تم معالجتها على مستوى المحاكم والمجالس القضائية بالجزائر وذلك للفترة (2012-2015) ومن خلال الجدول رقم (3-19) نجد أنه من سنة 2012 إلى غاية 2015 زيادة في عدد المدانين في جرائم المخدرات بـ: 11561 مدان، وأغلبيتهم من الجنس الذكري، ومن زواية أخرى نجد المدانين في قضايا الإستهلاك والحيازة أكبر من عدد المدانين في قضايا المتاجرة، إلا أن الشيء الملفت للإنتباه هو ولوج المرأة عالم المتاجرة بالمخدرات بعدما كان هذا النشاط حكراً على الرجال، بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لمكافحة هذا النوع من الجرائم بكل الوسائل العلمية المتطورة الا أنها مازالت تعرف انتشار كبير يهدد استقرار البلاد من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، لإن تناول المخدرات يؤدي بمتعاطيها إلى إرتكاب جرائم تمس بالممتلكات والأشخاص مثل القتل، الضرب والجرح العمدي، السرقة، الإنتحار...الخ.

المطلب الثالث: الجريمة النسوية في الجزائر

لقد انتشرت ظاهرة انحراف النساء و إجرامهن بشكل خطير فلم تعد الجريمة حكراً على فئة الرجال بل اقتحمت المرأة كذلك هذا العالم، وحققت نوعاً من المساواة، فلم يعد تورطها في الجريمة يقتصر على الأنماط التقليدية كالضرب، الشتم وقضايا التخلص من المواليد غير الشرعيين، بل اقتحمت عالم الجريمة المنظمة الذي يتطلب مخاطرة ويقظة، حيث أصبحت المرأة تنشط في شبكات مختصة لأخطر أنواع الجرائم مثل سرقة السيارات، استهلاك وترويج المخدرات، التزوير في محررات رسمية، إنشاء محلات للدعارة وغيرها.

إن إجرام المرأة كسلوك غير سوي يغذيه الكثير من العنف الذي يدفع العنصر النسوي الى تجاوز حدود الخط الاحمر، إذ تلجأ الكثير من النساء في الوقت الحالي الى الاعتداء على أزواجهن من خلال ضربهن، شتمهن، وقد يصل الامر الى إصابة الرجل بعاهات جسدية مستديمة وربما يصل الامر الى القتل، وإن كانت الجزائر تفتقر الى أرقام عن هذه الظاهرة فإن ذلك لن يخفي وجودها، وقد ظهرت جمعية في الجزائر تدعو الى حماية الازواج من عنف زوجاتهن.

تكشف الأرقام الإحصائية لظاهرة إجرام النساء حقائق مهمة جداً، فحسب تقرير مصالح الشرطة القضائية، فإنه خلال سنة 2006 تم إيقاف أكثر من 4121 امرأة متورطة في جميع أشكال الجريمة منها الإلمساس بالأشخاص ووتصدرها جرائم الضرب والجرح العمدي بـ: 2219 متورطة، فيما تورط ما لا يقل عن 54 امرأة في جريمة القتل العمدي و6 نساء في القتل غير المتعمد، يليها المساس بالعائلة والآداب العامة حيث تم إيقاف 549 امرأة في جريمة إنشاء محل للدعارة و114 بتهمة تحريض القصر على الفسق والدعارة، أما فيما يتعلق بالإلمساس بالممتلكات، فتأتي السرقات بإعتبارها أكثر الجرائم المرتكبة من طرف فئة النساء،

فلم تعد تتم بأشكال تقليدية، حيث تبين الإحصائيات تورط 615 امرأة متورطة، 175 منهن تم إيقافهن في السرقات بالخطف و72 امرأة بتهمة السرقة بالعنف.

فسلوك المرأة الإجرامي هو نتيجة لتحول بعض الأسر الجزائرية المحافظة على العادات والتقاليد والقيم والأخلاق النبيلة الى أسر ليبرالية يسودها التسامح المفرط، حيث نجد بعض الأسر اليوم تبيح استخدام الوسائل غير الشرعية مثل التحايل والغش والرشوة والنصب لتحقيق غايات بناتهن في الحصول على النجاح الدراسي أو الإستقرار الوظيفي أو زواج المصلحة، وفضلاً عن ذلك، فإن الظروف الإقتصادية المزرية والمعانات الحياتية تساعد على إنحراف الفتيات وولوجهن عالم الإجرام بمختلف أشكاله.[1]

المطلب الرابع: أنواع وخصائص الجرائم المعاصرة بالمجتمع الجزائري

من خلال التحليل السابق للإحصائيات يمكن استنتاج أهم خصائص وأنواع الجرائم المعاصرة بالمجتمع الجزائري.

الفرع الأول: أنواع الجرائم المعاصرة بالمجتمع الجزائري: من خلال ما سبق وما توصل إليه الباحثون في علم الإجتماع بالجزائر أن أهم أنواع الجرائم المنتشرة تتمثل فيما يلي:[2]

- **الإتجار بالمخدرات:** تعتبر جرائم المخدرات من أبرز صور الإجرام المنظم والمعاصر، وأكثرها شيوعا خلال الفترة الأخيرة بالجزائر وهذا نظرا لتعقد الحياة الاجتماعية وتشابكها، ويتميز هذا النوع من الجرائم بالاحتراف والتخطيط، التشابك، التعقيد، الربح المادي الكبير الذي يعود على مرتكبيها، فأغلب مرتكبي هذه الجرائم يمتازون باحترافهم وامتلاكهم قدرات وامكانيات وخبرات تمكنهم من تحقيق أهدافهم، ولعل خير دليل على انتشار الظاهرة بالمجتمع الجزائري ما تنشره الجرائد اليومية، المحطات التلفزيونية يوميا عن تفكيك عصابات محترفة في الاتجار وتهريب المخدرات.
- **جرائم اقتصادية:** كالإختلاسات والرشاوي، مثل ما حدث بشركة سونطراك، واختلاس للأموال العمومية مثل ما حدث بولاية الجلفة مدير التكوين المهني يختلس من الأموال العامة. كما زادت نسب السرقة خاصة مع انتشار البطالة والفقر خلال وبعد العشرية السوداء التي عرفها المجتمع الجزائري.

[1]- أنيسة بريغة عسوس، **تحليل سوسيو – اقتصادي لجريمة المرأة في المجتمع الجزائري**، مجلة أفاق للعلوم، العدد السابع، جامعة الجلفة، الجزائر، مارس 2017، ص ص: 241،242.

[2]- جميلة لمزري ووديعة حبة، **قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة المعاصرة بالمجتمع الجزائري**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد السابع، جامعة الوادي، الجزائر، جويلية 2014، ص ص: 175،176.

- **الجرائم الأخلاقية:** عرف المجتمع الجزائري جرائم أخلاقية لم تكن معهودة من قبل وبشتى أنواعها، بل أبشع من ذلك وقوع جرائم زنا المحارم في مجتمع ديانته الإسلام والذي يأمر بالرجم حتى الموت في مثل هذه الحالات، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على غياب كلي للوازع الديني عند هؤلاء الأفراد، وهذا في حد ذاته يدق ناقوس الخطر لمرحلة أصعب كما ساهمت وسائل الإعلام في نشر الثقافة الغربية التي تحمل في طياتها سموما قضت على الكثير من الأفراد والأسر الجزائرية.
- **جرائم الإختطاف:** خاصة اختطاف الأطفال، مثل ما حدث في سنة 2013 من بروز رهيب لهذه الظاهرة بالمجتمع الجزائري وهذا الاختطاف وصل إلى حد القتل، مثل ما حدث في ولاية قسنطينة اختطاف طفلين وقتلهما بالمدينة الجديدة علي منجلي في مارس 2013.
- **جرائم القتل:** مثلما حدث في ولاية جيجل إذ أقدم رجل على قتل ابنه (شهر أوت سنة 2011)،ومثال ذلك أيضا شاب في العقد الثالث من عمره قتل آخر بخنجر ويصيب شقيقه بجروح في عراك جماعي بعنابة واستعملت جميع أنواع الأسلحة البيضاء والحجارة.
- **جرائم ضرب وقتل الأصول:** مثل ما حدث بولاية بسكرة إذ أقدم شاب يبلغ من العمر 25 سنة بضرب والدته البالغة من العمر 51 سنة وتهديدها بالقتل.
- **جرائم الإنتحار:** المنتشرة بصورة رهيبة، وخاصة ما تنشره الجرائد يوميا من حوادث من هذا النوع،ومن الأمثلة على ذلك انتحار تلميذة شنقا في أدرار نتيجة ظروفها الإجتماعية المزرية.

الفرع الثاني: خصائص الجرائم المعاصرة بالمجتمع الجزائري: الجريمة بالمجتمع الجزائري عرفت عدة تغييرات فيما يخص أسلوب تنفيذها أو فيما يخص الوسائل المستعملة ومن بين أهم الخصائص نورد بعضا منها فيما يلي:

أ. **التعقيد والتشابك:** تتميز الجريمة المعاصرة بالجزائر بالتعقيد والتشابك حيث نجد بعض الجرائم مترابطة والكشف عن حيثياتها يتطلب وقن من قبل الجهات الأمنية المختصة.

ب.**التخطيط:** وهذا ما نلمسه في الجريمة المنظمة في تكوين عصابات وتدريبها فيما يخص التهريب والمتاجرة بالمخدرات.

ج.**الإنتشار والعمومية:** وذلك من خلال أن الجريمة تنتشر في جميع مناطق الجزائر فهي موجودة في الريف والمدينة، الشمال والجنوب، النساء والرجال.

د.**الجريمة بالمجتمع الجزائري مست جميع الفئات العمرية:** المتورطون في الجرائم بكل أشكالها نجدهم من مختلف الأعمار خاصة فئة الشباب.

المطلب الخامس: أهم عوامل الظاهرة الإجرامية في المجتمع الجزائري

من خلال ماسبق ذكره بتناولنا للإحصائيات المختلفة المتعلقة بالخصائص الديمغرافية والإجتماعية والإقتصادية للمجتمع الجزائري وكذا الإحصائيات المتعلقة بالجريمة، فلابد أن هناك علاقة ما بين مختلف المتغيرات لاسيما إرتفاع وتيرة النمو السكاني، والبطالة...والجريمة حيث سنحاول أن نبرز أهم العوامل الدافعة للسلوك الإجرامي كمايلي:

أولاً: التفكك الأسري: من أهم مظاهر التفكك الأسري في المجتمع الجزائري زيادة نسبة الطلاق، حيث بلغ عدد حالات الطلاق لسنة 2015 حوالي 59909 حالة، معظمها وقعت بين الأزواج من صنف الشباب. إضافة إلى ذلك، فقد استفحلت جريمة الإجهاض في المجتمع الجزائري بشكل كبير خاصة في السنوات الأخيرة، كما يربط المتخصصون في مجال ارتفاع حالات الإجهاض في السنوات الخمسة الأخيرة بتزايد الاعتداءات الجنسية، والاغتصاب؛

ثانياً: التسرب المدرسي: لقد تفاقمت ظاهرة التسرب المدرسي في المجتمع الجزائري، هذا ما يجعل الأحداث عرضة لجميع مظاهر الانحراف والإجرام، خاصة في ظروف اقتصادية واجتماعية متردية؛

ثالثاً: الإنهيار الخلقي للأسرة: إن الإنهيار الخلقي للأسرة لو آثاره السلبية على الأطفال خصوصاً، مما يدفعهم في غالب الأحيان إلى الإنحراف والجريمة، والسبب في ذلك يعود إلى غياب مشروع تربوي على مستوى الأسرة وتفكك الروابط الأسرية، وضعف الوازع الديني لدى العديد من الأسر في المجتمع الجزائري والتي تعود بالأساس للتحولات الإجتماعية والإقتصادية التي مست المجتمع وبالتالي مست الأسرة التي لم تستطع ترسيخ المنهج الإسلامي لدى أفراد العائلة؛

رابعاً: الوسط الإجتماعي: لقد أثبتت بعض الدراسات في الجزائر بأن ضيق المسكن يجبر بعض أفرادها على أن يقضوا أغلب أوقاتهم خارج البيت، مما يجعلهم عرضة للإحتكاك بأفراد يعيشون نفس الظروف، وقد يؤدي ذلك في كثير من الأحيان إلى اتخاذ الجريمة كأسلوب للحصول على إحتياجاتهم، عادة ما تكون مصحوبة بجرائم أخرى مثل تناول وبيع الخمور والمخدرات وارتكاب الفواحش، وغيرها من الجرائم. فالوسط الإجتماعي له تأثير كبير على الفرد من حيث تحديد سلوكاته، إما بالإيجاب أو بالسلب، وغالبا ما تؤدي الظروف الاجتماعية السيئة إلى ظاهرة الإنتحار، وإن كانت هذه الظاهرة ناتجة أيضا عن عوامل نفسية واقتصادية في بعض الأحيان

لقد مس الانتحار فئة كبيرة من المجتمع الجزائري، وقد عالجت المصالح الأمنية خلال الست سنوات الماضية 4411 قضية من بينها 3342 حالة إنتحار، 2500 من جانب الرجال و842 من جانب

النساء،كما تشير الإحصائيات كذلك إلى تسجيل 1069 محاولة إنتحار، منها 454 لدى الرجال، و615 لدى النساء، فظاهرة الإنتحار تتزايد من سنة لأخرى، وتتركز لدى فئة الشباب من 18 إلى 40 سنة.[1]

خامساً: البطالة: من خلال تطرقنا في المبحث الثاني لواقع البطالة والتشغيل في الجزائر، وم تم الإشارة له في الفصل الأول أن أهم الأثار السلبية للبطالة هو الانحراف والجريمة، وبما أن القوة النشيطة في الجزائر تعرف تزايد وفي ظل عدم قدرة الحكومة على خلق مناصب شغل، ينجر عن ذلك ارتفاع في معدلات البطالة مما يساهم في جرائم مختلفة وفي مقدمتها جرائم الالمساس بالممتلكات منها السرقة والقتل...الخ.

سادساً: وسائل الإتصال: لقد عرفت وسائل الإعلام والإتصال انتشاراً كبير في وسط المجتمع الجزائري، فلا نجد اليوم فرد بدون جهاز هاتف نقال، وتوسع استعمال الانترنيت ومواقع التواصل الإجتماعي،مما جعلها تساهم في انتشار الجريمة الأخلاقية خاصة في ظل غياب رقابة الوالدين بالنسبة للأسرة.

[1] - أحمد رميتة، **مرجع سابق**، ص: 131.

خلاصة

من خلال تحليل وضعية سوق العمل في الجزائر خلال فترة الدراسة أن معدل البطالة يتغير من سنة إلى أخرى تارة زيادة وانخفاض تارة أخرى، ويرجع ذلك إلى اعتماد الحكومة الجزائرية على مجموعة من البرامج التنموية تجسدت في برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) الذي خصص له مبلغ 525 مليارد ج، إلى جانب البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) ، والبرنامج الخماسي للتنمية(2010-2014) ، كما أن الوضعية الاجتماعية بالجزائر تتميز بتأخر سن الزواج وارتفاع معدل الطلاق، والتطور الذي تم تسجيله في الناتج الإجمالي راجع بالدرجة الأولى الى إرتفاع أسعار البترول.

وعموماً فيما يخص هذه الدراسة بالنسبة لوضعية سوق العمل في الجزائر استنجتا النقاط التالية:

- إن العمالة الجزائرية تعتمد بشكل كبير على الفئات الشابة التي لا تتعدى 35سنة؛
- هناك اختلال في توزيع القوى العاملة المشتغلة، حيث نجد أن نسبة كبيرة من العمالة تتركز في القطاعات غير الإنتاجية (الخدمية) عوض القطاعات الإنتاجية (الصناعة والفلاحة)، وهي تتركز بشكل كبير في المنطقة الحضرية مع سيطرة العمالة الذكرية على العاملة الأنثوية؛
- انخفاض نسبة العمال الأجراء الدائمين؛
- تفاوت معدلات البطالة بين مختلف الفئات العمرية للقوى العاملة، حيث نجد نسبتها الكبيرة عند الشباب؛
- تفاوت معدلات البطالة بين مختلف المناطق، حيث تتركز في الوسط الحضري أكبر منها في الوسط الريفي؛
- طول مدة البطالة مع ارتفاعها في الوسط النسوي؛
- عرض العمل أكبر من الطلب في العمل في سوق العمل الجزائري.

أما فيما يخص تطور الجريمة في الجزائر فقد مازلت ترتكب بأشكال مختلفة ومست مختلف الأعمار والذكور والإناث. ويمكن إرجاع ذلك إلى عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية...الخ. ومن أهم خصائصها نجد الجرائم ضد الأشخاص تأتي في مقدمة الجرائم،ثم جرائم الإلمساس بالممتلكات، وانتشار جرائم المخدرات في المدراس والثانويات، وكذلك تزايد الجريمة النسوية.

إذا كان هذا هو واقع تحليل تطور البطالة والجريمة في الجزائر، فما هو إتجاه العلاقة السببية وطبيعة الأثر بين حجم البطالة والجريمة في الجزائر للفترة 2000-2015؟ هذا ما سنتناوله في الفصل الموالي؟

الفصل الرابع: قياس وتحليل العلاقة الديناميكية والسببية بين البطالة والجريمة في الجزائر للفترة (2000-2015)

تمهيد

✍ **المبحث الأول:** الإطار النظري للأساليب والإختبارات القياسية المستخدمة

✍ **المبحث الثاني:** تحليل وعرض نتائج الدراسة القياسية

خلاصة

تمهيد

بعد أن قمنا بدراسة وصفية تحليلية لواقع البطالة والجريمة في الجزائر من خلال التعرض لتوزيع البطالين حسب الفئة العمرية وحسب المنطقة الجغرافية والجنس والتعرف على وضعية سوق العمل. وكذا تطور حجم الجريمة من خلال عدد القضايا المسجلة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 في الفصل السابق،حيث نحاول في هذا الفصل إعطاء صورة قياسية للعلاقة الديناميكية والسببية التي تربط متغيرات الدراسة، وذلك بإضافة متغيريين ضابطين (حجم السكان، الناتج المحلي الإجمالي) ، وذلك بالإعتماد على ما تمليه علينا نظرية القياس الإقتصادي من معايير عندما يتعلق الأمر ببناء النماذج القياسية الإقتصادية،حيث نقوم بدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة واختبار إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة حيث أنه حتى يكون النموذج مقبول من الناحية الإحصائية والاقتصادية والقياسية لابد من تتبع مراحل البحث وفق منهجية القياس الإقتصادي، وللإلمام بهذه الجوانب قسمنا هذا الفصل إلى مايلي:

- **المبحث الأول:** الإطار النظري للأساليب والإختبارات القياسية المستخدمة؛
- **المبحث الثاني:** تحليل وعرض نتائج الدراسة القياسية.

المبحث الأول: الإطار النظري للأساليب والاختبارات القياسية المستخدمة

إن غالبية العلاقات التي تقدمها لنا النظرية الإقتصادية والدراسات السابقة، والخاصة بمتغيرات الدراسة، يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات الفعلية المتحصل عليها من مصادر رسمية مختصة، وهذا ما يمكننا قياس وتحليل الآثار الكمية الناتجة عن تأثير المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع الخاصة بموضوع الدراسة، حيث أن متغيرات الدراسة والمتمثلة في(حجم الجريمة، حجم البطالة، حجم السكان، الناتج المحلي الإجمالي) قابلة للقياس الكمي، وبالتالي فإن إستخدام الأسلوب الرياضي يساعدنا في شرح العلاقات الإتجاهية السببية بين متغيرات الدراسة، حيث أن استخدام كل من الأسلوب الرياضي والإحصائي والاقتصادي معاً، يعرف بالقياس الإقتصادي، وهو ما سنتطرق له في هذا المبحث من خلال النقاط التالية:

- السببية وأنواعها؛
- استقرارية السلاسل الزمنية؛
- التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ*ECM*؛
- أهم الإختبارات الإحصائية والقياسية لصلاحية النموذج.

المطلب الأول: السببية وأنواعها

تعتبر السببية (*causalité*) من أهم المحاور في تحديد النماذج الإقتصادية التي تهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر الإقتصادية للتمييز بين الظاهرة التابعة من الظواهر المستقلة المفسرة لها.

الفرع الأول: تعريف السببية حسب قرانجر *C.W. Granger*: اقترح قرانجر معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية حيث إذا كان Yt وXt سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين إقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t، وكانت السلسلة Yt تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة Xt، في هذه الحالة نقول أن Yt يسبب Xt ، إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى، حيث يستخدم اختبار غرانجر في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية أو علاقة تبادلية بين متغيرين.[1]

[1] - محمد شيخي ، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص: 276،277.

الفرع الثاني: أنواع السببية: هناك عدة أنواع للسببية نوجزها فيما يلي:[1]

أولاً:السببية في إتجاه واحد : نقول أن Yt تسبب Xt إذا كان إستعمال كل المعلومات المتوفرة يؤدي إلى تحسين توقع Xt و نكتب $(y_t \Rightarrow x_t)$

$$y_t \Rightarrow x_t : \quad si \quad \delta^2\left(x/\overline{\mu}\right) < \delta^2\left(x/\overline{\mu - y}\right)$$

و $\overline{\mu}$ تمثل المعلومات المتوفرة $(\overline{u - y})$ هي جزء من المعلومات الكلية وهو التباين

ثانياً:وجود ما يسمى بتغذية إسترجاعية (*Feed back*): وهذا في حالة إذا كان Yt يسبب Xt و Xt يسبب Yt :

$$y_t \Rightarrow x_i : \quad si \quad \delta^2\left(x/\overline{\mu}\right) < \delta^2\left(x/\overline{u - y}\right)$$
$$et \quad \delta^2\left(x/\overline{\mu}\right) < \delta^2\left(x/\overline{u - y}\right)$$

ثالثاً:السببية اللحظية *causalité instantanée* : نقول أن هناك سببية لحظية $(y_t \Rightarrow x_t)$ إذا كان توقع القيمة الجارية لـ Yt هو أفضل توقع عندما تدخل القيمة الحالية $(\overline{\overline{y}})$ لـ : Yt في هذا التوقع:

$$y_t \Rightarrow x_t : \quad si \quad \delta^2\left(x/\overline{\mu}; \overline{\overline{y}}\right) < \delta^2\left(x, \overline{\mu}\right)$$

رابعاً:السببية بالتأخر *causalité avec retard* : نقول أن Yt تسبب Xt بتأخر m إذا كان m هي اصغر قيمة لـ k حيث :

$$y_t \Rightarrow x_t(avec \quad retard): \quad si \quad \delta^2\left(x/\overline{\mu - y(k)}\right) < \delta^2\left(x/\overline{\mu - y(k+1)}\right)$$

المطلب الثاني: استقرارية السلاسل الزمنية

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة إقتصادية لا بد من التأكد أولاً من وجود إتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة وسلاسل زمنية غير مستقرة.

السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك السلسلة التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة أو النقصان، أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فإن المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان.[2]

[1] - سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006/2005، ص ص: 93،94.
[2]- محمد شيخي ، **مرجع سبق ذكره**، ص:200.

تستخدم عدة إختبارات لبيان فيما إذا كانت السلسلة ساكنة أم لا، إلا أن أكثرها شهرة هو إختبار ديكي – فولر، وبما أن العملية العشوائية قد تتضمن الحد الثابت أو الإتجاه الزمني أو معاً[1] حيث نجد مجموعة من الإختبارات نذكر منها:

الفرع الأول: إختبار جذر الوحدة ديكي فولر البسيط (*Dikey Fuller DF*) [2]: يعد هذا الأختبار من بين الأدوات الأكثر استعمالا لمعرفة استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها، ويأخذ الصيغة التالية:

$$\begin{cases} H0 : p = 1 \\ H1 : p < 1 \end{cases}$$

في الفرضية الصفرية الإحصائية $t_c = (p-1)/\sigma_p$ لا تتبع توزيع ستيودينت، وانطلاقا من محاكاة مونتي كارلو الذي قدم الجداول الإحصائية التي تمكن من قراءة القيم الحرجة لإختبار جذر الوحدة حيث يكفي قبول الفرضية الصفرية في أحد النماذج الثلاثة التالية للقول بأن السلسلة غير مستقرة:

$$y_t = c + bt + py_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots 1$$

$$y_t = c + py_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots 2$$

$$y_t = py_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

في النموذج الثالث نميز الحالات التالية:

- ✓ $|P| < 1$ فإن yt مستقرة والمشاهدات الحالية لها وزن أكبر من المشاهدات الماضية؛
- ✓ $|P| = 1$ فإن yt غير مستقرة والمشاهدات الحالية لها نفس وزن المشاهدات الماضية؛
- ✓ $|P| > 1$ فإن yt غير مستقرة وتباينها يتزايد بشكل أسي مع t والمشاهدات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالمشاهدات الحالية.

الفرع الثاني:اختبار ديكي فولر المطور *ADF* [3] :الاختبار السابق يطبق في حالة السلسلة الزمنية من نوع AR(1) أما هذا الاختبار فيطبق في الحالة العامة AR(p)، حيث يمثل p عدد التأخيرات النموذج المحدد مسبقا، الذي يحقق أقل قيم لمعياري (*Akaike*) و (*Schwarz*)، من بين النماذج التي تحوي تأخيرات مضافة تدريجيا، ثم يتم تثبيت التأخير عند p واختبار النماذج الثلاثة التالية:

$$\partial y_t = py_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \partial y_{t-j} + c + bt + \varepsilon_t \ldots\ldots 1$$

[1] - خالد محمد السواعي، **مبادئ الإقتصاد القياسي**، الأردن،2016، ص:296.

[2]- عبد الكريم البشير ، **معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: **الأزمة المالية والاقتصادية الدولية**، جامعة سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص: 13.

[3]- لطيفة بن يوب وعباسية رشاش ، **التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي**، ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الدولي: **حول التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق**، جامعة الأغواط، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2007، ص ص: 10،11.

$$\partial y_t = py_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \partial y_{t-j} + c + \varepsilon_t .....2$$

$$\partial y_t = py_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \partial y_{t-j} + \varepsilon_t .....3$$

يكفي قبول الفرضية $H0 : (p_{-1}) = 0$ في واحد من النماذج الثلاثة السابقة للقول بأن السلسلة غير مستقرة، وسواء في اختبار DF أو ADF فإن السلسلة غير مستقرة في الفرضية الصفرية.

الفرع الثالث: اختبار فيليبس وبيرون *Phillips and Perron test (1988)* [1]: يعتبر هذا الأختبار غير المعلمي فعالاً، حيث يأخذ بعين الإعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث أعتمد *Phillips and Perron* نفس التوزيعات المحدودة لإختباري *ADF* و*DF* ، ويجرى هذا الأختبار في أربعة مراحل:

- ✓ تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ***Dickey- Fuller***، مع حساب الإحصائيات الموافقة؛
- ✓ تقدير التباين قصير المدى:($\partial^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \varepsilon_T$) حيث(ε_T)تمثل البواقي.
- ✓ تقدير المعامل المصحح s_1^2 ، المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$\left(s_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \varepsilon_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T} \varepsilon_t \varepsilon_{t-i}\right)$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات (l) توجيه *(Newey-west)*، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية T، على النحو التالي: $l \approx 4\left(\frac{T}{100}\right)^{2/9}$

- ✓ حساب إحصائية فيليبس وبيرون:

$$\left(t_\phi^* = \sqrt{k} \times \frac{(\phi - 1)}{\sigma_\phi} + \frac{T(k-1)\sigma_\phi}{\sqrt{k}}\right)$$

حيث: $\left(k = \frac{\sigma^2}{s_1^2}\right)$، والذي يساوي 1- في الحالة التقريبية عندما تكون (ε_t) تشويشا أبيض، هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون.

[1]- زهير عماري ، **توقعات أثر سعر النفط على الواردات الجزائرية في المدى القصير والطويل**،ورقة بحثية ضمن فعاليات المؤتمر الأول حول: **السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القُطرية وتأمين الاحتياجات الدولية**، جامعة سطيف، الجزائر، 2015، ص: 03.

الفرع الرابع: إختبار KPSS (1992): يكون إختبار KPSS على المراحل التالية:[1]

- ✓ بعد تقدير النماذج (2) أو (3)، نحسب المجموع الجزئي للبواقي: ($S_t = \sum_{i=1}^{t} \varepsilon_i$)
- ✓ نقدر التباين الطويل الأجل s_1^2 بنفس طريقة اختبار فيليبس وبيرون.
- ✓ نحسب إحصائية اختبار $KPSS$ من العلاقة: $LM = \frac{1}{s_1^2} \frac{\sum_{t=1}^{T} S_t^2}{T^2}$

- نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرار): إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول؛
- نقبل بفرضية الإستقرار: إذا كانت الإحصائية LM أصغر من القيمة الحرجة.

المطلب الثالث: التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ *ECM*

أوجدت نظرية التكامل المشترك من طرف غرانجر سنة 1981، وسنحاول من خلال هذا المطلب عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ *ECM*.

الفرع الأول: التكامل المشترك:التكامل المشترك هو توليفة خطية من متغيرين عشوائيين لا يتصفان بالسكون فإن هذين المتغيرين يكون بينهما تكامل مشترك حتى وإن كانت العلاقة بينهما أو التوليفة ذاتها تتصف بالسكون ويحدث هذا في بيانات السلاسل الزمنية.[2]

يحدث التكامل المشترك لسلسلتان xt و yt عندما تتكاملان من نفس الدرجة لكل سلسلة منهما، حيث تكون البواقي الناتجة من تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة 0. أي أنه من الناحية التعريفية الإحصائية حتى يكون التكامل المشترك موجودا بين متغيرين xt و yt يتعين تحقق الشروط التالية:

$$y_t \approx \mathrm{I}(1)$$

$$x_t \approx \mathrm{I}(1)$$

حيث العلاقة التي تربطهما تكتب كما يلي: $y_t = a_0 + a_1 x_t + u_t$

يجب أن تكون: $u_t \approx \mathrm{I}(0)$

حيث: U_T تقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاههما التوازني في الأجل الطويل ومنه التكامل المشترك هو التغيير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل، فلو أن هناك متغيرين يتصفان

1 - محمد شيخي ، **مرجع سابق**، ص ص: 212،213.
2- محمد غرس الدين وياسر محمد جاد الله، **مدخل إلى الإقتصاد القياسي**، القاهرة، مصر، 2005، ص: 201.

بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة نحو التوازن في الأجل الطويل بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير، حيث تتمثل هذه الانحرافات في ut والتي تكتب كما يلي:

$$u_t = y_t - a_0 - a_1 x_t$$

حيث يكون هذا النموذج في حالة التوازن الطويل المدى لما يكون: $u_t = 0$ أي لما يكون الإنحراف التوازني للمديين القصير والطويل يؤول إلى الصفر.[1]

حيث يمكن القيام بهذا الاختبار حسب طريقة ***Engle- Granger*** كما يلي:[2]

- ✓ إختبار رتبة التكامل بن المتغيرات وهو شرط ضروري إذ يجب أن تكون السلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة؛
- ✓ تقدير علاقة المدى الطويل: اقترحا انجل وغرانجر طريقة التقدير على مرحلتين، حيث نقوم أولا بتقدير علاقة المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية. $y_t = \alpha + \beta x_t + \xi$
- ✓ ثم نقوم بتقدير علاقة المدى القصير بنفس الطريقة كما يلي: $\Delta y_t = \alpha + \Delta x_t + \lambda \mu_{t-1}$

المعامل μ_t يعرف بإسم معامل قوة الإرجاع للتوازن، ويجب أن يكون معنويا وسالب، وفي الحالة العكسية نرفض فرضية النمذجة من الشكل *ECM*. وفيما يلي أهم الاختبارات المقترحة للتكامل المشترك.

أولاً: إختبار داربين وواتسون *CRDW* (*Cointégration Régression Durbin Watson*): ذلك حسب قيمة DW لعلاقة المدى الطويل، فتحت فرضية العدم H0 لغياب التكامل المشترك، البواقي لا تكون مستقرة، وفي هذه الحالة *DW* يقترب من 0.

إذن نقبل الفرضية H0 في حالة $DW \leftarrow 0$

ونرفضها في حالة $DW \leftarrow 2$

ثانياً:إختبار ديكي فولر البسيط والمطور *Dicky-Fuller (D.F)* و (AD.F) *Dicky-Fuller Augmenter*:

هذا الإختبار يعتمد على البواقي المقدرة وليس الصحيحة ويتطلب استعمال القيم الحرجة لجدول Dicky-Fuller وقاعدة القرار هي:

- ✓ إذا كان tõ > القيمة الحرجة، نرفضH0 : xt و yt متكاملين زمنيا.
- ✓ tõ > القيمة الحرجة، نقبل H0: xt و yt غير متكاملين زمنيا.

حيث H0: ε_t غير مستقرة.

[1]- محمد مراس، **قياس علاقة التكامل المتزامن بين الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 02، جوان 2015، ص: 128.

[2] - مصطفى خربوش ، **العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة تلمسان، العدد 07، 2015، ص: 150.

ثالثاً: اختبار جوهانسن *Johansen* :ليكن النموذج VAR(p) ذات n متغير

$$y_t = A_1 y_{t-1} + ... A_p y_{t-p} + \xi_t$$

$$\Delta y_t = \pi y_{t-1} + \Gamma_1 \Delta y_{t-1} + ... + \Gamma_p \Delta y_{t-p+1} + \xi_t$$

حيث:

$$\Gamma_i = -\left(A_{i+1} + ... + A_p\right) \quad \text{و} \quad \pi = \left(A_1 + A_2 + ... + A_p\right)$$

حسب نظرية التمثيل لغرانجر معامل المصفوفة p يكون ذو رتبة مختصرة (r<k).

حيث: k هو عدد المتغيرات المتكاملة زمنيا.

ومنه توجد مصفوفتين U و V من الرتبة r بحيث: $\prod = UV'$ و V'Yt تكون مستقرة.

r هي عدد علاقات التكامل المشترك، وكل عمود من V هو شعاع التكامل المشترك، وعناصر U هي عبارة عن معاملات التعديل، أما رتبة المصفوفة $\prod$ تحدد علاقة التكامل المشترك.

حيث إقترح *Johansen* في 1988 إختبار يعتمد على الأشعة الذاتية الموافقة لأكبر القيم الذاتية للمصفوفة $\prod$، وعملياً يمكن حساب إحصائية الأثر باستعمال القانون التالي: $\lambda_i = -n \sum_{i=y+t}^{k} \ln(1 - \lambda_i)$

حيث:

n: هي عدد المشاهدات؛

K:عدد المتغيرات؛

r : رتبة المصفوفة.

هذه الإحصائية تتبع قانون الإحتمال لكاي تربيع المجدول، هذا الإختبار يتشكل من خلال رفض الفرضية البديلة، حيث نبدأ الفحص بإختبار الفرضية التي توافق رتبة المصفوفة تساوي الصفر H0 : r=0 مقابل H1 :r>0.

في حالة رفض H0 فإننا نمر إلى اختبار الفرضية من أجل r=1 ثم r=2 وهكذا حتى نصل إلى H0 :r=k-1 مقابل H1 : K=، وبرفض H0 نقول أن رتبة المصفوفة تساوي k، ومنه لا توجد أي علاقة تكامل مشترك[1].

[1]- الشارف عتو، **دراسة قياسية لإستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 06، 2009، ص ص: 133،134..

الفرع الثاني: نموذج تصحيح الخطأ (*Error Correction Model*):يعتبر تقدير نموذج تصحيح الخطأ بمثابة الخطوة الثانية لطريقة اختبار انجل- غرنجر 1987،حيث يقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ*ECM* على فرضية مؤداها أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى، تتحدد في ضلها القيمة التوازنية للمتغير التابع في ظل محدداتها، وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل، إلا أنه من النادر أن تتحقق، كما وقد يأخذ المتغير التابع قيماً مختلفة عن قيمته التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة خطأ التوازن ***Erreur d'equilibre*** ، ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل، ولذلك جاءت تسمية هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ، إذ يمكننا نموذج تصحيح الخطأ من فحص وتحليل سلوك المتغيرات على المدى القصير من أجل الوصول إلى التوازن في المدى الطويل، وحسب طريقة انجل- غرنجر لتقدير نموذج *ECM* يتم إدخال مقدرات سلسلة بواقي العلاقة طويلة الأجل كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة [1]، حيث يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق المعادلة التالية:

$$DY = a_0 + a_1 DX_T + \lambda ECT_{T-1} + \varepsilon_T$$

المطلب الرابع: أهم الإختبارات الإحصائية والقياسية لصلاحية النموذج

عادة عند إختبار فرضيات المربعات الصغرى العادية هناك مجموعة من المعايير الإحصائية (إختبارات الرتبة الأولى) ومجموعة من المعايير القياسية (إختبارات الرتبة الثانية)، وسوف نتعرف على أهم الإختبارات التي يمكن إجراؤها على نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، وذلك من خلال:

الفرع الأول:الإختبارات الإحصائية (إختبارات الرتبة الأولى):تهدف المعايير الإحصائية إلى إختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن أهم إختبارات الرتبة الأولى: معامل التحديد المتعدد، إختبار إحصائية ستودينت، واختبار إحصائية فيشر وهو ما سنبينه في الآتي ذكره.

أولاً:معامل التحديد المتعدد R^2: يشرح هذا المعامل العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة مرة واحدة، كما أنه يبين العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة أخرى،يسمى عندئذ بمعامل الارتباط المتعدد، إذن معامل التحديد نعتمد عليه لمعرفة النسبة المؤوية التي تفسر بها المتغيرات المستقلة المتغير التابع، ويعرف بأنه عبارة عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية:[2]

حيث صيغته الرياضية هي على النحو التالي:

$$R^2 = \frac{SCR}{SCT} = 1 - \frac{SCE}{SCT}$$

[1]- سفيق عريش وآخرون، **اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد05، 2011.

[2] - *Régis Bourbonnais,* ***Econométrie****, 9ème édition, Dunod, Paris,2015, P: 54,55.*

حيث:

SCT: مجموع مربعات الإنحرافات الكلية للمتغير التابع عن وسطه؛

SCR: مجموع مربعات الانحرافات المشروحة للمتغير التابع المقدر $(\hat{Y})$ عن وسطه الحسابي $(\overline{Y})$.

SCE: مجموع مربعات البواقي.

علما أنه: $0 \le R^2 \le 1$

إذا كان: $R^2 = 0$: هذا يعني عدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة؛

$R^2 = 1$: هذا يعني أن النموذج صالح أي يؤخذ بعين الاعتبار.

يجب عدم التسرع في الحكم عن العلاقة المقدرة من خلال معامل التحديد وحده، فقد تكون القيمة المرتفعة لمعامل التحديد راجعة إلى وجود اتجاه عام قوي بين المتغيرات الموجودة في النموذج المقدر،كما يمكن إرجاع انخفاض قيمة (R^2) إلى الصياغة الخاطئة للنموذج، وعدم إدراج متغيرات تفسيرية هامة في النموذج عند تقدير العلاقة، ولذا يجب استخدام معامل التحديد المتعدد المعدل $\overline{R}^2$ وتأخذ درجات الحرية التفسيرية ويحسب معامل التحديد المعدل عن طريق المعادلة التالية:

$$\overline{R}^2 = 1 - (1 - R^2) \cdot \left(\frac{n-1}{n-K} \right)$$

حيث:

$\overline{R}^2$: معامل التحديد المعدل؛

R^2: معامل التحديد.

N: عدد السنوات.

K: عدد المعلمات المقدرة.

ويمكن إجراء معنوية أو جوهرية معامل الارتباط وذلك بحساب القيمة التالية:

$$t^* = \frac{r\sqrt{n-K}}{\sqrt{1-R^2}}$$

حيث:

t^*: قيمة t المحسوبة.

r: معامل الارتباط.

R^2: معامل التحديد.

N: عدد المشاهدات.

K : عدد المعلمات المقدرة.

ثم مقارنة هذه القيمة المحسوبة بقيمة (t) المجدولة، وذلك عند عدد من درجات الحرية ($n-K$)، يمكن استنتاج ما إذا كانت قيمة (t) تعتبر جوهرية أم لا.

ثانياً:اختبار إحصائية ستودينت (*Test de Student*): تستخدم إحصائية ستودينت (T) عندما يكون تباين المجتمع مجهول وحجم العينة صغيراً (أقل من 30)، وذلك بشرط أن يكون مجتمع المعلمات المقدرة موزعاً توزيعا معتدلاً، ولكي نختبر مدى الثقة في المعلمات المقدرة من عينة باستخدام معيار (T) يتعين إتباع الخطوات التالية:[1]

$$t_{cal} = \frac{\hat{B}_i - B_i}{S_{\hat{B}_i}}$$

t_{cal} : القيمة المحسوبة لإحصائية ستودينت.

$\hat{B}_i$: القيمة المقدرة لـ B_i .

$S_{\hat{B}_i}$:الخطأ المعياري في تقدير B_i وهو يساوي إلى: $S_{\hat{B}_i} = \sqrt{V(\hat{B}_i)}$

بحيث: $V(\hat{B}_i)$ تباين ($\hat{B}_i$) وهو يساوي إلى: $V(\hat{B}_i) = \frac{\hat{\delta}^2}{\sum X_i^2}$.

تحديد (t) الجدولية (t_{tab})، يمكن تحديد قيمة (t) الجدولية من جدول توزيع (t) عند درجات حرية معينة ومستوى معنوية محدد (1%، 2.5%، 5% ، 10%)، حيث:

درجات الحرية = حجم العينة – عدد المعلمات المقدرة.

- حتى يمكن إجراء إختبار المعنوية للمعلمات المقدرة من عينة لابد من استخدام فرض العدم والفرض البديل الخاصين بمعلمات المجتمع على النحو التالي:

فرضية العدم ***H0***: $B_1 = B2 = B_3 = \ldots\ldots = B_K = 0$.

الفرضية البديلة H_1: $B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq \ldots\ldots \neq B_K \neq 0$.

- بعد مقارنة قيمة (t) المحسوبة t_{cal} مع القيمة الجدولية t_{tab} لدرجة حرية ($n-K$) حيث: ***n*** تمثل حجم العينة و***K*** تمثل عدد المعلمات المقدرة. ولمستوى معنوية α ، وبعد ذلك يتم قبول أو رفض فرض العدم وذلك من خلال:

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص : 197،198.

- إذا كانت $|t_{cal}| \geq t_{tab}$ نقبل فرض العدم حيث تكون قيمة ***t*** المحسوبة في منطقة القبول، ونرفض الفرض البديل، ويكون تقدير العينة غير معنوي إحصائياً.
- إذا كانت $|t_{cal}| \leq t_{tab}$ نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل حيث تقع t_{cal} في منطقة الرفض،ويكون تقدير العينة معنوياً إحصائياً. ويمكن أن نثق فيه كأساس جيد للوصول لمعلمة المجتمع.

ثالثاً:اختبار إحصائية فيشر (*Test de Fisher*): يستهدف هذا الإختبار معرفة مدى نوعية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة، كما يسمى كذلك اختبار المعنوية الإجمالي للإنحدار، يعني أنه إذا كانت مجموعة المتغيرات الداخلية ذات تأثير على المتغير الخارجي، وبدوره يعتمد على نوعين من الفروض:

- **فرضية العدم H_0:** وتنص على إنعدام العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة $(X_1, X_2, \ldots\ldots\ldots\ldots X_K)$ والمتغير التابع Y أي:

$$H_0 = B_1 = B_2 = \ldots\ldots\ldots\ldots = B_K = 0$$

- **الفرضية البديلة H_1:** وتنص على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي:

$$H_1 = B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq \ldots\ldots\ldots\ldots = B_K \neq 0$$

والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي:

$$F_{cal} = \frac{R^2/(K-1)}{(1-R^2)/(N-K)}$$

حيث:

F_{cal} : القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر.

R^2 : معامل التحديد المتعدد.

N : عدد المشاهدات أو حجم العينة المدروسة.

K : عدد المعالم المقدرة.

وبعد احتساب قيمة F (F_{cal}) تقارن مع قيمتها الجدولية بدرجة حرية (K) و$(n-k-1)$ للبسط والمقام ولمستوى معنوية معين، فإذا كانت القيمة المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية ترفض H_0 وتقبل H_1، أي أن العلاقة المدروسة معنوية، وهناك على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات X_K ذو التأثير في Y أما إذا كانت القيمة المحتسبة أصغر من الجدولية فإن ذلك يعني قبول H_0، أي أن العلاقة الخطية المدروسة غير معنوية أي أنه ليس ثمة تأثير من أي متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

الفرع الثاني:الإختبارات القياسية (إختبارات الرتبة الثانية):تهدف الدراسة القياسية إلى اختبار صلاحية المعايير الإحصائية، ولهذا يطلق على المعايير القياسية المستخدمة في الدراسة القياسية بإختبارات الرتبة الثانية ومن بين هذه الإختبارات نجد:

أولاً:اختبار بريش قودفري للإرتباط الذاتي[1]: من أجل التعرف على وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء نقوم باختبار بريش قودفري وتتلخص خطواته فيما يلي:

- ✓ تحديد الإنحدار المساعد وتقديره فعلى سبيل المثال في حالة الرتبة الثالثة يكون الإنحدار المساعد على النحو التالي:

$$e_t = a_0 + a_1 x_1 + a_2 x_2 + p_1 e_{t-1} + p_2 e_{t-2} + p_3 e_{t-3} + \varepsilon_t$$

- ✓ يتم حساب معامل التحديد R^2 من الانحدار المساعد، حيث لوحظ أن $(n-m)R^2$ يخضع لتوزيع كاي تربيع.
- ✓ يتم تحديد الفرض العدمي والفرض البديل كما يلي:

لا يوجد ارتباط ذاتي $H_0 : p_1 = p_2 = p_3 = 0$

يوجد ارتباط ذاتي $H_0 : p_1 \neq p_2 \neq p_3 \neq 0$

- ✓ يتم مقارنة قيمة $(n-m)R^2$ مع القيمة الجدولية في جداول كاي تربيع عند مستوى معنوية معين، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل والذي يقضي بوجود ارتباط ذاتي، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الجدولية فإننا لا نستطيع رفض فرض العدم وبالتالي فلا يوجد ارتباط بين الأخطاء العشوائية.

ثانياً:اختبار اكتشاف عدم ثبات تباين حد الخطأ: من بين إفتراضات نموذج الإنحدار الخطي هو ثبات تباين حد الخطأ (***Homoscédasticitè***) أي ($Var(U_i) = E(U_i^2) = \sigma^2, \forall i = 1 \ldots\ldots\ldots n$) ويترتب على إسقاط هذا الإفتراض حدوث عدم تباين حد الخطأ.

يشير إختلاف التباين إلى الحالة التي يكون فيها تباين حد الخطأ غير ثابت عند كل قيم المتغير المستقل، أي أن $E(X_i U_i) \neq 0$ وعليه فإن: $E(U_i^2) = \sigma^2$ ، ويحدث هذا أساساً في البيانات المقطعية.

ويمكن إرجاع مشكلة عدم ثبات التباين، أنه في حالة وجود هذه المشكلة تكون تقديرات معالم *MCO* غير متحيزة ومتسقة ولكنها تكون غير كفؤة. بالإضافة فإن تقديرات التباين تكون متحيزة، مما يؤدي إلى

[1]- حسام علي داود وخالد محمد السواعي، **الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص:323.

اختبارات إحصائية غير صحيحة للمعالم وفترات ثقة متحيزة، ومن أهم الاختبارات للكشف عن مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ نجد:

- **اختبار *ARCH*** (***Test Arch***):الهدف منه هو معرفة إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي، وهو يعتمد على مضاعف لاغرانج (إحصائية χ^2).

تتمثل خطوات إجراء هذا الإختبار فيما يلي:[1]

- تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى العادية (*MCO*) ثم حساب $\hat{\varepsilon}_t^2, \hat{\varepsilon}_{t-1}^2, ..., \hat{\varepsilon}_{t-P}^2$.
- نقوم بإجراء انحدار لـ: $\hat{\varepsilon}_t^2, \hat{\varepsilon}_{t-1}^2, ..., \hat{\varepsilon}_{t-P}^2$ كما يلي:

$$\hat{\varepsilon}_t^2 = B_0 + B_1 \cdot \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + ... + B_P \cdot \hat{\varepsilon}_{t-P}^2 + U_t$$

- ثم نقوم بحساب معامل التحديد المتعدد R^2.
- ثم نقوم باختبار فرض العدم: $H_0 : B_1 = B_2 = ... = B_P = 0$

وذلك بمقارنة القيمة ($LM=nR^2$) مع χ^2 عند مستوى معنوية معين (*5%* أو *1%*) ودرجات حرية تساوي عدد المعلمات الإنحدارية في صيغة الإنحدار أعلاه.

وإذا كان: $nR^2 > \chi^2_{K\cdot 0.05}$ نرفض فرض العدم، وبالتالي التباين الشرطي للأخطاء غير متجانس (غير ثابت).

ثالثاً:اختبار الإمتداد الخطي (***Multi colinéarité***)[2]**:** من أبرز الاختبارات للكشف عن مشكلة الإمتداد الخطي نجد اختبار (اختبار كلاين، ***Test de Klein***).

حيث يذكر كلاين أن وجود الإمتداد الخطي المتعدد يمثل مشكلة خطيرة فقط إذا تحقق الشرط التالي:

$$R^2_{X_1.X_2} \geq R^2_{Y.X_1.X_2}$$

حيث:

r_{X_1,X_2} : معامل الإرتباط بين المتغيرين التفسيريين X_1, X_2.

$R^2_{Y.X_1.X_2}$: معامل التحديد المتعدد لمعادلة الإنحدار.

X_1, X_2: متغيرين تفسيريين.

$R^2_{X_1.X_2}$: مربع معامل الارتباط بين X_1, X_2.

[1] - *Régis Bourbonnais,op.cit,p:156.*

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق ، ص: 468.

أي أنه وفقا لهذا الاختبار إذا كان لدينا عدد من المتغيرات التفسيرية (K) فإن مشكلة الإمتداد الخطي المتعدد تكون خطيرة إذا كان مربع معامل الارتباط البسيط بين أي متغيرين مستقلين أكبر من معامل التحديد الكلي لمعادلة الانحدار.

رابعاً:اختبارات التوزيع الطبيعي (***Tests de normalité***)[1]: من أجل التحقق من أن البواقي (U_i) تتبع التوزيع الطبيعي يمكن الإستعانة بإختبار (*Jarque-béera*) الذي يعتمد على معاملي *Skewness* (التناظر) و*Kurtosis* (التفلطح) حيث يتم إجراء هذا الإختبار على النحو التالي:هو اختبار يجمع بين نتائج الإختبارين السابقين، فإذا كانت B_2 ، $B_1^{\frac{1}{2}}$ تتبعان التوزيع الطبيعي فإن القيمة S تتبع توزيع (*Chei-Deux*) بدرجات حرية 2 حيث:

$$S = \frac{n}{6}.B_1 + \frac{n}{24}\cdot(B_2 - 3)^2 \rightarrow y^2_{1-\alpha}(2)$$

القرار: إذا كانت $S > \chi^2_{1-\alpha}(2)$ فإننا نرفض فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء بمعنوية α %.

[1] - *Régis Bourbonnais, op.cit,p:156.*

المبحث الثاني: تحليل وعرض نتائج الدراسة القياسية

من أجل معرفة العلاقة الديناميكية والسببية التي تربط متغيرات الدراسة (حجم البطالة، حجم السكان، الناتج المحلي الإجمالي، حجم الجريمة) في الجزائر للفترة 2000- 2015 كان لزاماً علينا تتبع منهجية القياس الإقتصادي ، وذلك من خلال إختبار السببية، واختبار استقرارية سلاسل المتغيرات، واختبار التكامل المشترك وفق منهجية **أنجل – غرنجر**، وذلك من أجل تقدير العلاقة التوازنية في الأجل الطويل والقصير،وذلك من أجل التعرف على درجة تأثير المتغيرات التفسيرية على المتغير التابع وترتيب مدى فاعليتها في التأثير في حجم الجريمة حتى يتأتى لصناع القرار على مستوى السلطة العامة للدولة من اتخاذ السياسة المناسبة لتخفيف من حجم البطالة والجريمة، وفي هذا السياق سنتطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

- بيانات متغيرات الدراسة واختبار السببية؛
- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك؛
- الاختبارات الإحصائية والاقتصادية والقياسية لنموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل؛
- تقدير واختبار نموذج تصحيح الخطأ (*ECM*)؛
- تحليل ومناقشة النتائج واختبار الفرضيات.

المطلب الأول: بيانات متغيرات الدراسة واختبار السببية

يعتبر جمع البيانات بالخطوة الأساسية الأولى في الدراسات القياسية، ومن أجل تحديد طبيعة متغيرات الدراسة كان لزاما علينا إجراء اختبار سببية غرنجر.

الفرع الأول: بيانات متغيرات الدراسة: بما أن الهدف من الدراسة هو معرفة العلاقة الديناميكية واتجاه السببية بين متغيرات الدراسة (حجم البطالة، حجم السكان، الناتج المحلي الإجمالي، حجم الجريمة) وبما أنه تم التطرق للإحصائيات الخاصة بمتغيرات الدراسة في الفصل الثالث إلا أنه تم أخذ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تفادياً لعامل التضخم . والجدول رقم(4-1) يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفترة(2000-2015).

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية(مليار دج)*
2000	3361.88634896774
2001	3463.02518554902
2002	3657.27746028698
2003	3920.66991056657
2004	4089.32239877239
2005	4330.91103043603
2006	4403.86472082208
2007	4552.40157983487
2008	4659.84439650237
2009	4735.90441952706
2010	4908.01406989825
2011	5049.94725983451
2012	5220.37129684195
2013	5364.85232179755
2014	5568.133079122.87
2015	5777.68792765918

المصدر:

- **موقع البنك الدولي (مؤشرات التنمية العالمية)، موقع الويب:***www.albankaldawli.org*

كما سوف يتم الإعتماد على الرموز لمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

- ♦ حجم الجريمة ونرمز له بالرمز *PCRI* ؛
- ♦ حجم البطالة ونرمز له بالرمز *PCHO* ؛

* تم اعتماد القيم بالأسعار الثابتة للعملة المحلية للحصول على نتائج أكثر دقة وتفادي مشكل التضخم.

- حجم السكان ونرمز له بالرمز *PTOT* ؛
- الناتج المحلي الإجمالي ونرمز له بالرمز *PIB* .

الفرع الثاني: إختبار السببية لجرانجر*(Granger Causality Test)*:من أجل التعرف على وجود أو عدم وجود سببية بين المتغيرات التفسيرية وحجم الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) كان لزاماً علينا إجراء اختبار السببية، هذا الأخير الذي يتأثر باختيار التأخر الزمني الأمثل (الفجوة الزمنية المثلى) لهذه المتغيرات حيث يعتبر من أهم الاختبارات المصاحبة للنماذج القياسية وذلك للتأكد من عدد التأخرات التي تدخل في النموذج فبالإضافة إلى أهمية هذا الاختبار في تحديد عدد المتغيرات المتأخرة زمنيًا التي تؤثر على المتغير التابع فإن بعض النماذج شديدة الحساسية للتأخرات الزمنية مثل اختبار جرانجر للسببية وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما يبينه الجدول رقم(4-2) إذ يتم تحديد التأخر الزمني الأمثل بالاعتماد على معيار أكايك(AIC) ومعيار سكوارز(SC)، ومعيار هانان-كوين(HQ) إذ يتم اختيار مدة الإبطاء المثلى التي تحمل أقل قيمة لهذه المعايير والجدول رقم (4-2) يوضح نتائج هذا الإختبار.

جدول رقم (4-2): نتائج إختبار التأخر الزمني الأمثل لمتغيرات الدراسة.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PCRI PCHO PTOT PIB
Exogenous variables: C
Date: 04/19/17 Time: 00:45
Sample: 2000 2015
Included observations: 15

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-648.3947	NA	7.05e+32	86.98596	87.17477	86.98395
1	-558.4778	119.8892*	4.11e+28*	77.13037*	78.07444*	77.12031*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

من خلال الجدول السابق الذي يبين نتائج الإختبارات الخاصة بالتأخر الزمني الأمثل، إذ تبين النتائج أن التأخر الأمثل هو فترة واحدة، لأن جميع الإختبارات تشير إليه ويمكن ملاحظة ذلك من خلال وجود علامة النجمة على قيمة الإختبار والتي تمثل أقل قيمة من قيم الإختبار والتي هي القيمة التي تقابل التأخر الزمني الأمثل.

ومن أجل تحديدإتجاه السببية بين المتغيرات التفسيرية وحجم الجريمة عند التأخر الزمني الأمثل، إذ يوضح هذا الإختبار إتجاه السببية فيما إذا كان بإتجاه واحد أو بإتجاهين متبادلين أو أن المتغيرين كلاهما مستقلين عن بعضهما البعض، وبعد إجراء الإختبار كانت النتائج كما يوضحه الجدول رقم (4-3).

جدول رقم(4-3):نتائج اختبار سببية جرانجر لمتغيرات الدراسة.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/19/17 Time: 00:48
Sample: 2000 2015
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PCHO does not Granger Cause PCRI	15	0.00580	0.0405
PCRI does not Granger Cause PCHO		0.43476	0.5221
PTOT does not Granger Cause PCRI	15	7.51422	0.0179
PCRI does not Granger Cause PTOT		6.5E-09	0.9999
PIB does not Granger Cause PCRI	15	0.24369	0.0305
PCRI does not Granger Cause PIB		0.00216	0.9637

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

من خلال نتائج إختبار السببية لجرانجر وبمقارنة القيمة الإحتمالية المقابلة للفرضية العدمية حيث نقبلها عندما تكون أكبر من 5% ونرفضها عند العكس.

- ✓ وجود علاقة سببية بإتجاه واحد من PCHO إلى PCRI أي أن التغيرات السابقة في حجم البطالة تفسر التغيرات الحالية في حجم الجريمة ونكتب: $PCHO \rightarrow PCRI$ ؛
- ✓ وجود علاقة سببية بإتجاه واحد من PTOT إلى PCRI أي أن التغيرات السابقة في حجم السكان تفسر التغيرات الحالية في حجم الجريمة ونكتب: $PTOT \rightarrow PCRI$ ؛
- ✓ وجود علاقة سببية بإتجاه واحد من PIB إلى PCRI أي أن التغيرات السابقة في الناتج المحلي الإجمالي تفسر التغيرات الحالية في حجم الجريمة ونكتب : $PIB \rightarrow PCRI$ ؛

ومنه نستنتج أن كل من(حجم البطالة، حجم السكان، الناتج المحلي الإجمالي) تربطهما علاقة سببية بإتجاه واحد إلى حجم الجريمة.

الفرع الثالث: التوقعات القبلية عن العلاقة بين متغيرات الدراسة:من خلال الطرح النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة وبعد تحديد طبيعة المتغيرات سوف تكون التوقعات القبلية للعلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع على النحو التالي:

حجم البطالة *PCHO*: من خلال الدراسات السابقة ونظريات علم الإجرام ومما تطرقنا له سابقاً أن العلاقة المتوقعة بين حجم البطالة والجريمة هي علاقة إيجابية في الغالب أي أن الفرد عندما يكون في حالة بطالة مهما كان نوعها يلجأ الى ارتكاب الجرائم بمختلف أنواعها، ومن بين الدراسات التي أثبتت ذلك

"دراسة في الولايات المتحدة الإمريكية خلال الفترة من 1992 وحتى 1997 تبين أن انخفاض البطالة من 7.4% إلى 4.9% أدى الى انخفاض معدلات الجريمة كالتالي:

انخفضن معدلات السطو بنسبة 30 % وسرقة السيارات بنسبة 15% والسرقات البسيطة بنسبة 4%. وحسب تقدير البعض فإن انخفاض بنسبة 2.5% في معدلات البطالة يترتب عنه انخفاض في جرائم السطو بنسبة 28% و82% للسرقات العادية، 14% لسرقات السيارات، 14% لجرائم السلب. بالنسبة لجرائم الأموال عامة فإن 40% من الانخفاض في معدلات تلك الجرائم يعزى إلى انخفاض معدل البطالة"[1].

- **حجم السكان *PTOT*** : من خلال الدراسات السابقة وما توصلت له النظريات المفسرة للجريمة من خلال ما تناولناه في الفصل الثاني، تبين هناك وجود علاقة طردية بين حجم السكان والجريمة، أي أن الزيادة في حجم السكان تؤدي إلى الزيادة في حجم الجريمة.
- **الناتج المحلي الإجمالي *PIB*:** يعكس معدل النمو الإقتصادي درجة الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للدولة، ومنه تسجيل الدولة لناتج محلي إجمالي كبير يعني أن أفراد تلك الدولة يتمتعون بمستوى معيشي جيد، ونصيب الفرد من ذلك الناتج يكون جيد، في هذه الحالة لا يفكر الفرد في اللجوء إلى الجريمة التي بها مخاطر كبيرة، وعليه فإنه من المتوقع أن تكون العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الجريمة علاقة عكسية.

المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك

قبل الشروع بفحص العلاقة الديناميكية بين (حجم البطالة ، حجم السكان، الناتج المحلي الإجمالي) وحجم الجريمة لا بد من إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ومن ثم الكشف عن وجود أو عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

[1] - رضا عبد السلام، **اقتصاديات الجريمة (المحددات الاقتصادية للجريمة)**، جامعة المنصورة، مصر 2004، ص:66.

الفرع الأول:إختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: سوف يتم إعتماد إختبار ديكي فولر المطور بإعتباره من أهم اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية، ومن ثم تحديد درجة تكامل كل سلسلة. والجدول رقم (4-4) يوضح نتائج هذا الإختبار بالإضافة إلى تحديد النموذج المناسب لكل سلسلة.

الجدول رقم (4-4): نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF ودرجة التكامل للسلاسل محل الدراسة.

المتغيرات	عند المستوى				بعد أخذ الفرق الأول				درجة التكامل
	الاتجاه العام والثابت	الثابت	النموذج المناسب	جذر الوحدة	الاتجاه العام والثابت	الثابت	النموذج المناسب	جذر الوحدة	
حجم الجريمة *PCRI*	0.2200	0.7902	بدون اتجاه عام وثابت	0.1911	0.0607	0.6800	بدون اتجاه عام وثابت	0.0002	$I(1)$
حجم البطالة *PCHO*	0.0048	0.3378	اتجاه عام وثابت	0.1052	0.4538	0.0468	ثابت	0.0107	$I(1)$
حجم السكان *PTOT*	0.0425	0.0721	اتجاه عام وثابت	0.0674	0.1459	0.7554	بدون اتجاه عام وثابت	0.0563	$I(1)$
الناتج المحلي الإجمالي *PIB*	0.0282	0.1858	اتجاه عام وثابت	0.3494	0.6666	0.0820	بدون اتجاه عام وثابت	0.0068	$I(1)$

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

الجدول أعلاه يلخص نتائج إختبار الإستقرارية حسب طريقة ديكي فولر المطور *ADF*، ولإجراء اختبار وجود جذر الوحدة قمنا أولاً بإختيار النموذج المناسب من بين ثلاث نماذج (نموذج يحتوي على الإتجاه العام والثابت، نموذج يحتوي على الثابت فقط، نموذج لا يحتوي لا على الإتجاه العام ولا على الثابت)، ولإجراء هذا الإختبار، وبدلاً من عرض القيم الجدولية والمحسوبة قمنا بعرض الإحتمالية مباشرة لأنها تقود إلى نفس النتيجة، فإذا كانت الإحتمالية أكبر من 0,05 يتم قبول الفرضية الصفرية (وجود جذر الوحدة) وإلا يتم رفضها.

وعلى ضوء نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF عند المستوى، نلاحظ أن القيمة الإحتمالية المقابلة لوجود جذر الوحدة لكل السلاسل عند المستوى هي أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرض العدمي أي أن كل السلاسل تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة، لكن بعد أخذ الفرق الأول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لوجود جذر الوحدة أقل من 5% وبالتالي نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل أي أن السلاسل الزمنية محل الدراسة لا تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة ، وكل متغير على حدى يعتبر متكامل من الدرجة الأولى$(PCRI_t; PCHO_T; PTOT_t; PIB_T \approx I(1))$ طالما أن الفرق الأول لكل منها متكامل من الدرجة صفر $(\Delta CRI_t; \Delta PCHO_T; \Delta TOT_t; \Delta PIB_T \approx I(0))$ وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الإقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة بإجراء الفرق الأول.

الفرع الثاني: إختبار التكامل المشترك ***(cointégration test):***على ضوء إختبار جذر الوحدة السابق،إتضح أن كل متغير على حدا متكامل من الدرجة الأولى، أي أنها غير ساكنة في المستوى ولكنها ساكنة عند أخذ الفرق الأول، وتركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة ***(non-stationary)*** حيث يشير كل من ***(Engle et granger)*** إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون من السلاسل الزمنية غير المسقرة عند المستوى، وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فإن هذه السلاسل الزمنية غير الساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة، وبالتالي فإنه يمكن إستخدام مستوى التغيرات في الإنحدار، ولا يكون الإنحدار في هذه الحالة زائفاً، ولإجراء اختبار التكامل المشترك حسب طريقة أنجل- غرنجر***(Engle-granger test)*** نقوم بتقدير إنحدار العلاقة طويلة المدى كالأتي: $PCRI_T = B_0 + B_1 PCHO_T + B_2 TOT_T + B_3 PIB_T + \varepsilon_T$ باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ثم الحصول على سلسلة البواقي واجراء إختبار جذر الوحدة للسلسلة البواقي عند درجة أقل من درجة تكامل سلاسل متغيرات الدراسة . والجدول رقم (4-5) يوضح نتائج تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

الجدول رقم (4-5): نتائج تقدير نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

Dependent Variable: PCRI
Method: Least Squares
Date: 04/19/17 Time: 01:10
Sample: 2000 2015
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PCHO	0.013993	0.005880	2.379762	0.0262
PTOT	0.022029	0.007416	2.951679	0.0447
PIB	-91.21797	29.70419	-3.070878	0.0097
C	105648.7	30886.67	3.420560	0.0309

R-squared	0.941529	Mean dependent var	126485.5
Adjusted R-squared	0.926911	S.D. dependent var	26338.66
S.E. of regression	7120.629	Akaike info criterion	20.79170
Sum squared resid	6.08E+08	Schwarz criterion	20.98484
Log likelihood	-162.3336	Hannan-Quinn criter.	20.80159
F-statistic	64.41016	Durbin-Watson stat	1.608101
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

نقوم بدراسة إختبار جذر الوحدة لسلسة البواقي للعلاقة التوازنية طويلة الأجل عند المستوى وهو ما يوضحه الجدول رقم(4-6).

الجدول رقم (4-6): اختبار إستقرارية سلسلة بواقي نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

المتغير	ثابت	ثابت واتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام	جذر الوحدة	درجة التكامل
سلسلة البواقي لإنحدار طويل الأجل	**0.8752**	**0.8151**		**0.0002**	$I(0)$

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

ومنه سلسلة البواقي لإنحدار العلاقة طويلة الأجل مستقرة عند المستوى أي متكاملة من الرتبة صفر وهي أقل من رتبة تكامل سلاسل متغيرات الدراسة. ومن نستنتج أنه هناك تكامل مشترك بين حجم الجريمة والمتغيرات التفسيرية (جم البطالة، حجم السكان، الناتج المحلي الإجمالي)، وعليه فإن العلاقة الديناميكية

لمتغيرات الدراسة تحضى بتقدير نموذج يعكس العلاقة التوازنية طويلة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ *ECM* يعكس العلاقة قصيرة الأجل حسب طريقة **أنجل- غرنجر** ذات المرحلتين.

المطلب الثالث: الإختبارات الإحصائية والاقتصادية والقياسية لنموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل

وفقا للجدول رقم (4-5) توصلنا إلى المعادلة التقديرية التالية:

$$PCRI_{T} = 105648.7 + 0.0139\,PCHO_{T} + 0.0220\,PTOT_{T} - 91.2179\,PIB_{T}$$

التي تعكس العلاقة التوازنية طويلة الأجل لمتغيرات الدراسة. وحتى يكون النموذج مقبول حسب منهجية القياس الإقتصادي لابد من إجراء مجموعة من الإختبارات الإحصائية والإقتصادية والقياسية.

الفرع الأول: الإختبارات الإحصائية: كما بينا سابقا فإن الدراسة الإحصائية تتمثل في اختبارات الرتبة الأولى،وتتمثل في معامل التحديد المتعدد (R^2)، اختبار ستودينت (***Test de STUDENT***) واختبار فيشر (***Test de FISHER***).

أولاً:معامل التحديد المتعدد R^2:انطلاقاً من نتائج التقدير المتمثلة في الجدول رقم (4-5) فإن نموذج حجم الجريمة مفسر بنسبة 94.15 % بواسطة المتغيرات التفسيرية(حجم البطالة، حجم السكان، الناتج المحلي الإجمالي) المدرجة في نموذج الدراسة، بينما ترجع نسبة 5.85% إلى عوامل أخرى غير مدرجة، هذا ما تؤكده قيمة معامل التحديد المتعدد R^2. إذن من خلال قيمة R^2 فإن هناك علاقة قوية بين المتغير التابع *(PCRI)* والمتغيرات التفسيرية *(PCHO,PTOT,PIB)*.

ثانياً:اختبار إحصائية ستودينت (*T.STUDENT*):يتم استخدام إختبار (T) لتقييم معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية في المتغير التابع، حيث يأخذ هذا الإختبار الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : B_1 = 0, B_2 = 0, B_3 = 0, B_4 = 0 \\ H_1 : B_1 \neq 0, B_2 \neq 0.B_3 \neq 0.B_4 \neq 0 \end{cases}$$

ويمكن توضيح نتائج إختبار ستودينت للنموذج الدراسة من خلال الجدول رقم (4-7) الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة(T_{cal}) للمعلمات المقدرة والقيمة الجدولية (t_{tab}) وأدنى مستوى معنوية، وذلك عند مستوى معنوية 5%.

جدول رقم (4-7) : نتائج اختبار ستودينت لنموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

المتغيرات التفسيرية	المعاملات	قيمة المحسوبة t_{cal}	قيمة t الجدولية t_{tab} *	القيمة الإحتمالية PROP
حجم البطالة	B_1	2.3797	2.179	0.0262
حجم السكان	B_2	2.9516	2.179	0.0447
الناتج المحلي الإجمالي	B_3	-3.0708	2.179	0.0097

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على الجدول رقم (4-5).

من خلال الجدول رقم (4-7) نلاحظ أن:

- من أجل المعامل B_1 للمتغير التفسيري حجم البطالة، نلاحظ أن القيمة t المحتسبة لـ: B_1 أكبر من القيمة الجدولية أي $|t_{cal}| > t_{tab}$، ولدينا القيمة الإحتمالية لـ B_1 هي (0.0262) أقل من (0.05)،وعليه نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1)، أي أن B_1 معنوي ومنه نستنتج أن حجم البطالة له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير حجم الجريمة في الأجل الطويل خلال الفترة (2000-2015).

- من أجل المعامل B_2 للمتغير التفسيري حجم السكان، نلاحظ أن القيمة t المحتسبة لـ: B_2 أكبر من القيمة الجدولية أي $|t_{cal}| > t_{tab}$، ولدينا القيمة الإحتمالية لـ:B_2 هي(0.0447) أقل من (0.05)، وعليه نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1)، أي أن B_2 معنوي ومنه نستنتج أن حجم السكان له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير حجم الجريمة في الأجل الطويل خلال الفترة (2000-2015).

- من أجل المعامل B_3 للمتغير التفسيري الناتج المحلي الإجمالي، نلاحظ أن القيمة t المحتسبة لـ: B_3 أكبر من القيمة الجدولية أي $|t_{cal}| > t_{tab}$، ولدينا القيمة الإحتمالية لـ:B_3 هي(0.0097) أقل من (0.05)، وعليه نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1)، أي أن B_3 معنوي ومنه نستنتج أن الناتج المحلي

* $t_{tab} = t^{\alpha}_{(n-k-1)} = t^{0.025}_{12} = 2.179$

الإجمالي له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير حجم الجريمة في الأجل الطويل خلال الفترة (2000- 2015).

من خلال الدراسة الإحصائية لمعنوية معالم نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل كل واحدة على حدا تبين إنطلاقاً من اختبار إحصاءة ستودينت عند مستوى معنوية 5% من المعنوية أن قيم t المحسوبة t_{cal} لمعالم المتغيرات التفسيرية والمتمثلة في حجم البطالة، حجم السكان، الناتج المحلي الإجمالي أكبر من قيمة t الجدولية t_{tab} لإحصاءة ستودينت، وبالتالي فإن هذه المعالم مقبولة إحصائياً عند مستوى المعنوية 5%.

ثالثاً:اختبار إحصائية فيشر (*T.FISHER*):من أجل إختبار معنوية معلمات نموذج الجريمة دفعة واحدة نستخدم اختبار إحصاءة فيشر، ولإجراء هذا الإختبار نحتاج إلى وضع الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = 0 \\ H_1 : B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq 0 \end{cases}$$

وبناءاً عليه وبمقارنة قيمة F المحسوبة (F_{cal}) مع القيمة الجدولية (F_{tab})*، حيث هذه الأخيرة عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (12.3) تساوي 3.49، في حين أن قيمة F المحسوبة ومن خلال الجدول رقم (4-5) تساوي 64.41، ومنه نلاحظ أن $F_{cal} > F_{tab}$ ومنه نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1) ومنه على الأقل توجد معلمة واحدة مقبولة إحصائياً، أي هناك على الأقل متغير تفسيري له تأثير على المتغير التابع، أي أن النموذج إجمالاً معنوي.

من خلال الإختبارات السابقة تبين أن نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل مقبول من الناحية الإحصائية، وبالتالي سنجري عليه الدراسة القياسية (اختبارات الرتبة الثانية).

الفرع الثاني: الإختبارات القياسية: من أهم الاختبارات القياسية لفرضيات المربعات الصغرى نجد: اختبار توصيف النموذج *(Ramsey test)*،اختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء *(LM TEST)* ، اختبار إكتشاف عدم ثبات تباين حد الخطأ (*ARCH TEST*)، اختبار الإمتداد الخطي *(KLEIN Test)*، تشخيص البواقي (اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي).واختبار استقرارية المعلمات *(CUSUM TEST).*

أولاً:اختبار وصف النموذج *(Ramsey test)*: يسمح لنا إختبار وصف النموذج *Ramsey test* ويطلق عليه أيضا اختبار *RESET TEST* من معرفة فيما إذا كان النموذج المقترح قد تم وصفه بشكل جيد (الشكل

* $F_{tab} = F^{\alpha}_{(k,n-k-1)} = F^{0.05}_{3..12} = 3.49$

الرياضي، عدد وطبيعة المتغيرات المستقلة، الإرتباط بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ،...). ويبنى هذا الإختبار على الفرض التالي:

H0: ..... النموذج موصف بشكل جيد

H1: ..... النموذج غير موصف بشكل جيد

ونقبل فرض العدم بأن النموذج موصف بشكل جيد إذا كانت القيمة الإحتمالية لإحصائية *F statisitic* أكبر من 0.05. والجدول رقم(4-8) يوضح نتائج هذا الإختبار.

الجدول رقم(4-8) :نتائج إختبار توصيف نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: PCRI PCHO PTOT PIB C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	2.849713	11	0.1126
F-statistic	2.820290	(1, 11)	0.1568
Likelihood ratio	3.652245	1	0.3516

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

من خلال الجدول رقم (4-8) أن القيمة الإحتمالية لفيشر تساوي0.3516 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05. بالتالي نقبل فرض العدم بأن النموذج موصف بشكل جيد أي ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة.

ثانياً: اختبار الإرتباط الذاتي لأخطاء (اختبار *LM*):يتفق الكثير من الإحصائيين بأن استخدام إحصائية داربين واتسون للكشف عن الإرتباط الذاتي للأخطاء، لا يمكن من اختبار وجود ارتباط بين الأخطاء من الدرجة الثانية، ولا يعطي نتائج دقيقة تتمتع بمصداقية إحصائية عالية للعينات الصغيرة، وبالتالي يمكن الأخذ بأن النموذج لا يعاني من ارتباط ذاتي للأخطاء ولكن لن يتم الأخذ بنتائجه بعين الاعتبار. وللتأكد من هذا النموذج إن كان يحوي على مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء سيتم اعتماد اختبار بريش قودفري *(Breusch-Godfrey)*، الذي يعطي نتائج دقيقة حتى للعينات الصغيرة ويمكن من اكتشاف حتى الارتباط الذاتي للأخطاء حتى من الدرجة الثانية وأكثر، والذي يعتمد بالدرجة الأولى على تقدير انحدار مساعد بين البواقي et كمتغير تابع من ناحية، والمتغيرات المفسرة المستعملة في النموذج إضافة إلى البواقي للسنوات السابقة في حدود درجة الارتباط المراد اختبارها كمتغيرات مفسرة من ناحية ثانية، حيث نقوم باختبار فرض العدم التالي:

والذي ينص على غياب ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة 1 ضد الفرض المقابل الذي ينص عكس ذلك.

والجدول رقم (4- 9) يوضح نتائج هذا الإختبار.

الجدول رقم(4-9): نتائج اختبار بريش قودفري للارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى لنموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

F-statistic	0.076310	Prob. F(1,11)	0.7875
Obs*R-squared	0.110232	Prob. Chi-Square(1)	0.7399

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date:04/19/17 Time:1:57
Sample: 2000 2015
Included observations: 16
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PCHO	0.001006	0.011008	0.091353	0.9289
PTOT	0.000753	0.006970	0.107978	0.9160
PIB	-3.711171	33.71060	-0.110089	0.9143
C	7627.110	82186.66	0.092802	0.9277
RESID(-1)	0.091293	0.330483	0.276243	0.7875

R-squared	0.006889	Mean dependent var	3.64E-12
Adjusted R-squared	-0.354242	S.D. dependent var	6368.884
S.E. of regression	7411.590	Akaike info criterion	20.90978
Sum squared resid	6.04E+08	Schwarz criterion	21.15122
Log likelihood	-162.2783	Hannan-Quinn criter.	20.92215
F-statistic	0.019078	Durbin-Watson stat	1.688817
Prob(F-statistic)	0.999169		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

من خلال الجدول السابق إحصائية LM ***(Multiplication De Lagrange)*** تساوي:

$$LM = n \times R^2 = 16 * 0.006889 = 0.110224$$

بحيث:

R^2: معامل التحديد للإنحدار المقدر؛

N: تمثل عدد المشاهدات للنموذج الأصلي المقدر.

نقارن إحصائية LM مع إحصائية كاي تربيع عند مستوى معنوية 5% و درجة حرية (k = 1)؛ حيث k تمثل درجة الإرتباط وفي هذا الإختبار سنقوم بإختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، والتي من خلال جدول توزيع قيم كاي تربيع تساوي 3,84، و بما أنها أكبر من إحصائية LM فإننا

نقبل بفرضية العدم و هذا يعني انعدام الإرتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، ويمكن إجراء هذا الإختبار بمقارنة القيمة الإحتمالية لـ: كاي تربيع حيث أنها أكبر من القيمة الحرجة 0.05 مما يعني قبول فرض العدم.

ثالثاً: اختبار الإمتداد الخطي المتعدد *Multi Collinearité*: يشير الإمتداد الخطي المتعدد كما تم شرحه في فقرات سابقة من هذا البحث إلى وجود إرتباط خطي بين عدد من المتغيرات المفسرة في النموذج، ولإختبار سلامة النموذج طويل الأجل من هذا المشكل نستعين بإختبار "كلاين Klein" حيث يكون النموذج الثاني خالي من مشكلة الإمتداد الخطي، إذ تحقق الشرط التالي: $R^2 > R^2_{PCHO.}, R^2_{PTOT}, R^2_{PIB}$

في هذا الشأن تظهر نتائج التقدير للارتباطات الجزئية بين المتغيرات المفسرة للنموذج كما هو موضح في الجدول رقم (4-10).

الجدول رقم (4- 10) : مصفوفة الإرتباطات للمتغيرات التفسيرية لنموذج العلاقة طويلة الأجل.

المتغيرات التفسيرية	*PCHO*	*PTOT*	*PIB*
حجم البطالة *PCHO*	1.000	0.7204	-0.8616
حجم السكان *PTOT*	0.7204	1.000	-0.6745
الناتج المحلي الإجمالي*PIB*	-0.8616	-0.6745	1.000

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

من خلال الجدول يمكن حساب مربع الإرتباطات بين المتغيرات المستقلة وهو مايوضحه الجدول رقم(4-11).

الجدول رقم (4- 11): مصفوفة مربع الإرتباطات للمتغيرات التفسيرية لنموذج العلاقة طويلة الأجل.

المتغيرات التفسيرية	PCHO	PTOT	PIB
حجم البطالة *PCHO*	1.000	0.5189	0.7423
حجم السكان *PTOT*	0.5189	1.000	0.4549
الناتج المحلي الإجمالي*PIB*	0.7423	0.4549	1.000

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برمجية *(EVIEWS8).*

من خلال الجدول رقم (4-5) نلاحظ أن معامل التحديد المتعدد للنموذج طويل الأجل مساوي لـ: 0.9415 أكبر من جميع مربع الإرتباطات للمتغيرات المستقلة ومنه الشرط محقق ، وهذا ما يؤكد سلامة نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل من مشكلة الإمتداد الخطي.

رابعاً:اختبار ثبات تباين حد الخطأ *Heteroscedasticité*: كما أشرنا إليه في فقرات سابقة أنه يشير عدم ثبات التباين إلى تغير تباين حد الخطأ العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري وهو ما يؤثر على كفاءة المعلمات المقدرة بطريقة المربعات الصغرى في عملية التقدير أو التنبؤ.

ومن بين الإختبارات المستخدمة في الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين نجد اختبار آرش " *Arch Test* ". ووفقاً لهذا الإختبار يجرى انحدار ذاتي لمربعات البواقي من الدرجة الأولى، حيث كانت نتائج التقدير وفقاً لهذا الإختبار، وهو ما يوضحه الجدول رقم (4-12) كما يلي:

جدول رقم (4-12): نتائج إختبار (ARCH) لنموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.017376	Prob. F(1,13)	0.8971
Obs*R-squared	0.020022	Prob. Chi-Square(1)	0.8875

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/19/17 Time:02:09
Sample (adjusted): 2001 2015
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	29971079	17761577	1.687411	0.1154
RESID^2(-1)	0.032872	0.249379	0.131817	0.8971

R-squared	0.001335	Mean dependent var	31288040
Adjusted R-squared	-0.075486	S.D. dependent var	54843417
S.E. of regression	56875707	Akaike info criterion	38.67420
Sum squared resid	4.21E+16	Schwarz criterion	38.76861
Log likelihood	-288.0565	Hannan-Quinn criter.	38.67319
F-statistic	0.017376	Durbin-Watson stat	1.913190
Prob(F-statistic)	0.897148		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

إذا إعتبرنا أن إختبار *ARCH* يعتمد بالدرجة الأولى على إحصائية مضاعف لاغرانج (***Multiplicateur de lagrange***)، فإن هذه الأخيرة تعطى بالعلاقة التالية:

$$LM = n \times R^2 \rightarrow \chi^2(K)$$

حيث ومن خلال الجدول رقم (4-12) لدينا:

n=15: عدد المشاهدات المستعملة في الجدول رقم (4-12).

R^2=0.0873: معامل التحديد المتعدد غير المعدل للانحدار المساعد بالجدول رقم (4-12)

K=1: درجة الحرية.

ومنه تكون لدينا: $LM = 15 \times 0.001335 = 0.020025$

ومنه القرار يكون على أساس أن الإحصائية المحسوبة لاختبار ($LM = 0.020025$) أقل من الإحصائية المجدولة* لتوزيع كاي تربيع بدرجات حرية k=1 حيث هذه الأخيرة تساوي 3.84 أي: $LM = 0.020025 < \chi_1^2 = 3.84$ وذلك في حدود معنوية 5% ومنه نقبل فرض العدم، إذن التباين الشرطي للأخطاء متجانس.

* $\chi_K^{2\alpha} = \chi_1^{2.0.05} = 3.84$

خامساً:اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر *Normality Test*:من أجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي يمكن الإستعانة بإختبار "جاك بيرا، *Jarque Bera*" الذي يعتمد على معاملي *Skewness* التناظر و *Kurtosis* التفلطح.والشكل رقم (4-1) يوضح نتائج هذا الإختبار.

الشكل رقم (4-1):اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

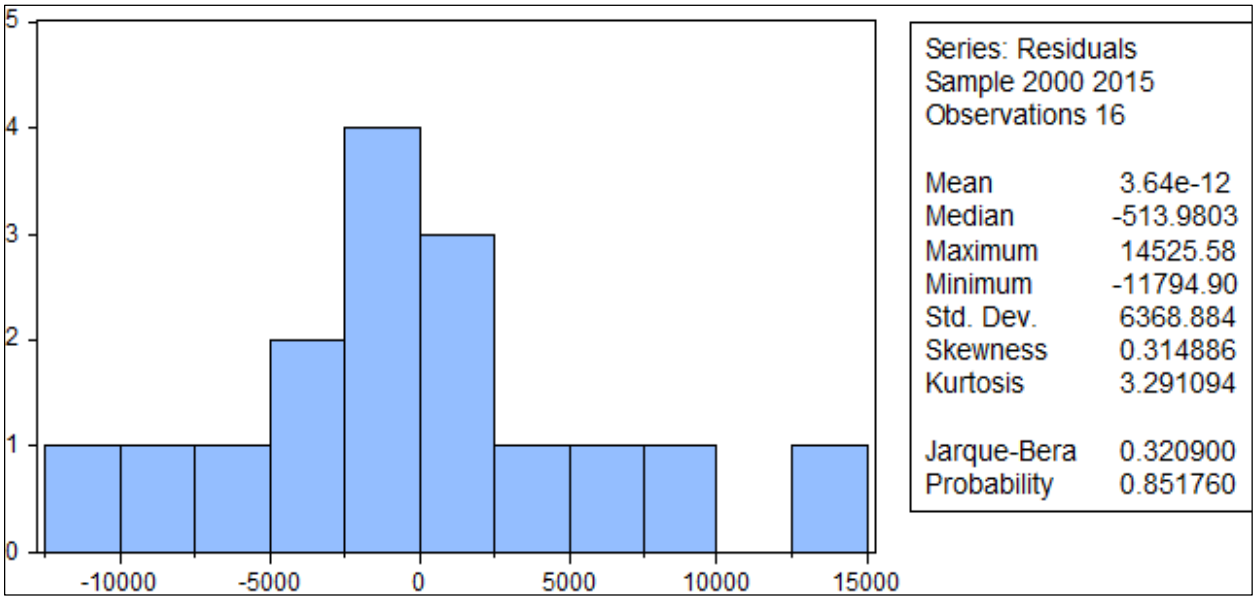

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برمجية (*EVIEWS8*).

نلاحظ من خلال المعلومات الواردة في الشكل رقم (4-1) أن القيمة الإحتمالية لـ: *Jarque-Bera* هي 0.8517 وهي أكبر من القيمة الحرجة 5% بالتالي نقبل فرض العدم بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

سادساً:اختبار كوسيم لإستقرار المعلمات(*cusum test*): بإستخدام برمجية ***Eviews*8** يمكننا إجراء إختبار إستقرار المعلمات المقدرة على نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل وذلك من خلال الشكل رقم(4-2).

الشكل رقم(4-2): اختبار استقرارية المعلمات المقدرة لنموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

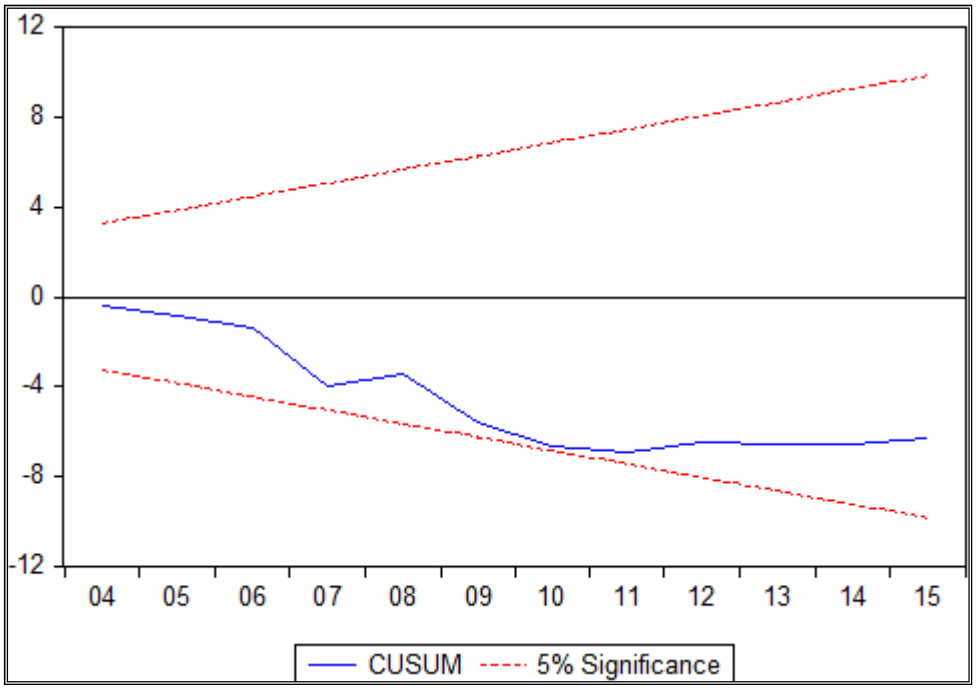

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برمجية *(EVIEWS8)*.

يظهر لنا الشكل رقم (4-2) تطور إحصائية ***CUSUM*** بداية من سنة 2004، ونلاحظ أن هاته الإحصائية قد بقيت داخل مجال الثقة المحدد بالخطوط المتقطعة. ولهذا فإننا نقبل فرض العدم بأنه يوجد استقرار هيكلي لنموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل لمتغيرات الدراسة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل لحجم الجريمة في الجزائر قد إجتاز جميع الإختبارات القياسية (إختبارات الرتبة الثانية)، ما بقي لنا إلا معرفة مدى توافق إشارة المعلمات المقدرة ومنطق التوقعات القبلية.

الفرع الثالث: الإختبارات الإقتصادية:من خلال الجدول رقم (4-5) الذي يمثل نتائج تقدير نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل لمتغيرات الدراسة نلاحظ أن:

- ✓ **حجم البطالة (*PCHO*)**: تدل الإشارة الموجبة في معادلة انحدار العلاقة التوازنية طويلة الأجل المقدرة لحجم الجريمة بالنسبة لمعامل هذا المتغير التفسيري (B_1)، وذلك من خلال نتائج الجدول رقم (4-5)، على أن العلاقة بين حجم البطالة وحجم الجريمة علاقة إيجابية، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية ومنطق التحليل الإقتصادي للجريمة ، أي أن هذا المتغير مقبول من الناحية الإقتصادية؛

- ✓ **حجم السكان (*PTOT*)**: تدل الإشارة الموجبة في معادلة انحدار العلاقة التوازنية طويلة الأجل المقدرة لحجم الجريمة لمعامل هذا المتغير التفسيري B_2 وذلك من خلال نتائج الجدول رقم (4-5) على أن العلاقة بين حجم السكان وحجم الجريمة علاقة إيجابية، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية ومنطق التحليل الإقتصادي للجريمة ، أي أن المتغير التفسيري مقبول من الناحية الإقتصادية.
- ✓ **الناتج المحلي الإجمالي (*PIB*)**: تدل الإشارة السالبة في معادلة انحدار العلاقة التوازنية طويلة الأجل المقدرة لحجم الجريمة بالنسبة لمعامل هذا المتغير التفسيري (B_3)، وذلك من خلال نتائج الجدول رقم (4-5)، على أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الجريمة علاقة سلبية،وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية ومنطق التحليل الإقتصادي للجريمة ، أي أن هذا المتغير مقبول من الناحية الإقتصادية.

خلاصة لما سبق يمكن القول أن نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل لحجم الجريمة إجتاز جميع الإختبارات الإحصائية والقياسية والإقتصادية، وبالتالي كل معالم النموذج لها مدلولية إحصائية،إذن نتوصل إلى القول أن هذه المتغيرات الخارجية (حجم البطالة، حجم السكان، الناتج المحلي الإجمالي) تفسر حجم الجريمة في الجزائر في الأجل الطويل بنسبة كبيرة جداً، أي تمثله أحسن تمثيل.

المطلب الرابع: تقدير واختبار نموذج تصحيح الخطأ(*ECM*)

سوف يتم تقدير نموذج العلاقة قصيرة الأجل واختبارها.

الفرع الأول: تقدير نموذج تصحيح الخطأ(*ECM*): يعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ بمثابة الخطوة الثانية حسب منهجية **أنجل – غرنجر** وهذا النموذج يعكس العلاقة التوازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة ويأخذ نموذج ECM في الأجل القصير المعادلة التالية:

$$DPCRI_{T} = a_0 + a_1 DPCHO_T + a_2 DPTOT_T + a_3 DPIB_T + \lambda ECT_{T-1} + \varepsilon_T$$

حيث λ تمثل قوة الإرجاع للتوازن "***FORCE DE RAPPEL***"وباستخدام طريقة المربعات الصغرى عند التقدير تحصلنا على النتائج كما هو مبين في الجدول رقم(4-13).

الجدول رقم (4-13): نتائج تقدير نموذج العلاقة قصيرة الأجل.

Dependent Variable: DPCRI
Method: Least Squares
Date: 04/21/17 Time: 02:41
Sample (adjusted): 2001 2015
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPCHO	0.003197	0.000762	4.179894	0.0058
DPTOT	0.018591	0.006218	2.989693	0.0457
DPIB	-56.69210	21.35616	-2.654603	0.0290
ECT(-1)	-0.650079	0.284608	-2.284114	0.0456
C	9451.340	3020.861	3.128691	0.0436

R-squared	0.546669	Mean dependent var	6535.667
Adjusted R-squared	0.365337	S.D. dependent var	8314.884
S.E. of regression	6624.112	Akaike info criterion	20.69602
Sum squared resid	4.39E+08	Schwarz criterion	20.93204
Log likelihood	-150.2202	Hannan-Quinn criter.	20.69351
F-statistic	22.01474	Durbin-Watson stat	2.629947
Prob(F-statistic)	0.000478		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

نلاحظ أن إشارة المتغير ECT_{T-1} سالبة ومعنوي ومنه نموذج تصحيح الخطأ مقبول، ويمكن كتابة المعادلة التقديرية لنموذج العلاقة قصيرة الأجل على النحو التالي:

$$DPCRI_T = 9451.340 + 0.0031DPCHO_T + 0.0185DPTOT_T - 56.6921DPIB_T - 0.65ECT_{T-1} + \varepsilon_T$$

يمثل معامل حد تصحيح الخطأ المساوي إلى $\lambda = -0.65$ معلمة تعديل القيم الفعلية لحجم الجريمة بإتجاه قيمها التوازنية من فترة لأخرى، وتحديداً تقيس نسبة إختلال التوازن في الفترة السابقة (t-1) التي يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة(t)، وسوف يتم القيام بالإختبارات الإحصائية والقياسية والإقتصادية لنموذج العلاقة قصيرة الأجل.

الفرع الثاني: اختبار نموذج تصحيح الخطأ(ECM):كما أشرنا سابقاً حتى يكون النموذج مقبول لابد من إجراء الإختبارات الإحصائية والقياسية والإقتصادية.

أولاً:الإختبارات الإحصائية: كما بينا سابقا فإن الدراسة الإحصائية تتمثل في إختبارات الرتبة الأولى،وتتمثل في معامل التحديد المتعدد (R^2)، اختبار ستودينت (*Test de STUDENT*) واختبار فيشر (*Test de FISHER*).

أ. **معامل التحديد المتعدد R^2**:انطلاقاً من نتائج التقدير المتمثلة في الجدول رقم (4-13) فإن نموذج حجم الجريمة مفسر بنسبة 54.66% بواسطة المتغيرات التفسيرية (حجم البطالة، حجم السكان، الناتج المحلي الإجمالي) المدرجة في نموذج الدراسة، بينما ترجع نسبة 55.44% إلى عوامل أخرى غير مدرجة، هذا ما تؤكده قيمة معامل التحديد المتعدد R^2. إذن من خلال قيمة R^2 فإن هناك علاقة قوية بين المتغير التابع ($PCRI$) والمتغيرات التفسيرية ($PCHO,PTOT,PIB$) في الأجل القصير وهو كذلك ما يعزز قوة العلاقة قصيرة الأجل.

ب.**اختبار ستودينت (*T.student*)**: يمكن أن نلخص نتائج هذا الإختبار في الجدول رقم(4-14).

جدول رقم (4-14): نتائج إختبار ستودينت لنموذج العلاقة قصيرة الأجل.

المتغيرات التفسيرية	المعاملات	قيمة المحسوبة t_{cal}	قيمة t الجدولية $*t_{tab}$	القيمة الاحتمالية *PROP*
حجم البطالة *PCHO*	a_1	4.1798	2.201	0.0058
حجم السكان *PTOT*	a_2	2.9896	2.201	0.0457
الناتج المحلي الإجمالي*PIB*	a_3	-2.2841	2.201	0.0290

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على الجدول رقم (4-13).

من خلال الجدول رقم(4-14) نلاحظ.

- من أجل المعامل a_1 للمتغير التفسيري حجم البطالة، نلاحظ أن القيمة t المحتسبة لـ: a_1أكبر من القيمة الجدولية أي $|t_{cal}| > t_{tab}$، ولدينا القيمة الإحتمالية لـ: a_1 هي (0.0058) أقل من (0.05)،وعليه نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1)، أي أن a_1 معنوي ومنه نستنتج أن حجم البطالة له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير حجم الجريمة في الأجل القصير.
- من أجل المعامل a_2 للمتغير التفسيري حجم السكان (متغير ضابط) ، نلاحظ أن القيمة t المحتسبة لـ: a_2 أكبر من القيمة الجدولية أي $|t_{cal}| > t_{tab}$، ولدينا القيمة الإحتمالية لـ: a_2 هي(0.0457) أقل من (0.05)،وعليه نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1)، أي أن a_2 معنوي ومنه نستنتج

* $t_{tab} = t^{\alpha}_{(n-k-1)} = t^{0.025}_{11} = 2.201$

أن متغير حجم السكان، له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير حجم الجريمة في الأجل القصير.

- من أجل المعامل a_3 للمتغير التفسيري الناتج المحلي الإجمالي (متغير ضابط) ، نلاحظ أن القيمة t المحتسبة لـ: a_3 أكبر من القيمة الجدولية أي $|t_{cal}| > t_{tab}$ ، ولدينا القيمة الاحتمالية لـ: a_2 هي(0.0298) أقل من (0.05)،وعليه نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1)، أي أن a_2 معنوي ومنه نستنتج أن متغير الناتج المحلي الإجمالي له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير حجم الجريمة في الأجل القصير.

من خلال الدراسة الإحصائية لمعنوية معالم نموذج العلاقة قصيرة الأجل كل واحدة على حدا تبين انطلاقاً من اختبار إحصاءة ستودينت عند مستوى معنوية 5% أن قيم t المحسوبة (t_{cal}) لمعالم المتغيرات التفسيرية والمتمثلة في (حجم البطالة، حجم السكان، الناتج المحلي الإجمالي) أكبر من قيمة t الجدولية (t_{tab}) لإحصاءة ستودينت، وبالتالي فإن هذه المعالم مقبولة إحصائياً عند مستوى المعنوية 5%.

ج.اختبار إحصائية فيشر (*T.FISHER*): بمقارنة قيمة F المحسوبة (F_{cal}) مع القيمة الجدولية (F_{tab})*،حيث هذه الأخيرة عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (3.11) تساوي 3.59، في حين أن قيمة F المحسوبة ومن خلال الجدول رقم (4-13) تساوي 22.014، ومنه نلاحظ أن $F_{cal} > F_{tab}$ ومنه نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1) ومنه على الأقل توجد معلمة واحدة مقبولة إحصائياً،أي هناك على الأقل متغير تفسيري له تأثير على المتغير التابع، أي أن النموذج إجمالاً معنوي.

من خلال الإختبارات السابقة تبين أن نموذج العلاقة قصيرة الأجل مقبول من الناحية الإحصائية،وبالتالي سنجري عليه الإختبارات القياسية (اختبارات الرتبة الثانية).

ثانياً:الإختبارات القياسية: كما أشرنا إليه سابقاً أنه من أهم الإختبارات القياسية لفرضيات المربعات الصغرى نجد: إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء اختبار (*LM*) ، اختبار اكتشاف عدم ثبات تباين حد الخطأ (اختبار *ARCH*)، اختبار الامتداد الخطي (اختبار كلاين *Test de KLEIN*)، تشخيص البواقي (اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي)، واختبار توصيف النموذج (*Ramsey test*).واختبار استقرارية المعلمات(*CUSUM TEST*).

* $F_{tab} = F^{\alpha}_{(k,n-k-1)} = F^{0.05}_{3.11} = 3.59$

أ.إختبار وصف النموذج (Ramsey test):كما أشرنا إليه سابقا أن اختبار توصيف النموذج**Ramsey** test يفيدنا فيما إذا كان النموذج المقترح قد تم وصفه بشكل جيد (الشكل الرياضي، عدد وطبيعة المتغيرات المستقلة، الارتباط بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ،...). والجدول رقم (4-15) يوضح نتائج هذا الإختبار.

الجدول رقم(4-15):نتائج اختبار توصيف نموذج العلاقة قصيرة الأجل.

Ramsey RESET Test
Equation: EQ01
Specification: DPCRI DPCHO DPTOT DPIB ECT(-1) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.938121	9	0.3727
F-statistic	0.880071	(1, 9)	0.3727
Likelihood ratio	1.399426	1	0.2368

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

من خلال الجدول رقم (4-15) أن القيمة الإحتمالية لفيشر تساوي0.3727 وهي أكبر من القيمة الحرجة 0.05 بالتالي نقبل فرض العدم بأن النموذج موصف بشكل جيد أي ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة.

ب.اختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء (اختبار *LM*):للتأكد من أن نموذج الدراسة قصير الأجل إن كان يحوي على مشكلة إرتباط ذاتي للأخطاء سيتم إعتماد إختبار بريش قودفري (***Breusch-Godfrey***) بفترة إبطاء واحدة، والجدول رقم (4-16) يوضح نتائج هذا الإختبار.

الجدول رقم(4-16):نتائج اختبار بريش قودفري للإرتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى لنموذج العلاقة قصيرة الأجل.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.268307	Prob. F(1,9)	0.6170
Obs*R-squared	0.434233	Prob. Chi-Square(1)	0.5099

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 04/22/17 Time: 22:28
Sample: 2001 2015
Included observations: 15
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPCHO	0.006116	0.016256	0.376214	0.7155
DPTOT	0.002765	0.016893	0.163656	0.8736
DPIB	-7.548763	30.95910	-0.243830	0.8128
ECT(-1)	0.303239	0.310012	0.978151	0.3536
C	862.5555	13474.49	0.064014	0.9504
RESID(-1)	-0.691668	0.371713	-1.860760	0.0957

R-squared	0.277829	Mean dependent var	-2.97E-12
Adjusted R-squared	-0.123377	S.D. dependent var	5598.397
S.E. of regression	5933.710	Akaike info criterion	20.50386
Sum squared resid	3.17E+08	Schwarz criterion	20.78708
Log likelihood	-147.7790	Hannan-Quinn criter.	20.50084
F-statistic	0.692486	Durbin-Watson stat	2.162357
Prob(F-statistic)	0.642045		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

بمقارنة القيمة الإحتمالية لـ: كاي تربيع حيث أنها أكبر من القيمة الحرجة 0.05 مما يعني قبول فرض العدم. أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

د.اختبار الإمتداد الخطي المتعدد *Multi Collinearité*: لإختبار سلامة النموذج القصير الأجل من مشكلة الإمتداد الخطي نستعين بإختبار "كلاين ***Klein***" حيث يكون النموذج القصير الأجل خالي من مشكلة الإمتداد الخطي، إذ تحقق الشرط التالي: $R^2 > R^2_{PCHO.}, R^2_{PTOT}, R^2_{PIB}$

في هذا الشأن تظهر نتائج التقدير للإرتباطات بين المتغيرات المفسرة للنموذج كما هو موضح في الجدول رقم (4-17).

الجدول رقم (4-17) : مصفوفة الإرتباطات بين المتغيرات التفسيرية لنموذج العلاقة قصيرة الأجل.

المتغيرات التفسيرية	*PCHO*	*PTOT*	*PIB*
حجم البطالة *PCHO*	1.000	0.2118	-0.2011
حجم السكان *PTOT*	0.2118	1.000	0.1529
الناتج المحلي الإجمالي*PIB*	-0.2011	0.1529	1.000

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برمجية *(EVIEWS8)*.

من خلال الجدول رقم (4-17) يمكن حساب مربع الإرتباطات بين المتغيرات المستقلة وهو مايوضحه الجدول رقم(4-18).

الجدول رقم (4-18) : مصفوفة مربع الإرتباطات بين المتغيرات التفسيرية لنموذج العلاقة قصيرة الأجل.

المتغيرات التفسيرية	*PCHO*	*PTOT*	*PIB*
حجم البطالة *PCHO*	1.000	0.0448	0.0404
حجم السكان *PTOT*	0.0448	1.000	0.0233
الناتج المحلي الإجمالي*PIB*	0.0404	0.0233	1.000

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم(4-17).

من خلال الجدول رقم (4-18) نلاحظ أن معامل التحديد المتعدد لنموذج العلاقة قصيرة الأجل مساوي لـ 0.5466 أكبر من جميع مربع الإرتباطات للمتغيرات المستقلة ومنه الشرط محقق ، وهذا ما يؤكد سلامة نموذج العلاقة قصيرة الأجل من مشكلة الإمتداد الخطي.

هـ.اختبار آرش (*Test de ARCH*): كما أشرنا إليه سابقاً أنه من بين الإختبارات المستخدمة في الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين نجد اختبار ارش "*Test de ARCH*". وفقاً لهذا الاختبار كانت نتائج التقدير، كما هو موضح في الجدول رقم (4-19) كما يلي:

جدول رقم (4-19): نتائج اختبار (*ARCH*) لنموذج العلاقة قصيرة الأجل.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.586692	Prob. F(1,12)	0.4585
Obs*R-squared	0.652569	Prob. Chi-Square(1)	0.4192

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/22/17 Time: 23:54
Sample (adjusted): 2002 2015
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	21755424	16905660	1.286872	0.2224
RESID^2(-1)	0.210932	0.275383	0.765958	0.4585

R-squared	0.046612	Mean dependent var	29146944
Adjusted R-squared	-0.032837	S.D. dependent var	51105124
S.E. of regression	51937415	Akaike info criterion	38.50054
Sum squared resid	3.24E+16	Schwarz criterion	38.59183
Log likelihood	-267.5038	Hannan-Quinn criter.	38.49209
F-statistic	0.586692	Durbin-Watson stat	1.879838
Prob(F-statistic)	0.458504		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برمجية (*EVIEWS*$_8$).

إن اختبار *ARCH* يعتمد بالدرجة الأولى على إحصائية مضاعف لاغرانج (*Multiplicateur de lagrange*)، فإن هذه الأخيرة تعطى بالعلاقة التالية:

$$LM = n \times R^2 \rightarrow \chi^2(K)$$

حيث ومن خلال الجدول رقم (4-19) لدينا:

n=14: عدد المشاهدات المستعملة في الجدول رقم (4 - 19).

R^2=0. 04661: معامل التحديد المتعدد غير المعدل للانحدار المساعد بالجدول رقم (4-19)

K=1: درجة الحرية.

ومنه تكون لدينا: $LM = 14 \times 0.04661 = 0.6525$

ومنه القرار يكون على أساس أن الإحصائية المحسوبة لإختبار ($LM = 0.6525$) أقل من الإحصائية المجدولة* لتوزيع كاي تربيع بدرجات حرية k=1 حيث هذه الأخيرة تساوي 3.84 أي: $LM = 0.6525 < \chi_1^2 = 3.84$ وذلك في حدود معنوية 5% ومنه نقبل فرض العدم، إذن التباين الشرطي للأخطاء متجانس.

* $\chi_K^{2\alpha} = \chi_1^{2.0.05} = 3.84$

و.اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر *Test de Normalité*: من أجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي يمكن الإستعانة بإختبار "جاك بيرا، ***Jarque Bera***" الذي يعتمد على معاملي ***Skewness*** التناظر و ***Kurtosis*** التفلطح.والشكل رقم (4-3) يوضح نتائج هذا الإختبار.

الشكل رقم (4-3):اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج العلاقة قصيرة الأجل.

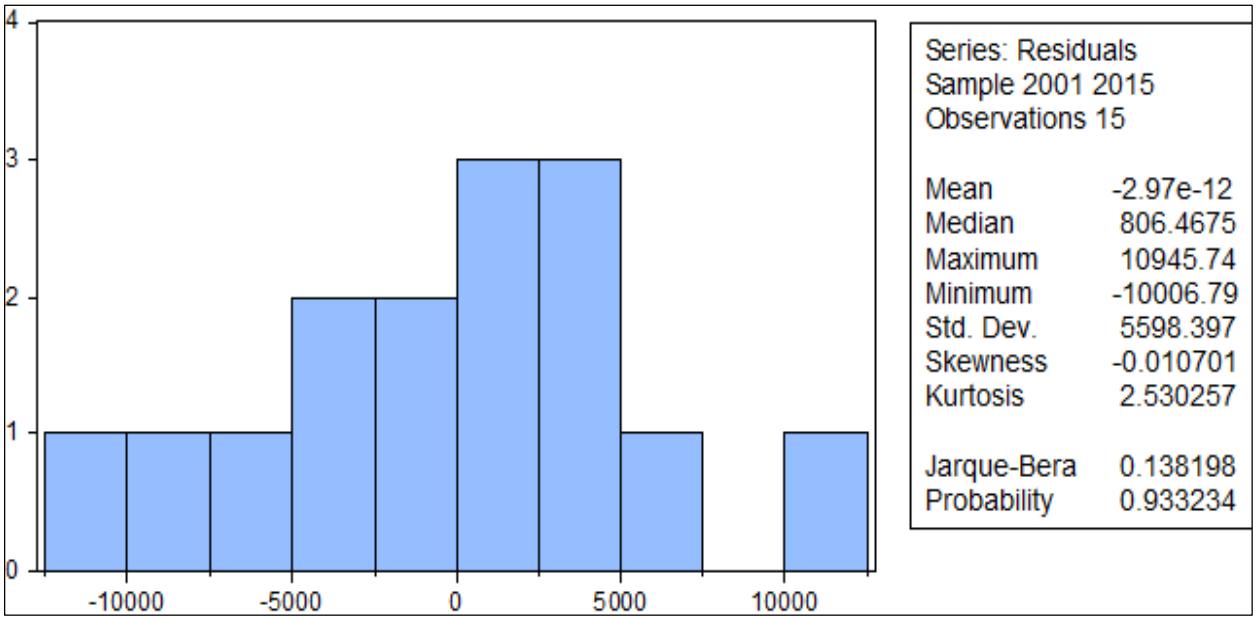

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برمجية *(EVIEWS8)*.

نلاحظ من خلال المعلومات الواردة في الشكل رقم (4-3) أن القيمة الاحتمالية لـ: ***Jarque-Bera*** هي 0.9332 وهي أكبر من القيمة الحرجة 5% بالتالي نقبل فرض العدم بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ز.اختبار كوسيم لإستقرار المعلمات(*cusum test*): باستخدام برمجية *Eviews*$_8$ يمكننا إجراء اختبار استقرار المعلمات المقدرة على نموذج العلاقة قصيرة الأجل وذلك من خلال الشكل رقم(4-4).

الشكل رقم (4-4): اختبار استقرارية معلمات نموذج العلاقة قصيرة الأجل.

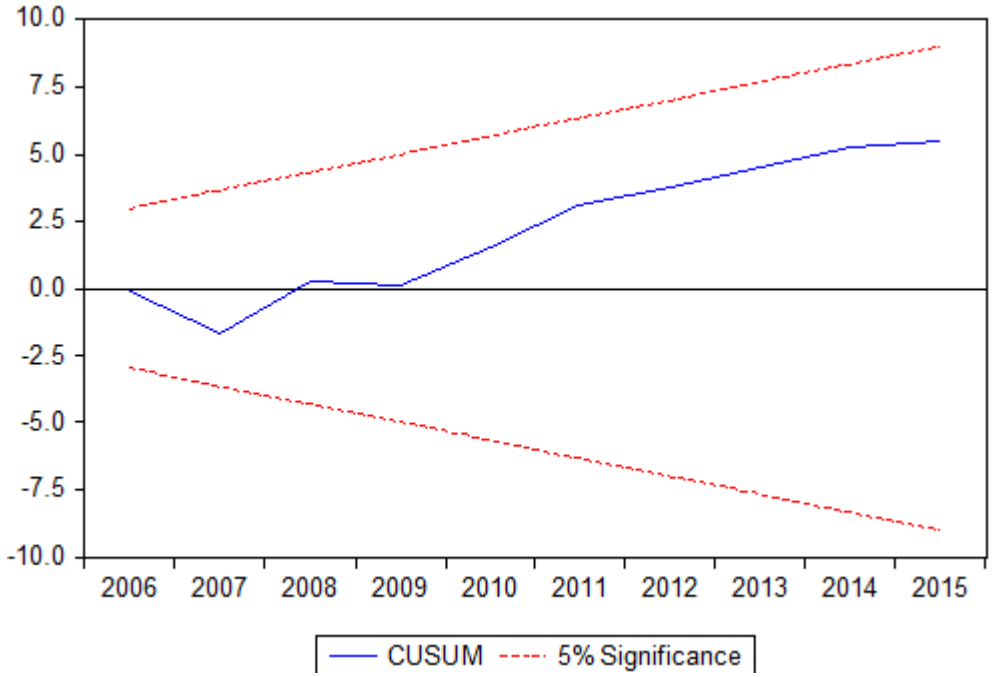

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برمجية *(EVIEWS8)*.

يظهر لنا الشكل رقم (4-4) تطور إحصائية *CUSUM* بداية من سنة 2006، ونلاحظ أن هاته الإحصائية قد بقيت داخل مجال الثقة المحدد بالخطوط المتقطعة. ولهذا فإننا نقبل فرض العدم بأنه يوجد استقرار هيكلي لنموذج العلاقة قصيرة الأجل لمتغيرات الدراسة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن نموذج العلاقة قصيرة الأجل لحجم الجريمة قد اجتاز جميع الإختبارات القياسية (اختبارات الرتبة الثانية)، ما بقي لنا إلا معرفة مدى توافق إشارة المعلمات المقدرة ومنطق التوقعات القبلية.

ثالثاً:الإختبارات الإقتصادية:من خلال الجدول رقم (4-13) الذي يمثل نتائج تقدير نموذج العلاقة قصيرة الأجل لمتغيرات الدراسة نلاحظ أن:

- ✓ **حجم البطالة (*PCHO*)**: تدل الإشارة الموجبة في معادلة انحدار العلاقة قصيرة الأجل المقدرة لحجم الجريمة بالنسبة لمعامل هذا المتغير التفسيري (a_1)، وذلك من خلال نتائج الجدول رقم (4-13)،على أن العلاقة بين حجم البطالة وحجم الجريمة علاقة إيجابية، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية ومنطق التحليل الإقتصادي للجريمة، أي أن هذا المتغير مقبول من ناحية النظرية الإقتصادية للجريمة.

- ✓ **حجم السكان (*PTOT*):** تدل الإشارة الموجبة في معادلة انحدار العلاقة قصيرة الأجل المقدرة لحجم الجريمة لمعامل هذا المتغير التفسيري a_2 من خلال نتائج الجدول رقم (4-13) على أن العلاقة بين حجم السكان وحجم الجريمة علاقة إيجابية، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية، ومنطق التحليل الإقتصادي للجريمة، أي أن المتغير التفسيري مقبول من ناحية النظرية الإقتصادية للجريمة.
- ✓ **الناتج المحلي الإجمالي (*PTOT*):** تدل الإشارة السالبة في معادلة انحدار العلاقة قصيرة الأجل المقدرة لحجم الجريمة بالنسبة لمعامل هذا المتغير التفسيري (a_3)، وذلك من خلال نتائج الجدول رقم (4-13)، على أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الجريمة علاقة سلبية، وتتفق هذه العلاقة مع منطلق التوقعات القبلية والتحليل الإقتصادي للجريمة .

خلاصة لما سبق يمكن القول أن نموذج العلاقة قصيرة الأجل لحجم الجريمة اجتاز جميع الإختبارات الإحصائية والقياسية والإقتصادية، وبالتالي كل معالم النموذج لها مدلولية إحصائية،إذن نتوصل إلى القول أن هذه المتغيرات الخارجية (حجم البطالة، حجم السكان، الناتج المحلي الإجمالي) تفسر حجم الجريمة في الجزائر في الأجل القصير بنسبة كبيرة جداً، أي تمثله أحسن تمثيل.

المطلب الخامس: تحليل ومناقشة النتائج واختبار الفرضيات

الفرع الأول: تحليل ومناقشة النتائج: لقد تمكنا من خلال تحليل العلاقة الديناميكية والسببية بين المتغيرات التفسيرية(حجم البطالة، حجم السكان، الناتج المحلي الإجمالي) وحجم الجريمة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 من التوصل إلى تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل وذلك وفق منهجية أنحل – غرنجر ذات المرحلتين للتكامل المشترك. وبالتالي ما بقي لنا إلا تحليل محتوى نموذج كل علاقة انطلاقاً من المعالم المقدرة.

أولاً:تحليل ومناقشة نتائج تقدير نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل:من خلال الجدول رقم (4-5) توصلنا إلى المعادلة التالية:

$$PCRI_T = 105648.7 + 0.0139\,PCHO_T + 0.0220\,PTOT_T - 91.2179\,PIB_T$$

أ. هناك علاقة إيجابية طويلة الأجل بين حجم البطالة وحجم الجريمة حيث أن كل زيادة في حجم البطالين وليكن 100 بطال يؤدي إلى زيادة في حجم الجريمة بمقدار 0.0139 *100، أي كل زيادة 100 بطال يؤدي إلى تسجيل حالة جريمة واحدة؛

ب. هناك علاقة إيجابية طويلة الأجل بين حجم السكان وحجم الجريمة حيث أن كل زيادة في حجم السكان وليكن 100 نسمة تؤدي إلى زيادة في حجم الجريمة بمقدار 100*0.0220 أي تسجيل حالتين للجريمة؛

ج. هناك علاقة سلبية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الجريمة حيث أن كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مليار دج واحد تؤدي إلى انخفاض في حجم الجريمة بـ:91 حالة؛

من خلال النتائج السابقة نستنتج أن حجم الجريمة في الجزائر يتأثر كثيراً بالمتغيرات (حجم البطالة، حجم السكان، الناتج المحلي الإجمالي). ومن خلال تحليل الأثر يبرز لنا مدى أهمية تحقيق الدولة لمعدلات نمو اقتصادية معتبرة، لأن تحسن الناتج المحلي الإجمالي يسمح لنا بالزيادة في التشغيل وبالتالي التخفيف من البطالة ومن ثم التخفيف من حجم الجريمة.

ثانياً: تحليل ومناقشة نتائج تقدير نموذج العلاقة قصيرة الأجل: من خلال الجدول رقم (4-13) توصلنا إلى المعادلة التالية:

$$DPCRI_{T} = 9451.340 + 0.0031DPCHO_{T} + 0.0185DPTOT_{T} - 56.6921DPIB_{T} - 0.65ECT_{T-1}$$

- ✓ هناك علاقة إيجابية قصيرة الأجل بين حجم البطالة وحجم الجريمة حيث أن كل زيادة في حجم البطالين وليكن 1000 بطال يؤدي إلى زيادة في حجم الجريمة بمقدار 0.0031 *1000، أي كل زيادة 1000 بطال يؤدي إلى تسجيل حالة جريمة واحدة؛
- ✓ حجم البطالة يكون أقل تأثير في الأجل القصير مقارنة بالأجل الطويل ويمكن إرجاع ذلك الى المدة التي يسغرقها طالب العمل للبحث عن العمل أو مدة إنتظاره؛
- ✓ هناك علاقة إيجابية قصيرة الأجل بين حجم السكان وحجم الجريمة حيث أن كل زيادة في حجم السكان وليكن 100 نسمة تؤدي إلى زيادة في حجم الجريمة بمقدار 100*0.0185 أي تسجيل حالتين للجريمة تقريباً؛
- ✓ هناك علاقة سلبية قصيرة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الجريمة حيث أن كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مليار دج واحد تؤدي إلى إنخفاض في حجم الجريمة بـ:56 حالة؛
- ✓ على ضوء تقدير نموذج تصحيح الخطأ نلاحظ أن معلمة التعديل تبلغ 0.65- وهي تشير إلى أن حجم الجريمة يتعدل في الفترة t بما يعادل مدة (1/0.65*12) أي 18 شهر وأربعة عشر يوم من

اختلال قيمتها التوازنية في الفترة $t-1$.أي بعد هذه المدة تصبح متغيرات الدراسة تسلك نفس إتجاه الأجل الطويل.

من خلال النتائج السابقة نستنتج أن حجم الجريمة في الجزائر يتأثر كثيرا بالمتغيرة التفسيرية الأساسية (حجم البطالة) والمتغيريين الضابطين(حجم السكان،الناتج المحلي الإجمالي) في الأجل القصير.

بصفة عامة فإن أهم نتيجة تمكنا من التوصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية أن هناك تأثير إيجابي بين حجم البطالة وحجم الجريمة في الجزائر في الأجل الطويل والقصير.

الفرع الثاني: إختبار الفرضيات: سوف يتم إختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

أولاً:الفرضية الرئيسية: يمكن بناء نموذج يعكس العلاقة التوازنية طويلة الأجل ونموذج للعلاقة قصيرة الأجل بين حجم البطالة وحجم الجريمة في ظل وجود متغيريين ضابطين (حجم السكان، الناتج المحلي الإجمالي) في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

من خلال اختبار سببية غرنجر تبين أن حجم الجريمة في الجزائر دالة في حجم البطالة وحجم السكان والناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال اختبار التكامل المشترك حسب طريقة انجل – غرنجر استطعنا تقدير نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل ونموذج العلاقة قصيرة الأجل وتم قبول نموذج كل علاقة من الناحية الإحصائية والاقتصادية والقياسية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية.

ثانياً:الفرضية الفرعية الأولى: توجد سببية في إتجاه واحد وأثر موجب ذو دلالة احصائية في الأجل الطويل والقصير بين حجم البطالة وحجم الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

من خلال إختبار سببية غرانجر لمتغيرات الدراسة تبين أن هناك سببية في إتجاه واحد من حجم البطالة إلى حجم الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2015) هذا من جهة ومن جهة الأثر ومن خلال النموذجين للعلاقة التوازنية الطويلة والقصيرة الأجل لحجم الجريمة في الجزائر تبين هناك تأثير إيجابي بين حجم البطالة وحجم الجريمة حسب الإشارة الموجبة للمعلمتين B_1 **و** a_1 على التوالي وهو ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الأولى.

ثالثاً:الفرضية الفرعية الثانية: توجد سببية في إتجاه واحد وأثر موجب ذو دلالة إحصائية في الأجل الطويل والقصير بين حجم السكان وحجم الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

من خلال إختبار سببية غرانجر بين حجم السكان وحجم الجريمة تبين أن هناك سببية في إتجاه واحد من حجم السكان إلى حجم الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2015) ومن خلال نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل لحجم الجريمة في الجزائر تبين هناك أثر موجب بين حجم السكان وحجم الجريمة

حسب الإشارة الموجبة للمعلمة B_2 ونفس الشيء بالنسبة في الآجل القصير حسب الإشارة الموجبة للمعلمة a_2 من خلال نموذج العلاقة قصيرة الأجل وهو ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثانية.

رابعاً:الفرضية الفرعية الثالثة: توجد سببية في إتجاهين ووجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية في الأجل الطويل والقصير بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

من خلال اختبار سببية غرانجر بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الجريمة تبين أن هناك سببية في إتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي إلى حجم الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2015)، ومن خلال نموذج العلاقة التوازنية الطويلة الأجل لحجم الجريمة في الجزائر تبين هناك تأثير سلبي بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الجريمة حسب الإشارة السالبة للمعلمة B_3 وأثر سلبي في الأجل القصير حسب الإشارة السالبة للمعلمة a_3 من خلال نموذج العلاقة قصيرة الأجل، أي هناك أثر سلبي وعدم وجود سببية في إتجاهين وهو ما ينفي صحة الفرضية الفرعية الثالثة.

الفرع الثالث: مقارنة نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة: من خلال النتائج التي توصلنا لها ومن خلال العلاقة الإيجابية بين البطالة والجريمة في الجزائر بوجود متغيرين ضابطين(الناتج المحلي الاجمالي، وحجم السكان) وذلك في الأجل الطويل والقصير حيث اتبعنا منهجية **أنجل-غرنجر** للتكامل المشترك، وتدعم دراستنا الدراسات السابقة التي توصلت إلى التأثير الإيجابي بين البطالة والجريمة بالرغم من اختلاف المتغيرات المدرجة مع متغير البطالة، ومن الدراسات القياسية التي تم الإشارة لها في مقدمة الدراسة والتي اعتمدت أسلوب التكامل المشترك لتحديد نوع التأثير بين البطالة والجريمة :

أ. من خلال ما توصل له "***Tang Chor Foon***" من دراسته التي كان الهدف منها معرفة نوع العلاقة بين البطالة، التضخم، ومعدلات الجريمة في ماليزيا للفترة (1970-2006) من خلال استخدام أسلوب التكامل المشترك وتحليل السببية، حيث أظهر اختبار جوهانسون أن متغيرات الإقتصاد الكلي، التضخم والبطالة كانت تتكامل مع معدل الجريمة لتحقيق التوازن في حالة مستقرة في النموذج طويل الأجل،على الرغم من أن هناك بعض الإنحرافات التي تحدث في المدى القصير ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل الى أن معدلات التضخم ومعدلات البطالة ترتبط ارتباطاً إيجابيا بمعدل الجريمة.[1]

[1] -*Tang, Chor Foon.,* ***The linkages among inflation, unemployment and crime rates in Malaysia****, International Journal of Economics and Management 3.1 (2009): pp:50-61.*

ب. دراسة ***Khan Nabeela & al*** . وكان الهدف الرئيسي من الدراسة هو معرفة العوامل أو المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية التي تؤثر في نسبة الجرائم في باكستان. حيث تشير النتائج إلى علاقة إيجابية بين الجرائم ومعدل البطالة وذلك في المديين القصير والطويل. أما الجانب الأهم من النتائج هو أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر على تزايد معدل الجريمة في المدى الطويل ولكن يؤدي إلى تناقصها في المدى القصير، حيث أن المناطق الأكثر ثراء تجذب المجرمين اليها أكثر بسبب تزايد الفرص المتاحة للجريمة.[1]

اختلفت دراستنا عن الدراسة الأخيرة في تأثير الناتج المحلي الإجمالي على الجريمة في المدى الطويل حيث وجدنا تأثير سلبي في الأجل الطويل والقصير ويمكن ارجاع أن الطابع الإقتصادي للجزائر يختلف عن باكستان.

[1] - *Khan Nabeela, & al,* ***The socio-economic determinants of crime in Pakistan: New evidence on an old debate****,Arab Economic and Business Journal 10.2 (2015): P 74.*

خلاصة

كان الهدف من الدراسة هو قياس وتحليل العلاقة الديناميكية بين حجم البطالة وحجم الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) في ظل وجود متغيرين ضابطين (حجم السكان، الناتج المحلي الإجمالي) ، وذلك من خلال اختبار السببية وتقدير نموذج العلاقة التوازنية الطويلة وقصيرة الأجل،حيث تم تتبع جملة من الخطوات تمثلت في:

- ✓ تمثلت الخطوة الأولى في توضيح بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة، وهي عبارة عن بيانات سنوية جمعت من عدة مصادر؛
- ✓ أما الخطوة الثانية تمثلت في اختبار سببية غرنجر بين متغيرات الدراسة وتبين وجود سببية في اتجاه واحد من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع؛
- ✓ أما الخطوة الثالثة تمثلت في اختبار استقرارية سلاسل متغيرات الدراسة وتبين أنها مستقرة بعد أخذ الفرق الأول؛
- ✓ وكخطوة رابعة اختبار التكامل المشترك وفق منهجية انجل – غرنجر وتبين وجود تكامل مشترك بين سلاسل المتغيرات؛
- ✓ صلاحية نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل ونموذج العلاقة قصيرة الأجل من الناحية الإحصائية والقياسية والاقتصادية؛

بصفة عامة ومن خلال دراسة العلاقة الديناميكية والسببية لمتغيرات الدراسة تبين أن حجم الجريمة في الجزائر يتأثر بحجم البطالة في ظل وجود متغيرين ضابطين تمثلا في حجم السكان والناتج المحلي الإجمالي.

الخـــــــاتـــــــمـــــــــة

الخـــــــــاتـــــــــمة

كان الهدف من وراء هذه الدراسة هو قياس وتحليل العلاقة الديناميكية والسببية بين البطالة والجريمة،حيث تعتبران من بين المشكلات الكبرى التي تعاني منها معظم الدول، سواء في العالم الصناعي المتقدم و/أو الدول النامية، مع وجود قدر من التفاوت والإختلاف فيما يتعلق بحجم البطالة والجريمة فيما يخص النوع والسبب من دولة إلى أخرى، فإذا كانت البطالة تنتج عن الإختلال الذي يحدث في سوق العمل حيث يكون عرض قوة العمل يفوق الطلب عليها، وما ينجر عنه من آثار بليغة على المجالات الإجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتقود إلى الفقر والانحراف والجريمة. أما السلوك الإجرامي فينتج عن تفاعل عوامل متعددة منها الإقتصادية والإجتماعية والنفسية، وهي مكلفة بالنسبة للأسرة والمجتمع سواء عندما يتعلق الأمر بإنتشارها أو عند مكافحتها.

هذه العلاقة كانت محل دراستنا، حيث تم تحليل واقع كل من البطالة والجريمة في الجزائر من خلال الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي ميزت الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000–2015)، حيث تعتبر بالفترة الهامة في مسيرة الاقتصاد الجزائري، حيث خلال هذه الفترة طبقت الجزائر ثلاثة برامج تنموية تجسدت في برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001–2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009) ،وبرنامج التنمية الخماسي (2010–2014). ولمعرفة نوع العلاقة التي تربط بين البطالة والجريمة في الجزائر خلال الفترة (2000–2015) زودنا دراستنا النظرية بدراسة قياسية، وذلك بهدف تحديد إتجاه السببية وقياس وتحليل الأثر بين متغيرات الدراسة. وفيما يلي أهم النتائج المتوصل.

أولاً: نتائج الدراسة

لقد تمكنا من خلال هذه الدراسة من الإجابة على الإشكالية القائمة والمتعلقة بقياس وتحليل العلاقة بين البطالة والجريمة في الجزائر في ظل وجود متغيرين ضابطين (الناتج المحلي الإجمالي، حجم السكان) خلال الفترة 2000–2015، وتحديد طبيعة الأثر بينهما. ويمكن حصر أهم النتائج التي تسنى لنا الخروج بها من هذه الدراسة في النقاط التالية:

1. تعدد وجهات النظر المفسرة لظاهرة البطالة يرجع إلى اختلاف العوامل المؤثرة في سوق العمل وحسب الظروف المحيطة به في كل دولة؛
2. تعدد الدوافع المؤدية للسلوك الإجرامي وذلك ما نلمسه من الكم الهائل من المدارس العلمية المفسرة لمحددات الجريمة؛
3. عدم وجود نظام إحصائي جزائري متخصص في تشخيص حجم البطالة والجريمة وذلك لوجود تباين بين مصادر الإحصائيات؛

4. تنفيذ الجزائر للبرامج التنموية الثلاثة كان نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات خلال الفترة 2001-2014.

5. فيما يخص الوضعية الإقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة تبين تحسن في الناتج المحلي الإجمالي كان نتيجة في ارتفاع مداخيل الجباية البترولية؛

6. الوضعية الإجتماعية في الجزائر تميزت بإنخفاض معدل الزيجات وارتفاع معدل الطلاق خاصة المتزوجين حديثاً؛

7. فتوة االتركيبة السكانية في الجزائر؛

8. تراجع الجنس الذكري ابتداءاً من مرحلة الطور الثانوي لصالج الجنس الأنثوي مما يوحي بإنتشار ظاهرة التهرب والإهمال المدرسي من قبل الذكور؛

9. انتشار الإنحلال الخلقي في المجتمع الجزائري نتيجة توسع استعمال وسائل الاتصال؛

10.إن معدل البطالة في الجزائر عرف إنخفاض مقارنة بالسنوات السابقة، حيث وصل معدل البطالة لسنة 2015 إلى معدل 11.20% ويرجع ذلك إلى زيادة مداخيل الجباية البترولية خلال هذه الفترة.

11.فيما يخص وضعية سوق العمل في الجزائر: إستنتجنا النقاط التالية:

- ✍ تشكل الفئات الشابة التي لا تتعدى 35سنة تشكل النسبة الأكبر من العمالة الجزائرية؛
- ✍ هناك اختلال في توزيع القوى العاملة المشتغلة، حيث نجد أن نسبة كبيرة تتركز في القطاعات غير الإنتاجية(الخدمية) عوض القطاعات الإنتاجية(الصناعة والفلاحة)، وهي تتركز بشكل كبير في المنطقة الحضرية مع سيطرة العمالة الذكرية على العمالة الأنثوية؛
- ✍ تفاوت معدلات البطالة بين مختلف الفئات العمرية للقوى العاملة، حيث نجد نسبتها الكبيرة عند الشباب؛
- ✍ تفاوت معدلات البطالة بين مختلف المناطق، حيث تتركز البطالة بنسب كبيرة في الوسط الحضري أكثر منه في الريف؛
- ✍ طول مدة البطالة مع إرتفاعها في الوسط النسوي؛
- ✍ عرض العمل أكبر من الطلب على العمل في سوق العمل الجزائري؛
- ✍ تزايد القوة العاملة النشطة، وارتفاع نسبة الوافدين الجدد للسوق العمل سنوياً؛

12.فيما يخص تحليل تطور الجريمة في الجزائر: فقد إستنتجنا النقاط التالية:

- ✍ تعقد وتشابك مسببات الجريمة في الجزائر؛

- ✍ تطور وسائل الإجرام واستخدام أحدثها عند ارتكابها؛
- ✍ تعتبر فئة الشباب الأكثر ضلوعاً في ارتكاب الجرائم بمختلف أنواعها؛
- ✍ تأتي جرائم الإلمساس باالممتلكات والأشخاص في مقدمة أنواع الجرائم بالجزائر ومن أهمها السرقة، الضرب والجرح العمدي؛
- ✍ إنتشار الإجرام بشكل كبير في المدينة مقارنة بالريف؛
- ✍ انتشار جريمة المخدرات سواء من خلال استهلاكها أو المتاجرة بها؛
- ✍ تزايد الجريمة النسوية وولوج المرأة في مختلف أنواع الجرائم؛
- ✍ يعتبر المال العامل والدافع الأول لارتكاب الجرائم في الجزائر؛

13.من خلال الدراسة القياسية:تمكنا من الخروج بالنتائج التالية:

- ✍ توجد سببية في اتجاه واحد وأثر موجب ذو دلالة احصائية في الأجل الطويل والقصير بين حجم البطالة وحجم الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)؛
- ✍ توجد سببية في اتجاه واحد وأثر موجب ذو دلالة إحصائية في الأجل الطويل والقصير بين حجم السكان وحجم الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)؛
- ✍ توجد سببية في اتجاه واحد وأثر سلبي ذو دلالة إحصائية في الأجل الطويل والقصير بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)؛
- ✍ تأكيد دراستنا لما توصلت له بعض الدراسات السابقة، فيما يخص ايجابية العلاقة بين البطالة والجريمة.

ثانياً: الإقتراحات

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة إرتأينا أن نقدم بعض الإقتراحات التي نراها مناسبة للتخفيف من حدة البطالة والجريمة على المديين القصير والطويل وهي على النحو التالي:

1. إجراء مسوح على المستوى حول مصدر مجيء البطال؛
2. الإهتمام بنظام المعلومات الإحصائي من خلال توفير قاعدة بيانات حول الجريمة في الجزائر،حتى يتسنى للباحثين اجراء المزيد من الدراسات المعمقة على أسس علمية تتناول متغيرات وابعاد اقتصادية لم تتناولها هذه الدراسة؛
3. زيادة الإهتمام بقطاع التكوين المهني خاصة للذين لم يكملوا التعليم ابتداء من طور المتوسط وتكوينهم بما يتناسب واحتياجات سوق العمل؛

4. إقامة المنشآت القاعدية الاقتصادية الضرورية لتوفير مناصب عمل كافية؛

5. تشجيع القطاع الخاص من خلال التحفيزات الجبائية لزيادة خلق فرص الشغل، وتنشيط آليات إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة لصالح الشباب وتمكينهم من الحصول على القروض؛

6. تبني سياسة تشغيل تراعي خصائص اليد العاملة الجزائرية ومؤهلاتها؛

7. تشجيع الأنشطة ذات الإستخدام المكثف لليد العاملة خاصة القطاع الزراعي وقطاع البناء؛

8. ضرورة الاهتمام بقطاع التعليم في كل المستويات، وذلك لارتباطه بسوق العمل لأنه من أخطر أنواع البطالة تلك التي تمس خريجي الجامعات؛

9. ضرورة قيام الحكومة الجزائرية بالتركيز على زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار خارج قطاع المحروقات، خاصة أن الدراسة توصلت الى أن الزيادة في معدل النمو الإقتصادي تؤدي الى انخفاض معدلات الجريمة ؛

10.إنشاء أجهزة وهياكل وطنية للتكفل والتوجيه النفسي والاجتماعي للأفراد الذين يعانون من مشاكل نفسية واجتماعية...الخ؛

11.تطوير فاعلية أساليب دراسة الجريمة من خلال المسوح الاجتماعية للجريمة ؛

12.تفعيل أكثر لدور الأجهزة الأمنية وتدعيمها بالإمكانيات العلمية والمادية والبشرية وخاصة العلمية المتطورة؛

13.إدماج مرتكبي الجرائم بعد انتهاء العقوبة في المجتمع للتقليل من ظاهرة العود للجريمة؛

ثالثاً: آفاق الدراسة

حاولنا من خلال هذه الدراسة تشخيص واقع ظاهرة البطالة والجريمة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 وذلك بالوقوف على أسباب، وخصائص هاتين الظاهرتين والعلاقة التي تربطهما، إذ ومن أجل الإلمام بهذا الموضوع زودنا دراستنا النظرية بدراسة قياسية وذلك من أجل تحديد اتجاه العلاقة والأثر بين حجم البطالة وحجم الجريمة ، إلا أنه يبقى باب البحث في اقتصاديات الجريمة مفتوح، ومن بين الآفاق العلمية التي نرا ها مناسبة مايلي:

1. إن أهم الإشكاليات التي نطرحها للبحث هي تلك التي تتمحور حول كيفية تجسيد الإقتراحات السابقة، في ظل التوفيق بين رهان التخفيف من حدة البطالة والتقليل من السلوك الإجرامي؛

2. إقتراح نموذج عام لحجم الجريمة يشمل جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بما فيها المتغيرات الكيفية، وذلك باستخدام نماذج المعادلات الآنية، هذا من شأنه أن يبين الأهمية النسبية لكل من هذه المتغيرات في التأثير على هذه الظاهرة الخطيرة؛
3. دراسة المحددات الاقتصادية والاجتماعية للجريمة على مستوى ولايات الوطن باستخدام نماذج البانل وذلك من أجل الحصر الدقيق للمناطق التي يكثر بها الإجرام.

قائمـــــــــة المراجـــــــــع

القرآن الكريم

1. الآية 29 من سورة المطففين.

2. الآية 49 من سورة إبراهيم.

3. الآية 178 من سورة البقرة.

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

4. إبراهيم طلعت، **البطالة والجريمة (دراسات في الاقتصاد الإجتماعي)**، دار الكتاب الحديث، مصر،2011.

5. إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.

6. أحمد حسنى أحمد طه وبسيوني إبراهيم أبو عطا، **مذكرات في علم الاجرام**، مصر، 2003.

7. أحمد الأشقر، **الإقتصاد الكلي** ، الدار العلمية للنشر و التوزيع، الأردن ، 2002

8. أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد، **المقدمة في الإقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

9. أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم (المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية)**، الطبعة العربية الأولى،الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن،2007.

10. أسماء بنت عبد الله بن عبد المحسن التويجري، **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة**، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011.

11. أكرم عبد الرزاق المشهداني، **واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005.

12. السعيد بريبش، **الإقتصاد الكلي (نظريات ، نماذج وتمارين محلولة)** ، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر ،2007.

13. بدر الدين علي، **عرض عام لتطور النظريات المتعلقة بسببية الجريمة**، الطبعة الأولى، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1987.

14. جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان، **الجريمة والإنحراف من منظور الخدمة الاجتماعية**،المكتبة الجامعية الأزاربطة، الإسكندرية، مصر 2001.

15. جليل وديع شكور، **العنف والجريمة**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 1997.

16.حسام علي داود وخالد محمد السواغي، **الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013 .

17.حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الجريمة (دراسة في علم الإجتماع الجنائي)**، الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2010.

18.خالد محمد السواغي، **مبادئ الإقتصاد القياسي**، الأردن،2016.

19.ذياب موسى البداينة، **واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي**، الطبعة الثانية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003.

20.رضا عبد السلام، **اقتصاديات الجريمة (المحددات الإقتصادية للجريمة)**، جامعة المنصورة، مصر 2004.

21.رفاه شهاب الحمداني، **نظرية الإقتصاد الكلي (مقدمة رياضية)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.

22.رمزي زكي، **الإقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)**، سلسلة عالم المعرفة، عدد226، الكويت، 1997.

23.سامح السيد أحمد جاد، **الوجيز في علم الإجرام**، مصر،2005.

24.سامية حسن الساعاتي، **علم الاجتماع الجنائي(بحوث ودراسات)**، دار الفكر العربي للطبع والنشر،القاهرة، مصر، 2005.

25.السيد عطية عبد الواحد، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002.

26.صالح خصاونة ، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن،1995 .

27.الصالح مصلح، **الضبط الإجتماعي**، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

28.صلاح العزي، **دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الاجرامي**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011.

29.ضياء مجيد الموسوي ، **النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .

30.طارق عبد الرؤوف عامر، **أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها**، الطبعة الثانية، دار اليازوري، الأردن، 2015.

31.عايد عواد الوريكات، **نظريات علم الجريمة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013.

32.عبد الرحيم فؤاد الفارس ووليد إسماعيل السيفو، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2015.

33.عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

34.عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الإقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتب، مصر، 1997.

35.عدلي السمري وآخرون، **علم اجتماع الجريمة والإنحراف**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.

36.عربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الإقتصاد (التحليل الكلي)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

37.عمر عبد الله المبارك الزواهرة، **المتغيرات الإقتصادية وأثرها على السلوك الجرمي والإنحراف**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2013.

38.غني ناصر حسين القريشي، **علم الجريمة**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

39.فليح حسن خلف، **الإقتصاد الكلي**، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، 2008.

40.لخضر زرارة، **الجريمة والمجتمع (دراسة مقارنة)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2014.

41.مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2004.

42.محمد أبو زهرة، **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي**، د.ط، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2008.

43.محمد بن محمود آل عبد الله، **سيكولوجية الطفولة والأمومة : مشكلات و حلول**، الطبعة الأولى، دار كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2012.

44.محمد سيد أحمد وآخرون، **أسطورة الألتراس (قراءة من الداخل، اتهامات وشبهات، حقائق وأسرار)**، الطبعة الأولى، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، مصر،2016.

45.محمد شريف إلمان ، **محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي** ، منشورات برتي، الجزائر ، 1994.

46.محمد شيخي ، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

47.محمد عبدالله الوريكات، **مبادئ علم الإجرام**، الطبعة الثالثة، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2012.

48. محمد علي الليثي وآخرون ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 1997.

49. محمد غرس الدين وياسر محمد جاد الله، **مدخل إلى الإقتصاد القياسي**، القاهرة، مصر، 2005.

50. محمود الوادي وأحمد العساف، **الإقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009.

51. معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

52. مكي دردوس، **الوجيز في علم الاجرام**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،2006.

53. منصور رحماني، **الوجيز في القانون الجنائي العام**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر ،2006.

54. ناظم محمد نوري الشمري ومحمد موسى الشر وف ، **مدخل في علم الاقتصاد**، جامعة الموصل، العراق ، 2006.

55. نجا علي عبد الوهاب، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها (دراسة تحليلية-تطبيقية)**، الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر، 2005.

56. نجيب إبراهيم نعمة الله ، **نظرية إقتصاد العمل**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر،1997

57. نسرين عبد الحميد نبيه، **سلوكيات إجرامية نراها في حياتنا اليومية**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر ،2012،

ثانياً:الرسائل والأطروحات

58. أحمد رميتة، **الجريمة في المجتمع الجزائري من خلال الصحافة الجزائرية**، مذكرة ماجستر في علم الإجتماع، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2010-2011.

59. بوبكر بن العائب، **دراسة تحليلية لتطور التشغيل في الجزائر (منهجية التنبؤ بإستعمال نماذج الإنحدار الذاتي *VAR*)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.

60. حاج حمدوش مقدم، **الواقع السياسي وأثره في تنامي ظاهرة الجريمة**، مذكرة ماجستيرفي العلوم الإجتماعية، تخصص علم الإجتماع السياسي، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2011-2012.

61. عبد الله المبارك الزواهرة، **أثر المتغيرات الإقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام**، رسالة دكتوراه في علم الإجتمع تخصص علم الجريمة، جامعة مؤتة، الأردن.2009.

62.محمد بن عبد الله المايز، **اتجاهات الأحداث في المؤسسات الإصلاحية نحو العاملين بها**، رسالة ماجستر في العلوم الاجتماعية، تخصص: الرعاية والتأهيل الاجتماعي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية،2003.

63.مليكة يحيات، **إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970– 2005)**، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006–2007.

64.مهدي كلو، **الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة (دراسة حالة عينة لحملة الشهادات العليا)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002–2003.

ثالثاً: المجلات والملتقيات

➢ المجلات

65.الأخضر عزي، **فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (إشارة للبطالة اليائسة)**، مجلة علوم إنسانية،العدد 26 ،الجزائر ، جانفي 2006.

66.أنيسة بريغة عسوس، **تحليل سوسيو – اقتصادي لجريمة المرأة في المجتمع الجزائري**، مجلة أفاق للعلوم، العدد السابع، جامعة الجلفة، الجزائر، مارس 2017.

67.جميلة لمزري ووديعة حبة، **قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة المعاصرة بالمجتمع الجزائري**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد السابع، جامعة الوادي، الجزائر، جويلية 2014

68.حنان مالكي، **الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية التقليدية والحديثة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني والعشرون، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2011 .

69. خربوش مصطفى، **العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة تلمسان، العدد 07، 2015.

70.سفيق عريش وآخرون، **اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد05، 2011.

71.سمير يونس، **الإسهامات السوسيو نظرية في ميدان دراسة الإنحراف والعود إلى الإنحراف**، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية ، العدد 23، جامعة ورقلة ، الجزائر، مارس 2016.

72.الشارف عتو، **دراسة قياسية لإستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 06، 2009.

73.عبد القادر قروي يحي، **محددات التضخم في الجزائر، دراسة قياسية باستعمال نماذج الانحدار الذاتي 1990-2012**، مجلة الباحث، العدد 14، 2014.

74.عبد الكريم البشير، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 00، الجزائر، 2004.

75.عبد مجيد الربيعي مكي ، **أسباب العودة للجريمة**، مجلة أهل البيت، العدد الثاني، جامعة أهل البيت عليهم السلام،بغداد، العراق، 2005.

76.علي لزعر وفضيل رايس، **محددات التضخم في الجزائر(1999-2009)**، مجلة الإقتصاديات المالية والبنكية، العدد الإفتتاحي، جامعة بسكرة، الجزائر ، 2014.

77.فواز أيوب المومني وآخرون، **أسباب العنف لدى طلبة جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية في ضوء بعض المتغيرات**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثالث والثلاثون، فلسطين، 2014.

78.مجدي الشوربجي، **البطالة وجرائم الإعتداء على الممتلكات في الدول النامية**، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، ورقة بحثية :www.kantakji.com/media/4126/7837.doc ،تاريخ الإطلاع: 2014/02/05.

79.مجلة الدرك الوطني، العدد 48، الجزائر، جانفي 2016.

80.محمد مراس، قياس **علاقة التكامل المتزامن بين الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 02، جوان 2015.

81.ناجية صالحي ومخناش فيتحة، **واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر(2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي**، مجلة رؤى إقتصادية، العدد الثالث، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر،2012

82.يحيى خير الله عودة، **البيئة والسلوك الإجرامي (دراسة نظرية في الانثروبولوجيا الجنائية)**، مجلة الآداب، العدد 107، الجامعة المستنصرية، العراق.

➢ الملتقيات

83.البشير عبد الكريم، **معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، جامعة سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.

84.حنان سالم، **الدوافع الإجتماعية والإقتصادية لجرائم القتل في الأسرة المصرية**، ورقة بحثية ضمن فعاليات المؤتمر: واقع الأسرة في المجتمع، المنعقد بدار الضيافة، جامعة عين شمس، مصر، 26-28 سبتمبر ،2004.

85.زهير عماري ، **توقعات أثر سعر النفط على الواردات الجزائرية في المدى القصير والطويل**،ورقة بحثية ضمن فعاليات المؤتمر الأول حول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القُطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 2015.

86.زين الدين ضياف وسعاد مخلوف، **رؤية نقدية للنظريات المفسرة للسلوك الإجرامي**، ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول: الإجرام والجريمة في المجتمع الجزائري، جامعة المسيلة ، يومي 20 و21 جوان 2007.

87.عبد المالك السايح، **مداخلة في اليوم الدراسي التحسيسي حول آفة المخدرات**، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها، تبسة، الجزائر، 23 جانفي 2007.

88.لطيفة بن يوب ورشاش عباسية، **التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي**، ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق، جامعة الأغواط، يومي 17-18 أفريل 2007.

89.ياسين شكيمة، **دوافع الجريمة بين المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر في الوطن العربي**، ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع الموسوم بـ: الجريمة في الوطن العربي من منظور الإقتصاد الإجتماعي، يومي: 09 و10 فيفري، جامعة الوادي، الجزائر،2014.

رابعاً: الوثائق والتقارير

90.المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **مشروع التقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**، الدورة العامة العشرون ، جوان 2002.

91.بيان إجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، موقع الويب:

***/www.algerianembassy-saudi.com/pdf/quint.pdf*، تاريخ الإطلاع: 2014/04/24.**

92.بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي، التقرير السنوي،2015.

93.بنك الجزائر، **تقرير حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي االأول لسنة 2011**، 2011.

94.الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008.

95.رئاسة الحكومة، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، ماي 2014.

96.بيان السياسة العامة للدولة الجزائرية، حصيلة المنجزات الإقتصادية والإجتماعية لسنوات: 2004- 2008 ، 2009- 2010، 2011.

97.مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة، الجزائر**، أكتوبر 2010.

98.البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، موقع الويب: ***http://www.premier-ministre.gov.dz***

99.بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم30، جوان2015.

100. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم33، مارس2016.

101. المجلس الاقتصادي والإجتماعي، **تقرير حول ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر؟**، موقع الويبب ***www.cnes.dz/ar/wp-content/uploads/RNDH2013-2015.pd***، **تاريخ الإطلاع: 2017/04/05.**

102. الديوان الوطني للإحصاء، **استمارة الإحصاء العام الخامس للسكان والسكن**، الجزائر، 2008.

103. قانون العقوبات، موقع الويب: ***www.joradp.dz/trv/apenal.pdf***

خامساً: مواقع الويب

104. الديوان الوطني للاحصائيات: ***www.ons.dz***

105. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: ***www.cnes.dz/***

106. الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والادمان عليها ***/onlcdt.mjustice.dz***

107. بنك الجزائر: ***www.bank-of-algeria.dz***

108. البنك الدولي: ***www.albankaldawli.org***

109. وزارة الصحة والسكان واصلاح المستشفيات: ***www.sante.gov.dz***

المراجع باللغة الأجنبية

1ère – *Livres*

110. *Anne Perrot , **Les nouvelles thèries du marchè du travail** , édition la découverte , paris , 1992*

111. *Artus Patrick & Muet Pierre-Alain , **théories du chômage**, Economica, Paris , 1995*

112. *E.Malinvaud , **Théorie Macroéconomique** , édition conjoncturelles bondas , Paris , 2003*

113. *Gilbert Abraham & all ,* ***Dictionnaire Encyclopédique Economie****, Dalloz, France, 1998 .*

114. *Gourlaouen .J.P,* ***Economie*** *, Edition Vuibert , Paris ,2004.*

115. *Gregory M . Mankiw ,* ***Macroéconomie*** *, Ouvertures économiques prémisses , 3ème édition , DE BOECK , Bruxelles ,2001.*

116. *Guillaumont. P & Puech. F,* ***L'instabilité macro-économique comme facteur de criminalité****. Etude de Document CERD, France, 2005.*

117. *Ian Marsh & al ,* ***Theories of Crime****, British Library Cataloguing in Publication Data A catalogue record for this book is available from the British Library, British, 2006.*

118. *Jacque Freyssinet****, le chômage****,* ***Onzième édition,*** *la découverte****,*** *Paris****,2004.***

119. *Joéll Jalla Jeua ,* ***introduction a la macroéconomique*** *, édition ouvertures économiques , Belgique,1993.*

120. *Levitt, Steven D, & al,* ***Economic contributions to the understanding of crime*** *,Annu. Rev. Law Soc. Sci. 2,2006.*

121. *Michel Burda , Charles Wyplosz ,* ***Macro Economie (Une Perspective Europeenne)****, Ouvertures Economiques , De Boeck , Bruxelles ,1993 .*

122. *Mohamed Haddar****,Macro économie,*** *Deuxième édition, Revue et augmentée, centre de Publication Universitaire, Tunis,2006.*

123. ***Principes directeurs applicables à la prévention du crime: Manuel d'application pratique****, SÉRIE DE MANUELS SUR LA JUSTICE PÉNALE, UNODC, NATIONS UNIES, New York,USA, 2011.*

124. *Régis Bourbonnais,* ***Econométrie****, 9ème édition, Dunod, Paris,2015.*

125. *Stephen Schneider,* ***Évolution de la criminalité - état de recherche****, Rapport sommaire rr2002-7f, Division de la recherche et de la statistique ,canada,2002.*

2ème- Revues

126. *Cerro, Ana María, and Osvaldo Meloni,* ***Determinants of the crime rate in Argentina during the 90s****.", Estudios de economía 27.2 (2000).*

127. *Kilishi A.* ***&*** *al,* ***The Effect of Unemployment on Crime in Nigeria****: A Panel Data Analysis, British Journal of Economics, Management & Trade 4.6 (2014).*

128. *Mohammed Karim Guerrouf & Mohammed El Taher Saoudi,* ***L'orientation De Politique Economique en Algerie et Son Impact Sur La Croissance Economique Période (1999/2012), Revue Valaque D'Etudes Economiques****, Volume 3(17), N°: 1/2012, Les Annales de l'Université Valahia de Targoviste, Roumanie, Décembre 2012.*

129. *Patrick Guillaumont et Frédéric Puech****: L'instabilité macro-économique comme facteur de criminalité, CERDI****, France, 18 mai 2005,* ***(http://cerdi.org/uploads/sfCmsContent/html/199/Puech.pdf)***

130. *Soullez Christophe, « 6.* ***Criminalité et économie : un mariage efficace et durable*** *», Regards croisés sur l'économie, 2014/1 (n° 14), p. 89-102. DOI : 10.3917/rce.014.0089. URL : https://www.cairn.info/revue-regards-croises-sur-l-economie-2014-1-page-89.htm*

131. *ECOSOC Resolution 2002/13, Action to promote effective crime prevention, reform/crimeprevention/Handbook_on_the_Crime_Prevention_Guidelines_French.pdf) .*

132. *ECOSOC Resolution 2002/13, Action to promote effective crime prevention* ***(https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/crimeprevention/resolution_2002-13.pdf)***

133. *Tang Chor Foon.,* ***The linkages among inflation, unemployment and crime rates in Malaysia****, International Journal of Economics and Management 3.1 (2009)*

134. *Khan Nabeela, & al,* ***The socio-economic determinants of crime in Pakistan****: New evidence on an old debate,Arab Economic and Business Journal 10.2 (2015).*

135. ***MONITORING THE IMPACT OF ECONOMIC CON CRIME****, UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME****,(http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/statistics/crime/GIVAS_Final_Report.pdf)***

136. ***CRIME & VIOLENCE at a glance****: Causes of crime and violence, UN-HABITAT (* ***https://unhabitat.org/wp-content/uploads/2008/07/5203_29231_Bk-4.pdf)***

3ème- Rapports et documents

137. *ONS,* ***Données statistiques, (Activité et emploi et chômage) au 2ème trimestre 2000****, N° 330 ,2000.*

138. *ONS,* ***l'Algérie en quelque chiffres, résultats (2011-2013)*** *, N° 44, EDITION: 2014*

139. *Banque d'Algérie,* ***Evolution Economique et Monétaire en Algérie****, Rapport 2014,*

140. *Banque d'Algérie,* ***Evolution Economique et Monétaire en Algérie****, les Rapports de 2002, 2010 ,2013,2014 ,2015,2016.*

141. *Ministère de la santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière, Direction de la Population,* ***Situation Démographique et Sanitaire (2000-2014****),Alegria, Juillet 2014*

142. *ONS,* ***données statistiques (Activit2 et emploi et chômage****), N° 343, 2001.*

143. *ONS,* ***données statistiques (Activité et emploi & chômage****), N° 386, 2003*

144. *ONS****, données statistiques (Activité et emploi & chômage****), N° 411, 2004.*

145. *ONS,* ***l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2003****, N° 34, Edition 2005.*

146. *ONS,* ***Données statistiques (Activité et emploi et chômage****), N° 463, 2006.*

147. *ONS****, l'Algérie en quelques chiffres, résultats (2003-2005****), N° 36, Edition 2007.*

148. *ONS****, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2011-2009****, N°42, Édition,2012 .*

149. *ONS****, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2011-2013****, N°44, Édition ,2014.*

150. *ONS,* ***données statistiques (Activité et emploi & chômage****), N° 726, 2015.*

151. *ONS,* ***données statistiques (Activité et emploi & chômage****), N° 763, 2016.*

الملاحق

الملحق رقم (1): تطور إجمالي السكان المقيمين حسب فئات العمر والجنس في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2015
19-00 سنة	ذكور	7164	7087	7018	6933	6854	6786	6763	6728	6845	7001	6929	6998	7505,521
	%	51.07	51.03	51.02	51	50.99	51.01	51.03	51.05	51.02	51.10	50.41	51.25	51.30
	إناث	6863	6800	6736	6659	6586	6515	6488	6450	6569	6699	6617	6656	7124,250
	%	48.93	48.97	48.98	49	49.01	48.99	48.96	48.95	48.98	48.90	48.84	48.75	48.70
	المجموع	14026	13887	13754	13592	13440	13301	13251	13178	13414	13698	13546	13654	14629.771
39-20 سنة	ذكور	5053	5218	5409	5599	5793	5979	6141	6312	6288	6387	6572	6698	7088,142
	%	50.46	50.44	50.50	50.50	50.53	50.52	50.55	50.55	50.35	50.32	50.45	50.43	50.55
	أناث	4960	5126	5300	5487	5671	5854	6006	6174	6199	6306	6454	6584	6932,808
	%	49.54	49.56	49.51	49.50	49.47	49.48	49.45	49.45	49.65	49.68	49.55	49.57	49.55
	المجموع	10013	10344	10709	11086	11464	11833	12147	12486	12487	12693	13026	13282	14020,950
59-40 سنة	ذكور	2166	2258	2357	2468	2582	2708	2826	2967	3088	3159	3320	3441	3908,301
	%	50	49.75	49.95	50.16	50.18	50.27	50.21	50.27	50.35	50.43	50.15	50.13	49.92
	أناث	2166	2280	2361	2452	2563	2678	2802	2935	3044	3104	3299	3423	3920,264
	%	50	50.25	50.05	49.84	49.82	49.73	49.79	49.72	49.65	49.57	49.85	49.86	50.08
	المجموع	4332	4538	4718	4920	5145	5386	5628	5902	6132	6263	6619	6864	7828,565
79-60 سنة	ذكور	880	909	932	966	988	1013	1041	1068	1114	1135	1198	1248	1483,173
	%	48.72	48.66	48.24	88.70	48.36	48.23	48.32	48.26	49.86	49.74	49.70	49.56	49.89
	أناث	926	959	1000	1023	1055	1087	1113	1145	1120	1147	1212	1270	1489,344
	%	51.27	51.34	51.76	11.30	51.64	51.77	51.68	51.73	50.13	50.26	50.30	50.44	50.11
	المجموع	1806	1868	1932	1089	2043	2100	2154	2213	2234	2282	2410	2518	2972,517
80 سنة فأكثر	ذكور	112	117	129	124	133	138	144	150	156	162	183	195	250,067
	%	49.34	48.75	50.78	47.50	48.89	48.25	47.84	47.31	48.45	48.94	48.93	48.62	48.89
	أناث	125	123	125	137	139	148	157	167	166	169	191	206	261,377
	%	55.06	51.25	49.22	52.49	51.11	51.74	52.16	52.69	51.55	51.05	51.07	51.38	51.11
	المجموع	237	240	254	261	272	286	301	317	322	331	374	401	511,444
المجموع	ذكور	15263	15589	15845	16090	16350	16624	16915	17225	17491	17844	18202	18580	20235,204
	%	50.57	50.48	50.51	50.52	50.51	50.30	50.52	50.52	50.56	50.6	50.59	50.60	50.63
	اناث	14915	15288	15522	15758	16014	16420	16566	16871	17098	17425	17773	18139	19728,043
	%	49.43	49.52	49.49	49.47	49.49	49.70	49.48	49.48	49.44	49.40	49.41	49.40	49.37
	المجموع	30178	30877	31367	31848	32364	33044	33481	34096	34589	35269	35975	36719	39963,247

المصدر:

إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء المتوفرة على موقع ويب:www.ons.dz

الملحق رقم (2): تطور التعليم حسب القطاعات والاطوار في الجزائر خلال الفترة 2000-20015

القطاعات		السنوات	2001/2000	2004/2003	2009/2008	2012/2011	2014/2013	2015/2014
التربية الوطنية	التعليم الابتدائي	ذكور	2510836	2388249	1713636	1801431	1951922	2032483
		إناث	2210114	2119454	1537883	1627930	1778538	1854290
		المجموع	**4720950**	**4507703**	**3251519**	**3429361**	**3730460**	**3886773**
	التعليم المتوسط	ذكور	1046826	1138749	1619235	1506525	1364838	1351094
		أناث	968544	1083046	1538882	1414806	1240702	1224900
		المجموع	**2015370**	**2221795**	**3158117**	**2921331**	**2605540**	**2575994**
	التعليم الثانوي	ذكور	427917	476613	409622	540597	626601	646868
		أناث	547945	645782	562704	723188	873139	879911
		المجموع	**975862**	**1122395**	**972326**	**1263785**	**1499740**	**1526779**
	المجموع الكلي	/	7712182	7851893	7381962	7614477	7835740	7989546
التعليم العالي	طور التدرج	ذكور	220840	275606	399608	436269	442357	/
		أناث	245244	347374	651992	654323	676986	/
		المجموع	**466084**	**622980**	**1051600**	**1090592**	**1119343**	**1165040**
	طور ما بعد التدرج	ذكور	13758	17183	27820	32778	34243	/
		أناث	8775	13038	25753	31434	36386	/
		المجموع	**22533**	**30221**	**53573**	**64212**	**70629**	**76510**
	جامعة التكوين المتواصل	ذكور	13758	17183	27820	32778	34243	/
		انات	36386	31434	25753	13038	8775	/
		المجموع	**52826**	**63251**	**80873**	**770044**	**93735**	/
	المجموع الكلي	/	**541443**	**716452**	**1186046**	**1231576**	**1283707**	/
التكوين والتعليم المهني (العمومي والخاص)	القطاع العمومي	ذكور	**176977**	**181163**	**374640**	**346997**	**356511**	**394289**
		أناث	**126587**	**142269**	**239004**	**302649**	**295896**	**303168**
		المجموع	**303564**	**323432**	**613644**	**649647**	**652407**	**697457**
	القطاع الخاص	ذكور	/	**12983**	**17013**	**31360**	**30070**	**26368**
		أناث	/	**5564**	**7291**	**6320**	**2323**	**4257**
		المجموع	/	**18547**	**24304**	**37680**	**32393**	**30625**
	المجموع الكلي		**323432**	**341979**	**637948**	**687327**	**684800**	**728082**

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء المتوفرة على موقع ويب:www.ons.dz

الملحق رقم (3): توزيع حجم ونسب البطالة حسب فئات العمر للفترة (2000-2015)

	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
19-15 سنة	640136	393441	329136	256907	205417	166414	175245	140000	125000	116000	95000	129000	129000	114000	136000
%	25,5	16,82	15,84	15,37	14,18	13,41	12.75	11.98	11.66	10.78	8.95	10.29	10.98	9.37	10.18
24-20 سنة	761933	687958	666872	505378	481169	369982	421404	388000	342000	349000	342000	408000	373000	365000	382000
%	30,54	29,41	32,08	30,24	33,22	29,81	30.65	33.20	31.90	32.44	32.20	32.56	31.75	30.01	28.60
29-25سنة	554975	578984	509289	462633	398779	333483	393024	348000	320000	336000	323000	337000	306000	355000	389000
%	22,1	24,75	24,5	27,68	27,53	26,88	28.6	29.77	29.85	31.23	30.42	26.89	26.04	29.19	29.11
34-30سنة	254264	280890	245568	206447	176666	170394	187488	149000	142000	140000	134000	159000	163000	178000	198000
%	10,13	12,01	11,83	12,35	12,2	13,78	13.65	12.74	13.24	13.01	12.62	12.68	13.88	14.64	14.81
39-35سنة	112245	155896	133532	104297	84257	91115	93151	69000	65000	58000	74000	91000	87000	88000	95000
%	4,48	6,66	6,43	6,24	5,82	7,34	6.77	5.90	6.06	5.4	6.97	7.26	7.4	7.24	7.11
44-40سنة	70818	93287	75108	58291	43096	48942	48364	34000	32000	32000	36000	57000	50000	54000	64000
%	2,82	3,99	3,62	3,49	2,98	3,94	3.51	2.91	2.99	2.97	3.38	4.56	4.25	4.44	4.80
49-45سنة	47976	72662	62516	41583	31613	28415	22192	19000	19000	22000	32000	38000	31000	34000	33000
%	1,9	3,11	3,00	2,48	2,18	2,29	1.62	1.62	1.78	2.04	3.01	3.04	2.64	2.80	2.48
54-50 سنة	49512	58163	40295	24577	19498	25544	24182	15000	17000	13000	14000	17000	23000	20000	25000
%	1,98	2,49	1,94	1,47	1,35	2,1	1.75	1.28	1.58	1.2	1.32	1.36	1.96	1.65	1.87
59-55سنة	19004	18169	15954	11422	7791	6553	9613	7000	10000	10000	12000	17000	13000	8000	14000
%	0,75	0,78	0,76	0,68	0,54	0,5	0.7	0.6	0.94	0.93	1.13	1.36	1.10	0.66	1.04
المجموع	2510863	2339449	2078270	1671534	1448288	1240842	1374663	1169000	1072000	1076000	1062000	1253000	1175000	1216000	1336000
%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر:

إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء المتوفرة على موقع ويب:www.ons.dz

الملحق رقم (4):**توزيع حجم ونسب البطالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس للفترة (2000-2015)**

		2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حضري	ذكور	1340788	1127763	995969	790727	656378	588196	653 238	741000	544000	494000	489000	625000	575000
	%	85	77,5	81,42	79,52	78,6	75,7	74.37	73.22	68.60	65.52	65.55	68.53	66.55
	أناث	236443	327578	227150	203644	178678	189170	225 071	271 000	249000	260000	257000	287000	289000
	%	15	22,5	18,58	20,48	21,4	24,3	25.63	26.78	31.40	34.48	34.45	31.47	33.45
	المجموع	1577231	1455341	1223119	994371	835056	777366	878 309	1012000	793000	754000	746000	912000	864000
	%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
ريف	ذكور	88357	807147	763964	579688	542667	400093	418 766	127 000	208000	234000	249000	263000	229000
	%	94,72	91,3	89,33	85,6	88,5	86,32	84.36	80.89	74.55	72.68	78.80	77.13	73.63
	أناث	49275	76961	91187	97475	70535	63383	77 588	30 000	71000	88000	67000	78000	82000
	%	5,28	8,7	10,67	14,4	11,5	13,68	15.64	19.11	25.45	27.32	21.20	22.87	26.37
	المجموع	933632	884108	855151	677163	613232	463476	496 354	157 000	279000	322000	316000	341000	311000
	%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
المجموع	ذكور	2225145	1934910	1759933	1370415	1199075	988288	1072004	868 000	752000	728000	738000	888000	804000
	%	88,62	82,7	84,68	81,98	82,8	79,65	77.98	74.25	70.15	67.65	69.49	70.87	68.42
	أناث	285718	404539	318337	301119	249213	252553	302659	301 000	320000	348000	324000	365000	371000
	%	11,38	17,3	15,32	18,02	17,2	20,35	22.02	25.75	29.85	32.35	30.51	29.13	31.58
	المجموع	2510863	2339449	2078270	1671534	1448288	1240841	1374663	1 169 000	1 072000	1 076000	1 062000	1 253000	1 175000
	%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر:
إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء المتوفرة على موقع ويب:www.ons.dz

الملحق رقم (5): **توزيع حجم و نسب العمالة حسب القطاعات الإقتصادية للفترة (2000-2015).**

السنوات	القطاعات	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	تجارة وخدمات وإدارة	المجموع
2000	العدد	872880	826060	617357	3863695	6179993
	النسبة	14,12	13,37	9,99	62,52	100
2001	العدد	1312069	861119	650012	3405572	6228772
	النسبة	21,06	13,82	10,44	54,68	100
2003	العدد	1412340	804152	799914	3667650	6684056
	النسبة	21,13	12,03	11,96	54,88	100
2004	العدد	1617125	1060785	967568	4152934	7798412
	النسبة	20,74	13,6	12,41	53,25	100
2005	العدد	1380520	1058835	1212022	4392843	8044220
	النسبة	17,16	13,16	15,07	54,61	100
2006	العدد	1609633	1263591	1257703	4737877	8868804
	النسبة	18,15	14,24	14,18	53,44	100
2007	العدد	1 170 898	1 027 817	1 523 610	4 871 918	8 594 243
	النسبة	13.62	11.96	17.73	56.69	100
2008	العدد	1 252000	1 141000	1 575000	5 178000	9 146000
	النسبة	13.69	12.48	17.22	56.61	100
2009	العدد	1 242000	1 194000	1 718000	5 318000	9 472000
	النسبة	13.11	12.61	18.14	56.14	100
2010	العدد	1 136000	1 337000	1 886000	5 377000	9736000
	النسبة	11.64	13.73	19.37	55.23	100
2011	العدد	1 034000	1 367000	1 595000	5 603000	9 599000
	النسبة	10.77	14.24	16.62	58.37	100
2012	العدد	912000	1 335000	1 663000	6 260000	10170000
	النسبة	8.97	13.13	16.35	61.55	100
2013	العدد	1 141000	1 407000	1 791000	6 450000	10 789000
	النسبة	10.58	13.04	16.60	59.78	100
2014	العدد	899000	1290000	1826000	6224000	10239000
	النسبة	8.78	12.60	17.83	60.79	100
2015	العدد	917000	1377000	1776000	6524000	10594000
	النسبة	8.65	12.99	16.78	61.60	100

المصدر:

إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء المتوفرة على موقع ويب:www.ons.dz

الملحق رقم (6): **توزيع حجم ونسب العمالة حسب نوع المهنة للفترة (2000-2015).**

السنوات	القطاعات	المستخدمون والمشتغلون	الأجراء الدائمون	الأجراء غير الدائمين والمتدربون	مساعدو العائلات	المجموع
2000	العدد	1645897	3017956	1213054	303095	6179992
	النسبة	26,63	48,83	19,62	4,92	100
2001	العدد	1826020	2570793	1306407	525552	6228772
	النسبة	29,32	41,27	20,97	8,44	100
2003	العدد	1855361	2829197	1515442	484057	6684056
	النسبة	27,75	42,32	22,67	7,26	100
2004	العدد	2471805	2902364	1784641	639602	7798412
	النسبة	31,7	37,22	22,88	8,2	100
2005	العدد	2 183000	3 076000	2 203000	582000	8044000
	النسبة	27.14	38.24	27.38	7.24	100
2006	العدد	2846217	2900503	2429620	692463	8868804
	النسبة	32,09	32,7	27,41	7,81	100
2007	العدد	2 516000	2 909000	2 680000	489000	8594000
	النسبة	29.28	33.84	31.18	5.7	100
2008	العدد	2 655000	3 198000	2 815000	477000	9145000
	النسبة	29.03	34.97	30.78	5.22	100
2009	العدد	2 762000	3 136000	3 101000	473000	9472000
	النسبة	29.16	33.10	32.74	5.0	100
2010	العدد	2 847000	3 208000	3 250000	404000	9709000
	النسبة	29.32	33.04	33.47	4.17	100
2011	العدد	2963000	3456000	2978000	202000	9599000
	النسبة	30.86	36.03	31.01	2.10	100
2012	العدد	2882000	3675000	3396000	217000	10170000
	النسبة	28.34	36.13	33.40	2.13	100
2013	العدد	3117000	3878000	3562000	231000	10788000
	النسبة	28.90	35.95	33.01	2.14	100
2014	العدد	2811000	3640000	3623000	165000	10239000
	النسبة	27.45	35.55	35.38	1.62	100
2015	العدد	3042000	4542000	2855000	155000	10594000
	النسبة	28.71	42.87	26.95	1.47	100

المصدر:

إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء المتوفرة على موقع ويب:www.ons.dz

الملحق رقم (7): **توزيع حجم ونسب العمالة حسب فئات العمر للفترة (2000-2015)**

	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
19-15 سنة	341885	372728	341538	469538	393147	469379	385352	415000	414000	383000	304000	278000	301000	265000	214000
%	5,53	5,98	5,11	6,03	4,88	5,29	4.48	4.54	4.37	3.94	3.16	2.73	2.90	2.59	2.02
24-20 سنة	835333	810158	851363	1123794	1129925	1201696	1194515	1276000	1317000	1311000	1207000	1135000	1221000	1153000	1002000
%	13,52	13,06	12,73	14,41	14,04	13,55	13.90	13.95	13.90	13.47	12.57	11.16	11.32	11.26	9.46
29-25 سنة	952547	962368	1036461	1275676	1357067	1360371	1477470	1591000	1673000	1694000	1696000	1770000	1973000	1748000	1725000
%	15,42	15,43	15,52	16,35	16,87	15,33	17.20	17.40	17.66	17.41	17.67	17.40	18.28	17.07	16.28
34-30 سنة	994678	936882	1041010	1157632	1217917	1305236	1292775	1337000	1355000	1438000	1453000	1694000	1771000	1698000	1805000
%	16,09	15,04	15,57	14,85	15,14	14,72	15.04	14.61	14.30	14.77	15.14	16.65	16.41	16.58	17.03
39-35 سنة	924616	898307	977556	1054982	1055709	1253100	1086317	1178000	1169000	1211000	1235000	1309000	1371000	1350000	1554000
%	14,96	14,4	14,62	13,52	13,12	14,12	12.64	12.88	12.34	12.43	12.86	12.87	12.70	13.18	14.67
44-40 سنة	659964	738611	807590	880621	950859	1205074	1080505	1082000	1116000	1124000	1113000	1225000	1340000	1240000	1320000
%	10,68	11,85	12,08	11,3	11,82	13,58	12.57	11.83	11.79	11.54	11.60	12.05	12.42	12.11	12.46
49-45 سنة	638205	630472	651461	704841	743339	825347	804121	916000	995000	1060000	1085000	1145000	1096000	1096000	1169000
%	10,33	10,12	9,75	9,03	9,24	9,32	9.36	10.02	10.50	10.88	11.30	11.26	10.15	10.71	11.03
54-50 سنة	333607	435283	495958	562296	615927	622754	630888	662000	709000	728000	740000	795000	872000	855000	964000
%	5,4	6,98	7,42	7,21	7,65	7,04	7.34	7.23	7.49	7.48	7.71	7.82	8.08	8.36	9.09
59-55 سنة	252513	223698	243577	315166	337505	346483	389470	429000	473000	513000	519000	539000	543000	546000	522000
%	4,08	3,6	3,64	40,05	4,2	3,9	4.53	4.70	5.00	5.27	5.41	5.30	5.03	5.34	4.92
أكبر من 60 سنة	246644	220264	37543	253866	242826	279363	252831	260000	251000	274000	247000	280000	301000	286000	319000
%	3,99	3,54	3,56	3,25	3,03	3,15	2.94	2.84	2.65	2.81	82.5	2.76	2.90	2.8	3.01
المجموع	6179992	6228772	6684056	7798412	8044220	8868804	8594243	9146000	9472000	9736000	9599000	10170000	10789000	10237000	10594000
%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر:

إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء المتوفرة على موقع ويب:www.ons.dz

الملحق رقم (8):توزيع حجم ونسب العمالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس للفترة (2000-2015)

		2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حضري	ذكور	3098380	2934016	3131440	3606996	3972245	4287719	4 244 247	6460000	5460000	5235000	5062000	5500000	5789000
	%	81,9	81,72	80,58	79,3	82,3	81,04	80.25	83.33	82.40	82.29	80.38	80.08	79.81
	أناث	685068	656350	754848	941048	853818	1002876	1 044 342	1289000	1167000	1126000	1235000	1368000	1464000
	%	18,1	18,28	19,42	20,7	17,7	18,96	19.75	16.63	17.60	17.71	19.62	19.92	20.19
	المجموع	3783448	3590366	3886288	4548044	4826123	5290595	5 288 589	7749000	6627000	6361000	6297000	6868000	7253000
	%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
ريف	ذكور	2284529	2411207	2619591	2832162	2898103	3084221	3 003 120	1258000	2565000	3027000	2976000	2893000	3096000
	%	95,32	91,38	93,63	87,13	90,05	86,2	90.84	90.05	90.15	89.69	90.13	87.58	87.55
	أناث	112015	227199	178176	418206	320054	493988	302 534	139000	280000	348000	326000	410000	440000
	%	4,68	8,62	6,37	12,87	9,95	13,8	9.16	9.95	9.85	10.31	9.87	12.42	12.45
	المجموع	2396544	2638406	2793768	3250388	3218197	3578209	3 305 654	1397000	2845000	3375000	3302000	3303000	3536000
	%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
المجموع	ذكور	5382909	5345223	5751032	6439158	6870348	7371939	7 247 367	7718000	8025000	8262000	8038000	8393000	8884000
	%	87,1	85,82	86,04	82,57	85,4	83,12	84.33	84.38	84.72	84.86	83.73	82.52	82.35
	أناث	797083	883549	933024	1359254	1173872	1496864	1 346 876	1428000	1447000	1474000	1561000	1778000	1904000
	%	12,9	14,18	13,96	17,43	14,6	16,88	15.67	15.62	15.27	15.14	16.27	17.48	17.65
	المجموع	6179992	6228772	6684056	7798412	8044220	8868804	8594243	9146000	9472000	9736000	9599000	10170000	10788000
	%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر:

إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء المتوفرة على موقع ويب:www.ons.dz

ملخص باللغات: العربية، الفرنسية والانجليزية

ملخص

تأتي أهمية دراسة العلاقة بين البطالة والجريمة، كون هاتين الظاهرتين وجدتا في أغلب المجتمعات في السابق والحاضر، هذه العلاقة كانت محل بحثنا حيث تمت معالجتها من جانبين، جانب نظري وتطبيقي فمن الناحية النظرية تم التطرق الى الإطار المفاهيمي للظاهرتين، إضافة إلى ذلك أن منطق التحليل يملي علينا، ونحن نبحث في هذه العلاقة الجدلية ، أن نتعرض لأهم المدارس الفكرية التي إهتمت بتفسير هاتين الظاهرتين، ومن أجل التعرف على واقع هاتين الظاهرتين في الجزائر خلال الفترة (2000–2015) كان لزاماً علينا تحليل المعطيات الإحصائية وتبويبها حسب معايير مناسبة من أجل الوقوف على الحجم الحقيقي للظاهرتين، ومن خلال التحليل تبين أن البطالة والجريمة تمس مختلف فئات المجتمع، كما تعتبر فترة الدراسة بالفترة الحاسمة في مسيرة الإقتصاد الجزائري، حيث عرف خلالها إرتفاع أسعار البترول مما جعل متخذي القرار على مستوى الإقتصاد الكلي يعملون على تنفيذ ثلاثة برامج تنموية تجسدت في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي(2001–2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو(2005–2009) إضافة إلى برنامج التنمية الخماسي(2010–2014)، حيث عرفت معدلات البطالة انخفاضاً بسبب تنوع أجهزة مكافحتها، لكن في المقابل بقيت الجريمة ترتكب بمختلف أشكالها.

أما من خلال الجانب التطبيقي تناولنا من خلاله قياس وتحليل العلاقة الديناميكية والسببية بين المتغير التفسيري الأساسي(حجم البطالة) ومتغيرين تفسيريين ضابطين (حجم السكان ، الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير التابع حجم الجريمة في الجزائر خلال الفترة(2000–2015)، كما أن اعتماد المتغيرين الضابطين في الدراسة القياسية كان بهدف القياس الدقيق لأثر حجم البطالة على حجم الجريمة، حيث استطعنا تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ بين متغيرات الدراسة وفق منهجية **أنجل – غرنجر** للتكامل المشترك، ومن خلال نتائج التقدير تبين أن الأفراد الذين هم في حالة بطالة يلجأون إلى ارتكاب جرائم مختلفة (جرائم الإعتداءات ضد الأشخاص، جرائم الإلمساس بالممتلكات) من أجل الحصول على المال أي وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة في الأجل الطويل والقصير.

الكلمات المفتاحية: البطالة، الجريمة، حجم السكان، الناتج المحلي الإجمالي، التكامل المشترك.

Résumé:

L'importance de cette étude consiste en l'étude de la relation entre le chômage et la criminalité, le fait que ces deux phénomènes ont été soulevé dans la plupart des sociétés humaines dans le passé et le présent, cette relation etait l'objet de notre recherche ,celle ci a été traité en deux aspects , l'un théorique, relatif au cadre conceptuel des deux phénomènes, en plus la logique de l'analyse nous a amené à examiner cette relation controversée, qui a été exposé par les écoles , de la pensée intellectuelle , les plus importantes , qui ont manifesté leur intérêt pour l'interprétation de cette relation « chômage ,criminalité ». Afin de connaître la situation de ces deux phénomènes en Algérie au cours de la période (2000-2015), nous avons analysé les données statistiques après les avoir classer selon les normes appropriées pour se tenir sur la réalité de ces deux phénomènes. À travers l'analyse effectuée nous avons constaté que le chômage et la criminalité ont une incidence sur les différentes catégories de la société, aussi la période d'étude est également considérée comme une période cruciale dans l'économie algérienne, au cours de laquelle cette dernière a connu une augmentation des prix de pétrole, ce qui a poussé les décideurs au niveau macro-économique a mettre en œuvre trois programmes de développement ; le programme de soutien à la relance économique (2001-2004), le programme complémentaire de soutien à la croissance (2005-2009) et le programme de développement quinquennal (2010-2014), où les taux de chômage ont connus une baisse vu la diversification des instances de lutte contre celui ci mais en contre partie la criminalité n'a cessé d'être commise sous ses différentes formes de criminalité ont aussi connus un déclin relatif.

En plus de l'aspect théorique nous avons réalisé une étude économétrique, qui a pour objet de mesurer et analyser la relation dynamique et causale entre la variable explicative principale(le chômage) et deux variables de contrôle (PIB et taille de la population) et de la variable dépendante la criminalité en Algérie au cours de la période (2000-2015), aussi les deux variables de contrôle ont été abordé pour mesurer efficacement l'impact du chômage sur la criminalité, où nous avons pu estimer le modèle de la relation d'équilibre à long terme, et le modèle de la correction d'erreur entre les variables de l'étude selon la méthode ***Engel - Granger*** *de cointégration, et à travers les résultats d'estimation il s'est avéré que les personnes en chômage ont tendance a commettre différents crimes (les crimes contre les personnes et les crimes contre les propriétés) pour obtenir des biens (argent et autres) , soit une relation positive entre le chômage et la criminalité à long et à court terme.*

Mots-clés : le chômage, le crime , la taille de la population , le produit intérieur brut , la cointégration*.*

Abstract

This study aims to clarify the importance of the relationship between unemployment and crime, since these phenomena have been found in most human societies in the past and present, this relationship is the subject of our research where it is dealt with from two aspects, a theoretical aspect was addressed through the conceptual framework of the two phenomena, In order to understand the reality of these phenomena in Algeria during the period (2000-2015), we analyzed some statistical data and classified them with appropriate criteria in order to determine the true size. The study period is considered to be a critical in the Algerian economy. Which has known a significant rise of oil prices, this latter has made the decision makers, at the macro level, working on the implementation of three developmental programs: the economic recovery program (2001-2004), the supplementary program to support growth (2005-2009) and the five-year development program (2010-2014), where unemployment rates has been steadily declining during the 1990s, and crime rates were also relatively low.

In addition to the theoretical aspect, our study provided an econometric study in which we measured and analyzed the dynamic and causal relationship between the main explanatory variable (rate of unemployment) and some control variables (GDP, population size) and the dependent variable (the size of the crime in Algeria during the period 2000-2015). The estimation of the control variables in the econometric study was for the aim of accurately measuring the effect of the size of unemployment on crime. We were able to estimate the long-term equilibrium relationship and the error-correction model between the study variables according to the Engel-Granger methodology. The findings showed that individuals who are in a state of unemployment commit various crimes (crimes against people, property offenses) in order to obtain money, i.e., there is a positive relationship between unemployment and crime in the long and short term periods.

Keywords**: **Unemployment, Crime, Population size, Gross domestic product, co-integration.